الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

البنية الأسرية والتحولات الديموغرافية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل

إعداد الطالب:

✓ مطاطحة عزالدين

المشرف:

✓ الأستاذ الدكتور أحمد بوذراع

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حفاظ الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
بوذراع احمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
عقون محسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مناقشا
بلخيري كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مناقشا
قرزيز محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة ب.بوعريرج	مناقشا
قشي خديجة	استاذة محاضرة	جامعة باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد الحمد لله و الشكر لله عز و جل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلى أستاذي الفاضل الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث الأستاذ الدكتور المحترم "احمد بوذراع" الذي لم يبخل علي بالنصائح العلمية و الدعم المعنوي خلال مساري البحثي و الذي كان حافزا في إنجاز هذا البحث فله مني بالغ التقدير و الاحترام .

كما أتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة لتشريفهم لنا بقبول مناقشة و تقييم هذا البحث.

كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

إهداء

إلى ذاكرة الوالدين الكريمين رحمهم الله

إلى الزوجة الكريمة

إلى أبنائي

اهدي هذا العمل المتواضع

ملخص

إن المهتم بدراسة الأسرة المغاربية و الجزائرية خاصة، يندهش لتضارب و تبعثر المعطيات المخصصة لها و صعوبة تحقيق و الوصول إلي الكل المتماسك. من جهة أخري تتعارض وفرة المعطيات الخاصة بالمجتمعات الريفية مع الانعدام الشبه الكلي للدراسات حول المناطق الحضرية.

إذا كان من المؤكد تدرج الأسرة التقليدية في نفس الوقت نحو الانكماش و تغير وظيفتها، فلا ينبغي علي الإطلاق تأييد الصورة المختزلة التي تعالج الأسرة التقليدية كمؤسسة موحدة و ومتشابهة.

إن مراحل التطور التي وصلت إليها بعض الدول الإسلامية فيما يتعلق بقانون الأسرة و المرأة متفاوتة جدا. تحثنا هذه المفارقات و أخري في معالجة الأسرة وقضاياها ليس كمؤسسة وحيدة خاضعة لنفس الصورة الخطية للتطور, و لكن لا بد من إقحام المعطيات الخاصة بالمجتمع موضوع الدراسة .

Résumé

L'étude de la famille maghrébine surprend par l'inconsistance des données qui lui sont consacrées. Leur éparpillement et la difficulté d'en rendre un ensemble cohérent. Par ailleurs, l'abondance des données relatives aux sociétés rurales, s'opposent à l'absence quasi-totale d'étude concernant les milieux urbains.

S'il est vrai que la famille traditionnelle s'est acheminée à la fois vers son rétrécissement et le changement de sa fonction. Il n'en demeure pas moins erroné de souscrire à un schéma réducteur qui traite la famille traditionnelle comme d'une institution uniforme.

Les stades d évolution auxquels sont parvenus certains pays musulmans en matière de droit de la famille et de la femme sont très inégaux. Cette comparaison et bien d'autres nous incitent à traiter de la famille non pas comme une institution unique soumise a un schéma d'évolution linéaire, mais à faire intervenir les données particulières à chaque société étudiée.

فهرس

الفهرس

شكر وتقدير .....

إهداء .....

الفهرس .....

المقدمة .....أ.....

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة . .....1.....

1-تحديد المشكلة .....1.....

2-الأهمية العلمية و العملية للدراسة .....10.....

3-الأهداف العلمية و العملية للمشكلة. .....17.....

4- الدراسات السابقة. .....22.....

5- الدراسة الثانية. .....25.....

6- الدراسة الثالثة. .....27.....

الفصل الثاني: التنظيم الاجتماعي .....32.....

1. الطريقة التحليلية .....32.....

أولا: النماذج المادية .....33.....

أ. النماذج الآلية .....33.....

ب . النماذج العضوية .....34.....

ثانيا: النماذج الشكلية: .....34.....

أ. النموذج الرياضي: .....35.....

ب . النماذج الغير رياضية .....35.....

ج . النماذج الشكلية في علم الاجتماع .....35.....

2- الوظيفة و الوظيفية .....37.....

أولا: مفهوم الوظيفة .....37.....

أ. المفهوم الرياضي .....37.....

ب . المفهوم البيولوجي .....39.....

ثانيا: الوظيفية .....40.....

أ. الوظيفية المطلقة: "مالينوفسكي" .....40.....

ب . الوظيفية النسبية: "مارتن" .....41.....

ثالثا: البنية و البنيوية .....44.....

أولا: المصدر العضواني .....45.....

ثانيا: المصدر اللغوي .....46.....

ثالثا: المصدر الأنثروبولوجي .....46.....

رابعا: التحليل النسقي و الجدلية الاجتماعية .....51.....

1 . التحليل النسقي و الزمن .....52.....

2 . التحليل النسقي والصراع .....52.....

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الأسرى .....55.....

الفصل الثالث: ابن خلدون والسكان .....56.....

1- الخلفية التاريخية لسكان الدول العربية و البربرية. .....56.....

2- العصبية كمحرك لتاريخ البربر. .....58.....

3- النظرية الدورية في السياسة و الديموغرافية. .....62.....

4- التطور من البداوة نحو الحضر و حركة التاريخ. .....68.....

5- انجازات ابن خلدون ورأيته الإيجابية للزيادة السكانية. ...72.....

الفصل الرابع:الأسرة في النظريات السوسيولوجية والأنثروبولوجية و الديموغرافية 80....

أولا: نظرية كلود ليفي- ستروس: الزواج الخارجي و البنيات الأولية للقرابة 80.....

ثانيا: نظرية جرمان تيبون: الزواج الداخلي و البنيات الثانوية للقرابة 81.....

ثالثا: نظرية تالكوت بارسونز: الأسرة المعاصرة و خصائصها البنيوية- الوظيفية 84....

رابعا: نظرية أنجلس: أصل الأسرة وشروط تطورها .....86.....

خامسا: نظرية دوركهايم : الأسرة والعامل الديموغرافي .....89.....

سادسا: نظرية ابن خلدون: القرابة و العصبية و الدولة .....92.....

سابعا: نظرية التحول الديموغرافي .....95.....

ثامنا: ديمونت : النظرية الاجتماعية الرأسمالية .....98.....

الفصل الخامس: المقاربات المنهجية للدراسات الاجتماعية السكانية 100.....

أولا: التوجهات المنهجية للديموغرافيا وقواعد البحوث التفسيرية 100.....

ثانيا: النماذج التفسيرية للدراسات السكانية .....107.....

الفصل السادس : المقاربات المؤسساتية لدراسة و تحليل الخصوبة 113.....

2) تطور نظريات الانتقال الدمغرافي .....115.....

1) البنيوية الوظيفية. .....115.....

2) الثقافوية. .....117.....

3) التنمية الريفية: .....118.....

4) التدفق المالي فيما بين الأجيال. .....119.....

5) الماركسية. .....120.....

6) الحركة النسوية. .....122.....

3) المقاربات المؤسسية. .....123.....

1- موضوع السياقات. .....123.....

2- أهداف المقاربات المؤسسية. .....124.....

3) تحليل الآفاق المؤسسية. .....127.....

1) نموذج أخذ القرار بالنسبة للخصوبة .....127.....

4) التحولات المؤسسية وتداعياتها علي سلوكيات الخصوبة. 132.....

الفصل السابع: التحولات العميقة للنسق الزواجي في الجزائر و في المغرب العربي 138

1-1 تأخر سن الزواج .....140.....

1-2إنتعاش الزواج وعنوسة النساء .....144.....

1-3العنوسةو العزوبة .....147.....

الفصل الثامن: السياسة مقابل النظام الاجتماعي و الديني. 151.....

1- الزواج التقليدي مقابل التحديث الاستعماري. .....151.....

1-2 وضعية النساء مقابل التحديث الاستعماري. .....154.....

1-3 التحديث ما بعد الاستعمار مقابل النظام الديني .....157.....

1-4 قانون الأسرة في ظل التحولات الاجتماعية والاتفاقيات الدولية 160.....

1-5 التحولات الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال .....162.....

1-6 عملية عدم التعايش بين الأجيال .....165.....

1-7 بعض علامات عدم الاستقرار الاجتماعي. .....167.....

الفصل التاسع: الإجراءات المنهجية (الجانب الميداني). ....172.....

1- المجال المكاني .....172.....

2- المجال الزمني .....174.....

3-المجال البشري .....175.....

4- منهج الدراسة .....177.....

5- أدوات الدراسة .....181.....

6- القابلة .....182.....

7- الاستمارة .....182.....

الفصل العاشر: عرض وتحليل معطيات الدراسة. .....186.....

الخاتمة. .....253.....

قائمة المصادر والمراجع: .....257.....

الملاحق: .....265.....

قائمة الجداول:

جدول 1.1: توزيع أفراد العينة حسب السن .....186.....

جدول1.2: توزيع أفراد العينة حسب الجنس .....188.....

جدول 1.3:توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية .....189....

جدول 1.4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي .....191.

جدول 1.5: توزيع أسر العينة حسب عدد الأفراد .....193.....

جدول 1.6: توزيع أسر العينة حسب طبيعة الحياة الحالية .....195.

جدول 1.7: خاص بمكان تواجد الأسرة .....196.....

جدول 1.8: خاص بنوعية السكن .....197.....

جدول 1.9: حاص بوضع الأسرة في السكن .....199.....

جدول 2.1: إلى ماذا تعود البساطة التي تعيشها الجزائر .....201.

جدول 2.2: إلى ماذا يعود الانسجام الذي تعيشه الأسرة .....202.

جدول 2.3: إلى ماذا يؤدي التنظيم الذي يجري بهذه النوعية من التلقائية .....203.

جدول 2.4: ما هو سبب الترتيب الذي أدخل في حياة الأسرة .....206.

جدول 2.5:على ماذا يساعد التنوع في الأدوار .....207.....

جدول 2.6: إلى ماذا يقود التنظيم الذي يمتاز بالتحكم .....208.

جدول 3.1: أصل تكوين الاسرة .....209.....

جدول 3.2: سن تشكيل الأسرة .....211.....

جدول 3.3: حالتي المواليد والوفيات في الأسرة .....212.....

جدول 3.4: نوع الهجرة التي قامت بها الاسرة .....214.....

جدول 3.5: ماذا خلف نزوح الأسرة إلى المدينة .....215.....

جدول 4.1: مصدر الدخل الفردي الذي يعتمد عليه الأسرة في معيشتها .....217.

جدول 4.2: المداخيل التي تسهم في دعم معيشة الأسرة آتية من: .218.....

جدول 4.3: مستوى المعيشة السائد في حياة الأسرة .220.....

جدول 4.4: الأنماط المعيشية والسلوكات الاستهلاكية الغالبة في حياة الأسرة .221...

جدول 4.5: ما هي الأشياء التي تدخرها الاسرة لمواجهة تغيرات المستقبل ونوائب الدهر

.....223.....

جدول 4.6: الخدمات التي تستفيد منها الأسرة .....224.....

جدول 5.1: بماذا يمتاز البرنامج الخاص بالأسرة والموجه لحياتها .226.....

جدول 5.2: أهداف الخطة التي تتبعها الأسرة في حياتها .227.....

جدول 5.3: نوعية التجاوب الذي تبديه مع البرنامج المسطر من قبل الدولة وهيئاتها 228.

جدول 5.4:الأهداف التي تلتزم بها الأسرة والمرتبطة بخطة الدولة وهيئاتها .230.....

جدول 5.5: المؤسسات والجهات المحلية التي ترعى شؤون الأسرة وكانت للأسرة علاقة بها

واستفادت من خدماتها .....231.....

جدول 5.6: في ماذا ظهرت المساعي والإجراءات العملية لسياسة الدولة السكانية والأسرية

في واقع حياة الأسرة .....233.....

جدول 6.1: الصفة الغالبة في معتقدات الأسرة .....235.....

جدول 6.2: من واقع التجربة ماهي القيم المنتشرة والمعمول بها من قبل الأسرة؟ 236.

جدول 6.3: العادات التي تمارسها الأسرة .....238.....

جدول 6.4: التقاليد التي تكرسها الأسرة في حياتها .....239...

جدول 6.5: مساهمة الأعراف في حياة الأسرة .....241.....

جدول 7.1: من يحدث التفاعل في وسط الأسرة .....242.....

جدول 7.2: كيف يتم التنافس في حياة الأسرة .....245.....

جدول 7.3: مستوى تطور الأسرة .....246.....

جدول 7.4: من يعزز الأسرة في المجتمع .....248.....

جدول 7.5: من يدعم الأسرة ويقويها داخل المجتمع .....249..

مقدمة

المقدمة

ترتكز الأسرة التقليدية في دول المغرب العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة علي نظام السلطة الأبوية ، و علي أنظمة مختلفة للمجتمعات القروية و المحلية. و هي خاضعة لهيمنة الذكور و الابن لأكبر من جهة و إلي التسيير المشترك للممتلكات العائلية من جهة أخرى. تمارس الأسرة التقليدية مراقبة متشددة علي العزاب من الذكور و هيمنة شبه كلية علي الإناث . و يعود استضعاف الإناث في هذه المجتمعات إلي نظام تعدد الزوجات و إلي طريقة الهجر و الطلاق الأحادي . تلجأ النساء في هذه المجتمعات إلي اختيار و قبول الزواج الداخلي بين الأقارب للتصدي لعملية الهجر .

إن الأنظمة الاجتماعية والدينية التي ترتكز علي القيم مثل الشرف ، مكانة المجموعات العائلية و القبلية تتطلب أيضا قمع الممارسة الجنسية للإناث قبل الزواج وخارج الإطار الشرعي . كما يستند نظام الزواج في هذه المجتمعات علي النظام القهري و بدون استشارة المعنيين ، و يكون في غالب الأحيان مبكر وقبل سن البلوغ . بالرغم من محدوديته علي الرجال الميسورين، يعتبر نظام تعدد الزوجات ممارسة شائعة كما هو الحال بالنسبة إلي الهجر كطريقة لإنهاء العلاقة الزوجية و الارتباط ، بالرغم من أن " بيار– بورديو" ، يؤكد علي احتجاز النساء سلطة الطلاق . عندما تتحدي المرأة الرجل فليس له خيار آخر إلا الهجر لحفظ ماء الوجه (بيار– بورديو، 1985) . في هذه الحالات يتيسر علي المرأة الطالق و إعادة الزواج مع حرية اختيار القرين في مرجعية ملائمة تشاع فيها عملية إعادة الزواج . يشير الكثير من الكتاب والملاحظين (مثل – جرمان تيون– ، الحريم و أبناء العمومة) ، أن نساء منطقة الأوراس قد طورن إستراتيجية لإرغام الزوج الأول (المفروض من طرف العائلة) علي اتخاذ قرار الهجر ، لكي يتسنى للمرأة المطلقة الزواج مع اختيار القرين . بالرغم من أهمية هذه الملاحظة تبقى وضعية المرأة هشة وغير مستقرة إلي حد ما و أن هذه الحالات القليلة والغير ممثلة لواقع هذه المجتمعات تستدعي دراسة علمية للمنطقة . و مع ذالك يتسبب نظام الزواج هذه المجتمعات في حدة وكثافة الزواج ، قلة العزوبة النهائية و مستوي عالي من الطلاق و إنهاء العلاقات الزوجية .

إن التنبؤ بتحولات ديموغرافية أساسية لا يمكن تصورها بدون اهتزاز عميق للبنيات الاجتماعية التقليدية و تراجع بعض الاتجاهات المحافظة . في ظل هذه التحولات التي تشهدها دول المغرب العربي لا يسعنا إلا التساؤل عن مكانة المرأة في هذه المجتمعات . شهدت هذه الدول التي استرجعت استقلالها في الخمسينات والستينات هيمنة شبه كلية للذكور ، الذين اكتسحوا كل ميادين الحياة الاقتصادية و المجالات الأخرى . إن النسبة الضئيلة لتمدرس الإناث و احتواهن في الفضاء المنزلي جعل منهن حارسات للقيم التقليدية و وسيلة لديمومة الأعراف والتقاليد . ترجع هذه الهيمنة إلي طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين و إلي النظام الاجتماعي (النظام الأبوي و توابعه) والديني علي حد سواء .

عرف النظام الزواجي لدول المغرب العربي تحولات عميقة في العقود الأخيرة . انخفاض كبير في مستويات الزواج المبكر وعند سن البلوغ ، النساء يتزوجن في غالب الأحيان في سن متأخر. تراجع كبير في نظام تعدد الزوجات، وممنوع في الدولة التونسية أو مشروط بترخيص من قاضي المحكمة المتخصصة . الطلاق القضائي أصبح الشكل الوحيد والرسمي لفك الارتباط وإنهاء العلاقة الزوجية . و من المفارقات الكبيرة ملاحظة مستويات مرتفعة من أنماط الزواج الداخلي و خاصة العائلي مع ندرة و انخفاض مستويات العزوبة النهائية ،علي الأقل بالنسبة للأجيال التي ولدت خلال السنوات التي تلت استقلال هذه الدول و الذين لم يكملوا بعد دورتهم الإنجابية .

في نفس هذه الفترة شهدت دول المغرب العربي والجزائر خاصة ، بذل جهودا معتبرة في ترقية التعليم والتكوين استجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لم تستقري أي من هذه الدول أهداف و تداعيات هذه العملية علي التحولات المجتمعية وعلي العلاقة بين الرجال و النساء. لقد تبوء نظام ترقية التعليم دورا رئيسيا في عملية البناء و تحديث دول المغرب العربي الحديثة الاستقلال. فقد ساهمت هذه العملية في استدراك النقص الملاحظ في الإشراف علي الاقتصاد الوطني وتزويده بالموارد البشرية المؤهلة, وشكلت هذه العملية حجر الزاوية في التحولات الاجتماعية و الاقتصادية لهذه الدول (التصنيع,اهتزاز البنيات الريفية التقليدية, تكوين إطارات أجهزة الدولة...). كما استحدثت هذه الوضعية مفارقة بين الممارسات الاجتماعية و المعايير الاجتماعية والدينية النافذة : الحضور المكثف لإناث في

الفضاء العمومي و كسر حاجز احتواهن في الفضاء الخاص , ارتفاع في التباين النوعي التربوي للأجيال الجديدة و لصالح النساء اللواتي قمن بتقوض النظام السلطوي القديم , و اكتساح قطاعات النشاط التي اعتبرت تقليديا فضاء خاص للذكور.

ساهمت هذه التحولات في زعزعة الكيانات الاجتماعية التقليدية ومنها البنية ألأسرية التي تعتبر النواة والخلية الأساسية للبناء الاجتماعي و ديمومة العلاقات القديمة النافذة ، و تكريس النظام القائم.

بالرغم من التحولات التي شاهدتها و تشهدها الأسرة و بالرغم من الكتابات و الأدبيات والمعارف التي تناولت هذا الموضوع الهام ،والتي راهنت علي تحول وتغير هذه البنية الأساسية والمحورية علي مدار الأزمنة والعقود,فإن بعض الملامح التي ميزتها في أواخر القرن التاسع عشر ما زالت علي حالها بعد قرن من الزمن. إنها حركة مزدوجة: خصخصة الأسرة بسبب الأهمية المسندة لنوعية العلاقات الترابطية بين الأفراد وإلي تنشئة هذه الخلية من خلال المساهمة المتزايدة لي هيئات و أجهزة الدولة. كما أصبحت الأسرة خلال القرن الأخير فضاء مميز للترقية الفردية الخاصة و جهاز ثانوي تابع للدولة يقوم بمراقبة ، ضبط ،مساندة ، و تنظيم العلاقات بين أفراد الأسرة. تبين هذه الرؤية الأولية أن الأسرة المعاصرة هي هيئة تتميز بي:

- تبعية كبيرة لأجهزة و هيئات للدولة.
- استقلالية نسبية اتجاه الأوساط العائلية و القرابية.
- استقلالية وتمكين أوسع للأفراد إزاء الأسرة.

لقد اتفق أفراد الأسرة الحديثة في تنظيم حياتهم استنادا إلي الثنائية التالية: المطالبة بالاستقلالية الفردية و الجماعية وتبعية أكبر إلي الفضاءات السياسية.

بفضل المراقبة المتأنية للمختصين في الشأن السكاني التابعين للمعهد الوطني للدراسات السكانيةوالمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسيين ، فيما يخص التحولات الأسرية مند سنة 1960, والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- انخفاض في مستويات الزواج وإعادة الزواج, و ارتفاع نسبة الارتباطات خارج الإطار الشرعي (الزواج).

- ارتفاع في مستويات الطلاق و إنهاء الارتباط.

- ارتفاع في مستويات الأسر الوحيدة الوالد.

- انخفاض في مستوي الولادات.

- ارتفاع عدد المواليد خارج الإطار الشرعي.

- ارتفاع في نسبة النساء العاملات و خاصة الأمهات منهم.

إن التنبؤ و استقراء ودراسة وتحليل التحولات التي تطرأ علي البنيات الاجتماعية ، علي البنية الأسرية أو علي التشكيلات الاجتماعية مثل ما يسميها "جورج سيمل " ، و هي عبارة عن اشتراك و اتحاد مجموعة من الأحداث والأفكار التي تنتج عن الأفعال و الأعمال المتبادلة أو عن التفاعلات فيما بين الأفراد: تتميز التشكيلة الاجتماعية مهما كان حجمها بسيكولوجية الأفراد الذين يعملون ، يعيشون و يتفاعلون مع بعضهم البعض تحت تأثير النشاطات و الأفعال المشتركة للفاعلين الخارجيين. كما تستمد التشكيلة الاجتماعية أو المجموعة هويتها من دوافعها ووضعيتها الخاصة. و يتشكل داخل هذه الوحدات من محتويات قد تختلف من تشكيلة لأخرى: حسب اهتمامات الأفراد: الاجتماعية ، الاقتصادية ، القانونية ، السياسية ، الثقافية و الدينية. يمكن إدراك وتفهم التشكيلة من منظور كمي: عدد أفراد المجموعة أو الفئة الاجتماعية. و من منظور كيفي: طبيعة العلاقات السائدة ، التعاون ، التنافس ، طبيعة السلطة ، التقسيم الاجتماعي للعمل ، الفوارق النوعية ، الصراع ، الهامشية...

شكلت الدراسات التي تناولت زواج المزارعين و الريفيين ، فرصة لفتح نقاشات ثرية حول الأشكال المختلفة للأسر في الأوساط الريفية والهامشية. كما تطرقت إلي تغير أنماط الزواج و تحديث الأسرة عموما. ساهمت استنتاجات التكافؤ الاجتماعي في ارتفاع حدة المناقشات التي ميزت الفترة الممتدة بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في إطار ما سمية في فرنسا بالمدرسة التاريخية للحوليات.التي غيرت مركز اهتماماتها من التاريخ

السياسي للملكية و حكامها إلي الاهتمام بالحياة اليومية لي جماهير المزارعين و العمال و عرف (بتاريخ البنيات العقلية) الذي أهتم بسيكولوجية الأسرة ، السلوكيات الخاصة ، الحب ، العلاقات الجنسية ، الحمل ، الرضاعة... صادفت الاهتمامات بالبنيات العقلية التساؤلات التي أثارتها الديموغرافية التاريخية في تحليلها لي السلوكات الأسرية القديمة: سن الزواج ، الفارق العمري بين الزوجين و بعض المتغيرات الوسيطة .... بسبب القلق المرتبط بالتحولات الأخلاقية و المجتمعية التي ميزت هذه الفترة. والتي أثارت الكثير من التساؤلات حول مصير الأسرة ،مما فتح المجال للمهتمين بالشأن السكاني قياس سلوكيات الخصوبة ، الوفيات ، الزواج ، البنية الأسرية في ضوء هذه المستحدثات. تضافرت جهود المهتمين بالتاريخ الاجتماعي و الديموغرافية علي دراسة المجموعات المنزلية ، وحدة الإقامة ، توزيع الأدوار ، نظام نقل الملكية. اعتبرت هذه الاهتزازات التي مست البنيات الاجتماعية عامة والبنية الأسرية خاصة ، بداية مرحلة جديدة من التحولات المتلازمة: اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، سياسية ، دينية ، تقابلها تحولات ديموغرافية.

إن التساؤلات التي طرحتها الديموغرافية التاريخية عن تغير البنيات العقلية و تأثيرها عن التحولات الديموغرافية و البنيات الأسرية عامة ، ساهمت في إثارة شغف الأنثروبولوجية التي انصبت اهتماماتها علي القرابة بدلا من البنيات الأسرية. شكل نظام القرابة الذي أهتم بالتنظيمات البنيوية للمجتمعات القديمة من خلال قواعد تسمية وترتيب الآباء ، الإقامة ، النسب ، التحالف و الائتلاف ، محور الدراسات الانثروبولوجية أواخر سنة 1960. اعتبر بحث "لفي ستروس" الذي عنونه – البنيات الأولية للقرابة– والذي باشر من خلاله قلب اقتراحات الانثروبولوجية الأنغلو ساكسونية ، و بين أن الزواج هو مؤسس النسب وليس العكس من خلال مبدأ تحريم زواج المحارم وتبادل الزوجات.

انضمت تساؤلات الانثروبولوجية إلي تساؤلات علم الاجتماع و الديموغرافية ، فيما يخص الزواج الداخلي أو زواج الأقارب (القرب الجغرافي أو الاجتماعي) ، تزامنت هذه التساؤلات مع تساؤلات حول الأسباب الجينية للزواج بين الأقارب. و يمكننا أن نتساءل اليوم كما كان الحال بالنسبة إلي "لفي– ستروس" : هل هناك انتظام زواجي في المجتمعات الحديثة و المعقدة.

من هذه الحقائق التاريخية و المنطلقات الفكرية ، أرتئي الباحث أن يدرس العلاقات بين البنية الأسرية و التحولات الديموغرافية و العلاقة الترابطية التي تجمعهم علي ضوء التغيرات: الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية ، الدينية من خلال الفصول التالية:

- الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.
- الفصل الثاني: التنظيم الاجتماعي.
- الفصل الثالث: ابن خلدون والسكان.
- الفصل الرابع: الأسرة في النظريات السوسيولوجية ، الأنثرولوجية و الديموغرافية.
- الفصل الخمس: المقاربات المنهجية للدراسات الاجتماعية السكانية.
- الفصل السادس: المقاربات المؤسساتية لدراسة و تحليل الخصوبة.
- الفصل السابع: التحولات العميقة للنسق الزواجي في الجزائر وفي المغرب العربي.
- الفصل الثامن: السياسة مقابل النظام الاجتماعي.
- الفصل التاسع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- الفصل العاشر: عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة .

1-تحديد المشكلة

عند كل الثقافات ولدي كل المجتمعات وعبر كل العصور، كانت الأسرة وما زالت المؤسسة القاعدية، مكان إنتاج و تكاثر العنصر البشري، عبر وظّائفها الجنسية، التربوية و الاقتصادية.

إذا ما استثنينا الدول الغربية، يمكن اعتبار كل الأنساق العائلية والقرابية معقدة ومختلفة فيما بين الجهات و بين الاثنيات المتجاورة و فيما بين الطبقات الاجتماعية في وقتنا الحاضر.

رغم كل البحوث والدراسات الاثنولوجية و إلا نثروبولوجية، يبقي إدراكنا و تفهمنا لهذه الأنساق جزئي و غير كامل.

و تعتبر الأسرة أساس التكاثر البيولوجي، و هي الوحدة الأساسية للتحليل الديموغرافي؛ تهتم الدراسات الديموغرافية في غالب الأحيان بالمستوي الفردي:

1-1. كتحليل خصوبة النساء

1-2.هجرة الرجال

1-3. زواج الإناث...

إلا أن الأسرة في الدول المتخلفة تحتل مكانة إستراتيجية لفهم وتفسير الظواهر الديموغرافية والديناميكية السكانية؛ حيث يتعذر علينا فهم هذه الظواهر بدون أخذ بعين الاعتبار البنيات الأسرية الموجودة، كما يتعذر علينا تفهمها بدون إدراك وتفهم تطور البنيات الأسرية المدرجة في النسق الاجتماعي.

و تعتبر الأسرة حلقة وصل بين البنيات الاجتماعية و الإفراد الذين يشكلونها، كما تعتبر وسط الحياة التي تتجسد فيها المتطلبات الجماعية و الفردية، بصورة واقعية و يومية، و هي تتغير وتتكيف عبر الأزمنة و تحت وطأة ألبنيا ت الاجتماعية و الاقتصادية، وهذا ما يحدث في كثير من الدول:

1-4. التوسع الحضري

1-5. النزوح الريفي

1-6. التصنيع السريع

1-7.الهجرة الداخلية و الدولية

1-8. بروز الدولة عبر مؤسساتها المختلفة

1-9. البرامج الاجتماعية الخاصة بالأسرة

كل هذه الأفكار أخذت قسطا معتبرا من البحث والدراسة، كالعلاقة بين العصرنة والبنيات الاجتماعية و كذلك العلاقة المشاعة بين الأسرة الممتدة و الأسرة النووية.

هناك نقطة هامة أهتم بها ا لديموغرافيون علي وجه الخصوص،و هي العلاقة لموجودة بين الخصوبة و البنية الأسرية، فهل تتغير الأسرة حسب :

1-1-1. النموذج الأسري.

1-1-2.نمط الزواج (أحادي أو متعدد الزوجات).

و هل لاختلاف نماذج الأسر و أنماط الزواج في مناطق معينة آثار مستقبلية علي خصوبة هذه المناطق ؟

هذا النوع من لأسئلة، يطرح بدون أدني شك مجموعة من الإشكالات و المشاكل المنهجية

إن النظرة الديناميكية للأشياء، تقودنا إلى محاولة معرفة بعض المتغيرات الوسيطة للخصوبة ، من خلال إطار التحولات الاجتماعية و الأسرية و أثرها علي عامل الزواج و بالتحديد علي بعض متغيرات الزواج:

1-1-3. سن الزواج.

1-1-4. وتيرة الطلاق.

وكذلك علي متغيرين اثنين لما لديهم من أهمية و الخاصين بالفارق الزمني بين ولادتين و هما:

1-1-5. الرضاعة.

1-1-6.الامتناع عن الرضاعة

تشير ألأدبيات الديموغرافية في غالب الأحيان إلي أن الأسرة الممتدة هي النموذج الشائع لدي دول العالم الثالث،(الأجداد، الآباء، الأبناء الأحفاد و كذلك ألأنساب)،مع إمكانية وجود تعدد الزوجات؛إلا أن الكثير من هذه الأفكار عن تعقد واختلاف البنيات الاجتماعية و الأسرية يشوبها الكثير من الغموض.

لقد حاول "مردوك" من حلال أطلسه الإثنوغرافي(1967)، تقديم بعض النماذج الرئيسة للتنظيم ألأسري موزعة علي مناطق كبري من العالم و تمثل .855 مجتمع ككل ، حيث تم الوقوف عند عدد من هذه النماذج و هي:

1-1-7. العائلات الممتدة حسب درجة الامتداد.

1-1-8.العائلات النووية أحادية أو ثنائية الزوجة.

1-1-9 العائلات الثنائية الزوجات حسب مكان إقامة الزوجتين

1-2-1. العائلات الثنائية الأزواج ، وهو نموذجا نادرا.

لاحظ "مردوك"، أن البنية المشاعة هو التنظيم الأسري الممتد ،كما أشار إلي انتشار الأسرة المتعددة الزوجات، واعتبر نموذج الأسرة النووية الأحادية الزوجة هي الأقل انتشارا و هو النموذج الذي تعرفه أوروبا الغربية في عصرنا هذا.

يعتبر هذا التقسيم الذي قدمه "مردوك"، مبتور من سياقه التاريخي ،حيث أن الأسرة في الدول الغربية مرت بمراحل عديدة؛ من الممتدة إلي النووية و من النووية إلي الممتدة و تختلف من منطقة لآخري، و داخل المنطقة الواحدة، كما تختلف حسب طبيعة النظام ألاجتماعي والاقتصادي و حتى الإيديولوجي.

يلجأ الديموغرافيين عامة،ولأس‌بلب متعقلة بعملية سريعة لجمع البيانات، إلي اختيار تعريفا بسيطا و عمليا للأسرة، بحيث يعتمد علي بعض المقاييس البسيطة، كمقياس الإقامة ، ثم تعريف العائلة علي أنها مجموعة من الأفراد الذين يقيمون تحت سقف واحد، وتعرف الأسرة كذالك بمجموعة من الأفراد تحكمهم علاقة قرابة ضمن نفس هذه العائلة.

إذا اعتبرنا هذه المقاربة الأخيرة صالحة لدي الثقافات الغربية و في دول العالم الثالث، و في إفريقيا، فهي غير ملائمة لتحليل البنيات الأسرية لكونهاتخضع لمجموعة من المقاييس:

2-2-1.القرابة

3-2-1. النسب.

4-2-1. نوع الزواج.

5-2-1. علاقات التضامن الاجتماعية و الاقتصادية.

6-2-1. الميراث.

7-2-1. مجموعة الاستراتيجيات لإعادة الإنتاج البيولوجي، الثقافي و الاجتماعي.

نظرا لحدود المقاربة الديموغرافية، يلجأ الباحثون إلي الأخذ بالكثير من التحفظ في دراستهم للبنية الأسرية، حيث تكتفي هذه المقاربة غالبا بتحاليل وصفية لأهم النماذج العائلية (العائلة النووية الأحادية أو الثنائية الزوجة، العائلة المتعددة الزوجات، و العائلة لممتدة).

تلمح هذه الفكرة إلي إحجام الديموغرافي الاهتمام بهذه المشكلة؛ بالرغم من اهتمام الديموغرافية الأسرية و التاريخية بها منذ القدم، وأكثر من هذا ازداد عدد النظريات التفسيرية للخصوبة التي تحاول إدراج البنية الأسرية في مقارباتها.

رغم حدود المقاربة الديموغرافية ، تبقي الأسرة مكان إنتاج وتكاثر في المجتمعات،كما تعتبر المجال المميز لدراسة وتفسير الديناميكية الديموغرافية

2-1-8.الفرضيات.

9-2-1- الفرضية الرئيسية: أدت التحولات الاقتصادية و الآثار الإيجابية للمكاسب الاجتماعية و الثقافية و السياسية بعد الاستقلال إلي حدوث تغيرات علي البنية الأسرية و بالتالي علي السلوكيات الديموغرافية للأسرة الجزائرية.

1-3-1- الفرضية الفرعية الأولي: أدت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي شاهدتها الجزائر بعد الاستقلال ، تغيرات في نظام الزواج.

2-3-1- الفرضية الفرعية الثانية: أسفرت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي شاهدتها الجزائر بعد الاستقلال، تغيرا في سن الزواج.

3-3-1- الفرضية الفرعية الثالثة: سجلت التحولات الاقتصادي و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي شاهدتها الجزائر بعد الاستقلال ، تغيرا في حجم لأسرة.

4-3-1- الفرضية الفرعية الرابعة: أدت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي شاهدتها الجزائر بعد الاستقلال ، تحولا في الفارق بين الولادات.

5-3-1- الفرضية الفرعية الخامسة: أدت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي شاهدتها الجزائر بعد الاستقلال انخفاض في مستوي وفيات الأطفال

6-3-1- الفرضية الفرعية السادسة: ساهمت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شاهدتها الجزائر بعد الاستقلال، في ارتفاع وتيرة الهجرة الداخلية.

7-3-1-تحديد المفاهيم.

8-3-1- الأسرة: هي الخلية الأولي في المجتمع و هي الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي و سواء كانت كلمة الأسرة تقتصر علي مفهومها القريب الذي ينحصر في الزوجين و الأبناء، أو تمتد بحيث تشمل الوالدين و الأقربين و تسمي حينئذ "بالعائلة" أو "العشيرة"، فإن الأسرة في كل زمان و مكان حدودا تشتمل علي العلاقة بين الزوجين و واجبات كل منهما قبل الآخر وحقوقه عليه، و مسؤولياتهما في تنشئة الأبناء و رعاية الأسرة، كما حددت العلاقة بين الآباء و الأبناء، وبين ذوي الأرحام وذوي القربى ، بما يكفل للأسرة حياة آمنة مطمئنة و يحقق التقدم و النمو للمجتمع. وكما تتأثر الأسرة بالظروف الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و السياسية للمجتمع تؤثر أيضا في البناء الاجتماعي كله عن طريق ما تورثه للأبناء من صفات حيوية أو وراثية ، و من خلال الخبرات الأسرية والتراث الثقافي للآباء والأمهات. كما تتأثر صحة الأطفال بالبيئة الداخلية والخارجية حتى قبل مولده و يعتمد ذالك علي الظروف المادية الاجتماعية للوسط الذي تعيش فيه الأسرة متمثلا في المأوي و الغذاء و الملبس و الحالة الصحية بالإضافة للعطف و الحنان الذي يجب أن يتمتع به الأبناء في الأسرة.

وتعتبر الأسرة الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها، فهي التي تشكل حياتهم و تثبت فيهم الوعي بالتراث القومي والحضاري، و هي مصدر العادات و التقاليد و العرف و القواعد السلوكية و الآداب العامة، و يرجع إليها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية فضلا عن دورها البيولوجي لتحقيق غرائز الإنسان و دوافعه الطبيعية و الاجتماعية مثل حب الحياة والجنس و الإنجاب وما يصحب هذا السلوك من عواطف الأبوة و الأمومة والأخوة و العاطفة الزوجية.

و علي الرغم مما يبدو من تلاشي الوظيفة الاقتصادية للأسرة، بمفهومها التقليدي، فإن الزوجين أصبحا يشتركان في العمل و الإنفاق علي الأسرة و أصبح الدخل المزدوج ظاهرة مألوفة تقضي علي الفكرة القائلة بانفراد الزوج بل بالإنفاق علي الأسرة وإعالتها، وانفراد الزوجة بدور الأم و ربة المنزل.

وبينما كنت المكانة الاجتماعية للفرد تتوقف علي انتمائه الأسري، كما كنت شخصيته الاجتماعية والثقافية تأخذ سماتها من الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، أصبحت مكانة الفرد الاجتماعية تتحدد من خلال انجازاته الفردية طموحاته و مستوي تعليمه.

الأسرة وحدة اجتماعية و اقتصادية تتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء، وهذه الوحدة مبنية علي الزواج و الأبوة البيولوجية . يعيش أفراد الأسرة تحت سقف واحد و يتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية تحقق المودة وتحمل المسؤولية و تحقق الذات، كما أن الأبوين يقومون بالالتزامات الاقتصادية نحو الأسرة. و داخل الأسرة تتحدد القواعد و المعايير الأسرية التي تنظم سلوك الآباء و الأمهات و الأزواج و الأبناء. ومن أهم خصائص الأسرة أن العلاقات الجنسية و العلاقات الأبوية منظمة بصورة يقرها الشرع و العرف.

و الإسلام في حثه علي الزواج لا يعتبره مجرد سبيل مشروع لتكوين الأسرة أو وسيلة شريفة لإنجاب الأطفال، ولا سبيلا لغض الأبصار و كبح جماح الشهوات وإشباع الغرائز، وإنما الإسلام يعتبر الزواج هدفا مشروعا لتكوين الأسرة التي تعد سبيلا لتحقيق أهداف أكبر تشمل كل جوانب الحياة و لها أثرها العميق في كيان الفرد وكيان المجتمع، لقد أجاز الإسلام الزواج بين العربي و العجمي، وبين الأسود و الأبيض، و بذالك سعي الإسلام إلي تحقيق وحدة الجنس البشري. ولقد بلغ من تعظيم الإسلام لرابطة الزواج أن أعتبرها مساوية في

الأهمية لشطر الدين أو نصف الإيمان فقال صلي الله عليه وسلم: "من تزوج فقد استكمل نصف الإيمان فليتق الله في النصف الآخر". صدق رسول الله.

1-3-9- التحول الديموغرافي:

في سنة 1934 ، بعد التقاطع الذي حصل بين نموذج " لوتكة" النمو السكاني الناتج عن الفارق بين الخصوبة و الوفيات و إمكانية الموازنة بين الحدثين و تقنيات التطلعات الدبموغرافية , اقترح الفرنسي " أدولف لاندري", تفسير عمليات التحول، التغير، أو الانتقال الديموغرافي لسكان العالم من خلال مخطط (الثورة الديموغرافية). انطلاقا من نمط سكاني قديم يتميز بمستوي عالي من الوفيات يقابله مستوي عالي من الخصوبة, ثم انخفاض مستوي الوفيات بسبب تحسن الظروف الاجتماعية و الصحية بصفة عامة, مما يؤدي إلي ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي , يلي هذا التحول انخفاض في مستوي الخصوبة حتى تتوازن مع مستوي الوفيات بسبب التحسن في المستوي المعيشي ويحدث نوع من الاستقرار السكاني .أعتمد هذا النموذج بحماس بعد الحرب العالمية الثانية تحت تسمية " التحول أو الانتقال الديموغرافي". في نفس هذه المواقيت تفاجأت الدول النامية بالزيادة السريعة التي ميزت دول العالم الثالث لتصل في بعض الدول نسبة 3 في المائة , بمعني إمكانية تضاعف سكان هذه الدول في فترة لا تتجاوز 20 سنة. اعتبرت هذه الرؤية التطلعية المبنية علي (الثورة الديموغرافية), تخمين وصفي اكتسب نجاحه من خاصيته الغائية: أي أن النمو الديموغرافي السريع سوف ينخفض مستقبلا تحت وطأة مجموعة من العوامل. ربما ستكون إحدى هذه العوامل ارتفاع مستوي الوفيات من جديد بسبب ما سمية بفخ "مالتوس" (انتشار الممارسات السلوكية الغير سوية كالرذيلة و تناول المخدرات، الصراعات الفئوية، الحروب...), تتزامن هذه الأحداث مع انخفاض في مستويات الخصوبة التي تسمح بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي. التنبؤات الإيجابية لعملية التحول أو الانتقال الديموغرافي أصبحت تتحقق في بعض الدول التي استكملت مراحلها الانتقالية. حيث انتقل المؤشر النوعي للخصوبة من 4.9 بين سنوات 1965-1970 إلي مستويات منخفضة اقل في بعض الأحيان عن معدل تعويض الأجيال 2.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب.

1-4-1- التغير:

إن التداخل بين الأنساق الثلاثة: النسق الثقافي و النسق الاجتماعي و نسق الشخصية لإحداث التوازن داخل كل نسق و فيما بين الأنساق الثلاثة ومنع حدوث التغير. إلا أن التغير موجود و يتجسد أحيانا بقوة وبالقطيعة مع الماضي وأحيانا أخرى بهدوء كنوع من المتتاليات المنطقية. التغير غير مرغوب فيه أحيانا ومحبذ في غالب الأحيان. كيف يحدث؟ وما هي أهم العوامل المساعدة ومن هم الفاعلين في حدوثه, مجموعة من التساؤلات يمكن طرحها في هذا الصدد ويمكن مضاعفتها إلي ما لا نهاية وخاصة في وقتنا هذا, حيث تعيش دول العالم الثالث خاصة مجموعة من التغيرات المفروضة أحيانا و العنيفة و حتى المأساوية أحيانا أخرى. كما تشهد الدول النامية تحولات سريعة جدا يصاحبها شعور بعدم الاطمئنان والخوف, و أول رد فعل لهذه التحولات السريعة في الدول النامية هو التقرير الأول الذي أصدره نادي روم تحت عنوان " أوقفوا النمو" سنة 1972 خوفا من الانعكاسات الإيكولوجية، الأمنية، الاجتماعية للنمو السريع و الغير مسبوق.

أما بالنسبة للتطور الاجتماعي فكان من بين الاهتمامات المميزة لعلماء الاجتماع الأوائل: "أجبست كونت " و " بيتر يم سروكن" و يمكننا تعريفه بي (مجموعة التحولات البطيئة و العميقة التي تعرفها المجتمعات علي فترات طويلة.

علي عكس مفهوم التطور يمكن ملاحظة التغير و التعرف عليه بصفة ملموسة و بعرفه "روشي" كالآتي:

- ظاهرة جماعية.
- يمس البناء الاجتماعي.
- يمكن التعرف عليه عبر الأزمنة.
- يتصف بالديمومة.
- يغير مجري التاريخ.

في الحقيقة لا يمكننا التمييز بين الاثنين (التغير و التطور) , حتى و إن حصل فتبقي عملية تقريبية. لذلك يتشبث علماء الاجتماع (بالتغير), و يتحاشون الغوص في ملامح التحولات المميزة للحضارات الكبرى. كما تقتضي عملية تحليل التغير الاجتماعي كشف

الأسباب، العوامل المساعدة و العوامل المعيقة و الفاعلين الحقيقيين في عملية التغير. و تصطدم الدراسات و البحوث في تحديد العوامل الرئيسية التي تتضمن وتحوي العوامل الأخرى, حيث يركز البعض علي البنيات الفوقية, و آخرون علي البنيات التحتية الاقتصادية. في الحقيقة هناك عدة أسباب للتغير الاجتماعي و لن تكون ناجعة وفعالة و محددة إلا بتقاطعها. في غالب الأحيان تتعذر عملية تشخيص الأسباب والعوامل في الدراسات الاجتماعية بسبب تشعب الظاهرة الاجتماعية و اختلاف السياقات التي تحدث فيها.

تتضافر مجموعة من الظروف في إحداث عملية التغير إذا تداخلت و تساندت مع بعضها البعض ومع الأسباب المرجحة. في نفس هذا السياق الأخير سوف نذكر العوامل الديموغرافية التي تطرق إليها "دوركهايم", في كتابه: " التقسيم الاجتماعي للعمل", (تتغير عملية تقسيم العمل نسبة إلي حجم و كثافة المجتمعات).

في الستينات تطرق كل من " ريزمان", في كتابه (الحشد المنعزل) و " سوفي", في كتابه (النظريات العامة للسكان), إلي أهمية العوامل الديموغرافية في آفاق النمو الاقتصادي.

وأشار كل من "ماركس", و " أنجلز", إلي الأهمية الاقتصادية و البنيات التحية الاقتصادية بالإضافة إلي العوامل التقنية أي المراحل التكنولوجية المختلفة التي تطرقت إليها " هنري جان" في بحثه (النسق الاجتماعي).

وتطرق "ماكس فيبر", في كتابه (روح الرأسمالية وأخلاقيات البروتستانت), إلي خصوصية العوامل السياسية في عملية التغير: الأخلاقيات المستلهمة من الفكر الكالفيني والتي لعبت دورا محددا في تنمية النظام الرأسمالي انطلاقا من:

- البحث عن المنفعة.

-الاعتماد علي الفعالية العقلانية.

-الحسابات المنهجية للموارد المالية و وسائل الإنتاج.

- تنظيم العمل.

-ظروف السوق والتبادل التجاري.

هناك عوامل مرتبطة بالصراعات المختلفة التي تميز المجتمعات البشرية والتي اعتبرها "داهندورف" من بين عوامل التغير . كما تجدر الإشارة إلي ذكر عاملين لا يقلا أهمية في تغير بعض جوانب الحياة الاجتماعية و هما:

- **النخبة:** و هي مجموعة من الأفراد و الجماعات التي تفرض تأثيراتها الحقيقية علي المجتمع: أخلاقية، دينية، علمية،فكرية، ثقافية.....

-**الحركات الاجتماعية:** و هي منظمات واضحة الملامح الهيكلية و معروفة, تهدف أساسا إلي تكوين مجموعات من الأفراد من أجل الدفاع و ترقية بعض الحاجات الخاصة و ذات الشأن الاجتماعي.

2-الأهمية العلمية و العملية للدراسة

اهتم علم الاجتماع و الاثنولوجية الأمريكية ، منذ فترة طويلة بالعلاقات الموجودة بين نماذج البنيات الأسرية و نماذج البنيات الاقتصادية ، التدرج ا لاجتماعي، التنظيم السياسي و كذلك حجم وكثافة الوحدات الاجتماعية.

هذا لاهتمام الأخير جرنا إلي طرح التساؤل عن إمكانية وجود علاقة خطية بين تعقد الاقتصاد و السياسة و تعقد البنيات الأسرية.

لقد أشار "لوي"، سنة1920، أن الأسرة النووية كانت النموذج المشاع لدي المجتمعات البدائية التي تعتمد في نمط حياتها علي القطف و الصيد، و لم تعرف التوسع إلا بعد ظهور النشاطات المتعلقة بالزراعة و الرعي و كذا نظام نقل و تحويل حقوق الملكية.

وأكد كل من "وينش"و"بلون برج" سنة 1972، (انخفاض حجم الأسرة بعد مستوي معين من التطور الاقتصادي والحضري). رغم أهمية هذه المقاربة الأخيرة والتي تتصف بالنزعة التطورية للأشياء أي: وجود مستويات مختلفة للحياة الاجتماعية، يناظرها تنظيم جديد للنموذج الأسري المهيمن، تبقي العلاقة الموجودة بين النموذج الاقتصادي،المستوي التكنولوجي و التنظيم الأسري غير مباشرة، بل تمر عبر مجموعة من القنوات و المتغيرات.

يعتبر التنظيم الأسري نتاج عدد من الأنساق:

2-1. نسق الاختلافات الاجتماعية، الإثنية والجنسية

2-2. نسق الأعمار و الهجرة.

2-3. نسق الإقامة والأنساب.

2-4. نسق الملكية والميراث.

2-5. نسق الزواج.

إن تعدد التأثيرات والتفاعلات بين الأنساق المختلفة، مؤشر علي وجود تفرع كبير من النماذج التنظيمية للأسرة.استنادالهذه الفكرة يعتبر تعدد الأنساق داخل الوحدات الاجتماعية تعبيرا لاختيارات كبيرة وجماعية عن كيفية التنظيم والمحافظة على كيان هذه المجموعات؛ وذلك من خلال السيطرة، التأثير والاستحواذ علي البنيات الاجتماعية المختلفة، باستخدام التكنولوجيا وتطوير بعض النماذج الإنتاجية و العلاقات الاجتماعية.

تعتبر الأسرة العنصر المحوري بين الفرد و المجتمع، و كل شكل تنظيمي تتخذه يعبر عن اختيارات مجتمعية ما؛ كما يمكن اعتبارها نسق فرعي يندرج ضمن إطارا للنسق الكلي،الذي يحدد علاقاتها بالملكية، الإنتاج، التبادل و كذلك الاستهلاك.

كما لا يمكن اعتبارها بنية ثابتة وغير متغيرة، بل لابد لها أن تتطور وتتكيف مع الأزمات، الصراعات، التناقضات وتحت وطأة الضغوطات الاجتماعية و الاقتصادية.

هناك مجموعة من العبارات والدلائل في الأدبيات الديموغرافية، للتعبير عن التحولات التي تشهدها الأسرة وهي:

التحول،التغير، تفكك العلاقات الأسرية، تلاشي العلاقات القرابية والتضامنية، الأنوميا أو ألا معيارية ، التقوقع.

موازاة للرؤية التقليدية عن التحول الديموغرافي، ظهرت مجموعة من النظريات عن التحول الأسري في الفترة بين (1950-1960).

محصلة هذه النظريات، أعزت التحولات التي مست الأسرة إلي:

2-5. التصنيع.

2-6. التحضر.

و بمعني آخر "الحداثة"،والتي أدت بدور ها إلي ارتفاع مستوي التعليم و تغير مراكز و أدوار النساء و الأطفال و كذا انخفاض مستوي الخصوبة.

تعتبر هذه النظريات الأخيرة عن الخصوبة، و حتى في شكلها الحديث امتدادا للنظريات الأسرية التقليدية التي جاء بها علماء الاجتماع، الأنثروبولوجيون، و المؤرخون، وهي تتمحور حول ما يلي:

2-7. خصوبة مرتفعة، وفيات مرتفعة يقابلها نسق أسري ممتد و معقد.

2-8. خصوبة منخفضة، وفيات منخفضة يقابلها نسق أسري زواجي وننوي.

إذا حاولنا استحضار عناصر هذه الرؤية، حول التحول الأسري والتي ما زالت قائمة، كما جاءت بها النظرية البنيوية الوظيفية بمساهمة الانثروبولوجيا و التاريخ، فهي تعزي باختصار أسباب تقلص حجم و وظائف الأسرة الغربية إلي التغير الاقتصادي الذي هو نتيجة للتحول الصناعي و الحضري،(الحداثة)؛ حيث أصبحت الأسرة أكثر تكيفا مع متطلبات المجتمع الحديث، خاصة بمشاريعه الترقوية والمجتمعية.

رغم النقاش الذي أثارته هذه الرؤية ،تم تمديد صلاحيتها إلي دول العالم الثالث علي أساس أن كل الأنساق الأسرية تشهد تحولات و تتجه كلها نحو نموذج الأسرة النووية، مع الإشارة إلي وجود خصوصيات و فوارق نسبة إلي النسق الغربي.

علي عكس الأسرة النووية الغير تابعة، لا يشكل الزوجان وحدة لاتخاذ القرار ضمن البنية الممتدة ؛فكل القرارات المتعلقة بالزواج،الإقامة،الهجرة، العلاقات، النشاط الاقتصادي، وحتى تربية الأطفال هي من شان المجموعة وخاصة المسنين منهم؛بمعني وجود بنية مثبتة وقائمة، تحكم وتدير المعايير و السلوك مع فسح مجال ضيق جدا للزوجين؛ بالقابل تكرس هذه المجموعة، مبدأ التضامن القوي بين أفرادها.

رافق التحول الاقتصادي و الحضري،تحول الاقتصاد من عائلي إلي اقتصاد السوق و المؤسسة؛ تخلت فيه الأسرة عن مجموعة من وظائفها لصالح الجماعات و الهيئات الخاصة و العامة. في نهاية الأمر كان"للحداثة"، تداعيات علي البنيات و الوظائف التقليدية للأسرة والقرابة، حيث منحت حرية أوسع للأفراد في تفاعلاهم مع المجموعة وكذا في الاختيار الزواجي:

2-9. اختيار القرين.

2-1-1. سن الزواج.

علي مستوي الخصوبة، سمحت بظهور علاقات جديدة بين الأزواج و بين الآباء و الأبناء، أي بروز أشكال جديدة من القيم و السلوك و المواقف.

هذه مجموعة من الخصائص الرئيسية للبنية الأسرية المتغيرة، كما تصورها الديموغرافي والتي أدرجها ضمن أسباب انخفاض مستوي الخصوبة.

استنادا إلي العديد من الدراسات في دول العالم الثالث، وبالرغم من رواجها واحتوائها علي بعض العناصر الموضوعية؛ تعرضت نظرية تقلص حجم الأسرة إلي الانتقادات من طر ف الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، سواء علي مستوي المنهج أو الملاحظة.

إن الفكرة المشاعة والتي مفادها أن الأسرة الزواجية، هي نتيجة حتمية "للحداثة" و هي ضرورية لعملية التنمية؛ تتعارض مع الواقع حيث أن التطور الذي شاهدته كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية،حدث في إطار نظام البنية الأسرية الضيقة ، و التي كانت النموذج المهيمن.

أما حالة الدول النامية، فبإمكاننا ملاحظة بنية ضيقة بدون وجود صناعة، والعكس صحيح، كما أن التحضر لا ينفي وجود الأسرة الممتدة وكل ما في الأمر هو أن هذه البنية تتأقلم حسب المرجعيات المختلفة، وتعتمد أشكالا جديدة من الأنساق القيمية، كالعلاقات (بين الزوجين، بين الآباء والأبناء و بين الأبناء) كما يتقاسم عناصر هذه البنيات الأملاك العقارية و الاقتصادية بصفة مستقلة وعادلة.

تشكل هذه الأنساق القيمية الجديدة نوع من التوافق بين البنيات المختلفة، وبالرغم من استمرار التضامن القوي بين أفرادها، إلا أن التغير الذي حدث علي مستوي القيم و السلوك أدي إلي ظهور العديد من الصراعات والتناقضات بين أعضاء البنيات الجديدة و البنيات الأصلية.

تعزي هذه التناقضات في غالب الأحيان إلي الأسباب التالية:

2-1-2. الطبقات الاجتماعية.

2-1-3. الفئات الاجتماعية المهنية.

2-1-4. مستوي الدخل.

2-1-5. مستوي التعليم.

تشكل الحالة المأسوية للعمالة والسكن وخاصة داخل التجمعات الحضرية الكبيرة،عائقا أمام التغير الأسري و انتشار البنيات الضيقة. كما اعتبرت الأسرة الممتدة منذ فترة طويلة عائقا أمام التنمية خاصة الصناعة ، لأن العلاقات الأسرية التقليدية تمنع روح المبادرة والحراك الفردي.

صنفت هذه الأفكار، ضمن الرأي البسيطة والسطحية من طرف علماء الاجتماع ،لأن الأسرة الممتدة شكلت في الكثير من المرجعيات عاملا محفزا لإنشاء الوحدات الاقتصادية وشجعت بالتالي روح المبادرة الجماعية والفردية (الهند، الباكستان،اليابان)؛ وحتى في تاريخ الأسر الغربية شكلت الأسرة الممتدة أو النموذج الأسري المفتوح حافزا لانطلاق الصناعة في القرن التاسع عشر.

أشارالمهتمين بالدراسات الأسرية، إلي ضرورة التمييز بين الأسرة الممتدة التقليدية و الأسرة الممتدة المتغيرة، و هي بنية مركبة من مجموعة أسر ضيقة تربطها شبكة من العلاقات الاجتماعية و تتميز بالتالي:

2-1-6. أشكالا جديدة من التآزر و التضامن.

2-1-7. الفصل بين مجالات الإنتاج و الاستهلاك.

كما غير التقسيم الاجتماعي للعمل نمط الحياة، وللحفاظ علي وحدة هذه البنيات تم ابتداع آليات من التعاون كأشكال غير مؤسسة من التضامن الاجتماعي علي خلفية نشاطات اقتصادية بدائية و بسيطة. و تجدر الإشارة إلي بروز أشكالا جديدة من التضامن ضمن مرجعية حضرية متأزمة و مرتكزة أساسا علي الفئات الاجتماعية المهنية.

تشير بعض النظريات ، أن المجتمعات تتجه نحو التشابه والتجانس بسبب انتشار التكنولوجية و الصناعة؛ و أن هناك تطور خطي تسجل فيه كل دولة مرحلة خاصة من مراحل تطور النسق الغربي. غالبا ما يتم تصور التحولات الاجتماعية و الأسرية في إطار

الانتقال من الريف إلي الحضر، من الزراعة إلي الصناعة و من التقليدي إلي الحديث مع مسلمة التطور الخطي للمجتمعات. و في ظل تعقد تفاعلات الظواهر المختلفة، فان عمليات تأقلم وتكيف الأفراد تمكنهم من تطوير استراتيجيات خاصة بكل مجتمع ، بكل قبيلة و بكل طبقة اجتماعية.

استنادا إلي هذه الفكرة الأخيرة، يمكننا الاعتقاد بتنوع أنماط التحول الديموغرافي و تنوع أنماط التحول الأسري، وكذا تنوع العلاقات الموجودة بين البنيات الأسرية و الخصوبة. شكلت الدراسات الغربية المهتمة بالعلاقة الموجودة بين النماذج الأسرية و الخصوبة رصيدا علميا معتبرا في هذا المجال، من خلال المصطلحات المستعملة و صيغ تصور و إدراك الواقع؛ إلا أن هذه القراءات و التصورات قد لا تتوافق مع مرجعيات مغايرة.

إن دراسة الخصوبة الأسرية لا تكون ملائمة إلا إذا اعتبرنا الأسرة " الوسط الأسري المعترف به و الحقيقي لعملية الإنجاب" (كواوسي، 1983). من هذا المنطلق يمكننا اعتبار الخصوبة كنتاج مصير البنية الأسرية : التشكل، التفسخ، إعادة التركيب. بالنسبة للمرأة تعد بداية و نهاية عملية الإنجاب و عملية تباعد الولادات، العناصر المميزة لوصف دورتها الأسرية.

إن انتهاج مسلك إقحام المعلومات المستقاة من دراسة الدورة الأسرية و بعض المتغيرات الوسيطة في إشكالية البحث، تشكل عامل إثراء لهذا الموضوع. حاول الكثير من العلماء ربط علاقات سببية أو تفسيرية بين البنية الأسرية الممتدة مهما كانت درجة الامتداد و الخصوبة المرتفعة، من خلال معطيات إحصائية للتعدادات و البحوث؛ وذلك بقسمة إجمالي الولادات الحية علي عدد النساء حسب الفئات الأسرية التي تنتمي إليها (الولادات الحية/عدد النساء).

أفرزت هذه المقاربة الأخيرة نتائج غامضة و مبهمة من خلال نتائج مجموعة من الدراسات التي أثبتت عدم وجود اختلافات جوهرية بين خصوبة الأسر الممتدة والضيقة، أو وجود ارتفاع طفيف لخصوبة الأسر الضيقة.

إضافة إلي الارتباطات الخادعة بالمتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية، والتي ليست خاصة بهذه المواضيع بالذات، نصادف غالبا إغفال عامل الاختلافات الممكنة للمرحلة المهيمنة للدورة الأسرية بين النماذج الأسرية المختلفة.

إن مصطلح الدورة الأسرية الذي استعمله (فورت، 1966). يسمح باعتبار الأسرة كوحدة ديناميكية و كذا التمييز بين التحولات الدورية و التغيرات الزمنية. تتطور البنيات الأسرية حسب ثلاثة مراحل:

8-1-2. مرحلة التوسع :من بداية الزواج إلي ميلاد جميع الأبناء

9-1-2. مرحلة الانتشار: زواج كل الأبناء.

1-2-2. مرحلة الاستبدال أو التعويض: تتميز بوفاة الآباء ويعوضهم الأبناء في أدوارهم الاجتماعية و الاقتصادية.

إلا أن هذا المصطلح نفسه ألفت انتباه الباحثين إلي إمكانية وجود مراحل دورية تختلف باختلاف المجتمعات و الأزمنة.

أجريت مجموعة من الدراسات في الهند حول هذا الموضوع، و توصلت إلي أن الأبناء المتزوجون يقطنون عادة مع الأب ؛أي أن الأسرة تكون ممتدة أثناء المرحلة الأولي من الدورة الأسرية (دورة تشكل الأسرة)، و بعد وفات الآباء، يتفق الأبناء علي قسمة و تجزئة الملكية الجماعية، وتشكيل وحدات نووية جديدة.

أدرج الباحثون مدة الزواج كمؤشر متوفر لوضعية الدورة الأسرية، وكذا بعض المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية واهتموا بسن زواج المرأة و الفترة بين الزواج و أول ولادة. كما أبرزت الدراسات أهمية المنهج المقارن لتطوير التفسير السوسيولوجي في اختلاف الخصوبة بين النماذج الأسرية المختلفة.

تجدر الإشارة إلي أهمية مراحل أخرى من مراحل الدورة الأسرية: سن أول و آخر ولادة و سن الترمل.

مما تقدم من أفكار، تتضح ضرورة إدراج المفاهيم المستقاة من الدورة الأسرية في المقاربات المقارنة حول دراسة النماذج الأسرية المختلفة، وتزداد أهمية المقارنة إذا ارتكزت الإشكالية علي بعض المتغيرات الوسيطة.

3-الأهداف العلمية و العملية للمشكلة.

كي نتمكن من فهم و تحاشي المفارقات المثارة في الأدبيات الديموغرافية، يستحسن إدراج المتغيرات الوسيطة الملائمة في تحليل الخصوبة حسب النماذج الأسرية المختلفة. بهذه الصيغة يمكننا التطلع إلي تحسين الدراسات المقارنة؛ لأن البنية الأسرية ما هي إلا شرط إضافي إلي جانب الشروط الأخرى(وسط الإقامة، مستوي التعليم، سن الزواج....) في تحسين مستوي البحث. تصدق هذه المقاربة الأخيرة في مقارنة خصوبة الأسر الأحادية الزوجة و المتعددة الزوجات أو الأسر النووية و الممتدة.

أشار كل من (دافيز و بلاك، 1956) في بحثهم الخاص بدور المتغيرات الوسيطة بين البنية الاجتماعية والخصوبة أن" كل العوامل الثقافية المؤثرة علي الخصوبة، لابد أن تصنف ضمن واحد من الإحدى عشر متغير وسيط" وهم:

3-1 . السن الفعلي للزواج.

3-2. العنوسة: نسبة النساء العانسات .

3-3 الفترة الإنجابية الضائعة قبل الزواج أو بين زواجين (طلاق ثم زواج).

3-4. التعفف (الامتناع الإرادي للعلاقات الجنسية).

3-5. الامتناع الإرادي(بسبب المرض...).

3-6. استعمال طريقة العزل.

3-7. العقم اللاإرادي.

3-8. استعمال أو عدم استعمال وسائل منع الحمل.

3-9. العقم الإرادي(عملية جراحية...).

3-1-1. وفاة الجنين(أسباب إرادية).

3-1-2-وفات الجنين(أسباب لاإرادية)

أثبتت العديد من الدراسات أهمية تحليل آثار المتغيرات الوسيطة علي الخصوبة، كما أشارت إلي أهمية آثار المراحل الدورية الأسرية علي هذه الأخيرة. إن آثار المتغيرات لا تتناقض مع آثار الدورة الأسرية، لأن العديد من مراحل الدورة الأسرية ممثلة في المتغيرات الوسيطة: سن أول زواج، شدة و وتيرة انتهاء العلاقة الزوجية و إعادة الزواج...

استنادا إلي هذه الإشكالية المطروحة والخاصة بالعوامل المؤثرة علي خصوبة البنيات الأسرية؛ تطرح أهمية ومكانة المتغيرات الوسيطة لأنها توحي بوجود مجالات واسعة لدور الآليات المرتبطة بالأسرة والتي ترجع غالبا إلي سيق اجتماعية عامة و أكثر اتساعا.

إن الدور الديموغرافي لسن الزواج أنقص أو أبطل بسبب انتشار وسائل منع الحمل،و أكثر من هذا فهو نتاج منطق اجتماعي يفوق المواقف و الاختيارات الفردية و يتميز بالاستدامة علي عكس مصادفات التحديث والتغريب التي يخضع و ينقاد إليها الفرد.

أشار " لفي . تروس " في كتابه–البنية الأولية للقرابة– أن الجنس البشري ولد عن رد فعل مبتكر نتيجة الوعي بعدم الاستقرار الجذري، الناتج عن حالة غريزية مزرية وعلاقات جنسية خاصة، أدت به إلي حالة من العنف المستمر وإلي عدم التوازن في نمط الحياة بسبب ربما التغير المفاجئ في حالة الطقس. وللمحافظة علي البقاء لا بد من ابتكار تدابير مصطنعة لاستبدال ضعفه الطبيعي. تمثل البديل الثقافي المبتكر، في مؤسسة الزواج والتضامن الاجتماعي. بهذه الطريقة تم القضاء علي العنف و تنظيم نمط من التعاون اليومي وتكريس مبدأ التحالف بين المجموعات المتجاورة، واستبدال التلقائية الانتحارية بالأمن المقنن. من هذا المنطلق الأخير اعتبرت البنية الأسرية المؤسسة الوسيطة و الوحدة المنظمة التي تربط بين الفرد و المجتمع.

يحتل الطفل في النموذج الأسري التقليدي مكانة مركزية، لأنه يشكل العنصر الأساسي في استمرار المجموعة، و الاستمرار البيولوجي و كذا استمرار الثقافة المؤسسة. وتعتبر الأسرة الوسط المفضل لازدواجية الحياة و البقاء لأنها تؤمن في نفس الوقت تجديد الأجيال،و عن طريق التربية استدامة القيم الاجتماعية.

في الظروف الديموغرافية التي سجل فيها متوسط الفترة الزواجية أقل من عشرون سنة(20)، حيث يموت ألآب غالبا عندما يصل الابن الأكبر سن الرشد، يفهم من هذا أن الوظيفة

الأساسية للأفراد هي منح الحياة وتحويل الظروف المادية و الرمزية، و من ليس له أطفال لا يشكل عنصرا أساسيا للمجتمع. وفي سياق الأسرة التقليدية دائما، لا معني للعدد المثالي للأطفال لأن هذه القضية مرتبطة بالقدر. بالرغم من ذالك تساهم الأسرة التقليدية و تحث بطريقة مرنة من خلال أسباب وسيطة علي مستوي معين من الخصوبة، كتشجيعها للزواج المبكر. وقد يتغير دور الأسرة إذا كانت الظروف و الموارد الطبيعية غير مواتية، كتثبيتها لعدد الأفراد من خلال انتشار العنوسة. تتخذ الأسرة مواقف مختلفة اتجاه مستوي الخصوبة حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمحافظة علي استمرار المجموعة.

تغيرت حالة الأسرة خلال المرحلة الانتقالية،عندما ازداد عدد أفراد المجموعة و ارتاب ها الشك بإمكانية تحسين أحوالها بدل التوسل إلي الموت و الانصياع إلي القدر. أحدثت هذه النظرة الجديدة آثار معتبرة علي الأسرة: تأخر الموت و حسن التحكم في الخصوبة. التحكم في الموت أدي إلي ارتفاع عدد الأطفال بعد سن(25)؛ في نفس الوقت ارتفع معدل حياة الآباء و عوض تعاقب أجيال الكبار، أجيال كثيرة للأبناء في سن متأخر قبل وفاة الآباء.

شكلت هذه الفترة الأخيرة بداية المرحلة الانتقالية الديموغرافية، حيث وازن انخفاض الخصوبة تأخر الموت. أحدث تأخر الموت مشاكل حقيقية علي مستوي العائلات: تضخم أفراد الأسر، وظروف جديدة للميراث علي المستوي الزراعي.

هذه التغيرات ليس بإمكانها الحدوث بطريقة مفاجئة، بل كانت تنتشر تدريجيا و بوتيرة مختلفة حسب الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية علي الفئات الاجتماعية، و حسب المقاومة المتفاوتة للأنساق الشرعية القديمة. كما شكلت هذه المرحلة تعايش نماذج أسرية متعددة. في الريف و خاصة في الدول ذات قانون الميراث المتساوي، لم يكن للفلاح أي امتياز اقتصادي لحصوله علي سلالة متعددة. بالمقابل حافظت الشرائع الدينية في بعض المناطق الأوروبية علي مستوي معين من الخصوبة.

أثقلت معدلات الخصوبة للمناطق الريفية المعدلات الوطنية في الدول ذات الطابع الزراعي، و يفسر هذا التفاوت بين الريف وباقي ا لمناطق بالمواقف الدينية و خاصة في الريف. و ميزت الكثير من الدراسات التي اهتمت بالتحول اليموغرافي، بين نموذجين للأسرة في المناطق السريعة التحضر:الأسرة المأوي أو الملجئ و الأسرة المرقية. يظم النموذج الأول

الأعداد الكبيرة من المهاجرين من الريف ، يلتفون حول المناطق الحضرية الجديدة المحيطة بالمدن الكبرى ويشكلون احتياطا معتبرا للأيدي العاملة كما يتميز هذا النموذج بمحافظته علي الكثير من الخصائص الريفية كالخصوبة المرتفعة.

النموذج الأسري الثاني وهو أقرب من العصرنة و يتطلع إلي تحقيق الظروف الاقتصادية للثورة الثقافية و العلمية ، و أصبحت الأسرة بموجب ذلك أداة لترقية الأفراد و إدماجهم ضمن الفئات الأكثر تقدما،مضحية بالاحتياجات الآنية مقابل الاستثمارات الواعدة،و تتميز بخصوبة منخفضة.

مع مرور الوقت أنخفض عدد الأسر التقليدية، و اختفت ملامح البؤس في المدن الكبيرة وتقلصت فئة الفلاحين ممهدة لبروز ملامح نموذج أسري جديد. يشكل هذا النوع الأسرة المركبة التي تضم النموذجين السالفين.

هذا النموذج الأسري مطالب ببذل جهدا معتبرا لتحقيق هدفين:السعادة الخاصة و النجاح الاجتماعي؛ أي لابد من تحقيق سلالة مرتفعة الشعور بالدفء العائلي، و خفض مستوي الخصوبة لإتاحة فرصة النجاح لجميع أفراد الأسرة. تميزت هذه المرحلة من مراحل التحول الديموغرافي بانتشار فكرة"العدد المثالي للأطفال" في العديد من الدول الصناعية و الذي سجل معدل ثلاثة أطفال لكل أسرة، أي فاق بقليل الحد الأدنى للتجديد ألجيلي.

خلافا لاعتقاد الكثير من علماء الاجتماع و الديموغرافية،لم يشكل النموذج الأسري الجديد (الأسرة المركبة)، النموذج المثالي القطعي للمجتمع الصناعي المزدهر . انتهت أوجه الاختلاف والتمايز بين النموذجين عندما ظهرت الدولة كطرف يوفر الفرص المعينة و الكافية، والمجتمع يوفر الفرص الترقوية المتزايدة للأغلبية العظمي . تأرجح النموذج الجديد نحو البحث عن الأفضل وتحسين مستوي المعيشة، ولكن بدون إعطاء هذه المرة الأفضلية للأطفال. انطلاقا من هذا النموذج الجديد أردنا البحث و محاولة إبراز طبيعة العلاقة الموجودة بين التحولات المجتمعية الكبرى ، الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق الغاية المفضلة لهذا النموذج الأسري و التحولات الديموغرافية .

غير أن الأسرة ليست صورة منعكسة للمجتمع ، و لا يشكل المجتمع صورة منعكسة للأسرة. بين هاتين المجموعتين لا بد من التحدث عن العلاقات الترابطية والتفاعلية. يعتبر هذا الحقل

المعرفي مجالا واسعا لم يأخذ نصيبه الكامل بعد من البحث والاستكشاف، وهو موضوع يهم علماء الاجتماع أولا،وتحتاج معالجاته و حلوله تفاسير مقنعة للسلوك الديموغرافي.

إن التفكير في العلاقة الموجودة بين الخصوبة والأسرة قادنا إلي الاعتقاد بأن الأولي إستراتيجية الثانية. و أن الخصوبة ليست نتيجة تضافر مجموعة من العوامل فقط، ولكن كذالك نتيجة للمعني الذي يعطيه الزوجين لاقترانهما. تحدد القيم الاجتماعية المهيمنة هذا المعني، بحيث لا يمكننا تفهم الخصوبة بدون الرجوع إلي النموذج الأسري، و لا يمكن تفهم وإدراك هذا النموذج بدون الرجوع إلي المجتمع ككل.

تحتل الأسرة كمؤسسة مكانة معتبرة في "الجزائر" ، و هي بمثابة المحور الرئيسي في حياة الفرد. بمجرد التحدث عن الأسرة يثير و يسبب العديد من الاهتمامات و الانفعالات ،لأننا ببساطة ندرك و ننفذ في المجال الخاص، الداخلي والمقدس.

تطرق علماء الاجتماع إلي مسألة الأسرة في "الجزائر" منذ أكثر من ثلاثة أو أربعة عقود ، إلا أن التكفل الحقيقي بهذا الموضوع كان من طرف الديموغرافية السكانية من خلال دراسة ظروف إعادة الإنتاج البيولوجي و الإنجاب . تتفق مجموعة من الدراسات علي أن لأسرة " الجزائرية" شهدت تحولات عميقة و تعيش مرحلة مزدوجة من التحول، التفكك و إعادة التشكل بسبب مجموعة من العوامل خاصة: الديموغرافية، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والسياسية . أظهرت الدراسات بوادر انتشار الأسرة النووية نتيجة الهجرة الداخلية، التحضر و التصنيع، و في نفس الوقت المحافظة والعودة إلي النموذج الأصلي، أي "العائلة" التي تبقي مؤسسة قوية نسبيا . شكلت كل من أزمة السكن، الميراث ،الملكية العقارية، الانعكاسات الظرفية لبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد و تداعيات المرحلة الأمنية، مجموعة من العوامل التي ساهمت في تفكك وإعادة تشكل الأسرة. تمثل الأسرة "الجزائرية" الآن بنية مركبة و متعددة الأوجه: لا نووية ولا ممتدة في بنيتها ،لا حديثة ولا تقليدية في وظيفتها. إن توجهنا هذا ليس من أجل المجادلة في إشكالية (التقليدي و الحديث) التي أصبحت اليوم مسبوقة، لكن من أجل إدراك ظروف تركيبة الأسرة في تعددها و تنوعها.

تتعرض البنية الأسرية إلي عملية التركيب و إعادة التركيب بصفة دائمة و مستمرة حسب تاريخها و ظروف تواجدها و خاصة الظروف الاجتماعية ،الاقتصادية، الديموغرافية

،الثقافية والسياسية : كالسكن، الدخل، مستوي الخصوبة، مستوي التعليم، نسق النفوذ و السلطة الأسرية و ظروف تشكل الأسرة ، البرامج الترقوية للأسرة ، سياسات تنظيم النسل.

يستدعي إدراك البنية الأسرية في تعقيداتها وتركيباتها المختلفة، ضرورة اللجوء إلي مقاربات متعددة. إن المسارات السكنية للأسرة ، المراحل الدورية لحياتها، تاريخها الحضري والجغرافي... تمكننا من إدراك وتفهم الأسرة في كل تعقيداتها.

إن الأسرة "الجزائرية" بمفهومها (الطبيعي و العادي)، غير موجودة وتتطلب البناء والتشكيل. لقد تعرضت إلي التغير في بنيتها و وظيفتها، ولكن الشيء الذي تغير فعلا هو: علاقات القرابة، العلاقات بين الآباء و والأبناء، العلاقات فيما بين الأجيال، العلاقات إلي القبيلة ،مكانة ومركز المرأة ، الاختيار ألزواجي و كذلك الحصول و بلوغ الملكية الذي يعتبر فعل اقتصادي بل هو خاصة فعل اجتماعي يستحق الاهتمام و تفكيك معانيه.

إن تاريخ مفهوم " الأسرة" يخبرنا وللوهلة الأولي، بأنها مؤسسة اجتماعية متغيرة ومندرجة في المرجعية الاجتماعية،الاقتصادية والديموغرافية لكل عصر، لكل مجتمع وربما لكل منطقة.

4- الدراسات السابقة.

4-1-الدراسة الأولى

- رمضان محمد درويش: النمو السكاني وأثره علي تطور البني السكانية في سوريا.

السنة: 1989- رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد.

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

4-2- الأهداف

4-3- التعرف علي معدلات النمو السكاني في العالم بشكل عام.

4-4- التعرف علي معدلات النمو السكاني في بعض البلدان المتقدمة.

4-5- التعرف علي معدلات النمو السكاني في بعض الدول النامية.

4-6- التعرف علي معدلات النمو السكاني في البلدان العربية.

4-7- التعرف علي معدلات النمو السكاني في سوريا خلال ثلاثة عقود من الزمن.

4-8- التساؤلات.

4-9- ما هي محددات النمو السكاني المتسارع , وخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

4-1-1- ما هي آثار النمو السكاني المتسارع في تطور البني السكانية في سوريا؟

4-1-2- محددات النمو السكاني.

4-1-3- الولادات

4-1-4- الوفيات

4-1-5-الهجرة

4-1-6- العوامل المؤثرة في النمو السكاني.

4-1-7- العامل الديني

4-1-8- العادات والتقاليد

4-1-9- العامل السياسي

4-2-1- سن الزواج

4-2-2- حجم الأسرة

4-2-3- التعليم

4-2-4-عمل المرأة

4-2-5- أثر النمو السكاني علي تطور البني السكانية في سوريا.

4-2-6 اثر النمو السكاني في التركيب العمري للسكان

4-2-7- أثر النمو السكاني في التركيب الجنسي للسكان

4-24- أثر النمو السكاني في التركيب الزواجي

4-2-9 أثر النمو السكاني في التركيب الريفي و الحضري

4-3-1- أثر النمو السكاني في التركيب المهني

4-3-2- أثر النمو السكاني في التركيب التعليمي

4-3-3- أثر النمو السكاني علي بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية

4-3-4- النتائج

4-3-5- معدلات النمو السكاني مرتفعة

4-3-6-مشكلة النمو السكاني تتطلب إجراءات و تنظيمات

4-3-7- يجب مواكبة التشريعات لوضع النمو السكاني

4-3-8- ارتفاع معدلات النمو السكاني مستمرة لغاية سنة 2000, ثم الاتجاه نحو الانخفاض و تكون سنة2015 سنة الاستقرار السكاني

4-3-9- معدلات المواليد من بين أعلي المعدلات العالمية و ما زالت محافظة علي ارتفاعها

4-4-1- معدلات الوفيان تعتبر من بين المعدلات المنخفضة

4-4-2- للهجرة الداخلية أثر محدود علي معدلات النمو السكاني

4-4-3- تكريس العادات والتقاليد في الإنجاب السريع و المتعدد

4-4-4- معدلات الخصوبة للمرأة يتناسب عكسيا مع مستوي تعليمها و مع دخولها ميدان العمل

4-4-5- يتميز الهرم السكاني بقاعدة عريضة و يتدرج بانتظام نحو الأعلي

4-4-6- معدلات الزواج الخام من المعدلات العالية, وبلغت وسطيا 8 في الألف

4-4-7- وجود خلل في التركيب الريفي الحضري

4-4-8- معدل النشاط الاقتصادي منخفض و بلغ 34 في المائة

4-4-9- وجود خلل في توزيع القوة العاملة

4-5-1- ارتفاع مستمر في نسبة السكان المتعلمين, حوالي 66 في المائة حسب تقديرات 1988 و انخفضت بالتالي نسبة الأمية إلي 24 في المائة

4-5-2- النمو السكاني أثر بشكل سلبي و إيجابي علي الجوانب الاقتصادية الاجتماعية

4-5-3- النمو السكاني أدي لرفع مستوي الإنتاج و إلي ارتفاع النفقات من الموازنة العامة للدولة خاصة علي الصحة، التعليم وتأمين الحاجات الاستهلاكية

ص.ص :1-164

5- الدراسة الثانية.

ريمة يحيي الخجار:التغير في بنية الأسرة و واقع المسنين (دراسة ميدانية)

- سنة 2002- جامعة دمشق-كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم علم الاجتماع

رسالة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

5-1- الأهداف

5-2- تحليل طبيعة العلاقة بين بنية الأسرة و واقع المسنين فيها علي المستويين النظري و العملي

5-3- تحليل هذه العلاقة كما هي في التراث النظري و الدراسات الاجتماعية و دراسات علم الاجتماع

5-4- توضيح المسألة نفسها كما في الواقع العملي الذي يعيشه المسنين في الوقت الراهن

5-5- تحليل طبيعة العلاقة بين بنية التنظيم الاجتماعي بشكل عام و بنية الأسرة بشكل خاص من جهة, و واقع المسنين من جهة أخرى, كما معروفة في التراث الاجتماعي والقيمي

5-6- الفروض الأساسية

5-7- قد يكون لخصائص المسن الذاتية أثر علي واقعه

5-8- قد يكون لتغير بنية الأسرة أثر علي واقع المسن

و بناء علي التمييز بين المتغيرات المفسرة و المتغيرات الخاضعة للتفسير, يمكن صياغة الفرضيات التالية

5-9- قد يكون لعمر المسن أثر علي واقعه

5-1-1- قد يكون لجنس المسن أثر علي واقعه

5-1-2- قد يكون لحيازة المسكن أثر علي واقعه

5-1-3- قد يكون للمستوي التعليمي للمسن أثر علي واقعه

5-1-4- قد كون لقيام المسن بعمل منتج أثر علي واقعه

5-1-5- قد يكون لتركيبة الأسر أثر علي الدور الذي يؤديه المسن في اتخاذ القرارات المستقبلية

5-1-6- قد يكون لتركيبة الأسرة أثر في قيام المسن بعمل منتج

5-1-7- العينة 515 أسرة من مركز المحافظة, و الاستبيان تضمن 58 سؤالا

5-1-8- النتائج

5-1-9- حيازة المسكن عامل أثر علي مشاركة المسن في اتخاذ القرارات الأسرية ووجود سلطة مفروضة علي الأبناء

5-2-1- الوصول سن التقاعد عامل أثر علي دور المسن في التعامل مع الأبناء وتوجيههم

5-2-2- التقدم في السن عامل أثر علي المسن الذي أصبح في حاجة إلي رعاية و بالتالي تقدم له كافة الحاجات اليومية و ذالك لأن الأسرة تتمسك بالعرف و العادات و التقاليد و الدين

5-2-3- الأسرة التقليدية أكثر تمسكا بالمسن منها بالأسرة الحديثة

ص.ص: 1- 210

6- الدراسة الثالثة.

إيمان سليمان: التغيرات الهيكلية العمرية لسكان سوريا للفترة 1960-1994

(الواقع – الأسباب – لآثار).

- سنة 2002- رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في السكان.

جامعة حلب- كلية الاقتصاد –قسم الإحصاء.

6-1- الأهداف.

6-2- دراسة مصادر المعطيات السكانية في سوريا.

6-3- محاولة رسم صورة متحركة لعملية التحولات العمرية الجارية في سوريا منذ أكثر من أربعة عقود.

6-4- محاولة تجديد الفترة التاريخية التي ستتوقف فيها عندها هذه العملية الديموغرافية.

6-5- إلقاء الضوء علي نموذج التركيب العمري المستقبلي لسكان سوريا خلال العقدين القادمين وكذالك الربط بين

المتغيرات العمرية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

6-6- الفروض.

6-7- الفتوة الديموغرافية الماهرة انفجارية, بدأت منذ مطلع الثمانينات ولا زالت مستمرة في الارتفاع.

6-8- وجود خلل ما بين الهيكل لإنتاجي و الديموغرافي (عدم قدرة الهيكل الإنتاجي استيعاب الهيكل الديموغرافي).

6-9- شمولية الزواج في القطر تمثل إطارا للنمو الديموغرافي الموسع.

6-1-1- الاستثمار الدموغرافي يبتلع كل ما يخصص للاستثمار الاقتصادي.

6-1-2- العينة.

المسح الجزئي مع الاعتماد علي المصادر والمسوح الشاملة التي تمت علي مستوي التراب الوطني خلال: 1976-

3-1-6- المنهج.

استخدام إسقاطات الطريقة التركيبية (طرق إسقاط السكان حسب العمر والجنس) و ذلك بالاستعانة ببرامج الحزم الجاهزة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة (النموذج العام).

تتكون هده الطريقة من الإسقاط المنفصل لعدد الذكور وعدد الإناث فكل فئة عمرية خماسية و لفترة زمنية مدة كل منها 5 سنوات, فننتقل في نهايتها إلي عدد السكان الباقين علي قيد الحياة من فئة عمرية إلي الفئة التي تليها باستخدام نسب البقاء علي قيد الحياة المقابلة لافتراضات توقع الحياة عند الولادة للذكور والإناث في كل فترة من فترات الإسقاط.

أما عدد المواليد الباقين علي قيد الحياة في المستقبل, فيتم تقديرهم اعتمادا علي متوسط عدد النساء في سن الإنجاب بين بدية ونهاية كل فترات الإسقاط, وافتراضات مستوي خصوبتهن المتوقعة متمثلة بمعدلات الخصوبة العمرية المرجحة, تبعا لمعدلات الخصوبة الكلية المفترضة.

4-1-6- النتائج.

5-1-6- غياب قاعدة بيانات وطنية شاملة و متطورة تنتمي إلي مؤسسة مركزية واحدة في القطر.

6-1-6- احتياج مصادر المعطيات السكانية إلي التعديل في الكثير من النواحي, لأنها الأساس الذي تستند إليه في وضع خططها الاقتصادية و الاجتماعية.

7-1-6- المجتمع فتي السكان طيلة أربعة عقود متتالية , حيث تجاوزت نسبة الأطفال دون سن 15- 44 في المائة وهذا راجع إلي:

- أسلوب الإنتاج السائد.
- ارتفاع معدلات الزواج.

– انخفاض حاد وسريع لمعدلات الوفيات وخاصة وفيات الرضع الذي ازداد انخفاضه منذ السبعينات من القرن المنصرم بفضل حملات التلقيح الوطني, مما سبب تراكما ت سكانية هائلة, أحدثت تضخما في قاعدة الهرم العمري لسكان القطر و أدي غلي اتساعها وتسبب في رفع معدلات الإعالة الديموغرافية بشكل كبير, حيث شكلت إعالة الأطفال النسبة الكبيرة منها إذ وصلت إلي قرابة 90 في المائة من الإعالة الديموغرافية الكلية.

8-1-6- فرض اتساع قاعدة الهرم العمري علي الدولة استثمار مبالغ كبيرة لمواجهة الزيادة السكانية, و ذالك في مجالات الإسكان و الصحة و التعليم و العمل تفوق القدرات الاقتصادية و المالية للدولة.

9-1-6- نمو السكان بالقطر خلال سنة 1970 كان مقدر بنسبة 3 في المائة سببت مشكلة سكانية, أفرزت مشاكل سلبية فيما بعد.

1-2-6- تدفق السكان نحو بعض المحافظات دون غيرها طلبا للعمل و العلم, مما سبب ارتفاعا في نسبة سكان حضر هذه المحافظات نسبة إلي إجمالي سكان القطر و منه ظهور المدن الضخمة.

2-2-6- انعكست التغيرات الحاصلة في التركيب العمري للسكان , بشكل واضح علي التركيب الاقتصادي, فأصبح هذا الأخير عاجزا عن تحمل واستيعاب مفرزات التركيب العمري , و بالتالي تحول ثلاثة أرباع سكان القطر إلي مستهلكين , مما أدي رفع معدلات الإعالة الاقتصادية , وهنا لا بد من العمل علي تنوع القاعدة الإنتاجية في القطر, وذالك لمواءمة بين السياسات التعليمية و السياسات الاقتصادية و العمل علي إيجاد فرص جديدة عن طرف تشجيع الاستثمارات , وكذالك العمل علي الحد من الزيادة السكانية لتقليص حجم الاستثمارات الديموغرافية لصالح الاستثمارات الاقتصادية.

3-2-6- المجتمع السوري سيبقي مجتمعا فتيا حتى سنة 2025 , وبالتالي ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية , حيث ستشكل إعالة الأطفال القسم الأكبر منها, وهذا الأمر يلغي كل الظروف المواتية للادخار والاستثمار مستقبلا, بسبب معدل المواليد الخام , ومعدل الخصوبة وكذالك معدلات الزواج المستقبلية المتنبأ بها, و ستبقي الفجوة بين معدلات الوفيات والولادات واسعة و بالتالي المزيد من التراكمات السكانية المستقبلية.

4-2-6- ظهور بوادر لتنظيم الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية سواء علي مستوي الأسرة وحتى المجتمع.

ص.ص: 1-197

الفصل الثاني

التنظيم الاجتماعي

الفصل الثاني: التنظيم الاجتماعي

1. الطريقة التحليلية

يجدر بنا القول مسبقا أن الطريقة التحليلية في علم الاجتماع، أصعب من الطريقة التصنيفية لما تتسم به من تجريد. و المقصود بالطريقة التحليلية: كل البحوث و الدراسات المراد منها الوصول إلي بناء نظرية علمية وتفسيرية للتنظيم الاجتماعي، سيره و تغيره. إن الإعداد النظري يتطلب مستوي من التجريد أكبر مما تتطلبه العملية التصنيفية و الترتيبية و التي هي ذات طابع تصوري، أي إعداد نماذج تشمل مجموعة من الحالات الواقعية و الملموسة.

إن مفهومي المجتمع اللاهوتي والمجتمع الوضعي عند" أقيست كونت"، ما هي إلا أدوات مصطلحية الغرض منها تصور وبطريقة مختزلة و مبسطة لمجتمعات واقعية وتاريخية. أما البحث لإعداد نظرية فهو عملية ذات طابع فرضي استنتاجي المراد منها إدراك العلاقات الباطنية التي تربط بين الظواهر الاجتماعية لتشكيل كل متكامل أو وحدة يمكن تفسيرها منطقيا. تبني النظرية انطلاقا من ملاحظة الواقع وإعداد الفرضيات من جهة، و من التفكير لاستنتاجي و المنطقي باقتراحه لعلاقات و روابط بين الظواهر الاجتماعية من جهة أخري؛ ويعتبر اللجوء إلي الواقع المرحلة الحاسمة للتحقق من جدية الفرضيات و صحة العلاقات و الروابط المقترحة.

إن إعداد النظريات وبناء النماذج والتصنيفات عمليتان متناظرتان في علم الاجتماع، لقد اقترح أغلبية العلماء نظريات اجتماعية مع ملاحقها التصنيفية والنموذجية.حيث أرتكز "أغيست كونت"،في تصنيفاته للمجتمعات اللاهوتية، الميتافيزيقية والوضعية علي نظريته:(قانون الأطوار أو المراحل الثلاثة)؛ إن الطريقة التحليلية و الطريقة التصنيفية غير منفصلتين عن بعضهما البعض.

و تجدر الإشارة أيضا إلي ملاحظة أن علم الاجتماع، شهد إعداد مجموعة من النظريات المطبقة علي أجزاء خاصة بالتنظيم الاجتماعي: نظريات المجموعات الاجتماعية الضيقة، نظريات الطبقات الاجتماعية، نظريات المنظمات البيروقراطية نظريات البنية الأسرية ...، وهي معروفة بالنظريات المحدودة أو ذات سعة متوسطة. و توجد هناك نظريات شاملة للمجتمع ككل، (التحليل الجزئي و التحليل الكلي).

لتفهم الدافع والحاجة لإعداد نظرية للتنظيم الاجتماعي في علم الاجتماع، لابد من الانطلاق من الملاحظة البسيطة أن الفلاسفة والباحثين عند تقصيهم الحقائق عن الحياة الإنسانية في المجتمع، استنجدوا بالمماثلة أو بالصور لتمثل وتصور المجتمع. ويعتبر التنظيم الاجتماعي حقيقة معقدة، متشعبة و صعبة في مجملها و في تغيرها. لكي نتمكن من تفهمها و تحليل أجزائها و مقارنتها بمجتمعات حقيقية، لا بد من اللجوء إلي مقارنات مع أشياء مادية مألوفة و معروفة لاتخاذها كنماذج للمجتمع.

تعتبر هذه الطريقة في التحليل ضرورية لأنها الطريقة العادية و المتبعة لإدراك الأشياء المعقدة. غير أن التطور الذي شاهدته العلوم يحدث عنه عامة تغير في طبيعة النماذج المستعملة، نلجأ في بداية الأمر إلي الصور والمقارنات البسيطة أو الاقتراب من المعاني المتداولة بين كافة الناس. ثم الاعتماد علي البحوث التجريبية المتبعة في تنقية النماذج الأولي وإعداد نماذج جديدة أكثر تجريدا و شمولية أو أكثر منطقية. لم يشهد علم الاجتماع التغير الجذري الذي شاهدته العلوم التجريبية، لكن بإمكاننا ملاحظة تطور تدريجي من النماذج المادية إلي النماذج الشكلية[1].

أولا: النماذج المادية

يمكننا تصنيف النماذج المادية المستعملة في علم الاجتماع إلي نموذجين رئيسيين: النماذج الآلية و النماذج العضوية.

أ. النماذج الآلية

تعتبر النماذج الآلية متفاوتة التعقد و استعملت لتمثل و تصور جوانب مختلفة للحياة الاجتماعية؛ حيث استعملت الأهرامات المصرية لتصور التدرج الاجتماعي خاصة في المجتمعات القديمة المتسلطة أو الإقطاعية. كما أدي تطور علم الآلات إلي بناء نماذج أكثر تعقيدا كنموذج: ساعة التوقيت الجدارية التي استعملت لتمثل تعقد المجتمع ككل وانسجامه في نفس الوقت أي تكامل الوظائف مع تناسق الأجزاء.

يستند النموذج الآلي إلي مبدأ السببية، أي أن كل الظواهر الاجتماعية هي نتيجة لأسباب معينة و يجب تشخيص الأسباب الحقيقية لإدراك و تفسير الظواهر. إنه مبدأ السببية في

[1] Paul meadows, << Models, systems and science >>, American Sociological Review, Février 1957, p. 32-38.

دلالاته الأساسية والذي يتعارض مع مبدأ الغائية الذي يعتمد في تفسيره للظواهر علي السبب النهائي بدلا من البحث علي الأسباب الحقيقية و المؤثرة.

ب . النماذج العضوية

تستند النماذج العضوية إلي الجسم الحي في تصور و تمثل المجتمع و البنيات الاجتماعية المختلفة. لقد مثل "أرسطو"، المجتمع بالجسم الحي حيث تتحكم و تقود الأعضاء العليا في الأعضاء السفلي الشيء الذي سمح له بتبرير وجود التدرج الاجتماعي و الدفاع عن العبودية. و شبه " ابن خلدون "، المراحل التاريخية للحضارات بمراحل الحياة الإنسانية: حيث تولد الحضارات، تكبر، تشيخ ثم تموت. لقد شاع استعمال النموذج العضوي في علم الاجتماع إلي حد انتشار فكرة المدرسة العضوية التي نسبت إلي "هربت سبنسر". ولم يستخف "دوركايم"، في اللجوء إلي النموذج العضوي حيث أشار إلي أن المجتمع الصناعي يسود فيه نوع خاص من التضامن و هو: (التضامن العضوي)، لأن هذا التضامن ينشأ كما في الجسم الحي من خلال توزيع العمل بين الأعضاء وتكامل الوظائف المنجزة من طرف كل عضو. و يتميز النموذج العضوي بالترابط ، التكامل و التضامن بين أعضاء المجتمع.

رغم الأهمية التحليلية والنظرية للنماذج المادية، في تحاليلها للحياة الاجتماعية ببناياتها المختلفة؛ تبقي عبارة عن مقاربات فكرية ونظرية بين حقيقتين مختلفتين، و يتعرض النموذج المادي إلي خطر حجب واقع الحقيقة المدروسة مع مواصلة التوهم بإلقاء الضوء عليها.

يعتري أسلوب المماثلة بين الحياة الاجتماعية و الجسم الحي الكثير من الأخطاء و المغالطات، وقد يؤدي إلي تثبيت بعض الرؤى المبتورة و الناقصة و تزييف الواقع المدروس؛ كما يخفي جوانب هامة من الحياة الاجتماعية بسبب التركيز وتشديد الانتباه علي البعض منها. يداوم هذا النوع من المخاطر استعمال مختلف أنواع النماذج؛ لكنه أكثر جلاء عند استعمال النماذج المادية.

ثانيا: النماذج الشكلية:

يعتبر النموذج الشكلي بناءا رمزيا ومنطقيا لحالة بسيطة نسبيا، مهيأة ذهنيا ومجهزة بنفس الخصائص البنيوية للنسق الحدثي الأصلي[1]، و يختلف النموذج الشكلي عن النموذج المادي

[1]Claude Lévi-Strauss, Les Structures élémentaires de la parenté, presse universitaire de France, 1949 p. 317.

في أنه لا يلجأ إلي المماثلة و المقارنة مع واقع من طبيعة مختلفة أو نسق مغاير. و يمكن أنعاته بالبناء العقلي للواقع من خلال الاعتماد علي التجريد و الاستعانة بالرموز المختلفة (الإشارات و المصطلحات)، لترجمة و تفسير الواقع بصيغة منطقية.

أ. النموذج الرياضي:

يعتبر النموذج الرياضي النموذج الأكثر صلابة واكتمالا. تميل اللغة الشفهية غالبا إلي التشبيه، الاستعارة و الرمزية و هي محملة بالعبارات العاطفية و الانفعالية. و تتجرد اللغة الرياضية من كل الاتجاهات و لا تعتمد علي المجاز أساسا. هذا ما يفسر أن الرياضيات أصبحت اللغة العلمية المثالية و التي تستقطب كل العلوم.

تجدر الإشارة إلي وجود محاولات مميزة في استعمال النموذج الرياضي في علم الاجتماع، وتمس خاصة: البنية، ديناميكية الجماعات الضيقة، شبكات الاتصال و علم النفس الاجتماعي، لقياس الاتجاهات و تغير الاتجاهات.[1]

ب . النماذج الغير رياضية

لا بد من تجنب الخلط بين النموذج الشكلي و النموذج الرياضي. قد يكون النموذج شكليا و ليس رياضيا، و قد يصل إلي مستوي عالي من التجريد و المنطقية، كما هو حال النماذج النظرية في اللسانيات مثلا، لشرح و بقواعد عامة الخصائص الصوتية و النحوية للغات. كما يمكن ذكر نماذج التوازن الذاتي في البيولوجية، لتفسير التوازن المحقق أو المراد تحقيقه دائما عند الجسم الحي.

ج . النماذج الشكلية في علم الاجتماع

يبحث علم الاجتماع كباقي العلوم الأخرى عن النماذج الشكلية – الرياضية و خاصة الغير رياضية – الأكثر تجريدا ، دقة و علمية عن النماذج المستعملة في الماضي. يستحيل بناء النموذج الشكلي إلا انطلاقا من مسلمة القاعدة الأساسية التالية: أن الواقع المدروس يتوفر علي خصائص النسق وبمعني آخر تعني هذه المسلمة أننا نسند للواقع المدروس من خلال الخصائص التالية:

[1]Herbert A. Simon, Models of man, Social and Rational: Mathematical Essays on Rational Human Behavior in Social Setting, New York, 1957.

. يتشكل من عناصر تحكمها علاقات ترابطية؛

. أن هذا الكل المتكون من العناصر لا يعبر عن حصيلة جمع العناصر المكونة؛

. العلاقات الترابطية بين العناصر و الكل المتكون من هذه العناصر يخضع لقواعد منطقية.

طرحت هذه المسلمة من طرف الذين استندوا إلي النماذج المادية للمجتمع. غير أن طرحهم لهذه المسلمة كان ضمنيا، أو أنهم لم يستفيدوا من نتائجها المنهجية و التي أفصحوا عنها بعد ذالك. إن الاستناد العلني إلي مسلمة الخصائص النسقية للواقع يعتبر إشارة واضحة للنموذج الشكلي؛ تغيرت العلوم العصرية تغيرا جذريا نتيجة الاستفادة من نتائج وتبعات هذه المسلمة.

يعتبر" فلفريدو– بريتو"، أول من صرح و بطريقة واضحة عن الحاجة إلي استعمال النماذج الشكلية في علم الاجتماع و الأخذ بمسلمة النسق الاجتماعي و لجأ في تفسير تصوره إلي النظرية الاجتماعية بالطريقة التالية:(لا يمكننا أن نستنتج من الوصف البسيط للظواهر الاجتماعية إلا القليل أو لاشيء). و انطلاقا من هذا السبب الأخير يستوجب علينا تفكيك هذه الظواهر الملموسة إلي ظواهر أخرى، مثالية و بسيطة، والحرص علي الحصول علي أشياء أكثر ثباتا من الظواهر الحقيقة و التي تتسم بالتعقد و التغير... إن البحث عن الانتظام الاجتماعي ، التفاصيل الدقيقة و الأسباب الكثيرة تكون مضرة بعملية البحث وتمنع الباحث من إسناد المؤشرات اللائقة لمختلف العناصر؛ و تؤدي إلي تغيير مكانة الأدوار الرئيسية، الثانوية و التي هي ثابتة.[1]

يطرح "بريتو"، وبكل وضوح مسلمة الخصائص النسقية للمجتمع مع الإشارة إلي أن هذا النسق، ديناميكي و ليس ستاتيكي أي أنه يغير شكله و خصائصه مع ا لوقت وتبعا للتغيرات التي يتعرض لها. يلجأ الباحثون غالبا إلي بناء الأنساق النظرية و التحاليل النسقية، في كل مرة يتعذر فيها التفسير السببي البسيط للواقع بسبب التداخل المعقد للمتغيرات المترابطة.

في حقيقة الأمر قبل الشروع في بناء النموذج النظري للنسق الاجتماعي، لا بد من توضيح مفهومين منهجيين أساسيين: الوظيفة و البنية.

[1]Vilfredo Pareto, Traité de sociologie générale, Paris, Librairie Payot et Cie, 1919, volume II, p. 1598-1600.

2- الوظيفة و الوظيفية

لا يمكننا التطرق إلي مفهوم الوظيفة في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا بدون ذكر الوظيفية. السبب في ذالك أن التحليل الوظيفي آثار العديد من النقاشات و خاصة في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا الأمريكية، مما أدي بالمتمسكين و المعارضين للتحليل الوظيفي الاعتقاد الجاد و الدائم بضرورة التمييز بين وظيفيين و غير وظيفيين، و ترسيخ فكرة: المدرسة الوظيفية بأنواعها المختلفة[1].

أولا: مفهوم الوظيفة

شهد مفهوم الوظيفة في علم الاجتماع أربعة معاني مختلفة علي الأقل. استعمل في بداية الأمر كمفهوم للمركز، المنصب، المهنة و للعمل و في المعني الثاني و هو أقرب من الأول، مجموعة المهمات، الواجبات و المسؤوليات التي يتوجب القيام بها عند شغل منصب معين. قد نتساءل مثلا إذا كانت تلك المسؤولية من مهام رئيس القسم أو اللجنة العلمية في جامعة من الجامعات و قد نقول أن فلان تخلي عن واجباته، عندما لا يقوم بتأدية مختلف المهام الموكل له عند احتلاله لمنصب معين.

لا يطرح المفهومين السابقين أي مشكلة تذكر؛ لأنهما يندرجان ضمن اللغة المستعملة و الشائعة ويؤديان نفس المعني في علم الاجتماع لاسيما عند تحليل المهن في أوساط العمل و المنظمات.

أ. المفهوم الرياضي

في المقام الثالث، يتخذ مفهوم الوظيفة معني يمكن أن نقول عنه أنه رياضي. نتحدث عن الوظيفة في معني العلاقة الموجودة بين عنصرين أو أكثر، بحيث كل تغير يمس أحد العناصر يؤدي بالضرورة إلي تغير العنصر أو العناصر الأخرى و يؤدي بهم إلي التأقلم و التكيف. و نقصد بالعلاقات بين العناصر، العلاقات المتبادلة و المشتركة أو العلاقات الترابطية. و بلغة رياضية بسيطة يمكننا القول بأن س دالة ع عندما تخضع القيمة س إلي القيمة ع؛ بمعني أن س و ع تربطهم علاقة وظيفية. بإمكاننا ملاحظة في علم الاجتماع، أن تغير مركز الأم داخل الأسرة يحدث تغيرات في: العلاقات الأسرية، ظروف تنظيم الحياة

[1]Melford E. Spiro, " A typology of functional Analysis ", Exploration, 1 (1953).

اليومية، مستوي المعيشة وكذا في عدد الأطفال... إذن يمكننا أن نقول أن العلاقات الأسرية، ظروف تنظيم الحياة اليومية للأسرة، مستوي المعيشة وعدد الأطفال خاضعين وظيفيا إلي مركز الأم.

تندرج دراسة " إميل دوركايم "، الخاصة بالانتحار ضمن هذا النوع من التحليل الوظيفي، من خلال تأكيده للعلاقة الموجودة بين معدل الانتحار و الحالة العائلية (نسبة الانتحار عند العزاب أكثر من نسبة المتزوجين)، كما تختلف هذه النسبة بين المتزوجين الذين لديهم أطفال و المتزوجين بدون أطفال و كذا بين البروتستانت و الكاثوليك...

الميل إلي الانتحار ليس موزعا بكيفية متساوية في مجتمع معين، بل ينخفض و يرتفع نسبة إلي الخصائص الاجتماعية للأشخاص. توصل "إميل دوركايم"، بعد حصره للخصائص الاجتماعية المسببة للانتحار إلي الخلاصة العامة التالية: (يختلف الانتحار بصفة عكسية نسبة إلي درجة الانسجام الاجتماعي و التكامل العضوي للمجموعات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد [1].)، تعبر الدلالة التي منحها "دوركايم"، إلي هذا الصنف من القوانين السوسيولوجية فعلا عن العلاقة الوظيفية المجودة بين ظاهرتين (تخضع معدلات الانتحار وظيفيا إلي درجة الانسجام وتكامل المجموعات الاجتماعية). الهدف من هذا النموذج للتحليل الوظيفي، هو إنشاء و قياس العلاقة الموجودة بين المتغير التابع و المتغير أو المتغيرات المستقلة. المتغير التابع هو العنصر أو الظاهرة التي تتغير نسبة ألي عنصر أو عناصر أخري و هو يحتاج إلي تفسير؛ أما المتغير المستقل فهو المتغير المفسر و الدال عن العلاقة التي تربط بين المتغيرين.

يهدف هذا النموذج من التحليل الوظيفي كذالك إلي حصر المتغير الحر الأكثر ثقلا و تأثيرا علي المغير التابع. و تختلف المتغيرات الحرة في قوة تأثيرها علي الظاهرة موضوع الدراسة بحيث يمكن وصف بعض المتغيرات الضعيفة بالعوامل المساعدة، وتصبح المتغيرات الحرة عوامل مؤثرة إذا كان تأثيرها علي المتغير التابع مباشر وقوي. يمكننا مثلا، اعتبار المكانة الاجتماعية للعائلة كعامل للتفوق المدرسي للأبناء؛ بحيث تشكل نسبة الأطفال

[1]Emile Durkheim, Le Suicide, presses universitaires de France, Paris, 1960, p. 223.

المتفوقين للأوساط الاجتماعية و الاقتصادية الضعيفة، أقل نسبة إلي درجة يمكن اعتبار المكانة الاجتماعية و الاقتصادية للعائلة العامل" المبشر" للتقدم المدرسي.

يعتبر هذا النموذج الأخير من التحليل الوظيفي، النموذج الأكثر استعمالا في الدراسات الاجتماعية التجريبية؛ وهو يقترب أكثر من التحليل السببي. و نظرا لتعقد الظاهرة الاجتماعية يتردد علماء الاجتماع غالبا الاعتراف بمبدأ السببية بين ظاهرتين أو أكثر؛ بحيث يعتبرون كل ظاهرة نتاج لشبكة من المتغيرات أو تفاعل مجموعة من المتغيرات.

يسمح التحليل الوظيفي بتحاشي الخطاب لإثباتي للتحليل السببي، و إبراز الفعل التراكمي أو التفاعلي لمجموعة من المتغيرات. و يقترب التحليل الوظيفي من التحليل السببي لأنه يسمح بموازنة كل المتغيرات و الكشف عن المتغير أو المتغيرات الأكثر تأثيرا حتى تصنف ضمن العوامل المسببة والاقتراب أحيانا من الأسباب.

ابتدعت مجموعة من التقنيات الرياضية و الإحصائية، كالتحليل العاملي لإقامة هذه الموازنة والكشف عن العوامل و المتغيرات الثقيلة.

يعبر التحليل الوظيفي عن الطريقة العلمية و هي إحدى المساعي و الإجراءات التي يتخذها الباحث المشغوف باستقراء بعض القوانين و الثوابت.

ب . المفهوم البيولوجي

و هو المعني الرابع الذي يمنح إلي مفهوم الوظيفة و يشكل أساس تسمية الوظيفية أو الوظيفية الاجتماعية و الأنثروبولوجية. يطلق أسم الوظيفة علي مساهمة العنصر في تأدية مهام المنظمة أو المجموعة التي ينتمي إليها. يقودنا هذا المعني الأخير للوظيفة إلي النموذج العضوي؛ تهتم الدراسات البيولوجية بوظيفة أحد أعضاء الجسم كالكبد مثلا ، كما تهتم بدراسة أداء مجموعة الأعضاء التي تقوم بوظيفة الهضم. بنفس الطريقة يمكننا في علم الاجتماع دراسة وظيفة الأسرة، مساهمتها في التنظيم، المحافظة علي النظام و النشاط داخل المجتمع كعنصر محوري من عناصر النسق الاجتماعي العام ؛ كما يمكننا تحليل الوظيفة التنشيئية أي مساهمة مختلف المجموعات و المنظمات في تنشئة الأعضاء الجدد للمجتمع. شكلت هذه المماثلة بالجسم الحي مصدر إلهام سوسيولوجية "هربر– سبنسر "، في بحثه عن

نظائر للوظائف البيولوجية الكبرى داخل النسق الاجتماعي: الوظيفة الإنتاجية، الاستهلاكية، النقل و الاتصال...

إن الحديث عن مساهمة العنصر توحي إلي مفهوم آخر: وهي حاجات الجسم الحي إلي وظيفة العضو أو العنصر في تأدية مهام الجسم. لقد جسد "دوركايم"، العلاقة بين الوظيفة و الحاجة الاجتماعية في كتابه (التقسيم الاجتماعي للعمل)، من خلال تساؤله عن جدوى الحاجة إلي التقسيم[1].

توصل "دوركايم"، في نهاية تحليله للمجتمع أن تقسيم العمل هو استجابة لحاجة المجتمع للتضامن الاجتماعي نتيجة التطورات و التعقيدات التي تشهدها الحياة الاجتماعية. و أكد في تحليلاته علي استعمال مفهوم الوظيفة بدلا من مفاهيم غائية(السبب، الهدف)، لتوافقه مع روح الطريقة العلمية.

ثانيا: الوظيفية

إن مفهوم الوظيفية ليس أحادي المعني علي عكس ما هو متداول ، وبإمكانه اتخاذ منحنيات مختلفة و سنكتفي بذكر ثلاثة أنواع من الوظيفية:(الوظيفية المطلقة، الوظيفية النسبية، البنيوية الوظيفية)[2].

أ. الوظيفية المطلقة: "مالينوفسكي"

يرجع الفضل إلي "مالينوفسكي"، كأول أنثروبولوجي أهتم بالدراسة الميدانية للمجتمعات القديمة و بادر بتطبيق منهج الدراسات الأنثروبولوجية، كرد فعل معارض للأنثروبولوجيا التطورية التي تقوم بفصل بعض الملامح الثقافية والنماذج المؤسساتية للمجتمعات المختلفة من سياقاتها واستعمالها في وصف ما تزعمه بالتطور الإنساني و الاجتماعي.

تأكد "مالينوفسكي"، من خلال معايشته للمجتمعات القديمة من الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المختلفة، أي أن كل مجتمع يختلف عن الآخر: (بالتفرد و الأصالة الثقافية).

[1]Emile Durkheim, De la division du travail social, paris, presses universitaires de France, 7e édition, 1960, p. 11.
[2]Raymond Boudon, Remarques sur la notion de fonction, Revue Française de sociologie, V111, 1967, p. 198-206.

تستمد الثقافات المختلفة خصوصياتها من تناسق و توافق الأجزاء المكونة لها، و من المكانة التي يحتلها الجزء في تشكيل العلاقات الترابطية. وتعتبر الثقافة كل متكامل ومنسجم لا يمكن تفهمه إلا في شكله الكلي والغير متجزئ. إن أي محاولة لفصل بعض الملامح الثقافية و النماذج المؤسساتية من سياقاتها تنتهي بالضرورة إلي نتائج مغلوطة، لأن كل ميزة من المميزات الثقافية تستقي معناها فقط من المكانة التي تحتلها ضمن الكل الذي تنتمي إليه، و من العلاقات التي تربطها مع العناصر الثقافية الأخرى.(إن دراسة الملامح الثقافية بفصل الأجزاء عن بعضهما البعض ،هي طريقة عقيمة لأن أي وجود للتعقيدات الثقافية الطارئة و الغير المتوقعة تعتبر عملية مرفوضة [1]). تعتبر الوحدة الثقافية أساس التكامل الاجتماعي، و هو مبدأ أساسي لوظيفية "ما لينوفسكي".

إن وجود العناصر الثقافية المختلفة هي استجابة لحاجات مجتمعية ؛ و يقوم التحليل الأنثروبولوجي بالتمييز بين الوظيفة أو الوظائف المختلفة لنفس هذه العناصر. إن التحليل الوظيفي للثقافة ينطلق من المبدأ الأساسي الذي مفاده أن كل النماذج الحضارية، التقاليد، الأفكار، المعتقدات، الوسائل المادية تقوم بتغطية وظيفة حيوية لعملية يجب تحقيقها، كجزء ضروري للكل العضوي.

ب . الوظيفية النسبية: "مارتن"

أنشئ النموذج الثاني من الوظيفية كرد فعل معارض لوظيفية "مالينوفسكى" المطلقة من جهة، و يعتبر ظهور دراسة "روبرت مارتن" عن: (التحليل الوظيفي) [2] في علم الاجتماع كنقطة تحول معتبرة للوظيفية من جهة أخري. أكد "مارتن" تعلقه بالوظيفية، لكن بوظيفية متجددة و مرنة تولي اهتماما أكثر إلي ملاحظة آثار العناصر الثقافية و الاجتماعية في العملية الاجتماعية بدلا من تأكيد مساهمتها في تغطية الوظائف الاجتماعية المختلفة. آمل "مارتن"، من توجهه هذا إضفاء عنصر . العملية و التجريبية علي مفهوم الوظيفية و الذي غيب في توجه "مالينوفسكي". بهذه الطريق الأخيرة و بدون سواها يمكن للوظيفية تغطية الدور المنسوب إليها؛ حسب "مارتن" تشترك كل العلوم المتعلقة بالإنسان: (البيولوجية، الفسيولوجية، علم النفس، الاقتصاد، القانون، الاثنولوجية الديموغرافيا و علم الاجتماع)،

[1]B. Malinowski, article <<culture>> dans Encyclopédie of the Social Sciences, Mac Millan, 1931, volume 4, p. 645.
[2]Robert K. Merton, Eléments de théorie et de méthode sociologique, Paris, Plon, 1965, chapitre III.

في كونها تعزي الدور الأساسي للوظيفية ، ارتكازها علي دراسة و تفسير آثار الأفعال في البنيات المختلفة التي تشترك و تساهم في تأدية الكل الوظيفي .

طور "مارتن" أربعة مفاهيم وظيفية جديدة مخصصة لمضارعة وظيفية "مالينوفسكي"، وجعلها أكثر عملية:

1. البديل الوظيفي: إن القول عن أحد العناصر الثقافية و الاجتماعية بأنه ضروري بمجرد وجوده، ينسينا أن الحاجة الاجتماعية، النفسية و الفيزيولوجية يمكن تغطيتها بعناصر ثقافية واجتماعية مختلفة ومتعاوضة أحيانا. و لاستبدال مسلمة ضرورية العناصر الثقافية و الاجتماعية، اقترح "مارتن" نظريته المشهورة عن التحليل الوظيفي:(إذا كان بإمكان نفس العنصر تغطية مجموعة وظائف، فإن نفس الوظيفة يمكن تغطيتها بعناصر متعاوضة). نفس العنصر تقابله مجموعة نظائر أو بدائل وظيفية، وبإمكان عنصر ثقافي ما تشكيل بديل لعنصر ثقافي آخر أكثر فعالية. قد يحدث مثلا، أن بعض الممارسات السحرية تخفي أو تقوم مقام الممارسات الدنيوية الفعالة؛ لأنها محل ثقة و تستحوذ علي عقل (المؤمن).

أدت هذه الملاحظة الأخيرة إلي إدخال مفهوم آخر مخصص لترويض . الوظيفية . و هو:

2. الخلل الوظيفي: إذا كانت "الوظائف" من بين الآثار الملاحظة التي تساهم في تكيف و استواء نسق معين، فإن الخلل الوظيفي هو الذي يمنع تكيف و استواء نفس هذا النسق. إذا استعدنا المثال السالف الذكر عن السحر، نلاحظ أن بعض الطقوس و الممارسات السحرية هي بدائل سيئة إذا ما قورنت ببدائل أخري متوفرة و فعالة.

إن الاحترام الديني إزاء البقر و القردة في الهند كانت له تداعيات اقتصادية خطيرة،و قد يتولد من بعض المعتقدات و الممارسات الدينية و السحرية آثار سيئة ومشئومة للفرد و المجتمع. من هذا المنطلق بالذات أقترح "مارتن" مفهوم الخلل الوظيفي. و لابد هنا من الإشارة إلي أهمية و خطورة مثل هذا التمييز، لأنها وسيلة مموهة لإصدار أحكام قيمية ضمنية من طرف الملاحظ.

أقترح "مارتن" التمييز كذالك بين الوظائف الظاهرية و الباطنية، الوظائف الظاهرية هي الآثار الموضوعية التي تساهم في تكيف و استواء النسق، و هي مدركة و مطلوبة من

طرف المساهمين في النسق. أما الوظائف الباطنية، فهي الوظائف الغير مدركة و الغير مطلوبة . و أضاف "مارتن" إمكانية التمييز و الفصل في التحليل الوظيفي بين وجهات نظر الأشخاص: الذين ينتمون إلي مجتمع معين و بإمكانهم توضيح الوظائف الظاهرية لأنشطتهم، و وجهات نظر الأشخاص الملاحظين الذين يكتشفون الوظائف أو (الخلل الوظيفي)،والتي ليست محل اهتمام و بحث أعضاء المجتمع المدروس.

3. البنيوية الوظيفية

يتميز هذا النموذج الثالث من الوظيفية في كونه غير مقيد بتحليل العناصر الثقافية و الاجتماعية؛ بل يشكل المجتمع في صورته التجريدية و الإجمالية نقطة انطلاقه، و هنا يجب التساؤل عن الوظائف الضرورية التي يجب تغطيتها للمحافظة علي وجود و استمرارية المجتمع و البحث عن الضروريات و اللوازم الوظيفية.

في مقال مشترك لخمسة علماء الاجتماع أمريكيين [1]، تم إنشاء قائمة لتسعة لوازم وضروريات وظيفية؛ و لبقاء واستمرارية كل مجتمع يجب أن يتوفر علي:

. طرق مناسبة لربط علاقات ضرورية مع البيئة الفيزيقية والاجتماعية من أجل تناسل و تكاثر الأفراد.

. التمييز و إسناد الأدوار.

. صيغ الاتصال.

. التوجهات الإدراكية المشتركة.

. عدد من الأهداف المفصلية المشتركة.

. تنظيم الوسائل.

. ضبط المشاعر و التصرفات العاطفية.

. تنشئة الأعضاء.

[1] D. F. Aberle, A. K. Cohen, A. K. Davis, M. J. Levy, et F. X. Sutton, <<The Functional Prerequisites >>, IX (janvier 1950), P. 100-111.

. مراقبة جدية لأشكال الانحرافات السلوكية.

. مأسسة مقنعة.

ساهمت الوظيفية و التحليل الوظيفي بقدر واسع في الحث علي دراسة المجتمع بكليته، وضرورة إدراج الظاهرة المدروسة في مرجعيتها و سياقها العام. كما تضمنت الوظيفية خاصة إقرار العلاقات الترابطية الموجودة بين العناصر الثقافية و الاجتماعية، و التأكيد علي العلاقة الموجودة بين كل عنصر و الكل الاجتماعي الثقافي.

إن التحليل الوظيفي في مفهومه الرياضي و مفاهيمه التي تطرقنا لها سالفا، لا يمكن أن تكون نقطة انطلاقهما بدون مسلمة النسق الاجتماعي، كما أكد ذالك "قولدنر"، لأن التحليل الوظيفي و الوظيفية تفترض بوضوح و ضمنيا توفر خصائص النسق في المجتمعات و الظواهر الاجتماعية المدروسة، وهنا تكمن المقاصد التعميمية للتحليل الوظيفي و الوظيفية أي القصد في دراسة الظاهرة الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار مرجعيتها الكلية والعلاقة التي تربطهما (الظاهرة و المرجعية)؛ نفس هذه المقاصد التعميمية نجدها في مفهوم البنية و البنيوية.

ثالثا: البنية و البنيوية

شهد مفهوم البنية رواجا كبيرا في علم الاجتماع، وفي كل العلوم الإنسانية و الاجتماعية الأخرى . و استعمل في معاني جد مختلفة، هذا ما فسر النقاش الكبير أحيانا حول موضوعه، و صعوبة الغوص في كل معانيه و دلالاته الدقيقة و المثارة. ذكر "روجي باستيد" أذا كان هذا المفهوم قد : (غزي بدون انقطاع حقول استكشافية جديدة، فهذا يدل علي جديته و منفعته، وحتى إن اكتنفه الغموض أحيانا فبإمكانه كذالك إثراء التخصصات التي تستعين به).[1]

يرجع مفهوم البنية خصوصا إلي مصدرين أساسين: مصدر قديم وهو النموذج العضوي، ومصدر لغوي حديث نسبيا:

[1]Sens et usages du terme structure dans les sciences humaines et sociales, publié sous la direction de Roger Batisde, La Haye, Mouton et co. Introduction, p. 14.

أولا: المصدر العضواني

. هربرت سبنسر

يعود الاستعمال العميق لمفهوم النموذج العضوي إلي "هربرت سبنسر"، في مماثلته بين تنظيم وتطور الأعضاء الحية و المجتمع، و خلص إلي تشبيه المجتمع بالعضو الحي. و يرجع تطورهما إلي التنوع و التخصص المتزايد للأعضاء و الأجزاء المكونة لهما، و بالمقابل إلي تضاعف البنيات و الوظائف البيولوجية و الاجتماعية.

لاحظ "سبنسر" أن النظامين مجهزين بثلاثة أنساق عضوية: أنساق التغذية، أنساق التوزيع و أنساق الضبط و التنظيم؛ و يرجع تطورهم إلي الترابط المتزايد للأجزاء المكونة، إلي التنظيم المتكامل و المحدد لكل نسق و إلي علاقاتهما المتبادلة.

لاحظ "سبنسر" وجود تباين بين النظامين و يتمثل في العضو السياسي، الذي ليس له نظيره في الجسم الحي، و هي الحجة التي استند إليها في معارضته للدولة و كل المساعي الحكومية، و بالتالي تأكيد فلسفته الليبرالية المفرطة. وختم "سبنسر" تفكيره بأن: كل المماثلات بين الجسم الحي والمجتمع هي مقاربات لبناء إطار متناسق لاستقراءات سوسيولوجية. وأن مفهوم البنية، يناظره مفهوم التنظيم، التنسيق بين الخلايا، بين الأعضاء وبين الأجزاء.

راد كليف براون.

أنطلق **راد كليف براون** منالمماثلة العضوية، و مفاهيم البنيات و الوظائف الاجتماعية، وحاول إعطاء هذه العبارات معاني أكثر دقة من التي جاء بها **سبنسر**. بالنسبة لي **براون (** البنية هي التوزيع المتناسق للأفراد الذين تربطهم علاقات اجتماعية مؤسسة و مراقبة كالعلاقة التي تربط الملك و رعيته، أو تلك التي تربط الزوج و الزوجة)[1].

ميز **براون** ، بين البنية الاجتماعية و التنظيم الاجتماعي؛ وحدد هذا الأخير علي أنه: (التوزيع المتناسق للنشاطات)، و تجدر الإشارة إلي أن التمايزات التي أشار إليها يشوبها كثير من الغموض، فهو يؤكد أحيانا، علي أن البنية لا تعبر عن حقيقة الجسم الحي أو

[1]A. R. Radcliffe-Brown, Structure et Fonction dans la Société primitive, Les éditions de minuit, Paris, 1968, p. 13.

المجتمع، بقدر ما تعبر عن العلاقات التي تربط الوحدات الاجتماعية التي تتشكل منها البنية الاجتماعية؛ فالبنيات الاجتماعية في نظر **هـ**، هي مجموعة العلاقات التي تربط الأفراد والفاعلين نسبة إلي النماذج المؤسسة التي تشكل معايير لسلوك الأفراد، و ميز أحيانا أخري، بين البنيات المجسدة فعلا علي أرض الواقع في الجسم الحي و المجتمع، و التي تتميز بالحركة و التغير المستمر،و بين الشكل البنيوي الذي يتصوره الملاحظ، و هو بمثابة السند التحتي للبنية الحقيقية التي تتميز أكثر بالاستقرار والديمومة. ويمكن القول في آخر المطاف ، أن **براون** ميز بين البنية كما يعيشها المجتمع وبطرية واعية، و البنية النظرية التي يتصورها الباحث بهدف تقصي الواقع وتفسيره.

ثانيا: المصدر اللغوي

. فردناند دو سوسير

يعتبر **فردناند** أول منأكد على أن اللغة، تتمثل كالنسق ويجب أن تدرس على هذا الأساس:(اللغة نسق، لا تعرف ترتيب آخر إلا ترتيبها الخاص بها، ولابد من اعتبار الأجزاء المكونة لنسق اللغة في تضامنهما المتزامن) [1]. ومن التوهم النظر إلى عبارة ما على أنها اتحادوجمع بعض الأصوات مع بعض التصورات، فتعريف كهذا يفصل العبارة عن النسق الذي تنتمي إليه، ويوهمنا بإمكانية الانطلاق من العبارة لبناء النسق من خلال جمع الأجزاء المكونة له؛ بل يجب الانطلاق من الكل المتكاتف للحصول عن طريق التفسير على الأجزاء التي يتضمنها النسق.

ثالثا: المصدر الأنثروبولوجي

ليفي– ستروس

يعتبر **ليفي– ستروس** أكثر واحد استلهمته المقاربة النسقية اللغوية لتطبيقها في تحليل الواقع الاجتماعي. و هو الممثل الرئيسي لما أسماه – الأنثروبولوجية البنيوية – و يبرر هذا التحول من اللغة إلي العلوم الاجتماعية الأخرى بي:

[1]Ferdinand de Saussure, cours, de linguistique générale, 5e édition, paris , Payot, p. 43.

أ – يسمح الجهاز الصوتي للإنسان تلفظ تشكيلة غنية من الأصوات؛ لكن ليس هناك لغة تستعمل كل الأصوات الممكنة، فكل اللغات تختار البعض منها و تغفل أخري، كما تختار البعض من العلاقات بين الأصوات وتترك الأخرى. و يمكن ملاحظة نفس الشيء في المجتمع حيث يشكل الجهاز البيولوجي والنفسي وعاء غني من الترتيبات المختلفة، و يفتح مجالا واسعا لمواقف ممكنة و مختلفة. البعض من هذه الترتيبات عالمية؛ لكن كل تجمع ثقافي اجتماعي يختار البعض منها ويحذف الأخرى لتشكيل تنظيم اجتماعي منسجم و خاص به. بناء علي ما سبق، يشتمل عمل عالم الاجتماع والأنثرنوبولوجي، علي تفهم و تفسير بنية العناصر المستعملة و المحمية من بين مجمل العناصر الممكنة، كما يبحث اللغوي علي معرفة نسق الأصوات و الرموز التي تتشكل منها اللغة.

ب – تستند الحياة الاجتماعية أساسا إلي جهاز واسع من الرموز، و اللغة ما هي إلا واحدة من الأنساق الرمزية، التي يستعملها الإنسان في تقاربه و تبادلاته مع الآخرين. و يجب أن تخضع كل وسائل تصور الحياة الاجتماعية و التبادلات الرمزية الأخرى إلي نفس طريقة تحليل اللغة[1]. حقق **ليفي–ستروس** نفس هذا التبادل عند دراسته للقرابة التي استوحاها من دراسة **الهبة** لي **مرسال موس**، كنسق رمزي لتبادل و توزيع النساء بين القبائل المختلفة و أسفرت عن مجموعة من العلاقات المتحالفة التي شكلت القاعدة الأساسية لتنظيم المجتمعات ما قبل الصناعية. يمثل هذا النسق بنية تماثل بنية اللغة و هو مهيأ لصياغة كل قواعد الزواج ونماذج القرابة صياغة رياضية.

شكل المعني الذي أراد **ليفي–ستروس** إعطائه إلي مفهوم البنية، أصالة عمله وأثار العديد من المناقشات. لا تمثل بنية الواقع الاجتماعي معطي ملموس بالنسبة لي **ليفي– ستروس** ، بل هو (باطني) و متضمن داخل هذه الواقع الاجتماعي و مهيأ للاكتشاف . و أكد علي أن مقاربته هذه ليست معارضة بين الملموس و الشكلي كما هو الحال في الصورية ، فالوظيفية ترفض المعارضة بين الملموس و الشكلي و منح هذا الأخير قيمة مميزة. يحدد الشكل نسبة للمادة المعارضة له، لكن البنية ليس لها نفس محتوي الشكل، بل هي المحتوي الذي يجب إدراكه في التنظيم المنطقي المصمم كخاصية للواقع[2]. ويرجع الفضل إلي التحليل

[1]Lévi-Strauss, <<L'analyse structurale en linguistique et en anthropologie>>, Word, 1, 1945, p. 33-35.
[2]C. Lévi- Strauss, << La Structure et la forme>>, Cahiers de l'institut de science économique appliquée, M, n°7, mars 1960 ; p. 3.

النسقي في اكتشاف البنية المتضمنة و في فصلها عن الواقع و التعبير عنها في شكل قاعدة عامة أو قانون علمي أو نموذج تفسيري للواقع.

يبقي الاختلاف في تحديد مفهوم البنية، بين **ليفي- سترمس و راد كليف براون**، ا ختلاف عميق وغني في نفس الوقت؛ و يقابله نوعين من النماذج التحليلية العلمية.

. **البنية كنموذج تصوري**

يقابل مفهوم البنية عند **براون** ، النموذج التصوري الذي تتمثل وظيفته في عملية الوصف. إن الكلام عن بنية الجامعة، يعني تصورها كعدد من الوضعيات و الأدوار لمجموعات مهيكلة و متفاعلة، تر بطها علاقات وظيفية. يمكن وصف بعض أجزاء البنية من خلال مواقع ومهام المشاركين في تشكيلها: مدير الجامعة، العميد، الأستاذ، المعيد، الطالب، التقني، الكاتبة، المكلف بالصيانة...و يمكن أن نقول نفس الشيء عن العائلة: الأب، الأم، الأبناء، الأحفاد...و يقوم عالم الاجتماع بتشكيل صور عامة عن هذه البنيات من خلال استقرائه و ملاحظته الخاصة لسلوك ومواقف المشاركين فيها، و من خلال المجموعات المشكلة وشبكة الاتصالات التي تربطهم.

تشكل الصورة التي استقاها عالم الاجتماع من ملاحظته الخاصة للجامعة، النموذج التصوري الذي يتيح له القيام بوصف شامل ومنسجم للواقع الملاحظ ، من خلال رؤية خارجية لا تأخذ بعين الاعتبار الأجزاء المكونة و الأطراف المشاركة في تكوين البنية. و تمثل هذه الرؤية صورة مقتطفة وخلاصة للواقع المعاش، لكنها لا تعبر عن حقيقة هذا الواقع لكونها إعادة تشكيل له.

. **البنية كنموذج نظري**

تشير البنية كما حددها **ليفي . ستروس**، إلي النموذج النظري الذي تتمثل وظيفته في الترجمة و التفسير وليس في التصور و الوصف. و يجدر بنا القول أن النموذج التصوري هو أسلوب لإدراك الواقع، أما النموذج النظري فهو أسلوب القراءة الذكية للواقع. إن أعضاء المجتمع بإمكانهم الوصول علي الأقل إلي المعرفة الجزئية لبنيتهم كنموذج تصوري، لكن يتعذر عليهم معرفة بنيتهم النظرية لأن هذه الأخيرة تفترض مقاربة تختلف عن الملاحظة

المباشرة، فهي تفترض ترجمة الأفعال الملاحظة علي مستوي آخر، أي مستوي ثاني من التجريد.

النموذج الآلي و النموذج الإحصائي

ميز **ليفي . ستروس**، بين نوعين من النماذج يشبهان النموذجين السالفين: النموذج الآلي الذي يقابله النموذج التصوري، والنموذج الإحصائي الذي يقابله النموذج النظري.

عند دراسته لاختيار الزواج في مجتمع ما، يتمكن الأنثروبولوجي و عالم الاجتماع من حصر كل قواعد الزواج التي يشهدها هذا المجتمع في اختياراته التفضيلية، الاختيارات المرخصة و الاختيارات الممنوعة. تمثل هذه القواعد النموذج الوصفي للمعايير التي يخضع لها أعضاء المجتمع في اختيار الأزواج. تؤدي الممارسات الاجتماعية أحيانا إلي خرق هذه القواعد من قبل أعضاء المجتمع. و يتعذر علي النموذج الوصفي التنبؤ بالاختيارات التي تخالف القواعد المتبعة. هذا ما يسميه **ليفي . ستروس** ، بالنموذج الآلي الذي يقوم بتفسير القواعد و المعايير العامة، و يتعذر عليه التنبؤ بالمواقف الفردية الفعلية.

إذا قام الأنثروبولوجي و عالم الاجتماع، بتسجيل و إحصاء كل حالات اختيار الأزواج خلال فترة زمنية طويلة، و إخضاع هذه الإحصاءات للمعالجة الرياضية، ثم صياغتها في شكل قاعدة رياضية بسيطة تشمل كل الحالات الملاحظة و الممكنة، بإمكانه التنبؤ بهامش الاحتمال الذي يخضع فيه الزواج إلي القواعد المؤسسة و الهامش الذي ينحرف فيه عن القواعد المتبعة . لا ينحصر هذا النموذج الإحصائي علي المستوي الوصفي ، بل يتعداه إلي مستوي التطلع و التنبؤ.

مما سبق، يمكننا استخلاص أن النموذجين الآلي و النظري يعبران عن النوايا التي تبوأت و ما زالت تتبوأ كل البحوث النظرية في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا: يعبر النموذج التصوري عن مقاصد كلية و يعبر النموذج النظري عن مقاصد التجريد المنطقي التجريبي.

المقاصد الكلية.

تعني المقاصد الكلية الجهد المبذول لإدراك المجتمع كمعطي و كمجموعة العناصر و الأجزاء المترابطة التي تشكل كلا منسجما و متناسقا داخليا، وتحليل كل ظاهرة نسبة لهذا

الكل المتناسق و نسبة لظواهر أخرى داخل هذا الكل. بالإضافة إلي ما سبق، شكلت المقاصد الكلية محور التعريفات الحديثة للبنية، ففي قاموسه الفلسفي يقول **أندري – للاند،**

عن مفهوم البنية: (تستعمل للتعبير عن معارضتها للترتيب البسيط للأشياء،و عن الكل المتكون من العناصر المتساندة و المترابطة فيما بينها ، بحيث لا يمكننا تفهم الواحدة من هذه العناصر إلا في إطار الكل الذي تنتمي إليه)[1]. ويعرف **قرفيتش،** البنية الاجتماعية علي أنها: (كل بنية اجتماعية هو التوازن الغير ثابت، الذي يتطلب إعادة الصياغة الدائمة من خلال الجهد المتجدد ضمن التدريجات المتعددة في إطار الظاهرة الاجتماعية الكلية، و لا تشكل هذه البنية إلا جزءا أو مظهرا في إطار الكل)[2].

تشترك هذه التعريفات عن البنية و البنية الاجتماعية، في كونها تستذكر عالم الاجتماع أن التجزئة التي قام بها في حقل الظواهر لدراسة الأفعال و الأحداث، ليست منعزلة عن بعضها البعض؛ و لا يمكنه تفهم و ترجمة هذه الأحداث و الأفعال إلا في إطار العلاقات التي تربطهم فيما بينهم و مع الكل.

المقاصد التجريدية و المنطقية التجريبية.

عبر **ليفي – ستروس،** عن هذه المقاصد التجريدية عندما أعطي إلي مفهوم البنية، معني النموذج النظري المجرد، الذي يتعدي وعي أعضاء المجتمع و الفاعلين فيه والذي يكتشفه الباحث من خلال ملاحظته للواقع واستقراءاته المنطقية. لا يأخذ النموذج معني البنية إلا إذا توفرت فيه الشروط الأربعة التالية:

1. توفر خصائص النسق، و تتمثل في مجموعة العناصر المترابطة بحيث كل تغير يمس عنصرا من العناصر يحدث عنه تغير العناصر الأخرى.

2 . ينتمي كل نموذج إلي مجموعة من التحولات، يقابل كل منها نموذجا من نفس الفصيلة، و يشكل مجموع هذه التحولات مجموعة من النماذج.

[1]André Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, Presse universitaire de France, 1960, p. 1031- 1032.
[2]G. Gurvitch, << Le concept de structure sociale >>, Cahiers internationaux de sociologie, XIX (juillet-décembre 1955), p. 43.

3. تحدد الخصائص المشار إليها سالفا ، كيفية رد فعل النموذج عندما يتعرض أحد عناصره إلي التغير.

4. يصمم النموذج بالشكل الذي يمكنه من تحليل و تفسير كل الأفعال الملاحظة.

و عبر **ليفي- ستروس** ، و بدون أي التباس علي أن الهدف الرئيسي للتحليل البنيوي، هو وصف و تحليل العلاقة الترابطية لعناصر النسق من جهة، وضرورة توفر مستلزمين رئيسيين للنموذج البنيوي: تحليل و تفسير كل الأفعال الملاحظة و كذا التنبؤ و التطلع إلي المستقبل من جهة أخرى.

يبقي نمط أو نوع التحليل البنيوي الذي اقترحه **ليفي- ستروس**، الهدف المنشود و الطريقة المتبعة في كل الدراسات الاجتماعية.

رابعا: التحليل النسقي و الجدلية الاجتماعية

المقاصد التي تراود انشغالات علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا، هي تزويد تخصصاتهم بأدوات تحليلية و تفسيرية متماسكة و دقيقة. لهذا السبب اقترحوا دراسة الواقع الاجتماعي ككل عضوي مرتب ومنظم، يستدعي البحث عن مبادئ و قوانين تكامله و تناسقه. بغض النظر عن المسلك الوظيفي أو البنيوي الذي ينتهجه الباحث، يتفق معظمهم علي ضرورة التحليل النسقي للواقع الاجتماعي، أي الانطلاق من مسلمة توفر الخصائص الرئيسية للنسق في الواقع الاجتماعي و بالمقابل يجب تصميم نماذج تصورية و نظرية لتفسير الظواهر الاجتماعية كمضامين ومكونات النسق الاجتماعي.

تعرض التحليل النسقي في أوجهه البنيوية و الوظيفية إلي انتقادات مهمة من طرف مجموعة من الباحثين تمحورت حول:

. انعدام البعد الزمني و تغلب الجانب الستاتيكي

. غياب عناصر: التناقض، الصراع، و التغير، الملازمة للحياة الاجتماعية

. غياب الجدلية الاجتماعية

وتجدر الإشارة هنا، التلميح إلي عنصرين هامين: الأول خاص بالعلاقة بين التحليل النسقي و الزمن ، و الثاني بين التحليل النسقي و الجدلية الاجتماعية.

1 . التحليل النسقي و الزمن

بإمكاننا تحليل النسق الاجتماعي وهذا ما نفعله في الدراسات التجريبية عندما تتزامن مثلا، ترجمة أجوبة المبحوثين مع مجموعة من الأسئلة الخاصة بمواقفهم. لكن غالبا، ما نقوم بالتحليل النسقي خلال فترة من الزمن نلاحظ من خلالها مجتمع ما، لكشف العلاقات الوظيفية، الوظائف و المجموعات البنيوية، هذا ما تهدف إليه كل الدراسات المونوغرافية أو الدراسات الأحادية الموضوع. و أكثر من هذا قد يحدث أن يصبح (الزمن الاجتماعي)، جانبا رئيسيا في تحليل الوحدات الاجتماعية، أي الزمن كما يدركه، يقيسه و يميزه أعضاء هذه الوحدات الاجتماعية، وهو يختلف عن الزمن الكرونولوجي أي الزمن المتعاقب تاريخيا .

و تجدر الإشارة إلي أن عددا كبيرا من الدراسات النسقية تهتم بالتغير نفسه، و تهدف النماذج الرياضية المصممة في الدراسات الاجتماعية الجزئية و علم النفس الاجتماعي مثلا، إلي تفسير و التنبؤ بتغير المواقف الملاحظة بين فترتين زمنيتين أو أكثر. و يعني هذا أن التحليل النسقي لا يتموقع في حد ذاته خارج الزمن.

2 . التحليل النسقي والصراع

هل بإمكاننا إدماج صراعات و تناقضات الحياة الاجتماعية في النموذج النسقي؟ لقد تم تعريف البنيوية من خلال الجهد المبذول لتفهم المجموعات الاجتماعية ككل متكامل، ليس فقط في تكراراتها وتناظرها بل كذالك في تناقضاتها واختلالاتها.

وفي نفس سياق الفكر ة السابقة، اجتهد الباحثون في إبراز خاصية الديناميكية في التحليل البنيوي– الوظيفي و توضيح كيفية إدراج دراسة التغير في النموذج النسقي كضرورة لتكيف النسق و النسق الاجتماعي خاصة.[1]

[1]Harold Fallding, <<Functionnal Analysis in sociology >>,American Sociological Review, 28 (février 1963), p. 5-

نعرف عن البنيوية و الوظيفية ، تأكيدها علي ضرورة إدراج في النماذج التصورية و النظرية للتحليل النسقي، عوامل الصراع، التناقض و التغير الاجتماعي. و تؤكد الدراسات الاجتماعية أولوية الاهتمام بالتغير بدلا من تكريس الجهد و الوقت في تصميم النماذج البنيوية و الوظيفية، حتى و إن أدرجت تحليل التغير الاجتماعي. و يعتبر هذا التوجه الأخير إنكارا للمساعي الأساسية لكل العلوم و تكرارا لأخطاء أصحاب النزعة التطورية في القرن التاسع عشر. يرجع الفضل إلي **فرديناند– دو سوسير** ، في التمييز بين ما أسماه، التزامن و التعاقب في اللغة: (يجب علي كل العلوم أن تحدد و بالتدقيق المحاور التي ترتكز عليها مجالات اهتماماتها....

1. التواقت و التزامن الخاص بعلاقات الأشياء المتعايشة مع استثناء عنصر الزمن

2 . التتابع و التعاقب، بحيث لا يمكننا أخذ بعين الاعتبار إلا شيئا واحدا في كل مرة مع وجود كل أشياء المحور الأول وتغيراتها

يعتبر هذا التمييز بالنسبة للعلوم التي تعمل علي القيم ضرورة مطلقة. وبإمكاننا مراهنة الباحثين في إمكانية تنظيم دقيق لأبحاثهم بدون أخذ بعين الاعتبار المحورين السابقين، أي التمييز بين النسق القيمي في حد ذاته و التمييز بين نفس هذه القيم مع أخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن[1].)

يرجع التطور المعتبر الذي عرفته اللغة إلي التمييز بين التزامن ،التعاقب والنموذج البنيوي. ويعود الفضل إلي المختصين في اللسانيات في إدراك نقطة انطلاق الدراسات الموضوعية التي تختص بالإنسان و الوحدات الإنسانية. فقبل التعرف علي تاريخ موضوع محدد، وقبل طرح مجموعة من الأسئلة الخاصة بمنشئه و عن كيفية تطوره وانحطاطه أو تغيره ، لا بد من الإحاطة بخلفياته ومضامينه ، تحديده و وصفه. و لا بد أن تسبق الدراسات المتأصلة كل الدراسات المتطورة و المقاربات المختلفة؛ إن الغوص في الدراسات المتأصلة، يستوجب التسليم بوجود بنية خاصة لكل موضوع، أي أن التحليل لا يمكن أن يكون الخطوة الأولي فالبحث عن النسق التحتي يسبق حتى المجال التجريبي[2].

[1]F. de Saussure, op. cit., p. 115-116.
[2]Nicolas Ruwet, <<linguistique et sciences de l'homme >>, Esprit, novembre 1963, P. 566-567.

نستخلص مما سبق، أن كل الأفكار و الشهادات السالفة تصب في نفس الاتجاه: أن ليس هناك تعارض بين تحليل التغير الاجتماعي و التحليل النسقي، بل يعتبر هذا الأخير الشرط الأساسي لمعرفة و إدراك الثاني. ويذهب" **ماركس**" إلي توضيح وظيفة العنصر داخل البنية،و وظيفة البنية داخل النسق وتفسير ترتيب هذه الوظائف، كما يذهب إلي رفض تأريخ و أولوية الدراسات التاريخية للنسق قبل الدراسات البنيوية.

الفصل الثالث

ابن خلدون والسكان

الفصل الثالث: ابن خلدون والسكان

1- الخلفية التاريخية لسكان الدول العربية و البربرية.

خلال الستة قرون التي فصلت العقود الأولي للفتوحات الإسلامية، خضعت الديناميكية السكانية في هذه المناطق الشاسعة والشبه صحراوية من إفريقيا الشمالية إلي نفس القوانين و الميكانيزمات الطبيعية التي حكمت هذه الفترة. إن العلاقات بين السكان و الموارد الطبيعية في معظمها كانت لها تبعات تنافسية إما عنيفة أو هادئة بين القبائل الرحل و المستقرين منهم للاستيلاء علي الحكم.

من البديهي أن التزامن الذي يحدث بين النمو السكاني و توافر الموارد الطبيعية و الازدهار الاقتصادي بصفة عامة , ينطبق علي كل السكان الذين يخضعون إلي النظام الديموغرافي الطبيعي و ليس هناك أدني شك في أن انخفاض الكثافة الديموغرافية غير مواتي للزيادة السكانية. بيد أن منطقة المغرب العربي تميزت بنقص الكثافة السكانية أثناء القرون الوسطي العليا قبل الغزو وتعريبهم من طرف بنو هلال.

في مثل هذه الظروف التاريخية, كرس ابن خلدون نفسه لدراسة القضايا و المشاكل السكانية لمنطقة المغرب العربي و شمال إفريقيا عامة في ضوء التحولات الجغرافية و السياسية و الاجتماعية التي ميزت هذه المنطقة. يجدر بالذكر أن هذه المقاربة تنطبق فقط علي السكان البربر و ربما علي بعض العرب من سكان المشرق الذين يشبهون ومن نفس مورفولوجيا بربر المغرب. في مثل هذا الإطار العام للتحولات الديموغرافية خلال العصور الوسطي لمنطقة المغرب, اهتم ابن خلدون بدور السكان في تشكل واختفاء الدول في هذا الجزء الهام من العالم العربي و الإسلامي.

بدون إقحام العوامل الفيزيولوجية للسكان, تمكن "ابن خلدون" من رسم مخطط أصلي لطبيعة التوطين والتعمير خلال العصور الوسطي علي خلفية ديناميكية المد والجزر الديموغرافي في هذه المنطقة الشاسعة من المغرب و التي مست كل الاتجاهات خلال خمسة قرون من طرف أكبر القبائل الرحل البربرية و العربية البربرية؟

ليس هناك تفسير معاصر لمثل هذه الأحداث, ما عدا بعض النصوص و كتابات عددا من المؤرخين و الجغرافيين العرب كمحاولة " أبو عبيد البكري" في القرن الحادي عشر، "ليون الإفريقي" ، "ابن بطوطة"... قلما استقطبت هذه الحركية الكبرى لسكان القبائل والتجمعات البشرية لهذه المنطقة اهتمام المفكرين و المهتمين بالشأن السكاني بصفة عامة. تنبؤ المحاولات النادرة لوصف هذه المناطق من طرف هؤلاء الرحالة بوجود شبكة كبيرة من الطرقات، من المدن والقرى علي مدي هذه المسافات المقطوعة والتي كانت في غالبيتها قديمة و ذات كثافة سكانية معتبرة ابتداء من المغرب الأقصى إلي مصر وحتى في منطقة الخليج و سوريا والتي تتميز بالمناطق الشبه صحراوية الواسعة[1].

أنجز المؤرخون المعاصرون عددا قليلا من الدراسات التفسيرية الخاصة بالحركية السكانية لقبائل هذه المناطق, واضطر الأمر الاعتماد علي الحياة الاجتماعية و السياسية لإيجاد التفسيرات و التقديرات الناجعة لهذه العملية.

الشيء الذي يمكن أن نتصوره من وصف الجغرافيون, و أهم الأحداث السياسية و الاجتماعية الخاصة بتعمير و توطين القرن الثامن و التاسع عشر هو النمو المتذبذب لسكان المغرب وارتباطه بالبروز والاختفاء المتتالي لحكم الأسر والقبائل العربية والبربرية, حيث اعتبر "ابن خلدون" خلال هذه الفترة المميزة شاهدا علي العصر أحيانا و فاعلا أحيانا أخرى. حول هذه التحولات المجتمعية الكبرى, ارتكزت الأعمال التفسيرية لهذا المؤرخ الكبير

[1]Mac ,Gukin de Slane . Relation de voyage en Tunisie et en Tripolitaine de1306à1308- Tunis 1956.

من خلال الأعمال الجليلة التي صاغها في كتابه: "المقدمة" ثمرة خبرته عن الحياة السياسية لسكان هذه المنطقة من العالم.

من خلال هذا الفراغ الفكري والحركية المضطربة لسكان المغرب، برزت شخصية (ابن خلدون 1332-1406) عبر مقدماته المطولة و الانجاز البارع الذي أنبأ بميلاد تخصص معرفي جديد و هو علم الاجتماع والذي عنونه: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.

2- العصبية كمحرك لتاريخ البربر.

اعتمد فكر " ابن خلدون", علي ثلاث ثوابت: الانتماء القبلي مدعم بعلاقات الدم (العصبية), (العمران) و (الدولة). ثلاثة عناصر ذات أبعاد ثقافية، بيولوجية وسياسية حيث يشكل حاصل جمعهما محرك تاريخ العرب و البربر. و يعتبر الانتماء القبلي و علاقات الدم مواقف نفسية وسوسيوثقافية للقبائل المتأهبة للسيطرة بمجرد أن تظهر علي الحكم السابق علامات الانحطاط و التردي. يشكل الثابت الثاني " العمران" السند البشري للقوة. الثابت الثالث و هو الدولة و لا يمكنه أن يتأتي إلا بتوفر الثابتين الأوليين. كما لاحظ " ابن خلدون" أن هذه الثوابت الثلاثة تتضافر بشكل متوازي خلال مراحلها التصاعدية و التنازلية أي خلال فترات القوة الضعف التي لازمت الدول إبان هذه المرحلة المتميزة من تاريخ المغرب.

تولي شعوب شمال إفريقيا الأولوية لعلاقات الدم أو "العصبية", حيث تعتبر السمة الرئيسية التي تميز القبائل العربية و البربرية، و هي المحرك لأي ديناميكية بما فيها مفهوم "العمران" و الذي تعتبره هذه القبائل شرط الحياة و استدامة الثابتين الأخريين[1].

[1]El JEBRI M. Les idées de Ibn Khaldoun- La acabiya et l'état – BEYROUT 1982.

سمحت دراسة "ابن خلدون" عن ديناميكية السلالات الحاكمة, إبراز الدور الذي يلعبه توطين القبائل في هذا النسق الثلاثي الأقطاب و خصه بتحليل مفيد شمل أدائه الحيوي، نموه، و علاقاته مع الاستقرار....كما توصل إلي صياغة نظريته عن دورية الحكم و السكان, كما هو الحال عند الكائنات الحية, حيث أنها تولد، تنمو ثم تموت وتنتهي بعد فترة من الزمن قدرها بثلاثة أو لربعة أجيال أي حوالي (100) سنة تقريبا.

قبل تحليل فكرة دورية السكان كموضوع لنظرية محتملة , سوف نستعين ببعض الملخصات والمقتطفات المستقاة من نصوص " المقدمة" لاستخلاص بعض الخصائص ذات الطابع الديموغرافي والتي نعتبرها مشتركة بين كل سكان هذه الحقبة.

السكان الذين خصهم " ابن خلدون" بتحاليله التاريخية كلهم من القبائل الرحل. لقد قام بتحليل التطورات التي مهدت إلي التحولات الجزئية من الانتقال الدائم للأسلاف و الذي يعبر عن المروءة التي تشكل أساس الوجود و الحياة ضمن الخاصية الرئيسية التي تميزهم: العصبية و علاقات الدم و روح الانتماء.

فهل من الضروري أخذ بعين الاعتبار الخاصية الأساسية لترحال القبائل العربية– البربرية؟ لإدراك المعني و المحتوي التاريخي الذي قاد " ابن خلدون" الانتقال من فكرة "العصبية" إلي مفهوم "العمران" الذي ترتبط استدامته وبقائه بالجانب البيولوجي ، حيث أن قاعدته الديناميكية وحدوده مدرجة في بنيته الداخلية (سيطرة التنظيم الأبوي و سلطة نسقه الاجتماعي – الذكوري، حكمة الجماعة، أهمية شيخ القبيلة، و الزواج الداخلي...).

تقاس قوة عمران القبيلة بالعصبية و إمكانياتها ويظهر كوحدة منظمة مؤمنة بمحدداتها الرئيسية و هي العوامل الديموغرافية، النفسية و السياسية.

لتأكيد هذه الرؤية ذات العلاقة الثنائية بين العصبية و العمران, أشار "ابن خلدون" إلي قبيلة (قريش) التي مارست في وقت الرسول– صلي الله عليه وسلم– نفوذها علي كل (قبائل مضر) و علي شريحة من بني (أمية) التي هيمنت مع "معاوية" بعد موت (الرسول صلي الله عليه و سلم).

إذا كانت " العصبية" لا تمثل بالنسبة لي "ابن خلدون" سوي التهيؤ إلي السيادة, يشكل "العمران" المحتوي البشري الديناميكي الضروري لتحقيق الطموحات الطائفية و القبلية. شكل هذا الواقع السوسيو–ديموغرافي, الذي تبرز فيه و تختفي مظاهر و ظوهر الحياة و الأفعال الفريدة المصحوبة أحيانا بالوحشية، حيث تنشأ وتختفي الدول، تتشكل و تتفسخ السلطات القبلية، السيادة و حضارات هذه المنطقة لإسلام القرون الوسطي, حقل وجود، خبرة و تفكير " ابن خلدون".

تشير مجموعة الارتباطات المتتالية التي لاحظها في البداية إلي الاختلاف بين المجموعات السكانية التي تحتل مجالات جغرافية معينة و ظاهرة "العمران". و تكمن هذه الارتباطات في المحتوي المتجانس لهذه المجموعات من حيث المظاهر السياسية, الديموغرافية,الاقتصادية و الاجتماعية–النفسية في البداية و من خلال تركيباتها البشرية سوف تكتسب (الروح) و الطموحات عن طريق "العصبية".

لكن لاستكمال نظريته الدورية من خلال خبرته الخاصة عن القبائل الرحل، لم يتجاهل " ابن خلدون" العوامل الدينية و دورها الحاسم في إرساء ثبات و ديمومة الدولة. (إن الآذان الديني الذي لا يرتكز علي التضامن الاجتماعي الذكوري لا ينجح).

من خلال هذا التعريف, يكون "ابن خلدون" قد أكسب "العمران" البعد السياسي و الديموغرافي الذي لا يمكن رفضه, مطالبا بذلك السيادة و الواقع الثقافي.

لكن "العمران", بهذا الوضع لا يمكنه أن يتحقق بصفة مكتملة إلا في ظل العدالة. يشير هذا الموقف الأخير أن "ابن خلدون" يولي اهتماما بالغا لهذا البعد السياسي الذي يعتبره شرطا أساسيا لاستقرار "العمران" وتنميته. و يصرح بأن العدالة هي أساس "العمران" و الظلم المنذر بتدميره.

من الطبيعي أن تثير هذه التأكيدات الأخيرة, مجموعة من التساؤلات حول " العمران" و العدالة في عصره. من خلال هذه التأكيدات يبدوا أن وضعية "العمران" كانت مصدر قلق بالنسبة لحكم القبائل التي استقرت في شمال إفريقيا و هذا المد والجزر التي تعيشه مرتبط بإرساء العدالة التي كانت تفتقدها بصفة مؤلمة هذه المجتمعات العربية–البربرية.

يؤكد "ابن خلدون" مرة أخري أن "العمران" مدين إلي الأمن، الاستقرار و العدالة:

(إذا كان الحاكم رقيقا محسنا انبسطت أمال الرعايا و استنشطوا للعمران و يكثر التناسل و ازدادوا عددا...و إن العداوة علي الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها...).

يشعرنا التاريخي الشهير" ابن أبي الضياف" بالحاجة الملحة لمفهوم للعدالة في " تونس", في منتصف القرن التاسع عشر، عندما قارن بين سكان "تونس" و سكان "أوروبا" في الفقرات المثيرة التي كتبها عن العلاقة بين العدالة، السكان و الإثراء بالعمل:

(تدرج عقلاء الإفرنج في أسباب العمران سبب النجاح في ما وصلوا أليه. وانظر حال الإفرنج الذي بلغ العمران في بلدانهم إلي غاية يكاد السامع أن لا يصدق بها إلا بعد المشاهدة..فإنهم أسسوا قوانين عدل حتى استقر الأمن و ذاقوا لذته و تفؤوا ظلاله...واشتغلوا بما يوسع عيشهم و ثروتهم فقوي الأمل واستقام العمل... فدعتهم الحاجة إلي كثرته فجعلوا المعامل لآلات النسيج ولين الحديد حتى أنهم تصرفوا فيه تصرف النجار في لين الخشب و

غير ذالك مما تتوفر الدواعي علي الاحتياج له فكثر المصنوع فاحتاجوا إلي نفقاته بالبيع و الشراء خارج بلدانهم)[1].

تعتبر "العصبية ", من جهة أخري العنصر الضروري و الهام للسيادة والحكم و لا يمكن استكمالها إلا بمصاحبة الصفات الأخلاقية العلياء.

تجدر الإشارة إلي أن "ابن خلدون" يعتبر "العصبية (الامتياز الاستثنائي) للرحل. و هي تضعف بمجرد أن تستقر القبيلة, فتختفي مختنقة تحت تأثير عادات الاستقرار[2].

فليس للعصبية أي علاقة مع الوطن فهي تقوم بإجراءات مشحونة بالأمن الجماعي و الاستيلاء, ويتميز مفهوم الوطن في البداية بالأرض و الأرض المستقرة.

و يؤكد "ابن خلدون", عدم أهلية القبائل العربية– البربرية منذ القدم, حكم وقيادة نفسها في غياب العصبية لأنها مرتبطة بنمط حياتهم (هم أكثر شعوب الإرض تجذرا و انتماءا إلي الصحراء. فالعزلة تجعل منهم أقل تبعية وارتباطا بالحبوب و المحاصيل الزراعية للمناطق الخصبة. و هم ليسوا بحاجة إلي الآخرين و عند الحاجة يلجئون غلي النهب.

3– النظرية الدورية في السياسة و الديموغرافية.

تعلق "ابن خلدون" بفكرة الدورية إلي أن توصل إلي إقامة العلاقة الشبه عضوية بين السياسة و السكان. (عند بداية تأسيس الحكم العائلي, تتميز هذه الفترة بالازدهار الاقتصادي و المالي. و مع إطالة أمده تزداد نفقاته تزامنا مع انخفاض العائدات تحت ضغط ارتفاع وتيرة الضرائب الجديدة). يتبع هذه الوضعية إفقار المواطنين، انتشار المجاعات وارتفاع مستوي

[1]أحمد ابن أبي ضياف –إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان– الجزء الأول, ص 72–73.
[2]GAUTIER E. F. L. Passé de l' Afrique du Nord p. 114.

الوفيات حيث تتفاقم هذه الحالة عندما يقترب الحكم من نهايته. قام "ابن خلدون" بتحويل مخططه عن القانون الدوري من السياسة غلي السكان.

تلعب حركة السكان دورا محوريا في تتطور حالة الدول, (عندما يزداد عدد سكان الدولة و يصل إلي أوجه, تبدأ مرحلة الانحطاط).

يمكننا أن نتصور كما يقول " ابن خلدون" : (بإمكاننا تصور سرعة هذه الدورة عند الدول التي ينتشر فيها نظام تعدد الزوجات و الزواج المبكر, حيث يصل عدد الولايات في آجال قصيرة مستويات معتبرة). بالرغم من أن تفكير " ابن خلدون" منطقيا، و بأن تعدد الزوجات يساهم في رفع مستوي الولادات. فهو يربط كذالك بين العدد الكبير للولادات و الخصوبة المرتفعة في عهده (عدد الأولاد لكل امرأة)، الإنجاب بحكم انتشار نظام تعدد الزوجات، كثافة الزواج و الزواج المبكر. وهذا ما يعرف اليوم باسم النظام الديموغرافي البدائي أو الطبيعي (بدون استعمال وسائل تنظيم النسل الحديثة).[1]

بالرغم من الرصانة والبساطة التي تميز نمط حياة أغلب الشعوب التي عاصرها "ابن خلدون". يتوجب عليها توخي الحذر في تسيير الموارد الحيوية أثناء فترات السلم. لأنه بمجرد اندلاع أبسط الاضطرابات السياسية تنجر عنها المجاعات و ارتفاع غير معتاد في نسبة الوفيات مما يؤدي إلي حدوث فترات من التناقص الديموغرافي

من الممكن تصور زيادة و ركود سكان المغرب من خلال تدفق الجماعات الغازية و علي وقع قيام حكم القبائل الجديدة, حسب نظام الدورية " لأبن خلدون". يشعرنا "ابن خلدون" بالعلاقة الشبه قدرية بين السكان و السياسة. بعد فترة من الازدهار السياسي و الاقتصادي الذي يلاحق حكم العائلة الجديدة و يصل إلي ذروة التطور بعد جيلين أو ثلاثة أجيال

[1]KEDDADI. A. Ibn Khaldoun- « L'homme et le théoricien de la civilisation » p316.

(60إلي 100ستة). (يصل عدد السكان الحد الأقصى عندما يقترب الحكم من نهايته). يشكل انهيار و سقوط الحكم العائلي نوعا من التصفية الجماعية و خفض لعدد السكان عن طريق العنف، المجاعة و الحروب الداخلية. تقترب فكرة "ابن خلدون" هذه من فكرة العوائق الردعية التي اقترحها "مالتوس" لخفض السكان. و تجدر الإشارة إلي طرح التساؤل التالي: لماذا لم تساهم ذروة السكان في تدعيم القوة العسكرية و السياسية للعائلات المهيمنة في شمال إفريقيا كما كان الحال في أوروبا خلال القرن السادس و السابع عشر؟ هنا تتدخل العوامل الخاصة لهذه القبائل العربية– البربرية.

قد يعود أيضا النمط الدائم لانتقال الحكم من قبيلة إلي أخري, من قبيلة أصابها الانهيار إلي قبيلة غازية, إلي طبيعة و ظروف بقاء هذه القبائل الرحل الآتية من الجنوب في غالب الأحيان. أي من المناطق الشبه صحراوية أين يختل التوازن بين الموارد الطبيعية و السكان بصفة دائمة مما يدفع بهذه المجموعات البحث عن ظروف أحسن و هي مستعدة دوما لغزو و احتلال مناطق و مدن مزدهرة.

تبدأ الدورة بطبيعة الحال مع الحكم الجديد لقبيلة من القبائل الرحل و بدون انقطاع بين حكم القبيلتين حسب المخطط المتداول. تتمركز القبيلة التي استولت علي الحكم غالبا في العاصمة أو المكان التي كانت تقيم القبيلة التي انهارت, وتقيم تنظيمها حسب نفس نموذج الحكم السابق.

تستخلص هذه المسلمة لدي "ابن خلدون" من هاجس فكرة دورية الحكم, حيث لا تكاد أي دولة أن تخرج من هذه القاعدة. (تتوسع رقعة القبيلة القوية، تستولي علي السلطة، تثبت حكمها و لكنها لا تستطيع في نهاية المطاف الدفاع عن حياتها بسبب البذخ و للإثراء. فهي تنسي أصولها و تفقد بعد ذالك قوتها الحربية). و يصبح حكمها يثير طمع القبائل المجاورة , ذوات النزعة التوسعية. و لا يتأخر الأمر حتى تحل محلها القبائل الغازية.

يستقي " ابن خلدون' قانونه الاجتماعي– السياسي من ملاحظاته المباشرة عن تتطور القبائل البربرية الكبيرة حسب وتيرة البدائل الثابتة للقبائل . بإمكاننا أن نتحقق من هذا القانون عبر السبع حكومات النابعة من القبائل البربرية الكبيرة خلال القرن الثامن والتاسع عشر, التي تناوبت علي الخلافة أو السلطنة في المغرب, في غالب الأحيان عن طريق العنف، الانتفاضة و تغيير العاصمة مقر السيادة.

بصفة عامة, عندما يبرز أميرا جديدا سواء كان مؤسس للحكم أو لا, يرتكز علي إحدى القبائل و تصبح هذه الأخيرة خاصة وموالية له.

الأمثال كثيرة "كسيلة" الذي يعرف بانتمائه إلي البربريين من العرب (الشرفة). و كذا "الكاهنة" و قبيلة جراوة البربرية. أختار الأغالبة (القيروان) التي من خلالها استرجعت "إفريقيا" و منطقة المغرب أصولها البربرية. بعد ربع قرن من السيادة أظهرت ضعفها مقابل النزاعات الداخلية التي أحدثتها القبيلة القوية "كتامة " بدعامة " عبيد الله", المؤسس القادم للدولة الفاطمية. أستقر هذا الأخير في العاصمة الجديدة "المهدية"و كان يتطلع في خلافة "بغداد", لكن وافته المنية قبل تحقيق هدفه. خلفه حفيده" المعز" الذي استولي علي مصر سنة 969.

بعد تحقيق حلمه و الاستيلاء علي مصر و سوريا, تخلت عنه قبيلة "كتامة". استبدل حكمه بقبيلة "بنو الزيري " المناسبة للحكم خلال هذه الفترة, حيث سمحت بالعودة إلي "القيروان" و إلي قلعة "بني حماد".

أنبا غزو "القاهرة من طرف "بنو هلال" الذين أتوا من بلاد العرب نهاية "الزيريين".

قدمت قبيلة "لمتونة" وعلي رأسها "يوسف ابن تشفين", من أقصي الجنوب الغربي أو الجنوب المغربي وجعلت من المغرب مجالها التوسعي و أسست حكم " المرابطون" مع اختيار مدينة

"مراكش" كعاصمة لهم. بعد أقل من قرن انحطت دولة "المرابطون" الذين استنجدوا بي "الموحدين" سنة (1105) و علي رأسهم " ابن تومرت" بدعم من" لمتونة" المغرب الأطلسي و الذين رأوا في شخصه المنقذ وبايعوه أميرا للمؤمنين. شمل حكمه منطقة المغرب (من مراكش إلي تونس) و دام قرابة فرن من الزمن و انهار تحت ضربات "المرينيون" و علي رأسهم " أبو بكر" خلال معركة "تازا" سنة(1269).

شجع ضعف "الموحدون" , "المرينيون" الذين اتصلوا بي " صنهاجة" من الريف الشرقي و" زناتة المولويا" خلال تنقلهم عبر المغرب الأوسط حيث استقروا و اتخذوا من "مكناس" عاصمة لهم.

لم يدوم حكم "المرينيون" حتى دخلوا في سباق مع قبيلة " عبد الوليد" التي استقرت في "تلمسان" و كذا قبيلة "بني وطاس" و التي كانتا هي الأخرى تطمح في الاستيلاء علي الحكم حسب مخطط التداول علي الحكم الذي ميز منطقة شمال إفريقيا مع بداية القرن الربع عشر.

أنهت قبيلة "الحفصيين" في تونس سنة (1229) مع "أبو زكريا " ملحمة حكم مملكة البربر.

ضمن النجاح الهش " للحفصيين" دعم القبائل العربية "بنو سليم" و تعتبر هذه الأخيرة – من بقايا– الغزو الهلالي التي قبلت بحمايتهم مقابل منحهم و إجازتهم بالأراضي و التنازل لهم علي بعض البلدات. مما سرع بانحطاط هذا الحكم. استعاد "أبو يحيا" الحكم بدعم من "مرينيو" فاس" ضد "موحدي" "تلمسان بدعامة قبيلة "بنو سليم". انتهت حقبة الحكم البربري في منطقة المغرب و شمال إفريقيا مع انتهاء الحكم " المريني" في المغرب و "الحفصي" في تونس.

أخضع ابن "خلدون" هذا الصنف من السكان إلي نفس قانون التطور و إلي نفس المنطق الداخلي "للعصبية"، التي تعبئ و تحشد أفرادها إزاء حدث خارجي في المرحلة الأولي، تتحول إلي قوة سياسية بوسائلها الدينية أو الحربية وأسم حامل لطموحات سياسية. [1] تستحوذ علي الحكم, تختار عاصمة و تقيم حكمها. خلال المرحلة الثانية يتم بلورة و تنظيم هذه العصبية وتتحول إلي السند الأساسي للدولة, تصل إلي أوج قوتها من حيث الرجال، الازدهار والثروة وتبلغ مرحلة الترف الحضري الذي يقودها إلي إنفاق السمعة والهبة وارتفاع مستوي الضرائب مسببا تفقير الشعب.

بالنسبة للمرحلة الثالثة تفقد العصبية خصائصها الأصلية. تضيع الدولة تسامحها و عدلها وتبدأ مرحلة الانحطاط و التدهور.

يقابل دورة الحكم هذه دورة السكان, حيث لا وجود للعصبية بدون السكان الذين يجسدون من خلال العدد و القوة, الطموحات المزعومة للدولة الحاكمة. تترجم عملية الازدهار النمو الديموغرافي بسبب وفرة أسباب العيش المتعددة بصفة عامة و تشجع عملية إعادة إعمار المدن و التقسيم الاجتماعي للعمل والثقة, عملية الإنجاب من خلال الخصوبة المرتفعة وكثافة الزواج, حيث بلغ عدد السكان أوجه خلال هذه المرحلة.

نظرا للعلاقة النفسية التي كان يليها لدور و إشعاع عاصمة الدولة, لاحظ "ابن خلدون" العلاقة الوطيدة بينها و بين الحكم، حيث يعيشان و يموتان مع بعضهما البعض و يكمن تشكل وازدهار الحضارة العربية– الإسلامية عبر هذه الثنائية المتينة (العاصمة و الحكم). توازيا و المرحلة الثالثة لدورة للحكم تتجسد المرحلة الثالثة للسكان. ضعف العدالة، ضغط الضرائب و تفقير الشعب عوامل تقود كلها إلي هجرة ومغادرة الرجال, حيث يفقد الشعب

[1] الشيء الذي حدث في شمال إفريقيا في القرن السابع عشر حيث نلاحظ تموج حكم – الأغالبي، الصنهاجي، الفاطمي، المرابطي والموحدي...كل هذه الدول تعتمد علي "العصبية" مدعمة بحماس قوي من خلال أفكار دينية.

الثقة و يتخلي عن الزراعة و الاعتناء بالأرض مما يتسبب في نقص أسباب العيش و يختل التوازن بين السكان و الموارد الطبيعية و تقود هذه الوضعية: إلي المجاعات، الاضطرابات السياسية، وفيات الأزمات، الأوبئة، انخفاض الولادات و انتشار كل الآفات المؤدية إلي تناقص السكان.

تعتبر النظرية الدورية "لابن خلدون", الإطار المفاهيمي لتصور الأحداث التاريخية من خلال آليات ميكانيكية لا تتجاوب غالبا مع النماذج الدورية للأصناف الحية المختلفة: نفسية – ثقافية بالنسبة للعصبية وبيولوجية – اقتصادية بالنسبة للسكان و سياسية – اجتماعية بالنسبة للدولة.

تكمن خصوصية تطور السكان و الحكومات البربرية في التوازي المنهجي لتطور، توسع، حياة وانتهاء ديناميكية هذه المراحل.

4- التطور من البداوة نحو الحضر و حركة التاريخ.

ارتئي, "ابن خلدون" أن العمران حالة طبيعية أولي تستدعي من القبيلة الابتعاد عن الترحال لتصبح حضرية. كما, اعتبره السند الحيوي والدائم للحياة في الوسط الحضري و لا يمكنه التطور إلا في هذا المجال. ويعتبر "ابن خلدون" من مؤيدي فكرة: أن الكثافة و التمركز السكاني شرط للنمو الديموغرافي.

إن إصرار "ابن خلدون" علي أهمية البعد السكاني في المدن الكبرى, لدليل علي اطلاعه وعلمه بظروف و أسباب الزيادة الديموغرافيه في عصره.

اهتم "ابن خلدون" خاصة بالثنائية العمرانية الناتجة عن الفارق بين العمران الحضري وعمران الرحل في منطقة شمال إفريقيا و توصل إلي أن التعايش بين هاتين التركيبتين من السكان هي الإطار البشر ي لحركة التاريخ.

إن حركة التاريخ بالنسبة "لابن خلدون" هو الانتقال المستمر من البداوة إلي الحضر و يربطها بالبناء السياسي الذي هو مفهوم "الدولة" حيث ينم تطورها عن نظريته الدورية التي تؤكد بأن نمو و انخفاض عدد السكان يخضع إلي قانون اجتماعي كحتمية مرتبطة بطبيعة العمران البشري[1].

خصص "ابن خلدون" فصلا كاملا في "مقدمته" للأسباب المفسرة لضعف التحضر في منطقة إفريقيا و شمال المغرب أي العدد القليل للمدن في هذه المنطقة. ويرجع "ابن خلدون" هذا التشرذم في كون الأغلبية العظمي من سكان هذه المنطقة من العالم هم من القبائل الرحل (بربرية و عربية), التي تحبذ العيش في تجمعات كبير ة تحت الخيم و علي مستوي الهضاب العليا للمحافظة علي حريتهم واستقلالهم بالنسبة للحكم المركزي إذا كان هذا الأخير خارج عن نطاق القبيلة التي ينتمون إليها. من هذا المنطلق الأخير يكون "ابن خلدون" قد ابتعد عن المخطط التفسيري ذو الطابع الاقتصادي إذا وجد و ركز علي السلوكات الخاصة و المضطربة لسكان هذه المنطقة, والتي تشكل "العصبية" بالنسبة لها العامل الموحد و الاندماجي. لذالك يلجأ "ابن خلدون" إلي التفسيرات ذات الطابع الأخلاقي والنفسى[2].

أسباب أخرى تفسر عملية التنقل المستمر, وهي ربما أقل أهمية من الأولي و ترجع إلي كون هذه القبائل دائمة التحرك بحثا عن أماكن الرعي و مصادر القوت لها و لي حيواناتها. قد يحدث أن تقدم هذه القبائل دعمها و خدماتها العسكرية من خلال حماية الحدود السياسية للسلطة الحاكمة والمجموعات المستقرة التي تقطن المدن و القوافل التجارية المتنقلة بين مراكز التموين الصحراوية.

[1]EL. JEBRI M.A. DE la noblesse a la ruralité au raffinement de la citadinité p.337 in la acabiya et l'etat – Beyrouth. 1982

[2]يقارن "لبن خلدون" بين سكان إفريقيا أو المغرب العربي و سكان المشرق (لا يولي أغلبية سكان المشرق أهمية كبيرة إلي عامل السلالة والانتماء" العصبية" و لا يتطلعون إلي الاحتفاظ بنقاوة الدم والعرق).

تجدر الإشارة إلي أن ابتعاد هذه القبائل عن المراكز الحضرية, ساهم في نموها السكاني حيث كانت بعيدة عن بؤر الأوبئة و خاصة مرض الطاعون الذي خصه علي فترات متعاقبة المدن و المراكز الحضرية الكبرى خلال القرون الوسطي.

بالنسبة "لأبن خلدون" (البربر، العرب جيرانهم وأمثالهم, الذين يعيشون في المناطق الصحراوية و الشبه صحراوية و الأماكن الفقيرة كقبائل "زناته"، "صنهاجة"، الأكراد و التركمان و الذين يميزهم الترحال الموسمي و عدم الاستقرار وهم بدون وطن و لا يشعرون بالانتماء الجغرافي. الرابط الوحيد الذي يجمعهم هي القرابة والدم, و هذا هو سبب عزلتهم و رفضهم للزواج الخارجي).

يقابل "ابن خلدون" غلي هذا النوع من التوطين أو التجمع السكاني (القبائل الرحل), تمركز السكان علي مستوي المدن (العمران البشري), و يؤكد دور المدنية كعنصر فعال في الزيادة الديموغرافية نتيجة الحركية الاقتصادية المتمثلة في خلق وتنوع المهن و زيادة الحرفيين والتجار.

يبدوا أن "ابن خلدون" يولي أهمية كبيرة إلي سكان الحضر و يعالج السكان الرحل و المجموعات المتناثرة بالمظاهر السلبية. هل التهم التي وجهت إلي "ابن خلدون" و الاحتقار الذي يكنه إلي الأرض بالنسبة إلي " البداوة" نابعة من استنتاجاته التاريخية المتعلقة بالغزو "الهلالي"خلال القرن الحادي عشر, والتجريم الشديد الذي أنسبه إليهم علي خلاف مؤرخي عصره.

تشكل المدنية بالمسبة "لأبن خلدون", نموذج و نوع من الحياة المادية، الاجتماعية و الأخلاقية وهي مولدة العمران البشري الكثيف و المنظم والذي يقتضى من الدولة سلوك خاص يتناسب و العائلة الأرستقراطية الحاكمة و يرتكز أساسا علي سلطة الحكم السياسي.

واصل "ابن خلدون" تفكيره حول سلسلة من العلاقات بين: العمران، الأجور، الرجال، تقسيم العمل، العدالة و توقف عند مرحلة مهمة و هي مرحلة الانتقال من "البداوة" إلي الحضر و المدنية.

اعتبر "ابن خلدون" أن التحضر يعزز نمو السكان والإنتاج و يحدث غناء الأفراد مما يحث علي زيادة الاستهلاك و رفع مستوي الطلب. يؤدي رفع مستوي الطلب إلي تنوع الوظائف والتي هي السمة المميزة للمدينة وسكان الحضر.

عرض, "ابن خلدون" في نفس الوقت "علم الاجتماع الحضري", حيث تجتمع ظروف الإبداع، بناء و وظيفية المدن[1]. كما حاول في نفس الوقت وضع مخططا لتاريخ التعمير في المجتمعات الإسلامية[2].

يري "ابن خلدون", بأن الحضارة الإنسانية هي قضية دولة, حيث يلعب العدد الهائل للسكان والذي يتمتع بأجور مناسبة وكافية دورا رئيسيا في وصف الدول والمجتمعات الإسلامية التي عاصرها. كما يولي أهمية كبيرة إلي موظفي الدولة (الإدارة) و أهميتهم في تسيير شؤون المدينة.

و يبرز "ابن خلدون" أهمية الظاهرة العمرانية حيث يعتبرها كبنية اجتماعية حية مرتبطة بالوضع الاقتصادي و التنمية التكنولوجية [3] و لا يمكنها أن تعرف الازدهار إلا في المدن.

[1]KEDDADI. A. Ouv. Cité p.363

[2]إن الإدراك العميق لظاهرة العمران عمد "أبن خلدون" لم تمنعه أحيانا من تصديق بسذاجة بعض الشهادات البعيدة عن الواقع و القريبة من الخيال, عندما يذكر العصمة "بغداد" في عهد الخليفة "المأمون" والتي تحتوي علي (65000ألف) مؤسسة للاستحمام,

[3]DAOULATLI A. Ibn khaldoun et la ville p.96-103 in Actes du colloque sur Ibn Khaldoun Alger 21-26 juin 1978-CNEH ALGER 1982.

يؤسس "ابن خلدون" العلاقة العضوية بين الدولة و الديموغرافية والتي لا يمكنها أن تدوم إلا في حالة وجود عددا كبيرا من السكان بإمكانه تزويد بالرجال و الموارد المدن والتي يعتبرها "ابن خلدون" الركيزة الحية للحكم.

غير أن تركيزه و تمسكه بسكان الحضر ومكانة المدينة في تاريخ البربر, لم يمنعه من ذكر دور سكان الريف كخزان و ممون دائم للمدينة بالرجال.

5-انجازات ابن خلدون ورأيته الإيجابية للزيادة السكانية.

هل إن تمسك "ابن خلدون" وتذكيره الدائم بمزايا النمو السكاني يطلعنا علي بعض مؤشرات الوضعية الديمو-اقتصادية لسكان شمال إفريقيا في عصره؟

يشير "لبن خلدون" إلي العلاقات الموجودة بين تطور السكان والاقتصاد وخاصة العلاقة بين الأجور والسكان عبر العمل: (أعلموا أنه عندما يزداد سكان مدن دولة ما, يتضاعف عدد سكان هذه المناطق و ينجر عن هذه الزيادة ارتفاعا في كتلة الأجور من خلال التبادل و الاستهلاك. و تزداد بذلك متانة الدول بفعل ارتفاع مستوي النشاطات المنتجة).

لكنه يشترط توفر الاستقرار السياسي، أمن الأشخاص و تكريس العدالة كأسس لإرساء صرح الدول و إقامة المدن كمؤسسات بشرية. و يكون "ابن خلدون" قد رسم مخططا وافيا انطلاقا من حالة السكان الرحل إلي مرحلة التغيرات النهائية للمجتمع المدني الذي يصل إلي أوج قوته وثرائه عبر تزايد عدد سكانه.

يؤدي انخفض مستوي الأجور وندرة الثروات في الدول ذات المستويات السكنية المتدنية في النهاية إلي اضمحلال الدولة و سندها المتمثل في حكم العائلة المهيمنة و يتلاشي بذلك العمران.

"إن الأمصار القليلة السكان يقل فيها تفاوت الرزق وهكذا يتفاوت العمران و يتفاوت الرزق و في تفاوت العمران ضياع الدولة و في ضياع الدولة ضياع العمران لأن كل شيء في العمران يؤدي إلي الدولة ولا عزة للدولة إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل للمال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالأعمال وبالعدل".

و لتأكيد هذا النص, أعلن الفيلسوف الفرنسي و المفكر الاقتصادي الكبير بعد قرنين (1529-1596), في إحدى مقولاته المشهورة: (ليس هناك ثروة إلا ثروة الرجال).

نتيجة لهذا المخطط حسب " ابن خلدون",تنهج العائلة الغازية نفس المسار التطوري: الدعم البشري أثناء موحلة الاستيلاء, القوة البشرية والثراء خلال المرحلة الثانية ثم التدني والضعف في آخر المطاف وهي تشبه في ذالك عملية التطور العضوية.

تكمن أصالة أفكار "ابن خلدون", نسبة إلي عصره, في ملاحظاته للظواهر وأسباب حدوثها و علي سبيل المثال فكرته عن الأسباب التي تدفع بالبشر العيش في تجمعات و مجتمعات, لحاجتهم في التعاون الاقتصادي الذي ينجر عنه تقسيم العمل. (إن القوة المنعزلة للفرد لا يمكنها توفير موارد الرزق التي تحتاج إليها...لأن التعاون يؤمن أسباب العيش إلي عدد أكبر من الأفراد). تجعل هذه الآثار من "ابن خلدون" أحد أسلاف " دوركهايم".

رسم, "ابن خلدون" من خلال هذه الملاحظة العلاقة الطبيعية بين السكان و الموارد الخاصة بالمجتمعات البشرية, لكنه لم يستخلص العلاقة بين الأسباب و الآثار. و أضاف "ابن خلدون" إلي هذا التفسير ذو الطابع الاقتصادي ضرورة الدفاع عن النفس ضد كل الاعتداءات التي تدفع بالأفراد التجمع في القرى و المدن.

القضية الأمنية التي أثارها "ابن خلدون" خلال عصره, تعني بحيات التجمعات السكانية ضد غزو ونهب القبائل الرحل. حيث تتحول إلي قبائل مستقرة بعد الاستيلاء علي الأراضي المسلوبة.

صنف "ابن خلدون" هذه الشعوب وميزها عن بعضها البعض بنمط الإنتاج: سكان الحضر، المزارعين المستقرين، السكان الرحل. كما أشار إلي أن أسلوب حياة هذه الشعوب تحدده الموارد الطبيعية ومناخ الأوطان التي يسكنوها. انطلاقا من هذه الفقرة الأخيرة, بمكن اعتبار "ابن خلدون" من أسلاف " مونتيسكيو". و عرض " ابن خلدون" أطروحة بإمكان اعتبارها متقدمة علي التي قدمها لاحقا "كارل ماركي" في نظريته المادية التاريخية (إن الاختلافات الملاحظة في الأفكار و الاستخدامات لدي مختلف الشعوب مرتبطة بأسلوب تلبية و الحصول علي أسباب العيش).

بالنسبة للعلاقة الموجودة بين السكان و الموارد الطبيعية,يولي "ابن خلدون" أهمية كبري إلي ظاهرة السكان. بعض من فقراته تنسبه إلي مؤيدي الأطروحات التي ساندت الزيادة السكانية و خاصة اقتصاديو القرن الثامن عشر الذين اعتبروا السكان سبب للثروة. (إن تفوقت مدن و عواصم علي نظيراتها في النشاطات التجارية والرفاهية, فذالك لأنها تتفوق عليهم أيضا من حيث عدد سكانها).

أكد "ابن خلدون"لاحقا, أن العلاقة بين السكان و الموارد الطبيعية, يمكن عكسها حيث يخضع نمو السكان كذالك إلي الثروة. (إن الحكم الراشد الذي يشجع الصناعة, بإمكانه زيادة عدد سكانه ورفع مستوي الأجور).

حسب "ابن خلدون"تتطلب "العصبية" استقرار السكان و القبيلة التي تهدف للاستيلاء علي الحكم يتوجب عليها الاستعداد لتحقيقه و المحافظة عليه من خلالا الزيادة الديموغرافية

والترتيبات العقلية المكتسبة من علاقات الدم (العصبية ما هي إلا السيادة التي تستعد و تتهيئي للاستيلاء علي الحكم).

إن العلاقة التي تربط بين الدولة و السكان مشروطة بتواجد هذه السمة "العصبية" التي تميز القبائل البربرية. الشيء الذي يفسر أهمية دور و مكانة السكان في النظام الخلدوني, أي ليس هناك "عصبية" بدون سكان. حيث تحدد أهمية دور ومكانة العمران البشري واقع نطاق و حدود الدولة الشرقية, لا طبيعة الأرض و لا الحدود الطبيعية بل القوة العددية هي التي تضمن و تتيح الحكم[1].

و هكذا, فإن النزعة السكانية عند "ابن خلدون", تشكل عنصرا أساسيا لنظامه الثلاثي الأبعاد: (العصبية، العمران، والدولة). تتحطم هذه السلسة الثلاثية الحلقات مع الوقت أو مع غياب و انحطاط واحدة من هذه الحلقات,

إن قراءات التعاليم التي عرضها "ابن خلدون" في مقدمته, لا يصح اعتمادها كأحداث عايشتها مجتمعات هذه الحقبة من الزمن, بل يجب استخلاص محتوياتها ومعانيها حسب التخصصات الاجتماعية المندرجة ضمنيا لتجاوز مستوي المعلومات الشائعة و المتداولة.

من المؤكد أن كثيرا من التعاليم المعروضة تبين الخصائص العامة والأولية لكل السكان و عبر مدي العصور, لكن كثيرا من ملاحظات "ابن خلدون" عن السكان بإمكانها إثراء و تأكيد و تنقيح معارفنا عن الديموغرافية التاريخية و ربما تقديم خدمات لتخصصات أخرى من خلال توضيح أكثر للثوابت العالمية في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية حيث كان "ابن خلدون" واحدا من أسلافها.

[1]GAUTIER E. F. L Passé de l'Afrique du nord p. 114

إن النزعة السكانية لي "ابن خلدون" لا تعلن فقط عن انخراطه في الحقائق التاريخية لعصره، بل تعبر غالبا عن العوامل التفسيرية للأحداث الديموغرافية. حيث يربط بين العدد الكبير للولادات والخصوبة المرتفعة,نتيجة انتشار نظام تعدد الزوجات و الوتيرة المرتفعة للزواج, من خلال الفقرة التالية: (أرتئي أن الدورة سريعة في هذه الدول حيث يؤدي نظام تعدد الزوجات إلي كثيرا من الأطفال [1] إلي جانب الزواج المبكر.. مما يسفر عن حدوث المجاعات و ارتفاع مستوي الوفيات بمجرد وقوع أية اضطرابات...). يؤكد "ابن خلدون" من خلال هذه الملاحظات هيمنة النظام الديموغرافي الطبيعي.

و يستخلص "ابن خلدون" لاحقا أن ارتفاع مستوي الوفيات, يرجع إلي المجاعات وانتشار الأوبئة (الطاعون) الذي يسببه تلوث الهواء نتيجة الكثافة السكانية. (أما كثرة الموتان من كثرة المجاعات فوقوع الوباء بما يسببه فساد الهواء لكثرة العمران).

يعتبر هذا النص الأخير واضح وصريح إزاء تواجد الأحداث الديموغرافية الخاصة بالأنظمة الديموغرافية الطبيعية. أما فيما يخص تفسير الأوبئة بتلوث الغبار، فهي من المعتقدات الساذجة تناقلتها التقاليد منذ العصور الإغريقية و اللاتينية القديمة و أوصلها المؤرخون و الجغرافيون فيما بينهم.

هل بإمكاننا الاعتقاد بأن "ابن خلدون" يريد من خلال ملاحظاته الأخيرة التحفظ عن نزعته السكانية, عندما يفسر انتشار الأوبئة (بالعدد الكبير للسكان أو الكثافة المعتبرة)؟

و يعبر في فقرة أخرى عن الظواهر الديموغرافية : (للوفيات ثلاثة أسباب، المجاعات المتعددة، الأزمات المتكررة التي تضعف الدولة وكذالك الاضطرابات و أعمال الشغب التي

[1] تعتبر هذه المعتقدات الخاطئة، الوهمية و الجذابة في نفس الوقت من بين الأفكار المغلوطة و المتأصلة عند القدماء و حتى عند المعاصرين.

تسفر عن الضحايا و تتسبب في انتشار الأوبئة). (إن كثرة الموتان لها ثلاثة أسباب من كثرة المجاعات وكثرة الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل ووقوع الوباء).

كما يعترف من جهة أخري بتأثير السياسات المساعدة علي زيادة الولادات من خلال قوله: (إذا كان الحكم محسن و رحيم يزداد أمل الرعية، يتناشط الناس و تتضاعف عوامل "العمران". يرتفع معدل الإنجاب و الولادات و تبرز النتائج بعد جيل أو جيلين...). كما أن هناك فقرة ذات طابع مورفولوجي تخص القبيلة البربرية (إن قوة التضامن الاجتماعي- العصبي تأتي أساسا من العدد الكبير لأفراد القبيلة.)

لا يخفي "ابن خلدون" من خلال إنجازاته العلمية تفضيله للزيادة الديموغرافية حيث يبلغ عن نزعته السكانية.عندما يتكلم عن غزو المغول الذين هدموا بغداد سنة 1258 و بعد ذالك دمشق سنة 1401، يؤكد أن هذه الغزوات لم تكن لتحدث لو كان عدد العرب والمسلمين أكثر استعدادا وعددا.

بالنسبة لفترة استمرار سلطة القبيلة، يقدرها "ابن خلدون", بي (100 أو 120) سنة, أي جيل أو ثلاثة أجيال. من هذه المنطلقات الأخيرة، هل يمكننا الربط بين هاتين الفترتين للوصول إلي تقدير تقريبي لمعدل حياة الأفراد الذين عاصروا الكاتب والذي سوف يكون في حدود (40 سنة)؟ يشكل هذا التقريب التقديري في اللغة الديموغرافية تقدير لمعدل الحياة عند الولادة لسكان شمال المغرب خلال القرن الرابع عشر[1].

فيما يخص سكان المدن وخاصة سكان العواصم الذين أثرت فيهم العلاقات الاجتماعية الجديدة و غيرت نمطهم المعيشي، يلخص "ابن خلدون" آثار التمدن بطبيعة الحال في تراخ جسماني و أخلاقي، من الممكن أن "ابن خلدون " يقصد (التراخي الجسماني و الأخلاقي)

[1] HOURANI A. Histoire des peuples arabes Ed. du seuil- Paris 1990 pp. 18

انحلال العادات والتقاليد و انخفاض نسبي في مستوي الولادات مثلما تشير إلي ذالك الكثير من الأدبيات الديموغرافية في بعض عواصم دول المغرب خلال القرون الوسطي.

تنقل "ابن خلدون" في بلدان المشرق العربي وخاصة مصر وانبهر بجمالها و نشاطها و استقر في مدينة القاهرة، التي تختلف من حيث الحجم عن بقية المدن الأخرى التي عرفها (أم الدنيا)، حديقة الكون و مكان تجمع الأمم ومنارة من منارات الإسلام و مقر للحكم. إقامته في المشرق كانت مناسبة سانحة للالتقاء باثنين من أكبر الشخصيات التاريخية، أكبر تاريخي عربي في القرون الوسطي مع أكبر غازي مغولي.

لم يعش "أبن خلدون" في إفريقيا و الأندلس فقط, بل زار وعاش في كل من الشرق و إسبانيا الأندلس. فكيف أن, لهذا الملاحظ البصير للمجتمعات الرحل لم يستطيع تنقيح رأيته الخاصة في تطور المجتمعات العربية–البربرية علي ضوء التطور المختلف إلي حد ما للمجتمعات العربية–الإسلامية الشرق أوسطية.

مما يبعث إلي الاندهاش أن أفكاره الثرية، لم تمكنه من تصور مخرجا، و حتى علي مستوي الديناميكية الديموغرافية لإجبار هؤلاء البربر الابتعاد والخروج نهائيا من هذه (الدورة الجهنمية) وإعادة طبع بصفة نهائية سلسلة الأحداث التي ميزت منطقة شمال إفريقيا و اتصفت بالقدرية، تأسيس حكومات علي أسس قبائلية، تليين العادات بعملية التحضر، الزيادة الديموغرافية الكبيرة، الثراء، حيات البذخ و الترف..وتنتهي بالقمع الضريبي ، إفقار الشعوب، الانتفاضات و وصول قبائل غازية جديدة من الرحل للمرصاد و هكذا تعاد الدورة.

الفصل الرابع

الأسرة في النظريات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والديموغرافية

الفصل الرابع:الأسرة في النظريات السوسيولوجية والأنثروبولوجية و الديموغرافية

أولا: نظرية كلود ليفي- ستروس: الزواج الخارجي و البنيات الأولية للقرابة

يرجع **كلود ليفي – ستروس** تشكل البنية القرابية لأول مرة في التاريخ البشري إلي قاعدة أساسية تطلبت الضرورة أن يقوم المجتمع بإرسائها، و هي قاعدة تحريم زواج الأقارب. و لقد اعتبر هذا التاريخ منعرجا هاما في تنظيم الحياة البشرية مع تشكل بنية من نوع جديد تتطابق و البنيات النفسية و شكلت في نفس الوقت القاعدة الأساسية لإرساء نظام جديد للمجتمع[1].

لقد أسس الإنسان البدائي في نظر **ليفي- ستروس** أول محاولة للتنظيم الاجتماعي حين قسم أقاربه إلي قسمين:

1 – قسم يشكل فئة الأقارب الذين بإمكانهم أن يمنحونه شريكا للزواج.

2- قسم يشكل فئة الأقارب الذين هم محرمون عليه كأزواج ممكنين.

و لم يرد **ليفي- ستروس** هذا التحريم إلي أسباب فسيولوجية أو نفسية بل اعتبره توجه فرضته قواعد المعاملة بالمثل التي تحكم المبادلات الإنسانية في المجتمعات القديمة. لهذا السبب اعتبر تحريم الزواج بالأقارب حالة خاصة من قاعدة المعاملة بالمثل، ويشكل الزواج الخارجي في شكله المتسع تعبيرا عنها.

تتجسد قاعدة تحريم الزواج بالأقارب أكثر في الزواج الخارجي، لأنه يعكس الرغبة في ربط علاقات فيما بين الجماعات المختلفة و الخروج من ورطة العزلة. إن إرساء قاعدة يحرم بموجبها الزواج مع الأقارب ليتم مع جماعة اجتماعية أخري خارج نطاق الأسرة البيولوجية يشكل النموذج الأمثل لكل المبادلات التي تتم علي مستوي الأشياء.

[1]A.MICHEL, sociologie de la famille et du mariage, Paris : PUF, 3e Ed. 1986, pp43.

إن قاعدتي القرابة و الزواج عبارة عن قاعدتين كرسها الإنسان البدائي لضمان اندماج الأسر البيولوجية داخل الجماعات الاجتماعية الأكثر اتساعا، و بداية للتنظيم الاجتماعي. وتعتبر القرابة النتيجة الأولي للتنظيم الاجتماعي القائم علي قاعدة تحريم الزواج بالأقارب و المحارم وهي نتيجة منطقية و ليس لها أي علاقة مع التعاقب الزمني، بل جاءت كنتيجة لتمييز الإنسان البدائي بين أربعة أنواع من الأقارب ،و بين ثلاثة أنواع من العلاقات الأسرية: العلاقة الدموية، علاقة المصاهرة و علاقة النسب أي علاقة الإخوة فيما بينهم، علاقة الزوج بالزوجة و علاقة الآباء بالأبناء، و بهذا تكون وحدة القرابة مكونة من أربعة أشخاص: الزوج، الزوجة، الابن و الخال.

إن العلاقات العامة التي تحكم الزواج في المجتمعات القديمة، لا تتم بين رجل و امرأة بل تتم بين جماعتين من الرجال، و لا تشكل المرأة إلا عنصرا من ألأشياء و الوسائل المتبادلة حتى و إن شكلت أسمي عناصر التبادل الإنساني. من هذه الفكرة الأخيرة لا يمكن حصر التبادل في المجتمعات القديمة علي مستوي الاقتصاد، بل شمل إلي جانب ذالك تبادل النساء كجزء من الممارسات الاجتماعية الأخرى. غير أن هذا التبادل يبقي رهين المجتمعات القديمة حيث ينعدم نظام النقد و الإنتاج السلعي من أجل السوق.

ثانيا: نظرية جرمان تييون: الزواج الداخلي و البنيات الثانوية للقرابة

اهتمت **تييون** بالزواج الداخلي الذي انتشر في الأسر الحضرية، واعتبرت هذا الانتقال من الزواج الخارجي إلي الزواج الداخلي قد تم في فترة تاريخية محددة و في أماكن جغرافية معينة، ومن أجل تحديد الأماكن الجغرافية لهذا التغير الحاصل في نظام الزواج، استعانت بعلم الاجتماع و التاريخ الاجتماعي للإنسانية مستفيدة من الدراسات الأسرية التي أنجزها كل من **مورغان**،**إنجلس**، **دوركهايم** و **ليفي- ستروس**. ميزت **تييون** بين نوعين من المجتمعات لكل منهما خصائصه في مجالي التنظيم الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية:

1- مجتمعات ترتكز فيها الأسرة علي الزواج الخارجي، تتصف بالوحشية و تميزها الكثافة السكانية الضعيفة، و هي جماعات متباعدة بعضها عن البعض ، تعيش في شبه عزلة و تتجه نحو الزوال.

2- مجتمعات ترتكز فيها الأسرة علي الزواج الداخلي، وتوصف بكونها مجتمعات حضرية، تميزها الكثافة السكانية العالية و كثرة الإنجاب وتتمركز حول ضفتي البحر الأبيض المتوسط[1].

و علي غرار التمايز في الخصائص الاقتصادية و السكانية للمجتمع الوحشي و الحضري، فإن البنيات القرابية مختلفة هي الأخرى لارتباطها بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية و الديموغرافة. ففي المجتمعات البدائية التي ترتكز علي الزواج الخارجي تسود البنيات الأولية للقرابة التي ترتبط بنمط اقتصادي بدائي ، يسيطر عليه الصيد و جني الثمار الطبيعية و ممارسة محدودة للزراعة. لقد كانت لهذه المجتمعات بالضرورة علاقات مع بعضها البعض من خلال التبادل الاجتماعي و الاقتصادي الذي يتناسب و درجة تطورها. و اندرج تبادل النساء ضمن التبادل العام للأشياء بغرض حماية الرقعة الجغرافية التي تشكل مصدر الحياة لهذه المجتمعات الأولية. و من هذا المنطلق، أرست هذه المجتمعات قاعدة تحريم الزواج بالأقارب،ليس القريبين فقط، بل حتى البعيدين منهم.

و إذا ميزت هذه المجتمعات الكثافة السكانية الضعيفة، فهذا راجع إلي الظروف المعيشية العامة، و إلي السياسة الديموغرافية التي اعتمدتها لتحقيق نوع من التوازن بين عدد السكان و الموارد الطبيعية. لذالك فإن السياسة الديموغرافية التي اعتمدتها هذه المجتمعات كانت مزدوجة الغرض: من جهة كان لابد من حماية الأطفال بالنسبة للجماعات القليلة العدد خوفا من الانقراض الذي يهددها باستمرار. و من جهة أخرى، كانت الجماعات التي تشهد زيادة

[1] A. MICHEL, op. CIT., p. 55.

سكانية معتبرة، تمارس نمطا من التنظيم الأسري القائم علي أساس إهمال الأطفال و منع الحمل و حتى ممارسة الإجهاض بالوسائل التقليدية المعروفة آنذاك.

أما المجتمعات الحضرية التي ترتكز فيها الأسرة علي الزواج الداخلي، تربطها علاقات قرابية أخري هي البنيات الثانوية للقرابة. و هي بنيات أوجدتها التحولات الكبرى التي حصلت علي المستوي الاقتصادي بسبب الابتكارات المتمثلة في اكتشاف الزراعة و تدجين الحيوانات و وسائل النقل الأولي، و إرساء قواعد الحياة الحضرية [1]. ولقد أدت هذه التحولات في البنية الاقتصادية إلي ضرورة إنجاب عددا كبيرا من الأطفال لتدعيم النشاط الزراعي و الدفاع عن أمن هذه الأسر، و إيقاظ الوعي بإمكانية الاستغناء عن علاقاتهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجماعات الأخرى في ضوء الاستقرار النسبي للحياة ضمن رقعة جغرافية معينة. و بالتالي الاستغناء عن الزواج الخارجي الذي كان يوطد هذه العلاقات، و الاقتناع بإرساء قاعدة الزواج الداخلي[2]. و مع توفر أسباب العيش لعدد أكبر من الأفراد، تبنت هذه المجتمعات سياسات التوسع و التكاثر في المجالين الاقتصادي و السكاني علي السوي، وخاصة بعد انتشار الديانة الإسلامية و الديانة المسيحية التي تؤيد شرائعهما هذا التوجه و تحرم الإجهاض.

تعتبر الدراسات التي قامت بها **تييون** علي ضفتي البحر الأبيض المتوسط عامة و في الجزائر خاصة (الجماعات البربرية و الطوارق)،عن الزواج الداخلي و البنيات الأولية للقرابة، ذات قيمة نظرية و منهجية معتبرة، لأنها تخالف النظرة التطورية الخطية و لأنها أدمجت مجموعة من العوامل: الاقتصادية، الثقافية و الديموغرافية بوصفها عوامل متداخلة و متساندة.

[1]GERMAINE. TILLON, les femmes dans l' étang des structures, in santé du monde, septembre-octobre 1969 ; GERMAINE. TILLON, le harem et les cousins, Paris, le seuil, 1966.
[2]Op. CIT., p. 8.

خالفت **تييون** النظرة التطورية الخطية للأشياء لأنها لاحظت تعايش بنيات قرابية مختلفة،(وجود الجماعات الوحشية إلي جانب الجماعات الحضرية)،و أن البنيات الثانوية نفسها تتجه نحو الزوال في بعض المناطق من العالم، و لا تزال ثابتة في مناطق أخرى.

ثالثا: نظرية تالكوت بارسونز: الأسرة المعاصرة و خصائصها البنيوية– الوظيفية

لا يعتبر **بارسونز** الأسرة مجموعة مستقلة عن باقي أعضاء المجتمع أو نظاما جزئيا مستقلا عن النظام العام للمجتمع،بل هي نظام جزئيا يندرج ضمن الأنظمة الجزئية الأخرى لتجسيد النظام الكلي والعام للمجتمع.

وترتكز نظرية **بارزسونز** علي ثلاثة عناصر أساسية، مرتبطة يبعضها البعض و لا يمكن الفصل بينهم للضرورة المنهجية و متطلبات التحليل، وتتمثل هذه العناصر في: البنية، الوظيفة و الدور[1].

وتندرج نظرية **بارسونز** في إطار مقاربته العامة للتغير الاجتماعي و الذي يسيطر عليه الاختلاف و "التمايز" و يعرفه بأنه التخصص الدقيق الذي يقود المجتمعات المعاصرة إلي إنشاء مؤسسات جديدة تقوم بتأدية وظائف كانت تؤديها مؤسسات غير متخصصة، وترتكز هذه المؤسسات علي ممارسة وظائف أكثر تخصصا وملائمة لطبيعتها. و مثال علي ذالك التمايز و التخصص الاقتصادي الذي ظهر عندما تخلت الأسرة الممتدة علي ممارسة الوظيفة الاقتصادية، التي أوكلت نشاطاتها إلي المؤسسات الصناعية الكبرى، كما شاركت بعض المؤسسات المستحدثة في تأدية بعض الوظائف التي كانت حكرا علي الأسرة مثل المسؤولية المالية و التربوية.

[1]A. MICHEL, op. CIT., p. 77.

أستوحي **بارسونز** هذه النظرة من الأسرة الأمريكية كأساس لمجتمع كثير التمايز و الذي يختلف عن المجتمعات التقليدية، حيث تمارس الأسرة الممتدة و العشائرية كل الوظائف الحيوية من إنتاج اقتصادي، النشاط السياسي و حتى التنشئة الاجتماعية.

رغم تقهقر و غياب بعض الوظائف المرتبطة أصلا بالأسرة، لم تفقد هذه البنية أهميتها داخل المجتمع، بل أنها ما تزال مؤسسة حيوية، عالية التخصص، كالإنجاب و رعاية الأطفال و هي أساس الحياة الاجتماعية [1]. علي المستوي الجزئي و بالنظر لما تقدمه هذه البنية المعاصرة لشخصية الفرد،يؤكد **بارسونز** أنها ما زالت تمارس وظيفتين أساسيتين لا غني للفرد عنهما: و هما التنشئة الأولية للأطفال وثبات شخصيتهم كبالغين.

إن جوهر التنشئة الأولية للطفل تكمن في استبطان العناصر الثقافية للمجتمع الذي يعيش فيه ، و هي الثقافة التي تكون مستوعبة من قبل أفراد الأسرة الذين يمارسون عملية التنشئة بصفة إرادية و غير إرادية. إن الخصائص المميزة لتنشئة الأسرة الأمريكية ، هي إعداد النشء علي الصورة التي يكون فيها مسئولا ومستقلا عن شخصية الآباء، و نقل المعايير والأدوار التي تمكنه من الاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه ويحقق ذاته الفردية. للأسرة الأمريكية أيضا وضيفة أساسية أخرى هي تثبيت شخصية البالغ، التي يؤديها الزواج من خلال تقوية الروابط بين الزوجين وإضعافها مع الأقارب في الأسرة الأصلية.

تنطوي الأسرة موضوع الدراسة من الناحية البنيوية عند **بارسونز** علي ثلاثة خصائص أساسية: أسرة نووية منعزلة نسبيا عن القرابة الواسعة؛ تقيم بمكان جديد و بعيد عن الإقامة الأصلية، وترتكز علي الزواج كنظام ثنائي للقرابة وتتميز من الناحية القيمية بالعقلانية و التمييز بين أدوار الأجيال المختلفة.

[1] TALCOTT. PARSONS, élément pour une sociologie de l'action, introduction et traduction de F. BOURRICAND, Paris : Plon, 1955, P. 13O-131.

إن الأسرة كنظام فرعي ينزع إلي التخصص و التمييز بين أدوار الأفراد، تماما مثل النظم الاجتماعية الأخرى و النظام الاجتماعي العام، الذي يتوقف تطوره علي تخصص مؤسساته المختلفة. ما يميز الأسرة الزواجية الأمريكية عند **بارسونز**، النزعة إلي التمييز بين وظائف الجنسين و وظائف الأجيال، الأمر الذي يمنح لهذه الأخيرة القاعدة التي تقوم عليها تنشئة الفرد الأمريكي.

إن هذه البنية الثنائية الأدوار حسب الجنس بإمكانها أن تلعب دورا أساسيا في تكوين شخصية الطفل، حيث يتعلق الابن منذ صغره بأبيه، والبنت بأمها، ليؤدي كل واحد منهما الدور المخصص له.

علي هذه الخلفية يؤكد **بارسونز** أن النشاط الاجتماعي المناسب للجماعة الصغيرة كالأسرة النووية، يتطلب التمييز بين أدوار الجنسين، للحفاظ علي هذا النظام الفرعي المحوري، وتأمين التوازن للنظام الاجتماعي العام الذي تربطه علاقات بنيوية و وظيفية مع الأنظمة الفرعية الأخرى.

رابعا: نظرية أنجلس: أصل الأسرة وشروط تطورها

لقد ركز **أنجلس** في كتابه "أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة" [1]. علي فكرة التطابق بين البنية الأسرية و التنظيم الاقتصادي الذي بلغه المجتمع في كل مرحلة من مراحله التاريخية؛ و يشير **أنجلس** أن الأسرة المبنية علي الزواج الأحادي تتطابق مع المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ينزع المجتمع البشري دوما للانتقال من الفوضى إلي النظام، وفي نفس الوقت الذي انتقل فيه المجتمع البشري من المشاعية البدائية إلي الملكية الخاصة، انتقلت العلاقة الجنسية بين الرجل و المرأة من المشاعية الجنسية إلي العلاقة المبنية علي الزواج الأحادي في إطار الأسرة. و ابتدءا من

[1] أنظر: أنجلس، أصل العائلة و الدولة و الملكية الخاصة، موسكو: دار التقدم، (بدون تاريخ)

هذا التاريخ ارتبطت الأسرة المبنية علي الزواج الأحادي بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و ازدادت سيطرة العلاقات الدموية علي النظام الاجتماعي مع بساطة العمل وقلة إنتاجيته.

و حتى يؤكد **أنجلس** العلاقة الموجودة بين تطور البنية الأسرية و تطور القوة المادية للإنتاج، ميز بين ثلاثة مراحل تاريخية عاكسة لهذا التطور:

1 – المرحلة الوحشية : اتسمت هذه المرحلة باتساع الأسرة، انعدام الأسس التي تحكم التبادل الجنسي وانتشار نمط الزواج الجماعي وتجسد هذا النوع من الزواج في شكلين:

أ – الزواج الذي يتم فيه الاقتران بين الإخوة والأخوات و يمنع بين الآباء والأبناء.

ب – الزواج الذي يمنع فيه الاقتران بين الإخوة و الأخوات ويباح بين باقي أفراد الجماعة و بصورة جماعية.

و نظرا للصورة الجماعية للزواج، فإن نسبة الأولاد إلي أب محدد لم يكن أمرا ممكنا، و بالتالي انتسب الأولاد إلي الأم وهذا ما اكسبها سلطة معتبرة داخل المجتمع خلال سيطرة القانون الأسري الأمومي.لقد مكن هذا القانون الأخير من التمييز بين الأفراد الذين ينتسبون إلي الأم و باقي أفراد المجتمع، و تتطلب هذا الترتيب المستحدث عدم الزواج فيما بينهم. وظهر بذالك الشكل الأول للزواج الخارجي تزامنا مع تقسيم العمل حسب الجنس الذي فرضته الظروف الاقتصادية الجديدة، حيث يقوم الرجال بالصيد ، تربية الحيوان، التقاط الثمار و الحروب وتقوم النساء برعاية الأولاد والسهر علي الشؤون الداخلية للأسرة.

2 – المرحلة البربرية: و هي مرحلة شهد فيها الاقتصاد توسعا معتبرا مقارنة مع المرحلة الوحشية، حيث تم تطوير الفلاحة و تربية الحيوان، مما أدي إلي الزيادة في تقسيم العمل و عرف معها الإنسان تطوير فلاحه الأرض، ملكية الأنعام و امتلاك العبيد. تزامنت هذه المرحلة أيضا مع تقلص الزواج الجماعي وانتشار الزواج الأحادي الذي تمخض عنه الزواج

بين أقارب الأم وسلسة من الإجراءات الأخرى (تحريم الزواج بين الأقارب القريبين و البعيدين و الأقارب بالنسب).

مع انتشار الزواج الأحادي الخارجي، أصبحت معرفة النسل أمرا ممكنا، و نسب الأولاد إلي الرجل إضافة إلي ملكيته الخاصة لوسائل الإنتاج، وازدادت سلطته علي زوجته وأولاده، و ظهر نظام الإرث مقترنا بنظام النسب،كما أصبح نقل الملكية أمرا ممكنا داخل الأسرة.

3 – المرحلة الحضارية: تأكد نظام الزواج الأحادي و تعززت سلطة و سيطرة الأب، وأصبح من حق الرجل وحده فصم الرابطة الزوجية، التي كانت مبنية علي أساس المعارضة الموجودة بين الرجل والمرأة، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و نقل الإرث للأولاد.

ويري **أنجلس** أن الزواج الداخلي الذي يسود في المجتمع الرأسمالي يندرج ضمن الأنماط الاستغلالية التي أوجدتها الدوافع الاقتصادية قبل ظهور النظام الرأسمالي نفسه. و أذا كان الزواج الداخلي يندرج ضمن الدوافع الاقتصادية، فإنه عرف من الناحية الأخلاقية تطورا كبيرا تمثل في الجانب العاطفي بين الزوجين و خاصة مع ظهور الأسرة البروليتارية. يعتبر الرجل البروليتاري الرجل الوحيد الذي لا يولي الأفضلية إلي القاعدة الاقتصادية، لافتقاده إلي الملكية الخاصة. و إذا كنا لا نلاحظ المساواة المنشودة بين الزوجين داخل الأسرة البروليتارية بسبب تبعية الزوج المطلقة إلي البرجوازي المالك لوسائل الإنتاج، فإننا نلاحظ أن الرابطة الزواجية مبنية أكثر علي الحب و ليس علي الملكية. وبإمكانها أن تتعزز أكثر مع زوال الاستلاب البرجوازي.

يعتبر الزواج الأحادي زواج أقام عليه النظام الرأسمالي أسرة مستلبة وربطه بمختلف الأخلاق الذميمة، و يعتبر زوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحررا لأطراف هذا النمط من الزواج من الاستلاب، و يسود بذالك الحب و المساواة بين أفراد الأسرة[1].

[1]. GORDON CHILDE, la naissance de la civilisation, Paris : GONTHIER, p. 52.

خامسا: نظرية دوركهايم : الأسرة والعامل الديموغرافي

لا يعتبر **دوركهايم** الأسرة مجرد جماعة اجتماعية مشكلة من مجموعة أفراد تربط بينهم علاقات قرابية و عاطفية فحسب، بل هي مؤسسة اجتماعية أوجدتها أسباب اجتماعية أخرى. ذالك أن الأسرة النووية الضيقة و المبنية علي أساس الزواج و التي يطلق عليها **دوركهايم** الأسرة الزواجية، هي حصيلة تطور الأسرة الممتدة، فكلما اتسع نطاق المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد كلما تقلص حجم الأسرة.

ينطلق هذا التطور كشكل أولي للأسرة من التجمع الأسري السياسي و العشائري، المرتكز علي الزواج الخارجي ليصل إلي الأسرة النووية المعروفة في عصر **دوركهايم** و القائمة علي الزواج الأحادي. و تعتبر الأسرة الزواجية المعاصرة حسب **دوركهايم** ، نتاج قانون التقلص المستمر الذي يؤدي إلي اختزال تطور الأسرة وفق عملية انكماشية تنتقل من المحيط إلي المركز، بصورة تنتقل فيها الجماعة الأسرية من التجمع السياسي الضيق إلي التجمع السياسي الأوسع و المتمثل في المجتمع ككل.

و تتميز الأسرة الزواجية عند دوركهايم بأربعة خصائص أساسية[1]:

1-أسرة علائقية

2-أسرة ذات مجال خاص(عمومي)

3-أسرة فردانية

4-أسرة منعدمة الأفق الجيلي (الربط بين الأجيال)

تتميز الأسرة الزواجية عند **دوركهايم** بأنها مؤسسة مبنية علي الرابطة العلائقية، أي العلاقة الموجودة بين الأب، الأم ،الابن،الزوجة. و قد كان الأمر مختلفا فيما مضى، حيث كانت

[1].FRANCOIS DE SINGLY, sociologie de la famille contemporaine, PARIS : NATHAN, 1993, pp. 5 – 15.

العلاقات التي تنجم عن الأشياء ذات أولوية عن تلك التي تربط بين الأشخاص وكانت الاعتبارات العلائقية ثانوية أمام الاعتبارات المادية.

و بالقدر الذي نعتبر فيه الأسرة الزواجية عند **دوركهايم** بالخاصة نسبة لاستقلالها عن القرابة و المجتمع، فهي عمومية و تابعة للدولة. ذلك أن انطواء الأسرة النووية علي نفسها، رافقه مراقبة الدولة عبر مؤسساتها المختلفة للحياة الأسرية الخاصة. فاستقلالية الأسرة الزواجية عند **دوركهايم** تظل نسبية لأن مؤسسات الدولة حلت محل الأهل و الأقارب.

و من حيث التفرد شهدت الأسرة الزواجية تقلصا في حجمها، و تتمركز الخلية الأسرية علي الأب، الأم و الأطفال، محاطة بالأقارب. إن الشكل الأسري بالنسبة لي **دوركهايم** مرهون بالشروط الأساسية للتطور التاريخي، فبالقدر الذي يتسع فيه المحيط الاجتماعي باستمرار ، يرافقه تقلص النفوذ و تأثير الأسرة الممتدة وبالتالي يتقلص حجمها. ومن هذا المنطلق يري **دوركهايم** أن الأسرة الزواجية و خلافا للأشكال الأسرية الأخرى ، تتلاشي فيها الروابط بين الأجيال، حيث تتمحور اهتمامات الأفراد حول حياتهم المهنية.

إن النظرة التطورية الخطية للأسرة و التي يردها **دوركهايم** إلي العامل الديموغرافي ، تبقي نظرة نسبية، ذالك أنه من غير الصحيح أن تكون الأسرة قد تطورت بنفس الصورة في كافة المجتمعات. و أن العامل الديموغرافي الذي يراه **دوركهايم** عاملا محددا لتطور الأسرة، لا يمكن أن يكون له تأثير إلا ضمن مجموعة من العوامل المتساندة مثل العامل التكنولوجي، الاقتصادي،الاجتماعي، الثقافي و حتى السياسي.

لقد فندت الديموغرافيا التاريخية النظرة التطورية الخطية للأسرة، ففي نفس المجتمعات التي عايشها **دوكهايم**، شهدت الأسرة حالات من الانطواء و التوسع وفقا للظروف التي أحاطت بمراحل تطورها[1].

[1]MARC. BLOCH, la société féodale, Paris : A. MICHEL, 5e éd, p.207.

و يكشف **مارك بلوك** أن دورات الامتداد والتقلص التي شاهدتها الجماعات المنزلية، حددتها عوامل مختلفة: اقتصادية، اجتماعية وسياسية. كمثال علي ذالك شكلت الأسرة الضيقة في بلاد الغال قبل القرن التاسع ، القاعدة الأساسية لهذا المجتمع، ويرجع ذالك إلي قوة الدولة في تأمين الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية للأشخاص و الأسر النووية. بعد القرن التاسع ، اضطر الأفراد و بعض الأسر إلي حماية أنفسهم بواسطة جماعات جديدة، مثل جماعة الأقارب و جماعة الإقطاعيين والتي تطلبت الظروف الأمنية الجديدة في بروزها من جديد، إثر الغزوات والحروب الكبرى التي شاهدتها هذه المرحلة.

و أصبحت الأسرة الضيقة القاعدة الأساسية للمجتمع، خلال مرحلة امتدت من القرن العاشر إلي القرن الثالث عشر، تبناها الفلاحون، التجار و النبلاء علي حد سواء[1].

بعد تراجع الحروب و الغزوات خلال القرن الرابع عشر، استعادت الدولة قوتها، و ازداد الأمن، و لم يعد ضروريا البحث عن الحماية داخل الجماعات القرابية و الإقطاعية، ظهرت الأسر النووية من جديد وشكلت القاعدة و الخلية الأساسية للمجتمع علي غرار ما كانت عليه خلال القرن التاسع.

لقد ساعد نمو التجارة، مد الطرق و المواصلات وبروز القرى و المدن، تقلص حجم الأسرة وهي عوامل تحول دون أن يكون العامل الديموغرافي العامل الوحيد المحدد لاتساع وتقلص الأسرة.

و يؤكد **مارك بلوك** أن الأسرة لم تتطور بصورة خطية، بل تطورت وفق عملية ارتدادية، مردها الظروف الموضوعية للواقع و ما يضمن لأفرادها الحماية واستمرار النوع.

[1]. A. MICHEL, op. cit., p. 41-42.

سادسا: نظرية ابن خلدون: القرابة و العصبية و الدولة

إن المطلع علي مقدمة **ابن خلدون** يشعر أن موضوع الدولة كان من بين أهم المواضيع التي سيطرت علي اهتماماته. و تعتبر الدولة عند **ابن خلدون** مؤسسة تنشأ من مجتمع قبلي يتشكل من الأسر الممتدة. و بالرغم من ارتكاز أبحاثه حول المجتمع القبلي، فهو لم يهتم بدراسة الحياة القبلية ولا بنظمها و عاداتها وتقاليدها، بقدر ما اهتم بالقبيلة في مرحلة من مراحل تطورها، أي عندما تصبح قوة سياسية لها وزنها في مجريات الأحداث. لقد ركز اهتماماته حول العلاقات فيما بين القبائل و مع الدولة[1].

إن الأسرة الأبوية الممتدة هي الأسرة السائدة في زمن **ابن خلدون**، والتي ارتبطت بفكره ضمنيا من خلال دراسته للعصبية و الملك، وتتميز الأسرة الممتدة بتعايش عدة أجيال و عدة خلايا أسرية تحت سقف واحد وسلطة واحدة هي سلطة الأب. ترتكز هذه الأسرة الكبيرة علي الملكية العقارية الجماعية، تؤمن موارد عيشها وتجعلها مستقلة باعتمادها عالي الاكتفاء الذاتي[2]. و تجدر الإشارة إلي ذكر العلاقة الجدلية الموجودة بين اتساع الرقعة الأرضية و امتداد الأسرة، فكلما اتسعت رقعة الأرض كلما أتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من أفرادها لإقامة أسر جديدة، فتتوسع الأسرة الأصلية لتصبح أسرة أوسع و ممتدة عموديا. وإذا كانت حصص الوارثين قليلة بعد وفاة الآباء وقل معها الإنتاج، هاجروا إلي الأماكن الجديدة و التي تشهد عمليات تملك جديدة.

تؤدي هذه العلاقة الجدلية بين اتساع رقعة الأرض وتعقد البنية الأسرية وازدياد حجمها، وظيفتين أساسيتين، الوظيفة التقنية و الوظيفة السياسية:

1-الوظيفة التقنية: هي تأمين الأيدي العاملة الضرورية لخدمة الأرض.

[1].محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون و العصبية و الدولة، نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: دار الطليعة، 1982، ص192.

2. زهير حطب، تطور بني الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976، ص86.

2-الوظيفة السياسية: هي إقامة التحالفات المختلفة، توحيد آراء الجماعة بتعين رئيسا لها و إذكاء روح العصبية.

إن رئاسة الجماعة القبلية مرهون بحجم الأسرة ، تماسكها و اتساع ملكية أرضها و هي شروط لا تتوافر إلا في بعض الأسر والتي حددها **ابن خلدون** : النسب الصريح، الشرف، الحسب و الغلب.

1-النسب الصريح: لآبد للأسرة التي تترأس الجماعة القبلية، أن تكون ذات نسب صريح، غير دخيلة علي الجماعة التي تنتمي إليها. و لا تعني صراحة النسب نقاوة الدم بقدر ما تعني قدم الانتماء إلي العصبية أو الجماعة القبلية، واحتلال مكانة مرموقة و التشبع بروح الجماعة و الانتماء. لذلك يعتبر طول المعاشرة للجماعة القبلية و الذوبان فيها هو معيار النسب الصريح [1].

2-الشرف و الحسب: إن رئاسة الجماعة ليس مرهون بصراحة النسب فقط، بل يحتاج الشخص الذي يريد ترأس الجماعة إلي الاعتراف له بالأخلاق الحميدة المتوارثة أبا عن جد. فالأسرة الأكثر شرفا و حسبا هي الأسرة الأكثر حرصا علي مصلحة الجماعة و الأكثر تضحية بالنفس و المال من أجل مصلحة الجماعة القبلية.

وبما أن المقصود من النسب في العصبية هو ثمرة المعايشة الطويلة مع التضحية بالنفس و المال، فإن التعصب للعصبة يتخذ معني التعصب للأسرة التي تتبوأ رئاسة الجماعة القبلية، أي الأسرة الساهرة علي كيان العصبية و مصلحتها ضد الأسر صاحبة الرئاسة في العصبيات الأخرى. إن النسب الصريح،الشرف و الحسب شروط ضرورية لمن يريد تولي رئاسة الجماعة، يحثهم علي التكافل والتعاون و الالتحام حول المنفعة المشتركة و الدفاع عن القبيلة في حالة تعرضها للعدوان.

و لكي تنتقل رئاسة الأسرة من رئاسة خاصة إلي رئاسة عامة، لا بد أن يتوفر لدي الأسرة الجديدة المؤهلة للرئاسة، شرط جديد يعزز شرطي النسب و الحسب و هو شرط الغلبة.

3-الغلبة: لكي تقنع العصبيات الأخرى علي إتباعها و الإذعان لها، لابد أن تتوافر الأسرة التي تريد أن تترأس الجماعة القبلية علي القوة و الغلبة. و السبب في اشتراط الغلبة في الرئاسة العامة و الخاصة، هو أن المجتمع القبلي يتكون أساسا من وحدات أسرية أو جماعات يفرق بينهما النسب القريب و النسب البعيد، وتعود الغلبة إلي الأسرة الأكبر حجما ، الأوسع نسبا و الأحسن أخلاقا و ذالك باعتراف الأسر الباقية الأخرى.

إن الأسرة التي تتبوأ رئاسة الجماعة القبلية، هي الأسرة التي حصلت علي الرئاسة العامة، الرئاسة الخاصة و الغلبة معا. و لم يكن لها أن تبسط سلطتها علي الجميع (النسب القريب و النسب البعيد)، إلا إذا حصلت علي الأسباب التي تجعلها تتبوأ مكانة مرموقة علي مستوي الجماعة الأصلية والجماعات ذات العلاقات القرابية الثانوية، و تؤهلها لجعل هذه الجماعات تكون عصبية من أجل الدفاع عن المصلحة المشتركة.

يرتبط اكتساب النسب الصريح بطول ارتباط الجماعة بالأرض جيلا بعد جيل، حيث يعبر هذا الارتباط عن رضاها تجاه وضعيتها الاقتصادية ، و لا تتأتي هذه الوضعية الحسنة إلا للعائلات المعدة بالقوة الإنتاجية للرجال، المتضامنين فيما بينهم و المتنافسين مع الأسر الأخرى في توسيع أراضيهم وزيادة إنتاجها، وجعل الجماعات التابعة لها تلتحم حولها لسد ما تحتاج إليه من حاجات في الظروف العادية و الظروف الطارئة و الاستثنائية.

و تعد الوضعية الاقتصادية الحسنة للجماعة من أهم مصادر شرفها و حسبها، حيث لا يمكن للجماعة القبلية التضحية بمالها إلا إذا زاد المال عن حاجة الجماعة، ولا يمكن خدمة العصبية إلا من قبل الأسر المعدة بعدد أفرادها و قوتهم و شجاعتهم لخدمة الجماعات القبلية إذا دعت الحاجة لذالك، حفاظا علي الأخلاق الحميدة المتوارثة جيلا عن جيل و المميزة لهذه الأسرة عن بقية الأسر الأخرى.

وترتبط الغلبة بالإضافة إلي القوة الاقتصادية و البشرية، بتماسك الجماعة في شكل عصبية.و تعني العصبية بالنسبة **لابن خلدون** الالتحام بالنسب و الرحم و كل من له صلة قريبة أو بعيدة للدفاع عن الجماعة القبلية[1]. و لاشك أن هذا الالتحام سوف يؤدي إلي اتساع رقعة الجماعة،حيث تتألف حول قرابة الدم، القرابات الاجتماعية الأخرى مشكلة بذالك العصبية القبلية و تتحول الرئاسة الخاصة إلي رئاسة عامة بسب التحالف و الولاء.

سابعا: نظرية التحول الديموغرافي

إن الحاجة التي دفعت علماء الاجتماع إلي وضع إطار مرجعي لتفهم التغيرات الاجتماعية، قد جدد عند البعض منهم الأمل نحو بذل محاولات لوضع نظريات تناقش موضوع التحول الديموغرافي. باختصار يمكن وصف هذه النظرية وتفسيرها للنمو السريع خلال القرون الثلاثة الماضية: بانخفاض معدلات المواليد عند بعض المجتمعات فضلا عن انخفاض معدلات الوفيات، بسبب التصنيع، التحضر، التقدم الطبي و زيادة موارد الغذاء. أدي الانخفاض في مستويات الخصوبة تحت تأثير وسائل التحديث المستمرة، إلي الاعتقاد الراسخ لدي الزوجين بضرورة التقليل من النسل، وأصبحت بذالك العلاقة واضحة بين انخفاض معدلات المواليد و معدلات الوفيات.

تباينت المجتمعات نسبة إلي مراحل التحول الديموغرافي التي وصلت إليه، و بناء علي ذالك قسم العلماء سكان العالم إلي ثلاثة فئات :

1-المناطق التي انخفضت فيها المعدلات بشكل ملحوظ كما هو الحال في شمال، غرب ووسط أوروبا و أمريكا الشمالية و أستراليا و نيوزيلندا.

[1]. مصطفي الشكعة، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون و نظرياته، القاهرة:الدر المصرية اللبنانية، 1986، ص59 .

2-هناك مناطق انخفضت فيها معدلات الوفيات بشدة، في حين شهدت معدلات المواليد انخفاضات تدريجية مثل أوروبا الشرقية، الاتحاد السوفيتي، اليابان و جزء من أمريكا اللاتينية.

3-هناك مناطق شهد فيها نمو السكان نموا كبيرا و التي لم تبدأ بعد مرحلة التحول الديموغرافي أو هي في بدايته، تتميز هذه المناطق بمعدلات عالية للوفيات في حين إن معدلات المواليد شهدت انخفاضات بطيئة لم تصل بعد إلي مرحلة التحول الديموغرافي الذي تعيشه المناطق الأخرى، وكمثال علي ذالك نجد إفريقيا، آسيا، الشرق الأوسط و أمريكا الجنوبية.

رغم انتشار هذه النظرية فإنها أصبحت محل تساؤل في الآونة الأخيرة حيث أن اختبار بعض المتغيرات الديموغرافية عند العديد من المجتمعات الغربية تشير إلي ملامح سكانية لها جذورها في التاريخ الاجتماعي ، الاقتصادي،و الثقافي لهذه المجتمعات، ولم تمر بنفس المراحل التاريخية الثلاثة التي جاءت بها نظرية التحول الديموغرافي. شهدت فرنسا و أمريكة الشمالية انخفاض في معدلات الوفاة بشكل مبكر بفعل أساليب التحديث، بينما سجلت انجلترا ارتفاع في معدلات المواليد وانخفاض في معدلات الوفيات و ذالك خلال أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر. فضلا عن ذالك يمكننا القول أن دول العالم النامي قد استفادت من تجربة الغرب في كثير من الميادين و حتى من مرحلة تحولها السكاني. وبدأت في الآونة الأخيرة تظهر محاولات جديدة لتفسير مثل هذه التغيرات السكانية التي تحدث تحت وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، و هذا لا يعني أن النظرية السكانية يجب أن تأتي بتعميمات أمبريقية و فروض، بل إن أي نظرية سكانية يجب أن تأخذ في عين الاعتبار الظواهر الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية في تفسير التحولات الديموغرافية السائدة.

من هذا المنطلق الأخير فإن النظرية السكانية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار دور المتغيرات الاجتماعية في البني الاجتماعية و كذا المحتوي الثقافي المتباين للبناء السكاني. رغم توفرها علي إطار من المفاهيم ما زالت نظرية التحول الديموغرافي عاجزة عن تفسير الوضع السكاني بصورة موضوعية لأنها غيبت الأطر المرجعية و التاريخية للمجتمعات المختلفة. ظهرت في الثمانينات في الولايات المتحدة محاولات من **دافيز** و **لوريمر** في استخدام البنائية الوظيفية في تحليل بعض المظاهر الخاصة والجزئية للتنظيم الاجتماعي و المعايير الثقافية و التي ترجع في تفسيرها إلي معدلات الخصوبة و معدلات الوفاة،الأمر الذي يمكن أن نقول عنه ببداية ظهور نظرية ثقافية معارضة لنظرية التحول السكاني و تستند إلي الدراسات الاجتماعية و الديناميات السكانية.

إلي جانب ذالك فإن النظريات الاجتماعية و السكانية شهدت تقدما معتبرا في ألمانيا وخاصة من طرف **ماكنروث** و التي تتلخص أعماله في تحليل المفاهيم الاقتصادية و علاقاتها بالأوضاع السكانية، وكذا أعمال **ماركس** كنمط تاريخي في الدراسات السكانية. ويعني كل هذا أن الزيادة السكانية مرتبطة كل الارتباط بالبناء الاجتماعي و ما نلاحظه من أنماط سلوكية و إنتاجية ، و يمكن الجزم في هذا السياق الأخير أن تحليل العلاقات السكانية و متغيراتها سوف تصبح في غاية من التعقيد بسبب تباين الجماعات الاجتماعية في السلوك و الممارسات، وخاصة في دول العالم الثالث الأمر الذي يستدعي دراسات تحليلية إحصائية دقيقة. فضلا عن ذالك فقد قدم **بكل** تحليلا للمتغيرات التي طرأت علي الخصوبة بعد الحرب و هذا يشير إلي التحول البنائي و زيادة التجانس داخل البناء الاجتماعي[1].

[1] . Kenneth C. Kammyer : Population studies, Raud McNally College Publishing Comp. U.S.A. 1975 P. 151.

ثامنا: ديمونت : النظرية الاجتماعية الرأسمالية

بنيت نظرية **ديمونت** علي أساس دراسة النمو السكاني في فرنسا في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وهي تقوم باختصار علي اعتقاده بأن الإنسان يعتمد علي تخطيط حياته للوصول إلي مستوي متقدم في بيئته الاجتماعية، و يحاول من خلال هذه الخطط إحداث المزيد من الرفاهية لأسرته. و هو يؤمن كذالك بقدرة الإنسان علي التحرك ضمن السلم الاجتماعي وتغيير الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

إن التفسير الاجتماعي للظواهر السكانية وثيق الارتباط بأوضاع المجتمع: ففي فرنسا مثلا تبدو مظاهر الديموقراطية واضحة في دور معدلات المواليد علي الحركة السريعة للسكان . وهذا يعنى أن الزيادة السكانية إنما مرتبطة بإرادة الإنسان نفسه في حين أن المجتمع يكون واعيا للحد منها. و لاحظ **ديمونت** أن المجتمعات المتواجدة في المناطق الداخلية البعيدة عن المراكز الحضرية، يميل فيها الناس إلي الانشغال بأمور معينة تكون أقل طموحا وتتميز بالرتابة نظرا لقلة الفرص المتاحة في تحسين الدخل وبالتالي تحسين مستوي المعيشة.
ولذالك يسعي السكان في هذه المناطق في زيادة عددهم طالما أنهم لا يستعطون الزيادة في دخلهم خلافا لما هو موجود في المجتمعات التي يزيد فيها الحراك الاجتماعي.

ففي المجتمع الهندي حيث يسود نظام الطوائف و انخفاض مستوي الحراك الاجتماعي، نجد الميل نحو انخفاض معدلات المواليد ضعيفا، و ربما يتسبب هذا النموذج من البناء الطبقي في عدم إعطاء أي فرصة للفرد لرعاية أسرته.

الفصل الخامس

المقاربات المنهجية للدراسات الاجتماعية السكانية

الفصل الخامس: المقاربات المنهجية للدراسات الاجتماعية السكانية

أولا: التوجهات المنهجية للديموغرافيا وقواعد البحوث التفسيرية

إن التحدث عن المقاربات المنهجية للدراسات الاجتماعية السكانية يفترض ضمنيا وجود علم الاجتماع السكان، و بالأحرى وجود الدموغرافية الاجتماعية والتي تختلف عن علم الاجتماع العادي ليس فقط من حيث الحقل المعرفي، بل كذالك من حيث توجهاتها و مساعيها و كذلك من حيث صيغها، تقنياتها و طرقها. أما المقاربات المنهجية لعلم الاجتماع السكان فهي لا تختلف عن المقاربات المنهجية لمجالات علم الاجتماع الأخرى. إن طرح مثل هذه التساؤلات ضروري لتأكيد أو نفي هذه الفكرة بالرغم من وجود مجموعة من المؤشرات تحثنا علي الإجابة بالنفي.

هناك مؤشر مؤداه أن الديموغرافية اكتفت و تقوقعت في مجالات الدراسات الوصفية للظواهر السكانية مع إسقاط الجوانب التفسيرية. فضلا عن ذالك فهي تقوم أحيانا بالتحليلات لمقارنة مستويات و توجهات الأحداث الديموغرافية حسب الدول، حسب المناطق أو حسب الفئات الاجتماعية–الاقتصادية، ولكن دون أدني محاولة لتفهم محددات الاختلافات الملاحظة أو الأسباب الرئيسية لحدوثها.

إن علم الاجتماع بدون إرادة تفهميه و بدون مقاصد تفسيرية معرض للذوبان في الدراسات الوصفية و السطحية وافتقاد خصوصيته . لقد اهتمت الدراسات الديموغرافية في بداية الأمر بقياس الأعداد و القوائم و كذا البنيات أو الهياكل السكانية، وبدون أعطي الأهمية لأسباب السلوكيات السكانية الفردية و التي تشكل في صيغها الجماعية " قوانين"، للوفاة و الخصوبة أو الهجرة. إن تطور الديموغرافيا كعلم اجتماعي كان خاصا و أقرب للفيزياء و العلوم الطبيعية منه إلي العلوم الاجتماعية و الإنسانية. بمعني آخر لم يشكل الإنسان و لا المجتمع محور الدراسات السكانية و البناءات الفكرية، بل حاول المؤسسون الأوائل لهذا التخصص محو البعد الإنساني و الاجتماعي للدراسات السكانية.

حاول العلماء في بداية الأمر معالجة السلوكات الديموغرافية كمواضيع لها معانيها الخاصة للوصول تدريجيا إلي إعداد ديموغرافيا في شكلها الخالص. لا شك أن هذه الإستراتيجية المعتمدة شكلت عاملا رئيسيا في تطور الديموغرافيا و تبوؤها مكانة خاصة في الدراسات الاجتماعية و الإنسانية؛ و تفسر في نفس الوقت العزلة النسبية التي تعيشها بين العلوم الاجتماعية الأخرى، والحط من قيمتها و اعتبارها مجرد تقنيات و طرق معالجة الأحداث الديموغرافية.

لتلخيص هذه الوضعية يمكننا القول أن الديموغرافيا اهتمت بمجموعة من المتغيرات (الولادات، الوفيات والهجرة...)، و لم تتطلع لفتح منافذ علي الظواهر الاجتماعية الأخرى و أن هذه الحدود المعرفية التي رسمتها لنفسها، كانت السبب في تطورها و شكلت في نفس الوقت العائق الذي أدي إلي تصلب حركتها الفكرية و التطورية. بالرغم من المحاولات المتجددة لإخراجها من عزلتها و محاولة تفسير الظواهر السكانية، بقيت الديموغرافيا تابعة و متعلقة بالتخصصات القريبة منها:(علم الاجتماع ،الانثروبولوجيا ، الاقتصاد ، علم النفس...) حيث تستعين بنظرياتهم و أدواتهم التحليلية في غياب نظريات و أدوات تحليلية خاصة بها.

باستثناء بعض الطرق و التقنيات الخاصة و ذات الطابع الوصفي، مثل جدول الوفيات، التحاليل الطولية، العرضية، مخطط **لكسيس**، بعض تقنيات المزاوجة بين معطيات التعدادات العامة و معطيات الحالة المدنية وكذا النماذج و التطلعات السكانية؛ فالتقنيات و المساعي الوصفية الأخرى ليست خاصة بالديموغرافيا. انتقلت الديموغرافيا من علم "متوحش" إلي علم أسير يعتمد علي العلوم الأخرى لبناء أطر تحليلية و تفسيرية،لبناء إطار تفسيري للخصوبة كان من الضروري انتظار تحويل نظرية الاقتصاد الجزئي الخاصة باختيارات و أولويات المستهلك، من الدراسات الاقتصادية إلي ميدان التناسل البشري.

حتى و إن اعتبرنا هذه الاستعارات غير دالة علي انعدام الأصالة، بل تدل علي الإرادة الفعلية للتعاون و التبادل المثمر بين التخصصات المختلفة،يمكن الإشارة إلي أن التحاليل التفسيرية في الدراسات الديموغرافية جاءت متأخرة، لأن الأدوات التحليلية لم تكن مصاغة

نسبة إلي المشاكل الخاصة للظواهر الديموغرافية. من بين الدلائل البارزة علي الضعف المنهجي للديموغرافية، عجزها عن تفسير التغيرات الديموغرافية قبل و بعد حدوثها و إرجاع ذالك في غالب الأحيان إلي الثقب السوداء التي تمتاز بها الديموغرافيا، كأن الأحداث السكانية تقع خارج إطار الحياة الاجتماعية و وتنسب إلي بعض العوامل الغريبة والتي يتعذر علي الإنسان إدراكها و تفهمها.

و أكثر من هذا يعود انعدام الدوافع التشجيعية للقيام بالمبادرات التفسيرية، إلي خوف الديموغرافيين أنفسهم من فقدان الاحترام و العناية التي كانوا يحضون بها وتحضي بها الديموغرافيا بين العلوم الاجتماعية الأخرى. من هذا المنطلق يمكن الإشارة إلي بعض القضايا الجوهرية، الإبستمولوجية، المنهجية و حتى الأخلاقية، حتى نفتح أبوابا أمام تحالف العلوم الاجتماعية والابتعاد عن الجرد الغير متناهي للطرق والتقنيات الخاصة بكل تخصص والتي هي في نهاية الأمر مشتركة بين مختلف العلوم الاجتماعية و غير الاجتماعية.

إن هذا" التحالف" بين العلوم الاجتماعية و الديموغرافيا، يفرض علي هذه الأخيرة إعادة إدراج الإنسان في جوهر تحاليلها و معالجة الأحداث السكانية كظواهر اجتماعية، أي اعتبار الظواهر السكانية وثيقة الارتباط بالحياة الجماعية و بدون إغفال الجانب المركب و المعقد لهذه الأحداث وعدم اللجوء كذالك إلي الإغلاق عليها تحت ضغط أي من المبادئ الاختزالية،لأن هذا اللوم لا يمس الديموغرافيا وحدها، بل يهم كل العلوم الاجتماعية الأخرى والتي تصارع البقاء منذ فترة طويلة تحت وطأة تجزئة مجالاتها المعرفية. من هذه الفكرة الأخيرة بالذات يمكننا اعتبار أن الظواهر الاجتماعية ممركزة حول وحدة نموذجية تنطلق من الاجتماعي و الاقتصادي، مرورا بالسياسي و الديموغرافي.

لكن اليوم، و في الوقت الذي يشهد فيه العالم تعقيدا متصاعدا في أساليب تنظيم و تسيير المجتمعات وكذا عولمة المشاكل، يصبح من اللامعقول ومن الخطر بمكان التفريق و فك الارتباط الوثيق الذي يجمع بين الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي و الديموغرافي، و من غير الشرعي دراستهما كمجموعات فرعية لا تجمعهما أي علاقة. فالأسر التي تنتهج أسلوبا للإنجاب و الشاب البطال الذي يتخذ قرارا للهجرة إلي الخارج لا يلجئون إلي ذالك في سياق

ديموغرافي خالص، و لا بحكم انتمائهم إلي فئات اجتماعية و اقتصادية أو نسبة إلي السن و المستوي التعليمي فقط، و لكن بحكم التأثيرات المختلفة التي يتلقونها من العالم الخارجي، كالحروب، انعدام الأمن، مستوي المعيشة، سعر السكن، الامتيازات الضريبية، تدني المنظومة التربوية، نمط الإنتاج الثقافي...

إن الذي أضر بتفهم الظواهر الاجتماعية، هو الاعتقاد بآلية الإنسان كما أشار إلي ذالك " إدغار مران"[1]: (أن الإنسان و حتى المجتمع عبارة عن آلة تخضع إلي حتميات بسيطة نسبيا– كالآلات التافهة–)، أي إمكانية التنبؤ بسلوكها عندما نتعرف علي كيفية اشتغالها و التنبؤ بمخارجها عندما نتعرف علي مداخلها، من الواضح و الغير مشكوك فيه أن الإنسان لا يماثل هذه الآلة التافهة، لأن سلوكه يحتوي علي قدر كبير من المفاجئ و الطارئ و العشوائي و هي من الصفات المميزة للتعقد.

لسوء الحظ، بنيت العلوم التقليدية أساسا علي مبدأ القطرين المتقابلين من البساطة، والتي ترتكز علي التجزيء بين ما هو موحد و توحيد ما كان في الأصل مختلفا و متنوعا. بهذه الكيفية لم يتم إزاحة و القضاء علي الفردي و المفرد لصالح القوانين العامة و"الساذجة" فقط ، و لكن تم أيضا منح الامتياز إلي التنظيم و الترتيب علي حساب الاختلال و الفوضى، و نسيان أن الوحدة لا تستثني بالضرورة الاختلاف و التعددية. نحن نعرف اليوم من خلال نظريات التغير الاجتماعي، أن الاختلال و التنظيم ملازمين وضروريين لكل التحولات، و حتى الصدفة تمتزج أحيانا مع الضرورة لتسبب التطور. و لا نعرف فقط أن الجزء متضمنا في الكل ولكن كذالك أن الكل متضمنا في الجزء أيضا. تقودنا هذه الفكرة الأخيرة إلي القول و من وجهة نظر سوسيولوجية أن المجتمع هو نتاج الأفراد الذين يشكلونه، و هو بدوره ينتج و يؤثر علي الأفراد عبر دورة تكوينية ،تنظيمية و إنتاجية ذاتية في نفس الوقت.إن إدراك حدود الصيغ و التوجهات البسيطة في المعالجات السوسيولوجية للظواهر السكانية أدي إلي اكتشاف الصيغ المعقدة،و هي مرحلة إلزامية للدراسات السكانية، حاول الديموغرافيون تجنبها في غالب الأحيان لتفادي الاصطدام بالصعوبات و التناقضات الكبرى.

[1]MORIN E, introduction à la pensée complexe, Paris, ESF Editeur, 1990, pp. 100-101.

تلجأ الديموغرافيا في كثير من الحالات إلي جمع المعطيات، سواء كانت أصيلة عن طريق الدراسات الميدانية والتي تجريها علي بعض الوحدات الصغيرة كالأفراد ، الزيجات ، أو اللجوء إلي المصادر الثانوية، الخاصة بالمجموعات المحلية كالبلدية، الدائرة أو الولاية؛ ثم إدماجها ضمن النماذج السببية لفهم و إدراك العلاقات الموجودة بين الظواهر المختلفة، من خلال بعض الأدوات الإحصائية المتفاوتة التعقد و المنطلقة من الارتباطات البسيطة، معامل الارتباط، مستوي التجمع و الفئات الاجتماعية، و كذا بعض الاستدلالات المضللة والخادعة، كالمتغيرات الوسيطة... و التي تشغل أغلب أوقات المنهجيين و تتصدر أحسن المجالات في المؤتمرات العلمية الخاصة بالدراسات السكانية. إن الملاحظ البسيط يدرك أن هذه الانشغالات المنهجية في الدراسات السكانية تستحوذ علي أغلب أوقات و اهتمامات المختصين و هذا علي حساب المشاكل الجوهرية و الحقيقية للظواهر السكانية. من هذا الباب يمكننا القول أن طرق و تقنيات معالجة المعطيات هي وسائل استناد و دعم و تحري و ليست الغاية في حد ذاتها.

لا يمكننا رفض هذه التقنيات والتوجهات المنهجية لجمع البيانات،لأنها تشكل طريقة هامة، غير مكلفة وسريعة مقابل المسالك التقليدية للملاحظة. لكن هذه التقنيات بالذات تتوافق أكثر مع التقديرات العددية الضخمة و القوائم الكبيرة، و قد تختلف ولا تتفق أصلا لربط علاقات بين الظواهر الاجتماعية و بين أسس و قواعد البحوث التفسيرية.

إن الأخطر من كل هذا ، هو دخول الدراسات الاجتماعية وخاصة السكانية منها مرحلة السبر و التي شتتت المجال السوسيولوجي الذي يعتبر في جوهره جماعي. لأنها جعلت من الفرد الهدف و الغاية المميزة لدراساتها و اهتماماتها، وتحول علم الاجتماع إلي علم النفس الوحدات الصغرى الفردية، ناسيا أو متناسيا بذلك خصوصيته المتمثلة في إبراز الظواهر الجماعية: لا نجد اليوم إلا قليلا من الدراسات المخصصة للحركات و التحولات الاجتماعية البطيئة ، التيارات الاجتماعية الثقيلة و الظواهر الجماهيرية، و في المقابل تشهد ساحة الرأي العام تغطية تكاد تكون كلية من خلال العديد من الدراسات المتكررة. نفس الشيء يمكن أن يقال عن علم الاجتماع السكان و الذي شهد الكثير من الدراسات: كالدراسات الخاصة

بالمواقف و الممارسات، البحث العالمي حول الخصوبة، البحوث الخاصة بالديموغرافيا و الصحة، وكذا النشاطات الخاصة (بالإعلام، التربية، الاتصال)،و التي تطرح مجموعة من الأسئلة الخاصة: حجم الأسرة، عدد الأطفال المرغوب فيهم، بعض المتغيرات الخاصة بالخصوبة، و حول رأي و مواقف النساء تجاه استعمال وسائل منع الحمل والتنظيم العائلي.

ليس هناك أي ضرر من إجراء مثل هذه الدراسات المشار إليها آنفا، سواء أن أغلب نتائجها كانت ناقصة، ولا تبرز في غالب الأحيان آليات الإنجاب التفاضلية و المتباينة، و لا تستبق حتى التحولات المستقبلية للخصوبة. إن الإلحاح علي امرأة في دول العالم الثالث لتحديد الحجم الأمثل لأسرتها، عندما تعيش في سياق اجتماعي مكره و حين يشكل الطفل قيمة اجتماعية جوهرية، وحين تضيق الحدود الاجتماعية للحريات الفردية، لا يشكل كل هذا وبالضرورة دليل علي قراءة و مقاربة ذكية للاجتماعي. من الغير المجدي أن نستغرب أو نندهش و في هذا السياق، من أن أغلب النساء المبحوثات يفضلن الإدلاء بأجوبة غامضة وغير دقيقة من النوع: (كيفما حب الخالق) و التي تجعل الباحث في ارتباك كبير.

إن المشكلة لا تكمن في كيفية صياغة الأسئلة، أو اللجوء إلي الأساليب الخفية و اللطيفة التي تفلت من انتباه المبحوثين، ولكن في التساؤل عن مدي جدوى ونفعية طرح هذا النوع من الأسئلة. إن الأساسي في كل ما سبق ذكره وبدون أدني شك هو إدراك أن الفرد لا يشكل الوحدة الأساسية و الفعالة لتفهم أسرار و خبايا الخصوبة، الحركة الجغرافية، النسبة المرضية و كثيرا من الظواهر الاجتماعية–الاقتصادية والسكانية الأخرى. بالمقابل يمكن الاعتقاد أن الأسرة و العائلة وحدات أكثر تهيئا و ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات، لأنها ببساطة – مراكز إنتاج– لكل مجالات النشاط الاجتماعي بما فيها الأحداث الديموغرافية الأساسية.

تعتبر الأسرة و العائلة بمثابة المؤسسة التي تقوم بالإضافة إلي "إنتاج" الولادات، الزواج، الطلاق، الهجرة، الوفيات ،الأنشطة المهنية،الاحتياجات الجماعية، التوفير،الوسائل المادية، الخدمات، الآراء و وجهات النظر، فهي تتقاضي أجر و تعيش تحولات اجتماعية، تقوم بشراء السلع و الخدمات و استهلاك وسائل الترفيه والتربية. وباختصار تشكل الأسرة و العائلة الخلية الأساسية للمجموعة التي تستخدم كحد مشترك بين الفرد و المجتمع و تمثل

الركيزة الأساسية للإنتاج الاقتصادي والقاعدة الضرورية للمبادلات و العلاقات الاجتماعية. حيث تعقد بداخلها العلاقات التضامنية و التنافسية، و تتشكل مشاعر الحب والكراهية، الفرح و الخوف، أما بالنسبة للقيم الجماعية والنماذج الثقافية فهي تستوعب و تتحول ضمن سياق و عملية دائمة للتفاعل مع العالم الخارجي.

في الواقع ليس هناك شيء مما هو اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، ديموغرافي، وحتى سياسي غريب عن الأسرة والعائلة. فبداخلها يقام تحضير الوجبات الغذائية، الاعتناء و معالجة الأمراض، ازدهار و اكتمال شخصية الأطفال، حدوث و استمرار المأساة العائلية، قرارات الإجهاض، تطور الإيديولوجيات، حسم الانتخابات...في حقيقة الأمر ليس بإمكاننا تفهم الظواهر الديموغرافية و حتى الكثير من الظواهر الاجتماعية بدون إدراجها ضمن علاقات و روابط الحياة الجماعية.

الغريب في كل هذا ، هو أن الديموغرافيون لم يولوا اهتماما كبيرا للأسرة و العائلة، ربما بسبب انعدام و ضعف المقاصد التفسيرية في الأصل، أو لعدم تفهم أهمية إمكانية ربط الأحداث الديموغرافية بوحدات أخري مغايرة للأفراد الذين يعيشون مباشرة نفس هذه الأحداث. نفس الشيء يمكن أن يقال عن علماء الاجتماع الذين لم يجعلوا من الأسرة وحدة مميزة لتحاليلهم.

إن إعادة الاعتبار للأسرة و العائلة كوحدات للملاحظة يشكل شرط مسبق للتوجهات الجديدة الكبرى للديموغرافية و لكن بشرط مراجعة مبادئ و طرق تحليل هذا التخصص و إعادة النظر في تقنيات التحليل و طرح إشكاليات جديدة. بالمقابل يشكل هذا التوجه الجديد إذا ما حصل حد مشترك و فعال بين الديموغرافية، علم الاجتماع و الاقتصاد، يقوم بكسر عزلتهم المعرفية و تدعيم قوتهم التفسيرية من خلال تساندهم و تكاملهم حول وحدة مشتركة و ضرورية لتفهم الظواهر الاجتماعية.

ثانيا: النماذج التفسيرية للدراسات السكانية

إن ملاحظة و جمع البيانات شيء، معالجتها وتحليلها شيء آخر حتى و إن سلمنا بتعذر عزل هاذين المسعيين عن بعضهما البعض و انعدام فعاليتهما إلا في ضوء ترابطهما و تكاملهما. غير أن إدراك وتفهم المعطيات الاجتماعية والسكانية يستوجب بالضرورة اختيار أحد المبادئ التفسيرية ، النماذج التفسيرية أو كما جاء علي لسان" **جون مشال برطلوا** "[1] (منهج المعقولية). لتفادي هذا الإلزام ،يلجأ الباحثون غالبا إلي الاكتفاء بوصف الظاهرة، مع العلم أن هذه الوضعية غير مبررة لأنها تقلل من أهمية علم الاجتماع و تنقص من وتيرة تقدم الديموغرافيا لأخذ مكانة محترمة بين العلوم الاجتماعية و استحالتها إلي علم من العلوم الاجتماعية بصفة مكتملة.

يشير" **ريمان بودان**"، في التحليل الرياضي للظواهر الاجتماعية، أن العلاقة الإحصائية إن لم يرافقها التفسير السببي أصبحت مجردة من كل معني أي بإمكانها اقتراح العلاقة الموجودة بين المتغيرات و لكن بدون بيان تجريبي. إن العلاقة الإحصائية لا يمكنها أن تناظر المعرفة إلا إذا أولت إلي تعبير سببي [2]. نستخلص من طرح " **بودان**"، اختزال التفسير السوسيولوجي فقط بالبحث في العلاقة السببية للمتغيرات، مع العلم بوجود مقاربات تأويلية أخري للظواهر الاجتماعية، انطلاقا من الإدراك و التفهم البسيط عند " **فيبر**"، إلي السرد التاريخي المألوف لحياة الأمم و المجتمعات عند بعض الرحالة...

ميز "**جون مشال برطلوا**"، في كتابه– معقولية الاجتماعي– بين ستة نماذج تفسيرية،انطلاقا من السببي و الوظيفي إلي العلائقي والجدلي، وصولا إلي البنائي و التفسيري، و التي يعتبرها متعددة المعاني و غير قابلة للاختزال حتى بعد اعترافه بوجود تداخل بين نفس هذه النماذج.

[1].BERTHOLOT j.-M., L'intelligence du social. Le phénomène explicatif en sociologie, Paris, PUF, coll. << sociologies d'aujourd'hui>>, 1990.
[2]. Boudon R.,L'analyse mathématique des faits sociaux, Paris, Plon, 1970,2[e]éd., p22.

و يقترح " **روبرت فرانك** "، في كتابه عن التفسير و التأويل في العلوم الاجتماعية، الفكرة الموحدة و التي تتمحور حول إمكانية تكامل وتساند النماذج التفسيرية التي أعتدنا في السابق عن تعارضها و كانت السبب في انقسام و تشرذم الأسرة العلمية. تتمحور فكرة "**فرانك**"، حول تداخل و تمفصل خمسة أشكال تأويلية كبري: (السببي في الوظيفي، الوظيفي في النسقي أو البنيوي، و الكل في الجدلي) [1]. يري " **فرانك**"، أن الوظيفي ما هو إلا نوع من السببية المعكوسة (إسناد الأسباب إلي الآثار بدلا من الظاهرة إلي الأسباب)، لكن ليس هناك معني لكلتا الطريقتين إلا في ضوء البنية الاجتماعية، التي أصبحت و بدون منازع العامل الرئيسي و الحتمي في التفسير البنيوي و النسقي ، التفسير السببي (الفعل السببي للأجزاء)، و كذا الكل المتمثل في(التفسير الوظيفي). بهذه الكيفية يكون هذا الطرح قد وفق بين المقاربة الفردية و المقاربة الجماعية و أبرز دور المجموعة الاجتماعية (الأسرة مثلا) كوحدة موحدة لهذا التوجه. كما قام "ف**رانك**"، بإبراز النقص الموجود في التفسير السببي في كونه لا يعتمد علي الكل في مساعيه التحليلية و تخليه عن وسيلة جوهرية لإرساء العلاقات السببية، علي عكس التحليل الوظيفي.

من الأجدر إذا إرجاع تأويل (العلاقة بين الأسباب و الآثار إلي الكل الذي تنتمي إليه)، وتأكيد أهمية الوسط الاجتماعي، المجموعة الاجتماعية أو المرجعية الاجتماعية، حتى في حالة ما إذا كان التحليل الأولي يخص المتغيرات الفردية. قد نستغرب فعلا ودائما عن اختلاف العلاقة الموجودة بين متغيرين في الأدبيات الاجتماعية (كالعلاقة الموجودة بين الخصوبة و النشاط المهني للنساء)، ليس من ناحية الحدة فقط و لكن من ناحية الدلالات في بعض الحالات المفرطة و الخاصة. وقد ننسي ونغفل بسهولة اختلاف السياق الثقافي و التاريخي، و أن العكس هو الذي كان من المفروض أكثر إثارة لاستغرابنا و اندهاشنا، في كون الكثير من الدراسات تسفر عن نفس النتائج بالرغم من اختلاف المرجعيات الاجتماعية، الأزمنة و الحضارات.

[1].FRANCK R., << Les explications causale, fonctionnelle, systémique ou structurale, et dialectique sont-elles complémentaires ?>>. In FRANCK R. (dir.), Faut-il chercher aux causes une raison ? L'explication causale dans les sciences humaines, Paris, 1994, pp 275-302.

بالنسبة لحالة العلاقة الموجودة بين الخصوبة والنشاط المهني مثلا، بإمكاننا تصور في بداية الأمر أن عملية التحول الديموغرافي الحديثة العهد تسببت في انخفاض مستوي الخصوبة و أنتج هذا الانخفاض ارتفاع في معدل العمالة عند النساء، و لكن قد يساهم ارتفاع هذا المعدل الأخير فيما بعد في تعزيز انخفاض مستوي الخصوبة، و يصح التحدث هنا عن تغير مسار الارتباط السببي مع مرور الوقت. و في المرحلة الثالثة بإمكاننا افتراض أن التحولات المجتمعية الناتجة عن الانتقال الديموغرافي لاسيما (الثورة الأسرية و الجنسية)، قد يغيران من جديد البنية السببية و أن العلاقة بين الخصوبة و النشاط المهني تصبح باطلة و خادعة، لأن التغير الحاصل في هذه المرحلة يرجع أساسا إلي الأسباب المشتركة السالفة في السلسلة السببية.

وقد يبطل جدوى التفسير السببي في حالة ما إذا كان التغير قد شمل مجموعة من المتغيرات في آن واحد، بحيث يتعذر تفكيك الربطة المعقدة للعلاقات الترابطية و التفاعلات بين الظواهر المختلفة. انطلاقا من هذه الفكرة الأخيرة، فإن إضافة أسباب جماعية مرجعية إلي أسباب فردية في إطار نموذج تفسيري ما ليس هو الحل النهائي للمعضلة، لأن الأسباب الجماعية قد تماثل الأسباب الفردية إذا خرجت من المرجعية التي أنتجتها و تشكل في نهاية الأمر حصيلة جمع رياضية، (لا يشكل الدخل الوطني سوي حاصل جمع المداخيل الفردية). فضلا عن ذالك لابد من قبول فكرة أن الكل لا يساوي حاصل جمع الأجزاء المكونة و أن هذا الأخير له خصائصه المميزة. و لا يجب البحث عن المحددات إلا ضمن العلاقات التي تربط بين الأجزاء ، و هي فرصة سانحة للانتقال من المحددات السببية ألي المحددات البنيوية أو الوظيفية.

تثير هذه القفزة التصورية هي الأخرى مجموعة من الصعوبات، إن الفكرة المغرية في إرجاع الظواهر الديموغرافية أو أخرى إلي الأنساق الاجتماعية التي أنتجتها يصعب تطبيقها علي أرض الواقع، ولا بد من الاعتراف أنه إذا توفر التحليل السببي علي ترسانة من الأدوات الإحصائية المدهشة، فإن الأدوات المنهجية المتوفرة غير كافية لتلبية المساعي الواعدة للتحليل النسقي، ما عدا بعض طرق النمذجة و التظاهرية المعقدة و كذا الطرق الإحصائية

العاملية التي تسمح بإبراز العلاقات بين عناصر الأنساق الاجتماعية ولكن بدون تحقيق المقاصد التفسيرية و الكشف عن الآليات التي تربط بين نفس هذه العناصر.

نستخلص مما سبق أن التحليل النسقي في العلوم الاجتماعية، يشكل علي الأقل نموذجا أو نمطا من التفكير و التفهم بدلا من طريقة للاستقصاء التجريبي للأفعال الاجتماعية. الأخطر من هذا هو الوقوع في اللغو النسقي من خلال الضبط و التنظيم ، المفعول الرجعي ، التجانس و الإتزان ، أي الوقوع في خطر مبدأ (الكل في الكل)، و الاتفاق مع " **بروك**" الذي يعتبر أن (مفهوم النسق عديم الجدوى لأنه غير محدد)[1].

في الحقيقة، يعتبر التفكير النسقي منفذا لبلوغ التفكير المعقد و يشكل في نفس الوقت جوابا هاما للتحديدات المتعددة للنموذج السببي والعقلانية المختزلة و يعتبر البعض من هذه التحديدات ذات طابع تقني بحت، وتتعلق أخري بتساؤلات أساسية ذات طابع معرفي . لقد أعتدنا في حياتنا اليومية الاستشهاد بالعلاقات السببية لدرجة الاعتقاد بوجود سببية اجتماعية مشابهة علي مستوي الظواهر الجماعية. لقد أصابته حمي الملا ريا بسبب لدغ البعوض... بسبب طفولته الشقية أصبح منحرفا، الخ..

إذا كانت حقيقة السببية غير قابلة للنزاع علي مستوي العلوم الدقيقة وفي عالم الأشياء أو في الحياة العملية للإنسان، فهي ليست بنفس الكيفية علي مستوي الظواهر و الأفعال الاجتماعية. عند تفسيرنا للبطالة، الطلاق، الإجرام، أزمة الأسرة...تبطل سهولة و فعالية السبب الوحيد لصالح الأسباب المتعددة، و تصبح العلاقات التي تجمع بين الأسباب و الآثار المفترضة صعبة التشخيص وذات طبيعة مغايرة عن تلك التي ذكرت في الأمثلة السابقة.

عندما تزداد حدة الطلاق، هل السبب في ذلك هشاشة العلاقات التي أنشأتها المؤسسة الأسرية،أو السبب في ذلك يعود إلي تغير أهدافها تناسقا مع تحرر المرأة و التغير الذي حدث في اختيار القرين، أو بسبب كل هذه العوامل مجتمعة؟ و حتى إذا تم تحديد مشكلة

[1]. R.C. BRUCK. Cité par Y. BAREL. Dans Le paradoxe et le système. Grenoble, presse universitaire, 1989.

الطلاق علي مستوي أسرة واحدة يتعذر ضبط العوامل المحددة للطلاق، لأن وراء الدوافع الجلية كالغيرة الزوجية و العنف الزوجي، الخيانة الزوجية وحتى التعارض المزاجي، هناك أسباب خفية وباطنية كالارتقاء الاجتماعي، الاستقرار النفسي، تأثير المحيط السائد...

يمكن إرجاع شرعية و صحة الاستدلال السببي إلي طبيعة العلاقات السببية المتضمنة و إلي الآليات التي تمنحه القوة، و كذلك إلي مستوي وزن المتغيرات التي تشكله. غالبا و بالقدر الذي تزداد به واقعية المتغيرات، يزداد قبول مبدأ السببية وبدون إثارة للإشكالات متافيزقية. وبالقدر الذي تكون فيه المتغيرات نظرية و مبهمة، تزداد العقبات و الصعوبات.

ترجع هذه المسألة ربما إلي المفارقة الموجودة بين التحليل الجزئي و التحليل الكلي: ببساطة، إذا كان المتغير جامع ويتعلق بمجموعة اجتماعية هامة، يفقد وبصفة آلية سهولة القراءة الفورية حتى وإن كسب في نفس الوقت دلالات جديدة.

الفصل السادس

المقاربات المؤسساتية لدراسة وتحليل الخصوبة

الفصل السادس : المقاربات المؤسساتية لدراسة و تحليل الخصوبة

ابتداء من سنة 1960 و حتى أواخر 1970 , سيطرة المقاربات الميكروديموغرافية على الحقل النظري لدراسة الخصوبة , و التي كانت ترتكز أساسا على الدراسات الجزئية أي البحوث عن طريق العينة . عرفت هذه المرحلة بالفقيرة بالنسبة لإطار التفكير الديموغرافي ووصلت نتائجها إلى طريق مسدود لإدراك و تفهم محددات الخصوبة .

ما يميز الحقل المعرفي للخصوبة حاليا, هو انعدام نظرية مقبولة عن تغيرات مستوى الخصوبة , كما شكلت نظرية الانتقال الديموغرافي موضوع دراسة مميز بالنسبة للديموغرافيين لأكثر من 50 سنة , وهذا بدون جدوى و بدون نتيجة مقبولة, وليس هناك نظرية مقنعة لتفسير هذه الظاهرة لا في الدول النامية ولا في الدول الفقيرة [1]

فسر بعض الديموغرافيين هذا المأزق بإخفاق النظريات السوسيواقتصادية للخصوبة , ومن وجهة نظرنا نعتقد ويعتقد الكثيرون بوجود أسباب جوهرية أخرى لتفسير هذه الظاهرة , وبمعنى اخر يجب التخلي عن المقاربات البنيوية كتوجه وحيد في تحليل و تفسير الخصوبة, كما تجدر الإشارة إلى ان الصيغ الأولية لنظرية الانتقال الديموغرافي

تزامنت و برزت داخل الإطار المعرفي للبنيوية الوظيفية. أي ربطت عملية الانتقال بمجموعة التحولات البنيوية في المجال العمراني و في قطاع التصنيع .

وتعتبر هذه المقاربات الماكروديموغرافية السبب أو العامل المحدد لتفسير التغير الديموغرافي , أي أن هناك علاقة وثيقة بين انخفاض مستوى الخصوبة و التغير الحاصل في البنية الاقتصادية ماعدا في بعض الحالات النادرة , ثم تم التخلي عن هذه المقاربة الصالح النظريات ذات الطابع الثقافوي و التي ارتكزت على أهمية التغير في البنيات العقلية وعلى المستوى الفردي , كما فتح هذا التوجه الجديد مجالا أخرا لتعثر عملية التحليل .

[1] Cle land j.et wilson c. « demand thoeries of the fertility transition , population studies , 41 , 1987 . pp 5-30

يرجع هذا التغير بالنسبة " كاين " , لسبب الفصل بين المرجعية المؤسساتية و السلوكيات الفردية و الجماعية[1]

كما لاحظ "بوتر" , أن الاهتمام كان مرتكزا تقليديا عن الأفراد, العائلات و الأسر في دراسة محددات الخصوبة,ناسين بذالك أو علي حساب البيئة والإطار المرجعي الخاص بهذه الظاهرة المدروسة[2] .

- من هذا المنطلق الأخير يمكن الإفصاح أن الأسباب الحقيقية لتفسير انخفاض مستوي الخصوبة و التي فلتت من توجهاتنا البحثية, لأن تحاليلنا المختلفة اعتمدت علي مستويات خاطئة ؛ لقد قمنا بتحر ي الأسباب علي المستوي الفردي و أهملنا الكثير من القيود الخارجة عن نطاق الأفراد.

شكلت هذه النتائج الأخيرة منعرجا هاما في صياغة عدة مقاربات تهدف لإعادة المؤسسات الاجتماعية إلي جوهر محددات عملية لانتقال الدمغرافي. من خلال العودة إلي المقاربات البنيوية الماركسية ' المؤسساتية ' التاريخية البنيوية' الاجتماعية الثقافية و إلي الاقتصاد السياسي للخصوبة أو إلي مقاربات أخري.

يشيرهذا التنوع و الاختلاف في المقاربات لتفسير تغير مستويات الخصوبة' إما علي اختلافات اصطناعية بسبب ضعف المصطلحات و المفاهيم المعتمدة و إما علي التعريفات المستعملة؟ وللإجابة علي هذه التساؤلات لا بد من تأشير وتحديد هذا التيار الفكري الجديد مع إبراز أوجه لاختلاف و التوافق بين مختلف المقاربات ذات الطابع البنيوي للخصوبة.

سوف نقوم بقراءة سريعة لتطور النظريات السسيولوجية للخصوبة وتحديد المرجعيات التي مهدت إلي الصيغ الجديدة ذات الطبع المؤسساتي , وبعد تحديد الحقل المعرفي للمقاربات المؤسساتية, سوف ندرس الفكرتين الأساسيتين للسلسلة السببية التي تهدف إلي إدراك واقع لانتقال الدموغرافي. في بداية الأمر يجب استيعاب السبل التي تعتمدها هذه المقاربات في

[1] Cain m « on relationship betwen the landholding and fertility » population studies , 1980 .
[2]POTER M « effects of societal and community institutions on fertility ».in BULATEO R.A et LEE R.D.determinants of fertility in developping countries.vol2. NEW YORK. Academic press.1983.P.627.

تصور عمليات أخذ القرار فيما يخص الخصوبة؛ وثانيا, كيفية تأثير هذه التحولات المؤسساتية علي الخصوبة. و أخيرا سوف نناقش التداعيات المنهجية علي مستقبل نظريات لانتقال الدمغرافي نسبة إلي الخصوبة.

2) تطور نظريات الانتقال الدمغرافي

تعتبر نظريات انخفاض مستويات الخصوبة أكثر اتساعا مما هو متداولا ومعمول بهي في التفرع الثنائي الذي نصادفه في المقاربات التفسيرية الاقتصادية التي غزت الحقل المعرفي للخصوبة إلي يومنا هذا, سعيا من مروجيها لتعويض المقاربات التفسيرية الثقافية. كما نعتقد أن التطور الذي شاهدته النظريات الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية ليس بالأمر البسيط كما يتوهم أو يتعمد للبعض في تكريسه خدمة لمشاريع مختلفة.

1) البنيوية الوظيفية.

سيطر التوجه الوظيفي البنيوي علي نظريات الخصوبة خلال الفترة الممتدة بين

(1950-1960), كما سيطر هذا التوجه علي علم الاجتماع الأنجلوساكسوني . بمعني آخر تتدرج عملية لانتقال اليموغرافي ضمن مجموعة التحولات البنيوية المرتبطة بي التصنيع والتحضر . تتلخص هذه النظرية في السلسلة السببية التي تتبع عملية التصنيع و تحفز سلسلة التحولات الاجتماعية و الاقتصادية .التي تأثر بدورها في تغير البنيات الأسرية, و خفض مستويات الخصوبة. ويندرج التصنيع ضمن العملية ألكبري للتحديث الذي يتميز بالتفاضل بنيوي.

تعتبر مجموعة البنيات المتحولة الآتية,من بين البنيات الأكثر أهمية: انخفاض الوفيات، انخفاض وتيرة النشاطات الفلاحية لصالح تعميم اقتصاد السوق الحضري و الصناعي، التحضر،الحراك الجغرافي أو الهجرة، تغير وتحسن مركز المرأة وارتفاع نسبة التعلم.

المطلوب من العائلة أو الأسرة اتخاذ مجموعة من التدابير واعتماد بعض الآليات لمواكبة هذا السياق المتحول الذي أصبح يتميز بالاختلارضل وانعدام الوظيفية. احتفظ مؤيدي عملية

الانتقال الديموغرافي بدلائل و مؤشرات التغير التالية : انخفاض متانة علاقات القرابة ، الانعزال البنيوي للآسرة، (الأسرة النووية)،تحول بنية الأدوار وظهور أدوار أخري و خاصة القيمة الاقتصادية و الاجتماعية للأطفال ، تقلص فارق لاختلاف الجنسي بين الزوجين، ارتفاع وتيرة التواصل بين الزوجين وبروز نمط جديد من الزواج مبني علي أساس الاختيار ألزواجي الحر. انخفاض مستوي الخصوبة بسبب الانتشار الواسع لوسائل تنظيم النسل الحديثة واعتماد التخطيط العائلي الإرادي .[1]

مما سبق يمكن القول أن عملية الانتقال الديموغرافي, أي الانتقال من مجتمع زراعي مع خصوبة مرتفعة إلي مجتمع صناعي حضري مع خصوبة منخفضة, حتى وإن اعتبرنا هذا التوجه النظري في تفسير الخصوبة التي تشكل المتغير التابع , فإن المتغيرين الديموغرافيين الآخرين : الوفيات والهجرة, متضمنين في النسق كمتغيرين حرين أو غير تابعين يؤثران علي الخصوبة. يمكن التأكيد أن انخفاض الوفيات لعبت دورا مركزيا في الصيغ الأولية لنظرية الانتقال الديموغرافي, حيث يؤثر انخفاض مستوي الوفيات الرضع علي اتخاذ القرار بالنسبة لعدد الأطفال المرغوب فيهم علي المستوي من الاقتصاد الزراعي الريفي إلي الاقتصاد الصناعي الحضري[2]. باختصار يشكل هذاالتوجه النظرية الماكر وبنيوية لعملية التحول الديموغرافي التي تندرج ضمن النظرية الكلية أو الشاملة للمجتمع الصناعي.

وظفت النظرية البنيوية الوظيفية في فترة زمنية معينة للتنبؤ بما هو آت, أو بما سوف يحدث آجلا أم عاجلا في دول آسيا. أمريكة و حتى إفريقيا [3].و نظرا لانعدام الصناعة, وعدم تغير مستوي الوفيات في هذه بعض هذه الدول ؛ تخلي الكثير ممن ساهموا في بناء النظرية و غيروا آرائهم[4].

[1]NOTESTEIN F .W. « population. The long View».in SHULZ(ed.) food for the world, Université of chicago press. 1945, pp 36-57.
[2] GOLDSCHEIDER C.. « sociétal change and demographic transition » .in chaire Quételet 1981, département de démographie de Louvain. Belgique. 1982. pp.83-106.
[3]LOCOH T.. « transition demographique et changement sociaux dans le tierd-monde » ,Paris. Edition de l'ors tom . coll. « colloque et séminaire ». 1985 , pp , 205-233 .
[4] HODGSON N (« Démographie as science and Policy Science », Population and développement Review. 9,1.1983. pp. 1-34.

2) الثقافوية.

تندرج نظرية الانتقال الديموغرافي في هذه المقاربة, ضمن فكرة التحول من مجتمع تقليدي إلي مجتمع حديث, مع التركيز علي القيم الثقافية. تتمحور جل القيم الثقافية في المجتمع التقليدي حول الأسرة والأطفال. حتى عند انخفاض مستوي الوفيات, تبقي الخصوبة خاضعة لنسق القيم الراسخة والمتجذرة : و هكذا تبطل فعالية تأثير عملية التحول الصناعي وتحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية في خفض مستويات الخصوبة ولصالح الثبات الحاصل في البنيات العقلية.

تنتشر عملية تحديث القيم أو النسق الثقافي من الدول الغربية نحو الدول الفقيرة, عبر مجموعة من عناصر التحديث المستوردة و المسلطة من الخارج, ومن الداخل عبر تأثيرات النخبة والفئات المثقفة وكذا بعض الأوساط المؤثرة الأخرى, نحو الأسر والمجتمع الريفي [1]. باختصار يمكن القول أن محرك عملية الانتقال, هو انتشار وتسرب القيم الثقافية الغربية, أي يجب الأخذ بالمسلمة القائلة: أن انخفاض مستوي الخصوبة و تحديث نسق القيم بإمكانه بل يجب أن يتغير قبل التحول الاقتصادي. مما سبق يمكن ملاحظة أن مبدأ السببية أصبح معكوسا تماما نسبة إلي النظرية السابقة. تتسم هذه النظرية الأخيرة التي صيغت للعالم الثالث بأنها" تدخليه", علي خلاف النظرية البنيوية الوظيفية؛ في حقيقة الأمر يمكن الجزم أن النمو الدموغرافي السريع بإمكانه تعطيل, وحتى تأخير التنمية الاقتصادية.

إذا سلمنا بأن العامل الوحيد لخفض الخصوبة يتم عبر تحول البنيات العقلية, يجب الأخذ بهي وتطبيقه علي أرض الواقع. من هذه الفكرة الأخيرة يمكن ملاحظة العلاقة العضوية التي تربط بين هذه المقاربة الأخيرة وسياسة التنظيم أو التخطيط الأسري.

[1] WATKINS S.C., « the fertility transition : Europe and Third World Compared ». Sociological Forum.2.4. 1987.pp.645-673.

اعتبرت هذه المقاربة الأخيرة بالعملية المجهرية, لأنها تتمحور حول الفرد و الزوجين,كما اعتبرت البحوث بالعينة الأداة المفضلة لها لجمع وتحليل البيانات [1]. سيطر نموذج البحوث الخاصة بي (المعرفة, المواقف وتطبيق وسائل تنظيم النسل, ما لا يقل من عشرين سنة, أي من سنة 1955إلي1975). تميزت هذه الفترة بضعف البحث ألسببي, وبالابتعاد عن تحليل البنيات الاجتماعية كما أعزلت الخصوبة تماما من سياقها الأسري. أسفر تطبيق الاستمارات النموذجية عن كمية معتبرة من المعلومات الخاصة بالمتغيرات الوسيطة, و خاصة تطبيق وسائل منع الحمل و بعض المعطيات الخاصة بالخصائص السوسيوثقافية للمبحوثين , و لا شيء يذكر عن العوامل البنيوية.

كما تميزت نفس هذه الفترة بتطور البحث الماركسي , غير أن آثاره كانت متأخرة وتزامن مع الاتجاه التعديلي الذي انتشر و تنامي داخل الحقل المعرفي للديموغرافية , منذ سنة 1980[2].

3) التنمية الريفية:

تم التخلي جزئيا عن نظرية التحديث والانتشار,لأنها لا تعكس خبرة دول العالم الثلث.أما بالنسبة لمقاربة التنمية الريفية, فإن السلوكيات والمواقف اتجاه الخصوبة تتغير فقط عندما تحدث تنمية معتبرة ومحسوسة في الظروف المعيشية لسكان الريف. إذا كانت السلسلة السببية تشبه ألي حد كبير النظرية البنيوية الوظيفية, فإن قائمة المتغيرات الإستراتيجية تختلف كثيرا. وهكذا فإن سكان الريف ومع التطور الحاصل في الميدان الزراعي يشعرون بتحسن (الدخل, الصحة, و التعليم), بالمقابل ينخفض مستوي الوفيات و ترتفع تكلفة الأطفال مع تدني مساهماتهم في العملية الإنتاجية. تحدث هذه التحولات تغيرات في الزواج, (تأخر سن الزواج), وانتشار استعمال الوسائل الحديثة لتنظيم النسل و ينجر عن هذا انخفاض مستوي الخصوبة. مع هذا النموذج الأخير يعاد لاعتبار من جديد إلي أهمية تغير البنيات

[1] Trois générations d'enquêtes se sont succédé :les enquêtes CAP (connaissances. Attitude ,et pratique de la contraception), les enquêtes EMF (enquêtes mondiales de fécondité) et les EDS (enquêtes démographiques et de santé).

[2] KOCHER j.E. , Rural développement, Incombe Distribution, and fertilité, Décline, New York, population Council. 1973. pp. 3-42.

الاجتماعية والاقتصادية, وتصبح الخصوبة (متغير تابع), يحتاج إلي التفسير. إلا أن هده النظرية لم تشهد انتشارا كبيرا في الأوساط العلمية المهتمة بهذا الحقل المعرفي.

4) التدفق المالي فيما بين الأجيال.

يمكن الحكم علي هذه النظرية أنها لم تعمر كثيرا, مثل ما قلنا علي نظرية التنمية الريفية' لأنها تتحدث عن تقسيم أساسي بين نموذج الخصوبة المرتفعة و نموذج الخصوبة المنخفضة. و يرجع هذا التقسيم أساسا إلي طبيعة البنية الاجتماعية و في الأساس إلي التنظيم العائلي الذي يحدد الالتزامات المتبادلة بين الآباء و الأبناء . ففي نموذج الخصوبة المرتفعة يعزز تدفق الأموال وضعية الآباء, والعكس صحيح أي مع نموذج خصوبة منخفضة يكون التدفق المالي لصالح الأطفال. ففي النموذج الأول نعني بالخصوبة المرتفعة أي الطبيعية بدون استعمال وسائل تنظيم النسل الحديثة, و نقصد بنموذج الخصوبة المنخفضة اللجوء إلي استعمال وسائل تنظيم النسل المعروفة. بمعني آخر تتم عملية الانتقال من نموذج إلي آخر عن طريق عكس عملية تدفق المال الناتجة عن الانكماش الاقتصادي والعاطفي للعائلة التي أشار إليها "كالدويل"

بالنسبة لي "كالدويل", فإن الانكماش العاطفي هو السبب المباشر في الانكماش الاقتصادي. يترجم الانكماش العاطفي بانخفاض مستوي اعتناء الأبناء بالإباء وبباقي أفراد الأسرة الممتدة, وتوجيه كل الرعاية و الاهتمام نحو مستقبل الأطفال[1].

تعتبر هذه الثورة الاجتماعية الناتجة عن عملية التغريب من خلال نقل وتحويل المثل العليا و القيم المرتبطة بالأسرة النووية الغربية, عن طريق النظام المدرسي و الوسائل الجماهيرية لإعلام. باختصار فإن عملية نشر القيم الثقافية الغربية هي المحرك الرئيسي للإنتقال الديموعرافي, في نظرية "كالدويل".

[1]CALDWELL, J. C.,<< Towards a Restatement of démographique Théory >>. Population and développement Reviews, 4,4, 1978,pp. 553-577.

تجدر ألإشارة والملاحظة أن العقلانية هي جوهر النموذجين السابقين. ففي نمط الإنتاج العائلي تكمن أهمية نموذج الخصوبة المرتفعة, في الامتيازات التي يقتنيها الرجال و خاصة كباري السن منهم, وتتمثل الامتيازات ذات الطابع الاستهلاكي (كمية ونوعية لاحتياجات المستهلكة), الخدمات المختلفة, عمل الأطفال [1]. في النمط الإنتاجي الغير العائلي,(الرأسمالي) تتراجع هذه الامتيازات المادية. إذا كانت عملية إعادة الانتاج ترتكز أساسا علي قواعد مادية, فإن عملية الانتقال تحدث أولا علي مستوي القيم. مع إسناد الأولوية إلي انتشار القيم الغربية,تكون نظرية "كالدويل", قد أغلقت علي نفسها في أطار مقاربة تحديث البنيات العقلية.

5) الماركسية.

تتميز الأعمال ذات الإلهام الماركسي , علي العقلانية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة لإنتاج الديموغرافي داخل أنماط الإنتاج , مثل ما هو الحال في نظرية "كالدويل". وتنسب المقاربتين العقلانيتين الأخيرتين إلي نمطين متعارضين من الإنتاج : نمط الإنتاج المنزلي ونمط الإنتاجالرأسمالي,ويتميز كل منهما بنظام ديموغرافي خاص [2].تختلف هاتين المقاربتين من خلال محورين أساسيين.

تضع المقاربة الماركسية, الخصوبة في مرجعية الاستراتيجيات العائلية؛ وهي مرتبطة بالقيود والاختيارات المستقاة من طبيعة الأنماط الإنتاجية العائلية و من الإنماط الإنتاجية الرأسمالية: و بصيغة أخري فإن نمطي الإنتاج مرتبطين بصفة عضوية فيما بينهما [3]. إن الاختيارات المتاحة للعائلات مشروطة بظروفهم المادية و بالمكانة التي يحتلونها في إطار نسق الإنتاج (الطبقات الاجتماعية). ومن هنا يمكن الإدلاء بأن الاختيارات الديموغرافية الخاصة بالطبقات الاجتماعية, القديمة و الجديدة ناتجة عن مستوي تطور الاقتصاد الرأسمالي, و

1 CALDWELL.J.C., » A Theory of fertility »,op. cit.,pp 553-554 et 571.
2 GRGORY J.et PICHE V., « Mode de reproduction et régime démographique », Revue canadienne des études africaines/Canadian journal of african studies, 19,1,1985,pp. 73-79.
3 MEILLASSOUX C., femmes, grenier, et capitaux, Paris, Maspero. 1975.

بمعني آخر تعتمد كل طبقة اجتماعية تنظيم عائلي معين ومنطق إنجابي محدد يتلاءم والمكانة التي تحتلها داخل النسق العام[1].

نقطة المفارقة الثانية, تتعلق بمحرك عملية الانتقال الديموغرافي, بصفة عامة تحدث التغيرات الديموغرافية تحت تأثير عملية الانتقال الرأسمالي. إن من أهم العوامل المؤثرة في تطور الاقتصاد الرأسمالي هي الأولويات المختارة في تحديد مجالات الاستثمار, و ينجر عن هذه الاختيارات الأخيرة, حدوث أشكالا مختلفة من الهجرة: الهجرة من الريف إلي المدينة – انتشار البروليتاريا– الطبقة الكادحة, وتعتبر هذه الحالة من بين التحولات الدالة والمعبرة عن إفرازات آليات التحول الرأسمالي. تعتبر الهجرة جوهر التحولات الديموغرافية , لأنها تساهم في تحول البنيات الطبقية وبالمقابل تساهم في تغير وتحديد استراتيجيات الإنجاب. بصفة عامة و في المجتمع ككل, تعود أهمية التحول إلي توسع الطبقات ذات الخصوبة المنخفضة, ويكمن هذا التحول الحاصل في الفصل بين وظائف الإنتاج وإعادة الإنتاج الديموغرافي(الإنجاب), علي مستوي الوحدات المنزلية والمحلية. تنسب عملية التحول الديموغرافي إلي مجمل الاستراتيجيات الديموغرافية المعتمدة من طرف الطبقات المختلفة و هي شديدة الارتباط بالبنيات الطبقية[2].

في هذه المقاربة الأخيرة,ترتبط عملية التحول الديموغرافي لا بي انتشار الأفكار والقيم من طبقة إلي أخري. بل تعود لعملية تحول الظروف المادية للإنتاج وإعادة الإنتاج. كما لمح إلي ذالك " كالدويل", بالنسبة لي الديموغرافية فإن أهم انتقال, هو التحول من الإنتاج العائلي إلي الإنتاج الرأسمالي. عكس ما ورد في فكر "كالدويل", فإن محرك عملية التحول يعود في مجمله إلي تغير العلاقات الاجتماعية والطبقية, و ليس بالضرورة إلي انتشار القيم العائلية الغربية. و بعني آخر فإن الأولوية تعود إلي القواعد المادية.

تقتضي هذه المقاربة , تنوع في أشكال الانتقال: لا تتم نماذج الانتقال بطريقة خطية ومنتظمة. و تتضمن هذه النظرية الأخيرة اختلاف طرق ونماذج الانتقال بسبب اختلاف

1 SECCOMBE W., « Marxism and Demography », New Left Review, 137, janvier-fevrier 1983,pp. 22-47.
2 GONZALEZ-CORTES, « Styles of Deloppement and Fertility Decline : Somme Theoretical Guidelines », 1982,pp. 225-248.

وتنوع أشكال التمفصل بين الإنتاج المنزلي والإنتاج الرأسمالي, تعود حصيلة هذه الاختلافات إلي تاريخ المجتمعات والمجموعات الاجتمتماعية, أي إلي خصوصية كل مجتمع. وترتبط الأشكال المختلفة للتمفصل إلي حد كبير بطبيعة المجتمعات ما فبل الرأسمالية وإلي طبيعة وأشكال الحكم السائد, و مواقيت الاندماج والدخول ضمن حظيرة النظام العالمي و كذالك إلي مكانة المجتمع داخل النسق العالمي لتقسيم العمل[1].

6) الحركة النسوية.

بدون إنكار تأثير العلاقات الطبقية في عملية الانتقال الديمو غرافي, شدت النزعة النسوية الانتباه إلي الدور الحاسم للعلاقات بين الجنسين (العلاقات النوعية)[2]. أشارت النظريات التي حاولت تفسير السلوكيات الإنجابية في إطار الاستراتجيات العائلية, بطريقة غير مباشرة إلي أن الأسرة هي وحدة منسجمة, يشارك كل عناصرها بصفة متساوية في مختلف نشاطات الإنتاج وإعادة الإنتاج– بما فيها العملية الإنجابية– و تتوزع هذه المشاركة بكيفية متساوية. من وجهة نظر الديموغرافية, فإن السؤال الحاسم الذي طرحته الحركة النسوية يتعلق بقوي عمل الأطفال: من هو المنتج ومن هو المستفيد؟ اعتمدت المقاربة النسوية للإجابة علي السؤال علي المفهوم المركزي للمجتمع الأبوي.

يرتكز المجتمع الأبوي علي سيطرت الرجال علي الأطفال و النساء. حتى وإن اعتبرت المرأة العنصر الوحيد الذي يتحمل أعباء إنتاج العنصر البشري, يسيطر الرجال بصورة كلية علي قوي عمل الأطفال. يقوم الحكم الرجالي علي مراقبة كل الموارد(الأرض, رأس المال,...) وعلي مؤسسة الزواج. حتى و إن كانت الاستفادة من عمل الأطفال متقاسمة بين الزوجين فهذا لا يعني بالضرورة أن أعباء وتكلفة عملية إعادة إنتاج قوي العمل مقسمة بكيفية عادلة[3]. تعود الاستفادة من نظام الخصوبة المرتفعة للرجال بحكم مركزهم المسيطر وإلي

1 GMINEZ M., « Population and Capitalism », Latin American Perspectives,4,4, 1977, pp. 5-40.
2SAFILIOS-ROTHSCHILDS C., « A Class and Sexe Stratification Theoretical Model and Its Relevance For Fertility Trends. Liège , Ordina, 1982, pp. 189-202.
3 FOBRE N., « Of Patriarchy Born : The Political Economy of fertility Decisions » ,Feminist Studies, 9,2 . 1983, p. 270

مراقبتهم الأبوية علي العمل العائلي. في حالات أخري بإمكان النساء الاستفادة من الخصوبة المرتفعة, وخاصة عندما تكون المرأة تابعة اقتصاديا إلي الزوج.

تشكل مفاضلة الذكور إستراتيجية للتأمين لدي النساء[1].

يشاع أن أشكال المراقبة الاجتماعية التي تسلط علي النشاطات الإنجابية للنساء, تندرج ضمن العناصر الهامة للتنظيم الأبوي, و لإدراك تحولات العلاقات الأبوية ,يجب تحليل تغير النشاطات الإنجابية للنساء. لاستيعاب عملية الانتقال الديموغرافي من الأجدر القيام بدراسة تحليلية, إن مساهمة الحركة النسوية والتي لم تصدر عنها و بصفة تلقائية نظرية علمية ولكنها مكنت من وضع انخفاض الخصوبة في سياق تحولات نظام التقسيم النوعي للعمل (بين الذكور الإناث), و في سياق النشاطات الإنتاجية والإنجابية.

من القراءات السالفة يمكن الإدلاء أن الحقل المعرفي للخصوبة متنوع النظريات والمقاربات. و يمكن تأكيد هذه الفكرة الأخيرة مع التلميح بسيطرة المقاربات الميكروسكوبية علي حساب النظريات الماكر وثقافية, وهذا هو السبب الذي آل بهذا الحقل المعرفي إلي طريق مسدود. و شكل نفس هذا الإخفاق المعرفي انبعاث المقاربات الماكر وبنيوية من جديد نظرا لأهميتها المتنامية, و التي تعرف اليوم في الأوساط العلمية باسم "المؤسسية", و تجدر الإشارة إلي مركزية هذه المقاربة و ضرورة مراقبتها بعناية.

3) المقاربات المؤسسية.

1- موضوع السياقات.

تنم الاختلافات الدائمة بين علماء الاجتماع و علماء الأنثربولوجية في عدم استعمال نفس الرموز اللغوية, عن الحدث المسلي والمحزن أحيانا لأنهم لم يتفقوا يوما علي المصطلحات

1 CAIN M., « Patriarchal structure and Demographic Change », in International Union for the Scientific Study of Population, Oslo (Norway), 1988. Pp.19-41.

المستعملة . وخاصة بالنسبة للمقاربات الماكروسوسيولوجية حيث تزداد صعوبة تحديد و استعمال المصطلحات: نظرا للتداخل المصطلحي [1] .

هل يمكن الإدلاء بأن الديموغرافيون قد أصابوا في استعمال نفس المصطلحات التي يستعملها أقرانهم من علماء الاجتماع و بنفس المدلول ؟ تسقط الدلائل البحثية تأكيد هذا التساؤل ولصالح المفارقات الكبيرة المجودة بين المجالين و خاصة في التحاليل الماكروسوسيولوجية. يشير "ماسون", في أبحاثه أن أغلبية الديموغرافيون الذين تطرقوا إلي المقاربة المؤسسية لم يحددوا بدقة معني و مدلول " المؤسسة". و يذكر "ماسون", أن احد المختصين الكبار, استعمل مفهوم المؤسسة في أحد مقالاته بمدلول الترتيب الاجتماعي و الترتيب الاقتصادي, و هذا بعد ثلاثين صفحة من الحوار حول مدلول ومعني المؤسسة [2].

إن مختلف المسميات والمعاني المنسبة لمقاربات المحددات الماكروسوسيولوجية للخصوبة,يشوبها الغموض لذالك لم يتم توظيفها في تمييز المعايير. تشير الأدبيات الديموغرافية, استعمالها لمفهوم البنية والمؤسسة بدون مفارقة تذكر في كثير من البحوث الأكاديمية. لصياغة مقاربة تأخذ بعين الاعتبار مصطلح"البنية المؤسسية", لا بد من دراسة و سبر أهداف أنصار هذه المقاربات المختلفة.

2- أهداف المقاربات المؤسسية.

بالنسبة للأهداف العامة المتبعة, يمكن القول أن صياغات مختلف المقاربات تقترب من بعضها البعض, سواء كانت مؤسسية , بنيوية , بنيوية–تاريخية أو المادية . في مجلته الخاصة بنظريات الخصوبة, أشار " سيمون", إلي أن المقاربات الجديدة تهدف إلي التوفيق بين الرؤى: الماكرو– و الميكرو–ديموعرافية. ترتكز هذه المقاربات ليس علي الخصائص العامة للمجتمعات, مثل الدخل والسمات الفردية بل علي البنيات الوسيطة, و المرجعيات التي تنتمي إليها هذه المجتمعات.

1 ROC HER G., Introduction a la sociologie générale, t. 2.L'organisation sociale. Montréal, Edition HMH, 1968, p.145.
2 MASSON K. O., « Culture and Fertility Transition ; Thoughts on Theories of Fertility Decline », Genus, XLVIII. 3-4, 1992,p. 7.

ومثل ما سطره الأستاذ "مشال لوريو", (إذا تم التعرف علي المحددات الجماعية للخصوبة, فإن فكرة المرجعيات تطرح بحدة: هل هي الأسرة, العائلة, الأحياء القريبة . القرية, الطبقة الاجتماعية, المجموعات الدينية, العشيرة, القبيلة...) [1]. ومن هذه الفكرة الأخيرة ينبعث من جديد الحوار بين الاقتصاد و الثقافة . فهل يمكن اعتبار مؤسسة تعدد الزوجات في إفريقيا, عنصر من العناصر الهامة لثقافة الإنجاب ؟, أو شكل من أشكال التنظيم الزراعي التابع إلي القيم العائلية للعمل.

في صياغاتها الأولية, خصصت المقاربات المؤسسية حقلا واسعا للبنيات الاجتماعية و الاقتصادية و كذا السياسية, و تميزت بذالك عن المقاربات الاجتماعية و الثقافية. فعلي سبيل المثال يوضح "م س نيكول" أن أهمية الصياغة التي يقترحها لا تكمن في الأهمية التي يمنحها إلي التأثيرات الثقافية, بل إلي الاعتبارات التي يمنحها للتداعيات الاقتصادية و السياسية[2] . من هذا المنظور الأخير تركز مجموعة من الباحثين اهتماماتهم اتجاه المؤسسات التي يحدث فيها الإنتاج المادي من جهة , و إعادة الإنتاج الديموغرافي من جهة أخري .

علي عكس النماذج التي تركز علي المحددات الثقافية المصاغة من طرف أنصار نظريات التحديث , يقترح "ليفين", التفاعل بين الإنتاج و أعادة الإنتاج علي مستوي الأسرة الضيقة. حيث أن التفسيرات الخاصة بالسلوكيات الديموغرافية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين أشكال الإنتاج ونمط إعادة الإنتاج الذي تتوفر فيه عناصر الاختيار وأخذ القرار [3] . كما يعتقد "أوبانج", كذالك أن هدف المقاربات المؤسسية هو دراسة السياقات التي تحدث فيها عمليات الإنتاج و إعادة الإنتاج داخل المجتمعات المختلفة.

في إطار هذه التطلعات الأخيرة, يسجل "لستهيجر",تركيزه علي التحليل المقارن لأنماط التنظيم الاجتماعي كعناصر مؤسسية تصوغ و تشكل مختلف سياقات الإنتاج في إفريقيا

1 LORIAUX M., « L'analyse Contextuelle : renouveau theorique ou impasse methodologique ? »,op, cit., p.340.

2 McNICCOL G. , « Institeutional determinants of fertility change », op. cit p. 160.

3 LEVINE D., « The Decline of Fertility in Europe : Review Symposium », population and development Review, 12,2,1986, pp. 337-338.

جنوب الصحراء. مثلا, لماذا علي مستوي المتغيرات الوسيطة تلجأ بعض المجتمعات إلي مراقبة بداية الخصوبة (تأخر سن الزواج, العنوسة), وتلجأ مجتمعات إلي أخري إلي آليات تباعد أو توقيف الولادات. يجرنا هذا النوع من التساؤل إلي دراسة أنساق القرابة و كذا أنساق الإنتاج و مراقبة الموارد. و مرة أخري يمكن التأكيد علي أن هنالك علاقة بين الإنتاج و إعادة الإنتاج[1].

حسب السياقات المدروسة و الحساسيات النظرية و الإيديولوجية , ركز أنصار المقاربات المؤسسية علي البنيات الأسرية , أنساق القرابة, الطبقات الاجتماعية , سوق العمل, البنيات الأبوية , والبنيات العقارية. لا تمثل هذه المؤسسات التي تقوم بتشكيل و توجيه السلوكيات الخاصة بالخصوبة, النموذج التجريدي العالمي– الصالح لكل زمان لكل مكان,(الثابت, لا يعير أدني أهمية للسياقات التاريخية – للنظريات البنيوية الوظيفية, الخاصة بالانتقال الديموغرافي ؛ لا يمكننا دراسة الأسرة الممتدة للمجتمعات التقليدية إلا ضمن الرأي التاريخية الجغرافية المحددة.

ترتكز مجموعة من الصياغات علي الطابع التاريخي للتحاليل المستقاة من المقاربات المؤسسية. من الأجدر أن تقوم تحاليل الإطارات المؤسسية علي الجانب الستاتيكي و الديناميكي, للوصول إلي تفاسير مقنعة عن مستويات و اتجاهات الخصوبة .

و يمكن اعتبار الاقتصاد السياسي للخصوبة كمعطي مؤسسي , يركز اهتماماته علي المؤسسات المجتمعية التي تندرج ضمن العمليات, و خاصة السياسية و الاقتصادية, التي تعمل علي المستوي الجهوي, الوطني وضمن الإطار العام, الجزئي و الكلي.

و حسب "ماسون", فإن التساؤل الرئيسي للمقاربات المؤسسية يجب إعادة صياغته من جديد نظرا لكل الاعتبارات السابقة و علي النحو التالي : بدلا من التساؤل من أسباب انخفاض

1 LESTHAEGHER R., « production and reproduction in Sub-Saharan Africa : AnOverview of Organizing Principles », Berkely, University of California Press, 1989, p. 15..

الخصوبة, كأنها عملية عالمية, يجب التساؤل لماذا و ضمن أي سياق تاريخي معين, انخفضت أو لم تنخفض الخصوبة[1] .

مكنتنا هذه القراءات السريعة من ملاحظة أن مختلف الصياغات تتفق حول الهدف المتبع و المنتظر: و هو سياقية آليات أخد القرار فيما يخص الخصوبة من خلال تحليل التفاعلات بين بنيات الإنتاج المادي و بين إعادة الإنتاج الديموغرافي. علي هذا المستوي ليس هناك اختلاف بين مختلف المقار بات, سواء كانت بنيويةأو ماركسية.

3) تحليل الآفاق المؤسسية.

للغوص إلي أبعد الحدود لهذا التيار النظري, نحاول و بطرقة مقتضبة ملاحظة بعض الأعمال التي تندرج في الآفاق المؤسسية من خلال تساؤلين رئيسين

أ- ما هي الطرق و السبل لإدراك عملية أخد القرار بالنسبة للخصوبة؟

ب- كيف يتم تفسير تأثير المؤسسات و التحولات علي السلوكيات الفردية و الجماعية؟

1) نموذج أخذ القرار بالنسبة للخصوبة

بالنسبة لهذا التساؤل , يتفق أنصار المقار بات المؤسسية مع "كالدويل", في انتقاده الأساسي للنظريات التقليدية لعملية الانتقال الديموغرافي, حول المسلمة ألاعقلانية للفلاحين قبل عملية الانتقال[2]. أي الانتقال من نظرية التحديث – الانتقال من التقليدي إلي التحديب- إلي نظرية العدد الأمثل للسكان-عملية تخطيط و تنظيم النسل- و تعتبر هذه الفكرة نقطة ارتكاز المقاربة المايكرو-اقتصادية. من الأجدر بالنسبة لهذه الفكرة الأخيرة, الاعتراف بأن الفاعلين الاجتماعيين, يدركون إلي حد كبير ظروف وعواقب سلوكياتهم و يدركون كذالك ظروف الإنجاب داخل وسطهم الاجتماعي.

1 MASON K.O., »Culture and the Fertility Transition : Thoughts on Theories of Fertility Decline ». op. cit., p. 4.

2 CALWELL G. C., « Towards a Retatement of Demographic Transition Theories », op. cit.

لإدراك العامل العقلاني لأخذ القرار بالنسبة للخصوبة,اعتمدت مجوعة من الأعمال البحثية علي فكرة " الإستراتيجية ". تطرح هذه الفكرة مجموعة من الأسئلة؛ يخص السؤال الأول فاعلي هذه الإستراتجيات أو مكان أخذ القرار: هل هو المستوي الفردي أو الجماعي؟ يرجح بعض الباحثين, أن الأسر والعائلات هي الوسط المفضل لأخذ القرار بالنسبة للسلوكيات الديموغرافية و يستعملون فكرة الإستراتيجية الأسرية أو الإستراتيجية العائلية. و هو الحال بالنسبة لمجموعة من ديموغرافيي , أمريكة اللاتينية الذين يعملون في إطار برنامج بحث اجتماعي خاص بالسياسات السكانية , في تحديد الإستراتيجيات العائلية للبقاء: ويرجعون مفهوم الإستراتيجيات العائلية للبقاء إلي كون الوحدات الأسرية تقوم بتصميم نماذج للسلوكيات تتمحور حول إعادة الإنتاج المادي و البيولوجي للمجموعة.

كما استعمل نفس الباحثين لاحقا, هذا المفهوم الأسري للبقاء. حيث تلجأ العائلات إلي هذه الإستراتيجيات عندما تقوم بمراقبة عملية الهجرة و الخصوبة, تنظيم العمل المنزلي (مثلا : حراسة الأطفال الصغار), وعمل الشباب خارج إطار المجموعة. من أجل تحقيق أهداف البقاء فيما يخص الإنتاج والأمن.

تعرضت هذه الصياغات الأخيرة إلي مجموعة من الانتقادات, لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار صراعات المصالح وعلاقات القوي المحتملة داخل هذه المجموعات. من غير المعقول بمكان الاعتقاد الجازم أن أفراد المجموعة يتفقون في أخذ قرارات موحدة بالنسبة لإنجاب وإعادة الإنتاج, و أن المجموعة تتفق علي توزيع تكلفة و أرباح عملية إعادة الإنتاج بصفة عادلة.

و هناك من يعتقد أن مفهوم الإستراتيجيات العائلية ليس بإمكانه تقرير بصفة ملائمة لا عن عمل الشباب في قطاع الو رشات ضد أرادة الآباء , و لا عن شغل هذه المناصب لإرضاء رغبات الأهل. في هذه الحالة قد يفيد هذا المفهوم في تفسير عملية الضبط والمراقة المسلطة علي نشاطات الشباب داخل العائلات. وفي القابل فإن "كالدويل", يساند فكرة أن القرارات الخاصة بحجم العائلة تفلت في أغلبية الحالات من قرار الأفراد وحتى من قرارات

الآباء [1] . مجرد الكلام عن إستراتيجيات الآباء والأبناء بالنسبة إلي "كالدويل", هو كلام غير مناسب.

هناك مكان آخر لأخذ القرار قد يكون الزوجين. في أحد المقالات لتفسير استبقاء الخصوبة مرتفعة في كينيا, أكد كل من "فرانك و نيكول", (حتى و إن كانت الأسرة الكينية مندمجة في مجموعة قرابية أكثر اتساعا و تمتلك نفوذا كبير ا بالنسبة لأخذ القرار فإن قرار الزوجين يعتبر أساسيا) [2] . في هذا السياق بالذات أليس من الطبيعي الحديث عن الرغبة والفائدة الأسرية, إلا أن هذا الاختيار الأسري الكيني , لا يعبر عن بقية الأسر الإفريقية والتي تتميز بانشقاق الوحدات الأسرية الضيقة نتيجة تصادم المصالح , و من هنا يجب أخذ بعين الاعتبار هذه الإختلافات بين الزوج و الزوجة.

لكي نتمكن من تجاوز عقبة مفهوم الوحدات التقريرية , هناك صياغات أخري تفضل الفرد كفاعل استراتيجي. بالنسبة إلي " لفين",يعود اتخاذ القرارات الإستراتيجية إلي الأفراد لذالك فهم في إعادة تحديد وتأقلم مستمر لعلاقاتهم مع تراثهم الثقافي[3].

هناك سؤال آخر طرح مفهوم الإستراتيجية خاصا بالأهداف المتبعة. ما المقصود من

إستراتيجية ما و لماذا؟ بناء علي بحث قام به "كاين", أقترح فيه نموذجا لأخذ القرار أعتبر فيه العامل الأمني من أهدافه الرئيسية [4]. وفي بحث مماثل عن الانتقال الديموغرافي الصيني وسع مجال هذا النموذج ليشمل الحراك الاجتماعي.

بالنسبة للمجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة , تعتمد الاستراتيجيات لبلوغ هدفين:

– تنمية حجم الوحدات المنزلية (الأسرة), نظرا لأهمية العدد في هذه المجتمعات.

1 CALDWELL J.C., »Towards a Restatement of Demographic Transition Theory », op. cit., p. 337.
2Frank O. et McNICOLL G., « An Interpretation of fertility and population Policy in Kenya », Population and Developement Review, 13 , 2, 1987, p. 212.
3 LEVINE D., « The decline of Fertility in Europe : Review Symposium », op, cit., p. 335.
4 CAIN M., « Fertility an Adjustement to Risk », Population and Developement Review, 9, 4, 1983, pp. 688-702.

– المحافظة أو تنمية نوع من الريع لضمان مستقبل الآباء (الضمان الاجتماعي) في إطار علاقات الإنتاج الأسرية.

يذكر "ماسون", أن أهداف الإستراتيجيات المقترحة في إطار النماذج العامة , تحتفظ كلها بالخصوصيات السياقية للمجالات التي صيغت فيها. فعلي سبيل المثال من جهة , فإن فرضية الالتزام نحو الأسرة الممتدة لي "كالدويل", لتفسير الخصوبة المرتفعة راسخة في بنيات السلالات التي تهيمن علي أشكال القرابة لافريقية جنوب الصحراء. و من جهة أخري, نظرا لأهمية فرضية الأطفال كشكل من أشكال تأمين المخاطر وعامل رئيسي لتحديد مستوي الخصوبة.

لقد تم استيعاب, تنوع الأهداف الخاصة المتبعة في الإستراتيجيات التي تطبع سلوكيات الخصوبة استنادا لتنوع السياقات. لاحظ " بوشار", أن النماذج, التصنيفات و الإشكاليات المصاغة اعتبارا من دراسة فلاحي أوروبا القديمة لا يمكنها أن تفسر بأي حال من الأحوال واقع أمريكة الشمالية أو أي سياق آخر يتميز بوفرة الأراضي المتاحة لاستعمال[1].

علي عكس هاجس التخوف الذي ميز أفكار "مالتوس", نتيجة الزيادة السكانية وندرة الموارد الطبيعية, استبدلت المجتمعات الحديثة هذا الطرح الأخير بالنظرة الديناميكية لقضية الإنجاب الأسري, أو إعادة الإنتاج لاجتماعي. نلاحظ من جهة, هيمنة قلق تجريد الورثة لضمان شيخوخة– سعيدة– ومن جهة أخري, اعتماد استراتيجيات تهدف إلي توسيع المرتكزات العقارية للأسرة و إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال. تشكل هذه الفكرة نقطة اختلاف رئيسية بين نسقي إعادة الإنتاج –التقليدي و الحديث– أما بالنسبة للترتيبات القانونية و الوراثية لنقل الملكية, وشكل التراث الأسري, السلوكيات الديموغرافية , الهجرة المرتبطة بالأسرة, بنية و حجم العائلات وكذا الإستراتيجيات الأسرية؛ و لأن الأهداف المسطرة تختلف باختلاف السياقات المجتمعية يقتضي منا التساؤل عن طبيعة الاختلافات الإستراتيجية داخل نفس هذه المجتمعات, تشكل هذه الفكرة الهدف الثالث للإستراتيجيات العائلية.

1 BOUCHARD G., « Sur la reproduction familiale en milieu rural : systemes ouverts et systemes clos », Recherches Sociologiques, XXVIII, 2-3, 1987, p. 230.

في مخططه لمقاربة مؤسسية لمحددات الخصوبة,استلهم "نكول", من أطروحات "سيمون", فكرة – الرجل الإداري – و خاصة من مفهوم العقلانية المجزئة الذي يعرفه بي, لحظة أخذ أي قرار, " تحظر إلي الذهن إلا القليل من الأفكار المتاحة و المتوفرة وتتم عملية تقييمها نسبة إلي بعضهم البعض",[1]. و أن الأفراد الموزعين علي أماكن مختلفة من المجتمع, سوف يواجهون تجزيئهما بمواقف مختلفة واختيارات مغايرة لبعضهم البعض. و نعني بأماكن تواجدهم, المراكز التي يحتلونها في الإطار التنظيمي للإنتاج الاجتماعي: أي الطبقات الاجتماعية: يجب اعتبار مفهوم الطبقات في بعدها التاريخي وليس كفئة ثابتة, تتوفر الطبقة علي مجالات للمناورة واحتمالات لتغيير حياتها. تختلف احتمالات المناورة حسب المجالات و الظروف, تتوفر بعض المجموعات علي فرص متفاوتة وفي أوقات مختلفة من الزمن.

بالرغم من إدراك أهمية أخذ بعين الاعتبار البنية الطبقية في المجتمع, شد الانتباه عددا من الديموغرافيين بتواجد أنساقا أخري من الانقسامات الاجتماعية التي تساهم في تحديد شريحة الخيارات المتاحة للأفراد: الجنس و السن وهما متغيرين عصيبين[2].

في بحثه عن آسيا الشرقية, وضح " جرينهالغ", أن أصل تبعية المرأة يعود إلي الأسرة الأبوية و قبل فترة من مجيء الرأسمالية. أصاغت الأبوية آليات مراقبة النساء و نشاطالفتهم المختلفة . كما أشار الكثير من الباحثين أن التوزيع حسب الجنس مقترن بضغوطات و خيارات مختلفة .

يطلق كل من "ماسون" و "بالان" , اسم البنية النفعية أو بنية الفرص , علي هذه المجموعات الضاغطة ذات الاختيارات المختلفة التي تقوم بتحديد أنساق الترتيبات و التقسيمات في مختلف الأوساط المجتمعية. فمثل هذه البنيات هي التي تناسب بعض

1 Mc NICOLL G., « institutional Determinants of Fertility Change », op. cit.,p. 157.
2 SCHNEIDER J., et SCHNEIDER P., « Demographic Transitions in Sicilian Rural Town », journal of family history, 9,1, 1984, p.247.ل

الباحثين لملاحظة العلاقات الترابطية بين الخصوبة و ظواهر أخري , كعمل المرأة ,عمل الأطفال و الهجرة مثلا .

باختصار يمكننا القول أنه من خلال مفهوم "استراتيجيات الإنجاب", استلهمت مختلف الأعمال الخاصة بالمقاربات المؤسسية التي حاولت تفهم وإدراك أخذ القرارات بالنسبة للخصوبة. يهدف مفهوم إستراتيجية الإنجاب إلي إدراك مجموعة الممارسات المتزامنة التمفصل التي يلجأ لها الأفراد والجماعات لتحقيق أهدافهم المختلفة: تحقيق الأمن ,تقليص المخاطر و المحافظة علي ريع هذه الوضعية.

يعود ترتيب أولويات هذه الأهداف إلي المرجعيات الخاص بكل مجتمع , في داخل كل مجتمع, و إلي تمفصل مختلف أنساق الترتيبات الاجتماعية. تصاغ هذه الإستراتيجيات ضمن سياق علاقات القوي للأسر و العائلات. تحدد مجموعة القواعد الإجبارية والخيارات المتاحة حسب تمركز الأفراد داخل البنيات الاجتماعية, بناء هذه الإستراتيجيات. عندما تتغير هذه البنيات النفعية , تتغير مستويات الخصوبة تحت تأثيرات التحولات المؤسسية.

4) التحولات المؤسسية وتداعياتها علي سلوكيات الخصوبة.

قبل الإجابة علي هذا التساؤل لا بد من التطرق إلي بعض الأعمال التي عالجت تأثير بعض المؤسسات الرائدة علي مستويات الخصوبة: سوق العمل , النظام العقاري و الوصول إلي ملكية الأرض , نموذج التنظيم العائلي , البنيات الأبوية و نظام التمدرس.

– سوق العمل

أكد "كالدويل" , أهمية تأثير تطور سوق العمل علي الخصوبة. و اعتراف بعدم وجدود علاقة آلية بين ظهور الرأسمالية وانحطاط النسق الاجتماعي الذي يشجع الخصوبة المرتفعة: في نهاية المطاف يلغم سوق العمل –الإنتاج الرأسمالي– النسق العام و يجعل من الخصوبة المرتفعة غير اقتصادية. يعود سبب تفكك بنية أخذ القرار الأسرية إلي ان عملية الدعم لم

تعود مرتبطة بالموافقة علي عمل الأرض و بالتالي الحصول علي جزء من عائد الجهد المبذول, وإنما إلي أهلية و أمكانية بيع قوة العمل[1].

في دراسة عن تحول الخصوبة, و البنيات الأسرية في مدينتين فرنسيتين , اظهر " تيلي", أن المتطلبات التغيرية لسوق العمل, نسبة إلي طبيعة العمالة الجنسية و العمرية, تأثر علي التنظيم الأسري[2].

استنادا إلي إحصائيات مجموعة من الدراسات أجريت في البرازيل, فإن عملية الانتقال من الزراعة الأسرية, إلي التنظيم الرأسمالي لإنتاج المعتمد علي الأيدي العاملة المؤجرة, أحدث انخفاض سريع في الخصوبة, نتيجة التخلي من عمالة الأطفال.

– نظام العقار و ملكية الأرض

تتصدر فرضيتين البحث عن العلاقة المجودة بين تحول النظام العقاري و الخصوبة. تبحث الفرضية الأولي في العلاقة بين الأرض و طلب العمل, هناك علاقة طردية بين حجم المستثمرة و عمل الأطفال, كلما زاد الطلب علي الأطفال كلما ارتفع مستوي الخصوبة. صيغت الفرضية الثانية علي أساس العلاقة السلبية بين ملكية الأرض والخصوبة, تعوض عملية التملك الرغبة في المزيد من الأطفال كمصدر أمني للإباء, و ينجر عن هذا انخفاض في مستوي الخصوبة.

– نموذج التنظيم العائلي

تتميز الأنساق العائلية بطبيعة وشكل نقل التراث فيما بين الأجيال, المراقبة المفروضة علي تشكل الأسر الجديدة, التقسيم النوعي والجيلي للعمل المنزلي, النمط التنظيمي للإقامة. و حسب " نيكول" و "كاين" , تأثر هذه الاختلافات علي التوقيت الزمني و شدة الخصوبة وكذا علي الدور الذي يمكن أن تلعبه في استراتيجيات تعديل الأزمات الاقتصادية [3].

1 CALDWELL J. C., « The Wealth Flows Theory of Fertility Decline », op. cit., p. 178.
2 TIL LY L., « Structure de L'emploi, travail des femmes et changement demographique dans deux villes idustrielles Anzin et Roubaix, journal of Famiy History , 4,2, 1979, pp. 381-394.
3 McNICOLL G. et CAIN M., « Instititional Effects on Rural Economics and Demographic Change », op. cit.

لقد تم تسليط الضوء من طرف مجموعة من الباحثين, علي تأثير النموذج التنظيمي للأسر علي الخصوبة المرتفعة في إفريقيا جنوب الصحراء. كما تم ملاحظة أن لسيطرة و غلبة الكبار, ومثيلتها, تعدد الزوجات, تفسر ليس فقط المخطط النموذجي لتباعد الولادات و لامتناع من الممارسات الجنسية بعد الولادة, بل كذالك علي المواصفات الخاصة للحيات الإنجابية للنساء.

يوزع النموذج التنظيمي الأسري الذي يرتكز علي عامل النسب,مسؤولية و تكلفة الأطفال علي باقي أفراد العائلة. أما الممارسات التي يتم بموجبها تفويض الأطفال, تدل علي ضعف علاقات أخذ القرار فيما يخص الإنجاب والتكلفة الاقتصادية لأنها مرتبطة أساسا بعلاقة النسب. تقود البنية النسبية مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء نحو خصوبة مرتفعة.

– البنية الأبوية

تحدد البنيات الأبوية مركز المرأة في مختلف المجموعات الاجتماعية. من خلال تطلعه علي الأدبيات التي تخص العلاقة بين مركز المرأة و الخصوبة , أصاغ " ماسون", الفرضية التالية: كلما زادت تبعية النساء الاقتصادية إلي الرجال, كلما زادت درجة تفضيل الأطفال الذكور للرجال و النساء معا. تشكل هذه الفئة الأخيرة مصدرا احتياطيا لإعانة الاقتصادية في حالة الضرورة أو عندما يصل الآباء مرحلة الشيخوخة, دور الذي ليس بإمكان لإناث تغطيته. عندما تزداد شدة المخاطر داخل هذه المجتمعات يزداد الاتجاه نحو الخصوبة المرتفعة.

– نظام التعليم

تعتبر عملية تعليم الإناث عند الكثير من أنجع الوسائل لخفض مستوي الخصوبة. ما هو سر أهمية التعليم للخصوبة؟ و ما هي طبيعة الآليات المأثرة؟ من خلال تعويض علاقات القرابة التي تعتبر السبيل الرئيسي للوصول إلي الموارد الاقتصادية, يؤثر التعليم علي خفض الخصوبة. تؤدي هذه القضية الأخيرة إلي رفع تكلفة الفرصة البديلة للأمهات و رفع تكلفة الأطفال مع خفض الامتيازات المتوقعة.

إن استعراض الأدبيات التي استهدفت وصف تأثير كل من المؤسسات السالفة الذكر علي الخصوبة, أسفرت معظمها علي الصيغة المتباينة للنتائج المحققة. بإمكان تفسير ذالك أن عملية التأثير باتت موضع إشهار إعلامي لعدد كبير من المؤسسات الأخرى, و التي هي نفسها موضع اختلاف بسبب اختلاف السياقات. من هذا المنطلق تستحيل عملية قياس تأثير تحول مؤسسة من المؤسسات علي الخصوبة. بإمكان بعض المتغيرات الأخرى تحوير قوة هذه التأثيرات و بإمكانها أيضا تغيير اتجاهاتها . أشار "ماسون ", استنادا لبعض الدراسات, عندما يكون النموذج العائلي مرتكزا علي مبدأ النسبية, مثل ما هو الحال في إفريقيا جنوب الصحراء أو جزيرة هايتي, لا تؤدي الاستقلالية المالية للنساء بالضرورة إلي انخفاض الخصوبة, بسبب ثقل المهام المخولة للمرأة انجازها , فهي تحتاج إلي مساعدة الأطفال لتغطية كل هذه الأعمال.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن تأثير النظام التعليمي و التربوي علي الخصوبة, لأن النسق الأبوي القوي بإمكانه إبطال فعالية أي مؤشر, حتى التعليم الرسمي و التكوين المهني لا يسمحان بالضرورة الوصول إلي الموارد الإستراتيجية في سياق تحولات البنيات النفعية و سوق العمل.

اعتمادا علي المعلومات السالفة يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي المقاربة أو الطريقة التي تمكننا من تفهم و إدراك تحول مجموعة من الظواهر وتحديد بدقة علاقاتهما الترابطية. يتمثل الحل الذي دعا إليه " لوريو",في إعادة إدراج هذه الظواهر ضمن سياقها العام و التاريخي داخل النسق العام الذي تنتمي إليه, أي الاعتماد علي مقاربة تحليل النسق [1] . وإلي تنويع دراسات الأنساق الخاصة.

تشكك المقاربة الأخيرة في جدية الطرق الإحصائية المألوفة المطبقة في علم الاجتماع السكان. ترتكز هذه الطرق علي البحوث الجزئية و الفردية, بحيث يتم اختزال الأنساق و المؤسسات إلي– متغيرات– و صياغة نماذج تفسيرية لتحليل العلاقات الترابطية بين نفس هذه المتغيرات, أي تأثير المتغير المستقل علي المتغير التابع. في الواقع لا يمكننا اختزال

1 LORIAUX M., « L’analyse contextuelle : renouveau théorique ou impasse méthodologique ? », op. cit.

العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات إلي مؤشرات من جهة, ومن جهة أخري فإن التغيرات البنيوية التي تنتمي إليها التغيرات الديموغرافية تحدث في نفس الوقت أي تكون متزامنة الحدوث, إن اعتبار متغير مستقل واحد يصبح محدود التأثير. لتفادي الوقوع في حلقة مفرغة يجب تدعيم التحليل الفردي بالتحديد ألنسقي و التاريخي.

يفتح تطور بعض الطرق المنهجية الحديثة آفاقا جديدة ومعتبرة أمام النظريات التفسيرية للخصوبة. إن إدماج المعطيات– الميكرو و الماكرو– أصبح اليوم ممكنا بفضل طرق " تحليل المستويات". علي المستوي الفردي بإمكان هذه الطرق الحديثة إبطال ضرورة استعمال طرق التحليل الاستعراضية التي أكدت الدراسات محدوديتها النظرية. إن التطور الغير منتظر هو عودة الدراسات الديموغرافية إلي – حضريتها– العلوم الاجتماعية. من خلال إعادة الاعتبار إلي المعطيات الكيفية, بالرجوع إلي البحوث من طريق المقابلة الفر دية المعمقة أو المناقشة الجماعية. إن التطورات النظرية المستقبلية سوف ترتكز علي معطيات المقاربات الجديدة التي سوف تتميز بالاستعمال المتزامن لعدة طرق تكاملية.

الفصل السابع

التحولات العميقة للنسق الزواجي

وفي المغرب العربي

الفصل السابع: التحولات العميقة للنسق الزواجي في الجزائر و في المغرب العربي

لإعادة صياغة كلام " بورديو" ، نجزم أن تغير معدلات الأحداث الديموغرافية هي أكثر سرعة و أهمية من مختلف مظاهر النسق الثقافي الأخرى .و هو الانطباع الأساسي الذي نستخلصه من عملية التحليل الديموغرافي لي منطقة المغرب العربي خلال العقود الماضية.

يتفق جميع الخبراء علي الوتيرة السريعة للتغيرات الديموغرافية (وخاصة المستويات التي سجلتها الخصوبة أثناء العقود الأخيرة) مقارنة ببعض المناطق الأخرى . و في المقابل تشهد نفس هذه الدول انتشار وصعود الوازع الديني وبروز الإسلام السياسي, الشيء الذي يجرنا بالصواب أو بالخطأ التفكير في التزامن الغير منطقي لهاذين الحدثين المجتمعين.

دخلت دول المغرب العربي بما فيها الجزائر إلي عمق المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي وهم بصدد إتمامها لولا بعض التغيرات المفاجئة التي طرأت علي مستوي الخصوبة. ونعني بعملية الانتقال الديموغرافي التحول من نمط ديموغرافي تكون فيه مستويات الخصوبة والوفيات مرتفعة إلي نمط تكون فيه نفس مستويات هذه الأحداث منخفضة ومتوازنة. تتميز هذه العملية عامة بمرحلتين: الأولي تنخفض فيها الوفيات و خاصة وفيات الرضع وتبقي الخصوبة مرتفعة إلي حد ما ، مما يؤدي إلي ارتفاع معتبر في معدل الزيادة السكانية .سجلت الزيادة السكانية خلال هذه الفترة مستويات غير مسبوقة في التاريخ الديموغرافي للجزائر(3.2في المائة سنويا بين 1966-1977).

خلال المرحلة الثانية ينخفض مستوي الزيادة السكانية بسبب تلاشي الخصوبة, و تصل دورة الانتقال ألي نهايتها مع انتهاء عملية تحول الخصوبة, تقوم العائلات بتسيير هذه المرحلة بطريقة عقلانية من خلال استعمال الوسائل الحديثة لتحديد النسل. يعتبر تحول مستوي الخصوبة في دول المغرب العربي وبدون منازع النتيجة الحتمية للتحولات المجتمعية الكبرى(اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية) وديموغرافية من خلال مشروع الدولة الجزائرية الذي جسده البرنامج الوطني للتحكم في الزيادة الديموغرافية- سنة 1983- أي التحكم في الخصوبة.

تنبئ مؤشرات الزواج و الخصوبة بتغيرات عميقة للنموذج الأسري التقليدي, وبالمقابل ليس هناك دلائل علي تكيف و احترام الجهاز القانوني للإجراءات الدستورية المعتمدة و المتتالية لدول المغرب العربي مع هذه التغيرات منذ الاستقلال. تنص كل دساتير هذه الدول علي المبدأ الأساسي الذي يتضمن مساواة كل المواطنين أمام العدالة بغض النظر عن الجنس والدين...لكن هناك مجموعة من الإجراءات القانونية لم تجد طريقها بعد للتكيف مع القانون الأساسي: و هي النصوص التي تحكم العلاقات الأسرية, الزواج, الطلاق و كذا قوانين الميراث. تبقي المساواة بين الجنسين العقبة التي تميز تطبيق الإجراءات القانونية في دول المغرب العربي بصفة عامة.

تجدر الإشارة أن الدولة التونسية هي الدولة الوحيدة التي امتثلت تشريعاتها الخاصة بقوانين المرأة والطفل مع اتفاقيات المجتمع الدولي . و بالرغم من الإصلاحات المعتمدة من طرف كل من (الغرب– 2004والجزائر–2005) التي وسعت بموجبها و بصفة معتبرة حقوق المرأة إلا أنها لم ترتقي إلي مستوي تطلعات الهيئات الأممية.

تتوفر دول المغرب العربي علي غرار بعض الدول الإفريقية, علي نظام زواجي مبكر. نسبة كبيرة من الفتيات يتزوجن عند سن البلوغ, و تعتبر ظاهرة تعدد الزوجات مقبولة و هي تخص غالبا العائلات الميسورة الحال, علي عكس دول إفريقية الغربية حيث ينتشر هذا النمط من الزواج بصفة أوسع. و تشمل ظاهرة الهجر و الطلاق الأحادي الجانب, الشكل السائد لإنهاء صلة الارتباط. إضافة إليذالك يشجع النسقالقبلي لهذه المجتمعات زواج الأقارب و خاصة الأقارب من الدرجة الأولي. مع بداية هذا القرن تميز نظام الزواج الجزائري بالزواج المبكر,خاصة عند الإناث مع حدوث تذبذبات كبيرة في معدل سن الزواج. سجل نظام الزواج خلال الربع الأخير من هذا القرن تحولات عميقة, انخفضت فيه وتيرة الزواج المبكر للإناث لصالح تأخر سن الزواج. حل الزواج المرتب مكانةالزواج القهري, و صادقت شريحة مهمة من المجتمع علي الاختيار الحر للزوج و الزوجة ولكن برضا الولي. كما منع نظام تعدد الزوجات أو يتطلب الأمر استحضار موافقة العدالة كما هو الحال في الدولة التونسية.استبدل الهجر أو الطلاق الأحادي الجانب بالطلاق القضائي و أصبح تدريجيا

الشكل الوحيد والقانوني لفك الارتباط. تميزت هذه الفترة كذلك وبشكل متناقض باستقرار الزواج الداخلي.

فهلتشكل كل هذه التحولات. و خاصة ارتفاع سن الزواج عند نساء المغرب العربي المعاصر تعبيرا عن التحولات الأساسية لنظام الزواج وإلي التحولات المجتمعية الكبرى؟

هل انتقلت دول المغرب العربي في ظرف لا يتعدي نصف القرن من النظام الزواجي المبكر – سن البلوغ– إلي النموذج الزواجي المتأخر كما يسميه العالم الإنجليزي "هاجنال"[1]؟

و هل نحن أمام عملية الانتقال نحو نموذج من النوع الغربي(الزواج المتأخر,أحادي الزوجة, الاختيار الحر للقرين,تعدد أشكال الارتباط), أو بروز نظام خاص بهذه المنطقة يجمع بين المتطلبات العائلية ,احترام التقاليد ,التعاليم الدينية والتطلعات الفردية؟

فكيف يمكن تفسير حدوث مثل هذه التغيرات السريعة في دول تلاؤم وتشجع التقاليد والدين الزواج المبكر للنساء, إبعادهن من الفضاء العام واحتواهن في دور المنجبات داخل الفضاء المنزلي؟ و كيف يمكن تعليل عدم استطاعت هذه الدول ما عدا الدولة التونسية "التحرر" من قبضة التشريعات التقليدية في تنظيم العلاقات الأسرية؟

1-1 تأخر سن الزواج

شهدت منطقة المغرب العربي تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة ولم نستخلص كل تداعياتها إلي يومنا هذا.تسجل المؤشرات الديموغرافية ارتفاع محسوس في معدل العمر عند الزواج منذ منتصف سنة1970. إذا كان الرجال يتزوجن بعد سن الثلاثين فليس هذا بالجديد ولكن المشكلة تكمن في التأخر المستمر لسن الزواج عند الإناث, وهذا يعتبر في حد ذاته تغييرا جذريا.

سجل معدل سن الزواج للإناث في الجزائر 29,3 خلال(التعداد العام للسكان والسكن– 2008) يفوق هذا السن معدل الزواج في المملكة المغربية حيث سجل 26 سنة و تم تقديره

1.J. Hajnal « Europeanmarriage patterns in perspectives », in Population in History, edited D.V. and D.E.C Eversley, London, Edward Arnold. 1965.pp.101-146.

في الدولة التونسية ب: 29,8خلال التعداد العام للسكان لسنة 2004. تشير نتائج تعدادات دول المغرب العربي التي أجريت مباشرة بعد الاستقلال ونهاية الانتداب أن سن الزواج الأول كان يقارب 18 سنة عند الإناث ويفوق 23 سنة عند الرجال. وتجاوز نفس سن الإناث أثناء الزواج الأول عتبة العشرين–20– في التعداد العام الجزائري سنة1977. واستمر في الصعود بين فترات ما بين التعداداتالمتتالية, و اقترب معدل العمر عند الزواج من 24سنة في تعداد1987.

أخرت النساء سن الزواج الأول ب 10سنواتوالرجال ب8سنوات في فترة زمنية لا تتجاوز30 سنة (الشكل 1). يتفق كل الملاحظين علي أن الزواج المبكر للإناث في الجزائر يعتبر النموذج المهيمن. مع بداية القرن العشرين تؤكد الإحصائيات الاستعمارية ومن خلال الأرقام, طبيعة العادات المعتمدة في منطقة الجزائر العاصمة, فخلال الفترة الممتدة بين 1900و1915 أشارت الإحصائيات المسجلة أن امرأة من بين 20 تزوجت قبل سن 15و امرأة من بين اثنتين تزوجت قبل سن 17عاما.حتى الزواج المبكر عند الرجال فكان منتشرا ولكن بدرجة أقل. في سنة 1911 قدر معدل العمر عن الزواج الأول ب 17,6 عند النساء و26,5 عند الرجال (فرقاس1986). أما بالنسبة لي تونس والمغرب فالوضعية تختلف قليلا. في سنة 2008, أصبح الزواج المبكر عند النساء اللواتي لا يتجاوز سنهن 15سنة شيئا هامشيا كما أصبح تراجعه لا يخص المناطق الحضرية وحدها. أشارت الإحصائيات الرسمية الجزائرية آنذاك أن أصغر معدل العمر عند الزواج الأول للنساء سجل في منطقة "إليزي" – 26سنة– بالصحراء الجزائرية . وسجل أكبر معدل عمر عند الزواج الأول في "تيزي وزو"32سنة. كما تشير الإحصائيات أن 72بالمائة من الولادات الجزائرية سجلت معدل عمر عند الزواج يساوي أو يفوق 28سنة. من جهة أخري هناك7 ولايات من بين 48 ولاية سجلت معدل عمر عند الزواج يفوق30سنة.

نفس اتجاهات الارتفاع سجلتها البحوث التي أجريت في الفترات ما بين التعداداتولم ندرك إلي يومنا هذا الحد الأقصى لهذا الارتفاع. سجلت البحوث : (البحث الجزائري الخاصبصحة الأم–2002– والبحث ذو المؤشرات الثلاثة 2006) أن هذه المعدلات استمرت

في الارتفاع ابتداء من إجراء التعداد الأخير, حيث سجل معدل العمر عند الزواج 29.6 عند النساء و 33عند الرجال سنة–2008– .تشمل هذه الارتفاعات المناطق الحضرية و الريفية وهي أكثر سرعة في المناطق الريفية. لكن حتى و إن ما زال معدل العمر عند الزواج مرتفعا في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية , و أن الفارق الملاحظ بين الزواج المبكر في المناطق الريفية و المتأخر في المناطق الحضرية , فهو يميل إلي الاختفاء. تشير مختلف التعدادات والبحوث التي أجريت في تونس والمغربأن هذه الدول تشهد نفس التطورات التي سجلتها الجزائر.

الارتفاع المستمر لمعدل العمر عند الزواج والذي تلازم مع تقلص الفارق بين سن الزوجين, حيث انتقل من 6.4 إلى2.8 في تونس سنة 2004, و يمكن تفسيرذالك بالضرورة بتغير العلاقات الأسرية. تشير تطورات العقود الأخيرة أن منطقة المغرب العربي بما فيها ليبيا و دون مصر لديها نموذج زواجي : (سن زواج مرتفع و خصوبة منخفضة) مختلف نسبيا عن منطقة الشرق الأوسط (الشكل: 12), و ازداد هذا الفارق حدة في السنوات الأخيرة حيث تتميز كل من الجزائر, ليبيا, وتونس بسن مرتفع عند الزواج و خصوبة منخفضة. هناك مجموعة ثانية (المغرب ، قطر، لبنان، ودولة الكويت) تتميز بمستوي خصوبة منخفضة و لكن بسن عند الزواج أقل ارتفاعا من المجموعة الأولي, أما بالنسبة للتطورات المرتقبة لهذا الفوج الأخير فهي مماثلة لتطورات الفوج الأول.

إن المقارنة بين الدول ذات الزواج التقليدي و الدول التي تتميز بتأخر سن الزواج (أوروبا وأمريكةالشمالية), تظهر أن هذا الارتفاع في سن الزواج , ليس نتيجة حتمية للتحولات الخاصةبالتمدرس و خروج المرأة للعمل. من المتوقع أن أول اعتراض ممكن أن تثيره هذه المقارنة مع الدول الغربية, يخص تطور نمط التعايش بين الأزواج خارج الإطار الشرعي وأهمية الولادات (الغير شرعية : 52.5بالمائة سنة 2006).و يتم في أوروبا تجسيد عملية الزواج بين العزاب غالبا بعد الدخول في الارتباط بدون زواج, عددا كبيرا من حفلات الزفاف تتم بعد الولادات. من هذا المنطلق الأخير ، تم اختيار العمر عند أول ولادة كمؤشر صالح للمقارنةو ليس فقط معدل العمر عند أول زواج الأوروبيات. إن السن عند أول ولادة لم

يتوقف عن الارتفاع في أغلب الدول الأوروبية, ويمكن تقديره اليوم بحوالي 28سنة[1]. تحدث الولادات عادة في دول المغرب العربي بعد الزواج, لذلك كان من الأجدر مقارنة معدل العمر عند الولادة في أوروبا مع معدل العمر عند زواج نساء المغرب العربي.

للمزيد من الوضوح سوف نقارن بين مؤشرات الدولة الفرنسية و مؤشرات الجزائر أي بين معدل العمر عند أول ولادة ومعدل العمر عند الزواج للفرنسيات مع معدل العمر عند زواج الجزائريات (الشكل: 2). نلاحظ من خلال الشكل المذكور آنفا و بين سنة 1970-1992- أن منحني سن أول زواج الفرنسيات فوق منحني سن أول ولادة. يتواجد هاذين المنحيين فوق منحني معدل عمر زواج النساء الجزائريات لسنوات:(1970، 1977، 1987).

ثم هناك تغيرين , الأول يخص : المجتمع الفرنسي بعد سنة 1992 يتواجد منحني سن أول زواج فوق منحي سن أول ولادة. تنجب الفرنسيات عادة, قبل الخروج من حالة العزوبة. تعبر هذه المؤشرات الأخيرة عن التغيرات السلوكية وتطور العادات التي يشهدها المجتمع الأوروبي. التغير الثاني يخص وضعية معدل العمر عند زواج الجزائريات في سنوات 1998,2002,2006,2008, مقارنة بالمعطيات الفرنسية . يوضح الخط المتقطع منحني معدل عمر الجزائريات عند الزواج الذي يتواجد فوق منحينا العمر عند أول زواج و معدلعمر أول ولادة الفرنسيات (الشكل:2). تنجب الجزائريات في سن متأخر مقارنة بالفرنسيات.

لم تشهد الجزائر لا تنوع أشكال الارتباط ولا ولادات خارج الإطار الشرعي(الزواج) مثلما هو مشاع في فرنسا و في معظم الدول الأوروبية, من هذا المنطلق يحق لنا التساؤل عن أسباب تأخر سن زواج الجزائريات, هل هي أسباب متعلقة بعدم الرغبة في الزواج لطبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة رغم كل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري, أو هناك أسباب عدة. هذا التساؤل يمكن طرحهعلي باقي دول المغرب العربي والتي تشهد نفس التطورات تقريبا. و هل تفضل النساء الجزائريات العزوبة هروبا من القيود المسلطة و المرتبطة بالتفاوت النوعي (المرأة و الرجل) الذي لا يلبي رغباتهن وتطلعاتهن الظرفية؟

1GijsBeets. « Age a la maternité et politique sociale ». Informations sociales 4/2006(n°132). P. 126-137.

التساؤل الثاني الذي أثاره الارتفاع المستمر لي سن الزواج, يجرنا إلي التفكير في أن دول المغرب العربي قد اعتمدت نموذج الزواج المتأخر كما عرفه "هاجنال 1965 " .يتشكل هذا النموذج حسب تعريف صاحبه بخاصيتين أساسيتين, ميزت مع بداية القرن السابع عشر الدول الأوروبية التي تتواجد شرق الخط الذي يربط بين – سان بترسبورغ ,وديبروفنيك– مدينتين موجودتين في كل من روسيا و كرواتيا. الخاصية الأولي, السن عند زواج الرجال أكبر منه عند النساء (26–27 مقابل 23–24). و هو يختلف علي نحو واسع عن مستويات دول المغرب العربي(الجزائر, تونس و المغرب). الخاصية الثانية, يميز الزواج المتأخر و نسبة كبيرة من العزاب هذه الدول الأوروبية, الشيء الذي يختلف تماما مع مؤشرات دول المغرب العربي. لذالك فإن دول المغربي لا تتجاوب كليا مع نموذج "هاجنال".

إذا أردنا رسم ملامح النموذج الزواجي المغاربي والذي هو في حالة الصياغة, يمكننا الافتراض أنه يمر بمرحلة انتقالية بإمكانها أن تقوده إلي نموذج "هاجنال". يبقي فقط تحديد مواقيت وأنماط هذه المرحلة الانتقالية الممكنة للنموذج الزواجي. الفرضية الضمنية لهذا المستوي من التحليل هي الالتقاء بين السلوكات الديموغرافية لهاتين المنتطقتين و لكن خلال فترات تاريخية محددة, وهذا لا ينفي تعاقبات جديدة مع اختلافات مستقلة عن النماذج الثقافية.

2–1إنتعاش الزواج وعنوسة النساء

إن استمرار ارتفاع معدل العنوسة ومعدل العمر عند الزواج في مختلف فئات لأعمار أثناء التعداد العام لسنة 2008في الجزائر, يثير بعض التساؤلات نظرا للتطورات الظرفية للزواج. بدأ عدد الزيجات ومعدل الزواج في الارتفاع مع بداية هذه العشرية الأخيرة وخاصة في الجزائر(الشكل: 3) كما أن هناك ارتفاع معتدل في كل من تونس و المغرب.

تضاعف عدد الزيجات في الجزائر بل زاد عن الضعف خلال هذه الفترة, حيث انتقل من163000سنة1999إلي331000سنة2008. المستوي الذي سجله معدل الزواج 5.4سنة1990 انتقل إلي 9.5 في الفترات الأخيرة. تتباين هذه الزيادة السريعة عن ضعف المعدلات المسجلة في العقود الأخيرة. سجلت تونس في كل فترات النصف الثاني من القرن

الأخير, مستوي عالي من الزواج مقارنة بالجزائر. ولكن مع بداية سنة2002, ازدادت معدلات الزواج في الجزائر عن معدلات تونس(الشكل: 4). في المغرب شهدت معدلات الزواج مستويات أكبر عن مستوي الجزائر, ب 9.8في1000. لكن عدد الزيجات المسجلة في المغرب تتضمن عددا من الزيجات السابقة و التي تم تسوية وضعيتها و إضافتها للإحصائيات الرسمية بموجب تطبيق التعديلات الخاصة بالمدونة في سنة2005.

تزداد وتيرة الزواج مع زيادة عدد السكان, و مع التغير الذي يحدث في هيكل الأعمار, وكذالك مع تطور احتمال زواج الذين دخلوا (سوق الزواج). من هذا المنطلق يمكننا أن نتساءل عن نصيب كل عامل من هذه العوامل في تطور عدد الزيجات في الجزائر في الفترات ما بين التعدادات؟ إن محاولة الإجابة علي هذا التساؤل تأتي باستعمال إحدى الطرق البسيطة وهي (تغيير قيمة إحدى المتغيرات مع إبقاء الآخرين علي حالهم).

نلاحظ أن أثر مؤشرات الزواج علي ارتفاع عدد الزيجات كان سلبيا, خلال فترات ما بين تعدادات-1977-1987, 1987-1998, و لكن تزايد عدد الوافدين الجدد علي (سوق الزواج)في سنوات 1960,1970, كانت آثاره إيجابية علي الخصوبة. تميزت هذه الفترات الأخيرة بعمق الصعوبات الاقتصادية التي تحولت إلي أزمة اقتصادية ومالية حقيقية , ثم أزمة سياسية في سنوات 1990, مع تداعياتها الأمنية. أجلت مشاريع الزواج, شريحة كبيرة من الشباب وصلوا سن الزواج و امتنعوا حتى عن التفكير في هذا الاحتمال. تراجع عدد الزيجات بين سنوات 1993-1994. مهدت هذه الآثار المشتركة للديموغرافية ،الزواج ، التحول الذي حدث في هيكل السكان وتجسيد مشاريع الزواج المؤجلة, إلي ارتفاع في عدد الزيجات الذي ما زالت تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة وتعرف هذه الفترة في الأدبيات الديموغرافية بفترة الاسترجاع و الاستعادة. إلا أن معدلات الزواج تلعب دورا رئيسيا في تغير مستويات الخصوبة في دول المغرب العربي و خاصة في الجزائر. إن ارتفاع سن الزواج يعتبر عاملا حاسما في تحديد مستوي الخصوبة ،وفي هذه الحالة سوف يخفض مستوياتها. لإنهاء مشكلة الزواج المبكر عند سن البلوغ للنساء,تم تحديد السن القانوني للزواج في الجزائر بي 15سنة ثم 18سنة (قانون الأسرة: 1984) و 19سنة في(2005). في الدول التي

تقل فيها الولادات (أقل من 1في المائة) خارج الإطار الشرعي , يؤدي تأخر سن الزواج إلي انخفاض احتمال التعرض للحمل, ويؤثر بطريقة آلية علي خفض الولادات و الخصوبة. إن تجسيد الزيجات المتأخرة بسبب التعديلات التي مست السن القانوني للزواج, إضافة إلي تحسن الظروف الاقتصادية, ساهمت في الزيادة المعتبرة لعدد الزيجات (بدون تجاهل الأعداد الكبيرة من الأجيال الجديدة الوافدة إلي سوق الزواج) والتي ساهمت كلها في زيادة عدد الولادات منذ سنة 2003 (الشكل: 5، 6).

إن النموذج الثقافي المهيمن لا يستبعد بعض الممارسات المالتوسية لدي بعض الفئات الحضرية المثقفة والغير المثقفة للمجتمع الجزائري, أدي انخفاض مستوي الموارد المالية, نتيجة تدهور سعر البترول و التحولات الكبيرة التي شاهدتها الجزائر خلال هذه الفترة إلي تأجيل الزواج. مما أدي إلي تأخر الولادات الأولي و انخفاض مستوي الخصوبة. عندما تتحسن الظروف الاقتصادية يرتفع عدد الزيجات (158000سنة 1998, 32700سنة2007و 344000في2010) ثم يرتفع عدد المواليد (620000 سنة 1998و 78300سنة 2007و 888000سنة2010.

ليس من المستبعد أن الخصوبة التي تم قياسها بالمؤشر النوعي(المؤشر النوعي للخصوبة: عدد المواليد علي عدد النساء في سن الإنجاب) سوف تشهد زيادات في السنوات المقبلة قبل أن تستأنف مسارها نحو الانخفاض تحت تأثير الاستعمال الأوسع للوسائل الحديثة لتحديد النسل[1]. سوف تشهد الجزائر في السنوات المقبلة انخفاض جديد لمستويات الخصوبة تحت تأثير وسائل تحديد النسل التي تمنح الزيجات التحكم في الولادات وحرية القرار في تحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم, بناء علي الإمكانيات المتوفرة, لمنحهم أحسن الظروف الصحية والتربوية الممكنة. إن التأثير السلبي لمؤشرات الزواج علي سن الارتباط يؤدي بعدد من النساء ليس التفكير فقط في تأخير الارتباط بل أن البعض منهن يفضلن العنوسة نظرا للعلاقة الغير متكافئة بين الرجل و المرأة في مجتمع يشهد مجموعة من التحولات العميقة وخاصة بالنسبة للمرأة.

1L’ONS indique une hausse de l’ISF de 2.48 à 2.87 entre 2002 et 2010 voir2018 .

3-1العنوسةو العزوبة

تشير إحصائيات التعدادات الأخيرة في كل من الجزائر, تونس و المغرب, ارتفاع ملحوظ في نسب العزاب للسكان الذين يتجاوز سنهم 15سنة فما فوق. إحصائيا تتكون هذه المجموعة من الغير متزوجين, الغير مطلقين و لا الأرامل. رغم محاولة إخفاء حدود العتبة التي تتضمن هذه المجموعة, فهي تطرح بصفة ضمنية : ما هو الحد الأدنى : السن القانوني عند الزواج, سن البلوغ, مشكلة الأطفال, التعامل بالمعدل الفئوي؟ الحد الأقصى هو السن الذي يدخل فيه العازب فئة العنوسة , وهو السن الذي يصبح فيه احتمال الزواج قريب من الصفر. من الواضح أن هذه المستويات تحددها العوامل الاجتماعية و الثقافية. قديما, تعتبر المرأة العازبة التي تجاوزت سن 25 سنة عانسة. أشارت البحوث عن صحة الأسرة في كل من الجزائر و تونس, التي أجريت سنة(2003-2004) أن 55 بالمائة من النساء في سن 25-29 عازبات. كثير من الارتباطات تتم اليوم في سن متأخر نسبيا, رجال ونساء يتزوجن بعد سن 30سنة.

قد يبدو شيء متناقض, مقاربة ظاهرة الزواج من زاوية العنوسة في منطقة من العالم تطرقت فيها معظم الدراسات إلي شدة هذا الحدث (د.هايدو, 1978, ف,دومنتاس, 1923, فارجاس.1986). مع بداية القرن العشرين,عندما ارتفعت وتيرة العنوسة بالنسبة للرجال والنساء معا في معظم دول أوروبا, شهدت الجزائر عنوسة ضعيفة استثنائيا و مست في غالب الأحيان المرضي و المعاقين. بعد سن 35سنة تكون معظم النساء قد تزوجن مرة واحدة علي الأقل. بالرغم من انعدام الإحصائيات خلال هذه الفترة علي عكس ما هو الحال في الجزائر, تشير كثير من الدلائل علي أهمية الزواج في كل من تونس و المغرب مع بداية القرن العشرين. تميزت منطقة المغرب العربي بانعدام العنوسة الدينية للذكور و الإناث كما هو الحال في الديانة الكاثوليكية. اعتبرت العنوسة وخاصة عنوسة الرجال خلال هذه الفترة, ظاهرة تهدد النظام العام. خلال الفترة العثمانية تم زواج الجيوش الانكشارية المستوطنة في الجزائر بنساء من المجتمع المحلي (من الجزائر) و اللواتي أنجبن ما يعرف في تاريخ الجزائر بفئة الكراغلة و هم متواجدون أيضا في تونس و ليبيا. هناك ما يعرف بالزواج

المؤقت في بعض الدول الإسلامية لتدبير وتسيير الوجود المؤقت للأجانب.يعتبر الحضور الجماعي للعزاب الأجانب عاملا من شأنه الإخلال بالنظام العام في هذه المجتمعات حيث لا خيار للفتيات ماعدا (الزواج أو القبر, بيار بورديو,1985, الصفحة18).

في الجزائر كما في تونس, خلال التعدادات المتتالية, تتجه المنحنيات الخاصة لنسب العزاب في مختلف الفئات العمرية,إلي الأعلى ونحو اليمين (الشكل: 7,8,9,10) بالنسبة للذكور والإناث معا. تدل هذه المنحنيات علي حدوث تغيرات سلوكية نسبة إلي سن الزواج. و بالأحرى حدوث تغير في رزنامة الزواج و ربما رفض الظروف الضمنية التي تتوج عقد الزواج عند بعض النساء العازبات.

تبين المقارنة بين توزيع معدلات العنوسة حسب الجنس في الجزائر,تطورا متميزا بين تعدادات 1966, 1998, 2008. أذا كانت معدلات العنوسة عند الرجال مرتفعة باستمرار بعد سن الأربعين عن معدلات النساء سنة 1966, فهي تأخذ مسارا عكسيا سنة 1998, 2008(الشكل: 11). تنذر هذه الوضعية بظهور نسب غير متوقعة للنساء العازبات مختلفة تماما عن المعطيات الماضية لهذه المجتمعات.

كشفت البحوث الخاصة عن صحة الأسرة و التي أجريت بإيعاز من جامعة الدول العربية, أن معدلات العنوسة للفئة العمرية 35-39 في المغرب أقل ارتفاعا من مثيلاتها في كل من الجزائر و تونس(الشكل:12), مع أن التعدادات المتتالية للمملكة المغربية تشير إلي اتجاهات مماثلة لمعدل العنوسة و ارتفاع معدل العمر عند الزواج. مما يدل علي اختلافات في أنماط التغير الديموغرافي, أي أنها أكثر سرعة في الجزائر و تونس.

إذا اعتبرنا الظروف الاقتصادية عوامل محددة لهذه التطورات, فهذا يعني وجود اختلافات جوهرية بالنسبة للمهاجرين المغاربة المقيمين في فرنسا. لكن ليست هذه هي الحالة.تعيش الجالية المغاربية المقيمة في فرنسا في سياق اجتماعي واقتصادي ملائم. سجل بحث الأسرة (فرنسا1999) أن معدلات العزوبة للجالية المغاربية مرتفعة نسبيا بعد سن 35, و بعد سن 40, ينخفض احتمال خروجها من العزوبة. إن احتمال الزواج بعد سن 35, في الجزائر أكبر منه في فرنسا و خاصة عند الذكور الشكل:(9، 10، 11).

إذا كانت نسب العزوبة ترتفع مع ارتفاع الفئات العمرية مثل ما تبينه المنحنيات الجزائرية, فهي تتجه نحو الالتقاء بعد سن 50 سنة. لكن تبقي العزوبة النهائية(نسبة العزاب 50سنة فما أكثر) معتدلة نسبيا عكس التوقعات المنتظرة. نفس النتيجة سجلتها لإحصائيات التونسية والتي تبين ضعف نسب العزوبة النهائية. تشير إحصائيات التعداد التونسي سنة 2004, ارتفاع طفيف في نسب العزوبة النهائية: 4.3 للرجال و 5.6للنساء (الشكل: 9-10). يشهد المغرب مستويات أقل: 3في المائة بعد سن 55سنة, تعداد 2004. في هذا الإطار تشير الإحصائيات المغربية أن الوضعية ما زالت علي حالها, أي نسب زواج عالية.

أظهر الديموغرافيون الذين اهتموا بمسائل الزواج من خلال المعطيات التاريخية الأوروبية,أن الزواج المتأخر و الاختيار الزواجي تلازما مع نسب عالية للعزوبة النهائية عند الرجال و النساء علي حد سواء (هجنال,1965). إن ارتفاع نسب العزوبة النهائية هي النتيجة الطبيعية الاختيار الزواجي الحر خلال المرحلة الانتقالية الأوروبية, الشيء الذي لا نصادفه في دول المغرب العربي حتى خلال المراحل الانتقالية لأنها ليست ملازمة الاختيار الحر عند شريحة كبيرة من المجتمع.

الفصل الثامن

السياسة مقابل النظام الاجتماعي والديني

الفصل الثامن: السياسة مقابل النظام الاجتماعي و الديني.

في مواجهاته العسكرية, الثقافية والاقتصادية للمجتمع التقليدي للسكان الأصليين, أحدث الاستعمار أزمة عميقة ، دائمة ومتفاوتة الشدة حسب الدول و مدة الاستعمار, و هذا بدون أن يمتلك السكان المعنيين الوسائل الضرورية للتصدي. شهد كل من مستوي المعيشة ، البنيات العقلية ، و أنماط الاستهلاك تحولات جذرية أربكت احتياجات السكان و أخلت إلي أقصي حد بالعلاقة الموجودة بين السكان و الموارد.

إن التحولات المعتبرة التي مست المجال الاقتصادي والاجتماعي أبقت تقريبا الفضاءات الخاصة علي حالها بموجب القوانين المحلية. حافظ الأفراد علي شبكة العلاقات الاجتماعية و الأبوية بالرغم من التصدعات التي تسبب فيها تدمير البنيات القبلية, حشد ، تجميع السكان و عمليات التهجير. لم تحدث أي تغيرات تذكر علي مستوي مكانة و مركز النساء الأصليين: الأمية ،ضعف مستوي التمدرس ، التهميش بالنسبة لسوق العمل ، انعدام الإصلاحات السياسية و الاجتماعية. كل النساء المغاربيات ماعدا القليل منهن أبقوا محتجزات ومحبوسات علي مدار الحقبة الاستعمارية, و خصصن لدور الإنجاب .

أعتبرت النساء عبء اقتصادي وخطرا علي الشرف العائلي , و مؤهلات للزواج عند سن البلوغ مع اعتماد نظام الزواج القهري. شكلت سياسات المرحلة ما بعد الاستعمار , العملية التي فككت البنيات التقليدية من خلال الإشكاليات التنموية و تحديث الأجهزة الاقتصادية و السياسات للدولة.

1- الزواج التقليدي مقابل التحديث الاستعماري.

شكلت مؤسسات البايلك (الحكم العثماني) في تونس والمخزن تحت حكم ملك المغرب حاجزا أمام تدخلات الإدارة الاستعمارية في الشؤون المرتبطة بالأحوال الخاصة والشخصية. و لم يكن الوضع في الجزائر علي نفس الحالة بسبب ضمها إلي فرنسا منذ سنة 1838, دمرت كل المؤسسات الإدارية المتواجدة قبل الاستعمار.عند الإمضاء علي تسليم وصاية الجزائر العاصمة من طرف (الداي حسين), تعهد العسكريين الفرنسيين باسم الدولة الفرنسية, احترام

القوانين والممارسات المتداولة و النابعة من الديانة و التقاليد المحلية للسكان الأصليين الذين أصبحوا تحت مراقبتهم.

بعد أقل من قرن ونصف من الغزو شهد المغرب العربي برمته تحولات كبيرة غيرت و زعزعت التنظيمات الاجتماعية التقليدية. إن الطابع البدوي المهيمن في حياة الجزائريين لأكثر من قرون, أختصر علي المنطقة الصحراوية و في ظرف لا يتعدي بضعة عقود , تفككت القاعدة القبلية و اندثرت بصفة شبه كلية.

لجأ المستعمر , إلي سياسة الاستيطان من خلال فتح الهجرة للأوروبيين ,الذين تزايد عددهم في فترة قصيرة و أصبحوا يتعايشون مع السكان الأصليين في نفس الرقعة الأرضية مع وجود فوارق في العادات ، الدين ، نمط المعيشة و الخلفيات الثقافية. استفادت الجاليات الأوروبية و التي هي حضرية بنسبة 80 في المائة , من مختلف المنشئات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في دول المغرب العربي الثلاثة. سهولة كبيرة للاستفادة من المنشئات الاجتماعية و التربوية, وتحسن ملموس في الظروف المعيشية, سمح لهم المساهمة في عملية الانتقال اليديموغرافي مع بداية القرن التاسع عشر. بالرغم من أن وفيات هذه الجالية كانت مرتفعة مقارنة بالوفيات الفرنسية, إلا أنها أقل من مستويات الوفيات في كل من إسبانيا و إيطاليا, كما سجلت الولادات مستويات مرتفعة مقارنة بالولادات الفرنسية ، و في نفس المستوي تقريبا مع الدول المذكورة آنفا. إن الاستفادة الكبيرة من الامتيازات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية جعل من هذه الجالية عائقا رئيسيا للتطور السلمي للنظام السياسي الاستعماري وخاصة في الجزائر.

أبعد النموذج الاستيطاني القائم –إدخال الجاليات المهاجرة في الجزائر– اللغة العربية من المجالات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية. همش تعليم اللغة العربية وأنشئت الازدواجية اللغوية مع بداية القرن لدي النخبة الوطنية الجديدة و لصالح تكيف بطيء للسكان الأصليين مع الفعل الاستعماري ، الذي وسع سيطرته علي الكرة الأرضية و خاصة المناطق التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية.

أسهم توفر المنشئات الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية لتسيير المجتمع الاستعماري في بداية لأمر في التكيف مع الفعل الاستعماري: بعد تعميم التداول النقدي ,تطوير العمل المؤجر والتمدرس و لو لفئة محدودة من الأطفال الصغار. أخرجت هذه الإجراءات سكان المغرب العربي من مظلة العهدة الثقافية الشرقية التي دامت عقود متعددة ، للسيطرة عليهم تحت مظلة الحداثة الرأسمالية الغربية. في المرحلة الثانية, أسهمت عملية التعبئة والتجنيد عملية تكيف المحليين مع الفعل الاستعماري, من خلال إقحامهم في الحربين العالميتين الأولي و الثانية وتغيير مسار الهجرة نحو فرنسا. فتحت هذه العملية لعدد كبيير من سكان المغرب العربي, الاحتكاك مع سكان من ثقافات متعددة و مختلفة و مغايرة لثقافة الجاليات المهاجرة و المستعمرة. كما أسهمت هذه العملية الاحتكاك بالأشكال الحديثة للتنظيم ، النضال السياسي ، النقابي وحتى بالوسائل المادية للحروب الحديثة من خلال إشراكهم في حربي القرن العشرين.

ترجمت عملية التكيف مع النظام الاستعماري علي المستوي الديموغرافي في ارتفاع الولادات تزامنا مع الانخفاض الطفيف للوفيات, و أسفرت , هذه العملية علي زيادة ملموسة في عدد السكان. أضفي هذا الارتفاع في الولادات خصوصية علي التحول الديموغرافي في الجزائر, وخاصة في المرحلة الأولي التي بدأت في أواخر سنة 1940 و بداية 1950. سبقت هذه المرحلة الأولي من عملية التحول الديموغرافي (انخفاض كبير في الوفيات مع البقاء علي خصوبة مرتفعة) ، مرحلة أولية دامت 50 سنة تقريبا تميزت بغياب المستويات العالية للوفيات التي تسببت فيها الأزمات (السياسية, الحروب, المجاعات, الأوبئة) و ارتفاع خفيف في الولادات مما أسفر علي ارتفاعات متتالية في عدد السكان[1]. الزواج المبكر, فترات الحمل المتتالية, الوفيات المرتفعة أثناء الحمل و العدد الكبير للإجهاض العفوي مع غياب المتابعة الطبية للحمل , عوامل لم تمنح الفرس الكافية لتحرر المرأة الجزائرية.كما استمرت المستويات المرتفعة لوفيات الإناث من (1 إلي 39سنة) حتى المرحلة الاستقلالية بسبب سوء التغذية الحاد للفتيات ، الرعاية الصحية الانتقائية وأمومة مبكرة.

1. Kateb Kamel, 2001, Européens, « indigènes » et juifs en Algérie (1830-1962) , Paris, L'INED / PUF :1971 P . 386.

2-1 وضعية النساء مقابل التحديث الاستعماري.

تبين الإحصائيات المتوفرة و إلي غاية منتصف القرن العشرين في دول المغرب العربي, ضعف نسبة تمدرس النساء و إبعادهن من سوق العمل و الفضاء العام, واحتواهن في الوسط المنزلي وتخصيصهن للزواج و الإنجاب (اعتبرن عبئ علي الاقتصاد و خطرا علي شرف العائلة, كل الفتيات اللواتي وصلن سن البلوغ مؤهلات للزواج, بدون إمكانية اختيار القرين,و يتكفل المجتمع بزواج كل النساء تقريبا).

تدهورت وضعية النساء بسبب إبعادهن من الفضاءات العامة و احتواهن في الفضاء الخاص. تشير معطيات التعداد العام الذي أجري في سنة 1954 علي سبيل المثال, أن 2 في المائة فقط من النساء ما بين 15و69سنة يشتغلن خارج الإطار المنزلي أو في المستثمرات الزراعية العائلية.

تشكل هذه الفئة من النساء 44739 من بينهم 23511(52 في المائة), يشتغلن كمنظفات أو في الأعمال المنزلية، 5635 عاملات في الصناعة و 7036 مؤجرات في الميدان الزراعي. كما يشتغلن في الميادين التي غادرها الرجال لأسباب تتعلق بالأجرة ، بالهبة و المكانة. في تعداد 1911, تم تسجيل 4655 امرأة فقط في الأعمال المنزلية, حيث أحصي عدد الرجال الذين يشتغلون في نفس هذه المهنة 19074. أصبحت مهنة الأشغال المنزلية مختصرة علي النساء.

سبقت وضعية النساء هذه, ضعف نسبة تمثيلهن في النظام المدرسي. إلي غاية 1954, أخذ حضورهن في مختلف أطوار التعليم طابعا رمزيا ومختصرا علي سكان التجمعات الحضرية. في بداية القرن العشرين كان عدد الفتيات المتمدرسات ضعيفا, حيث سجل 1409 في فئة 6-14 في سنة 1901 و 3084 سنة 1911.كما سجلت الإحصائيات 4455 في سنة1921 و 17286 في سنة 1936.أي 3 في المائة من مجموع عدد الإناث في سن التمدرس. غداة الحرب العالمية الثانية ,أصبحت وتيرة تمدرس الإناث أكثر سرعة من الفترة السابقة, حيث انتقل عدد المتمدرسات من 42103 سنة 1948 إلي 73685 سنة1954 و تشكل علي التوالي 4.5 و 8.4 في المائة من الإناث في الفئة العمرية 6-14 سنة. يشكل

عدد الذكور المتمدرسين ضعف عدد الإناث تقريبا. في سنوات 1948 و 1954, سجل عدد المتمدرسين من الذكور والإناث علي التوالي, 9.3 و 15.5 في المائة نسبة إلي العدد الإجمالي للذين في سن التمدرس. بعد إقصائهم من المدرسة ومن عالم الشغل أصبحت النساء أكثر عرضة للأمية من الرجال. في سنة 1954 شكلت نسبة النساء للواتي لا يعرفن القراءة و الكتابة 95.4 من العدد الإجمالي للنساء.

من جانب آخر , تجدر الإشارة أنه حتى في حالات انعدام التمييز الجهوي, تستند العلاقات فيما بين القوميات علي أشكالا من الهيمنة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية. أجمعت الجزائر الاستعمارية بين قوميتين منفصلتين و خاصة علي مستوي الزواج. تتمتع النساء الأوروبيات في الجزائر بمستوي معيشي يضاهي مستوي معيشة الفرنسيات في فرنسا و لا يمكن أن يشكل نموذجا للجزائريات بسبب الانفصال بين أعضاء القوميتين. حتى الزواج بين القوميتين كان قليلا و أكثر أهمية بين اليهود و النساء الأوروبيات.

تعتبر العائلة والمجتمع الجهاز الذي يقوم بضبط و مراقبة سلوك الأجيال الشابة في مجتمعات المغرب العربي التقليدية. و يشكل التراث والعقار المشترك القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لعملية المراقبة. فعملية الزواج مرهونة بالمهر الذي لا يمكن توفره خارج إطار العائلة إلا بتنمية العمل المؤجر لدي الرجال. أسفرت هذه الحالة أولا, عن ارتفاع معدل سن الزواج عند الر جال. ثانيا, اختصرت حالات تعدد الزوجات لدي الطبقات الاجتماعية الميسورة الحال فقط و انعدامها الشبه الكلي عند الطبقات الاجتماعية الأخرى . ثالثا, اتساع الفارق في السن بين الزوجين و خاصة في حالات تعدد الزوجات, و هي مرهونة بدفع المهر.

دفعت هذه المرجعية, الإدارة الاستعمارية علي تكثيف كل جهودها في تسجيل الأحداث الديموغرافية علي مستوي مصالح الحالة المدنية و بدون أدني إرادة لتطبيق و توسيع القوانين الفرنسية علي كل سكان الدوائر الفرنسية جنوب البحر الأبيض المتوسط. توجت المجهودات المذكورة بإضفاء الطابع الرسمي من خلال إنشاء مصلحة الحالة المدنية الخاصة بالسكان الأصليين. بموجب قانون سنة 1882, شملت عمليات التسجيل أحداث الزواج و الطلاق و

لكن بدون تغطية كلية بدليل مباشرة عمليات التسوية أواخر 1940 و بداية سنة 1950. يبدوا أن قانون 1949 هو الذي كان وراء استدراك تسجيل أحداث الزواج السابقة, والذي نص علي اقتصار الاستفادة من الملح لعائلية و الضمان الاجتماعي العائلات الشرعية فقط والسماح للزيجات العرفية و الغير شرعية تسوية وضعياتها بدون إجراءات قانونية خلال فترة زمنية تمتد من (19 مارس 1950 إلي 30 جوان 1952)[1]. و مع ذلك, تحفظت الإدارة الفرنسية في تغيير القوانين الخاصة بالزواج والطلاق, بحجة احترام القواعد المتداولة في إطار القوانين الخاصة بالسكان الأصليين.

كان لا بد. من انتظار حرب الجزائر والسنوات الأخيرة لتواجد الفرنسيين, حتى يباشر المشرع الفرنسي إصلاحات و تغييرات تخص فوانين الأحوال الشخصية للسكان المسلمين. أصبح الزواج حدثا عاما يأخذ شرعيته من إبرامه أمام القاضي أو ضابط الحالة المدنية, أما العرفي بحضور الجماعة و قراءة الفاتحة ملغي و لا معني له. كما ألغيت إلزامية حضور الوالد أو الولي بعد اعتماد موافقة الزوجين البالغين كشرط لمشروعية الزواج و كرس مبدأ موافقة الولي عند زواج القصر.

منع الطلاق الأحادي (من طرف الرجال), ما عدا في منطقة ميزاب حيث لم تشمل التعديلات القانونية الفرنسية جميع أنحاء الجزائر, وأخذت أحيانا بمبدأ التدرج في تطبيق هذه الإصلاحات حسب المناطق.[2]

إن الاستعمار الفرنسي من خلال معاهدتي تونس (باردو, 1881) و المغرب فاس, 1912), مختلف من حيث الشكل في الجزائر. لم يعرف الاحتلال و الاستعمار الفرنسي في كل من تونس والمغرب, نفس الوحشية و التكلفة في الأرواح البشرية التي سجلها المجتمع الجزائري. إن استعمار تونس و المغرب جاء متأخرا ، في سياق عالمي مختلف و لم يدوم فترة طويلة. من جانب آخر, أتخذ استعمار هاتين الدولتين شكل الانتداب وليس الاستيطان

1 Circulaire du ministère de l'intérieur n 170 du 19 mai 1950 et n 329 du 3 juillet 1951 .
2« Georges –Henry Bousquet , « La législation française et son influence sur le droit de famille indigène »,Revue Algérienne(RA) 1930,lap 198 .

كما هو الحال في الجزائر, العامل الذي حافظ علي البنيات الإدارية المحلية السابقة . مع هذا, فإن سلطة القرار السياسي و الاقتصادي كانت في يد الإدارة الفرنسية.

الهدف من الإبقاء علي الإدارة المحلية في (تونس و المغرب) هو التحكم في تسيير شؤون هذه المجتمعات المحلية واستغلالها كوسيط بين الإدارة الاستعمارية و السكان المحليين. لم تكن الصدمة الاستعمارية بنفس شدة مثيلتها في الجزائر. في آخر الأمر ليس للحاكم المحلي معارضة مبادرات و قرارات الدولة الفرنسية. من هذه المنطلقات الأخيرة لم تشهد وضعية النساء كما هو الحال في الجزائر أي تحسن يذكر ما عدا عند بعض الأقليات المحظوظة اجتماعيا و المتواجدة في الأوساط الحضرية.

التكفل و العمل بشهادات الحالة المدنية في كل من تونس والمغرب, كان متأخرا و انطلق في العقود الأخيرة من الانتداب الفرنسي مقارنة بدولة الجزائر, تمركز في المدن الحضرية الكبرى حيث تتواجد أغلب الجاليات الأوروبية. في السنوات الأولي من استقلال هذه الدول, تم إدخال تعديلات تنظيمية عميقة علي مصالح الحالة المدنية.

3-1 التحديث ما بعد الاستعمار مقابل النظام الديني

بعد الحرب العالمية الأولي أخذت المعارضة للنظام الاستعماري أشكالا أكثر تطابقا مع علاقات القوة الممارسة في هذه المنطقة من الأرض. تلقت حركات التمرد المسلحة ضد الحكم الاستعماري, رد فعل شديد من طرف المحتل. عوضت الحركات السياسية من النوع الحديث تدريجيا المقاومة القبلية والحركات الشعبية, بالرغم من الإجراءات الاستثنائية: إلغاء قانون السكان الأصليين سنة 1927, و كذا سياسة القمع والرقابة المفروضة. تبلورت الحركات التحررية ضمن النشاطات السياسية المنظمة في إطار الأحزاب الوطنية و النقابات, علي النموذج الأوروبي و الأمريكي. تبلورت هذه النشاطات السياسية بفضل مرجعية سياسية عالمية مواتية للشعوب المستعمرة. ثورة أكتوبر و التزام الشيوعية العالمية ضد الأنظمة الاستعمارية, و انعكاسات سياسة التحديث التي انتهجها "مصطفي كمال آتاتورك" في تركيا, تواجد الأعداد الكبيرة من العمال المغاربة في فرنسا, ساهمت في دفع الحركات السياسية

لصالح الحريات السياسية والنقابية. تحولت هذه الحركات تدريجيا نحو المطالبة بالاستقلال الوطني.

الدستور سنة 1920, ثم حزب الدستور الجديد سنة 1934 في تونس, نجم شمال إفريقيا سنة 1926, ثم حزب الشعب الجزائري سنة 1937 في الجزائر, و حزب الاستقلال 1943 في المغرب,جسدت هذه الأحزاب استفاقة الروح الوطنية في دول المغرب العربي. المطالبة السلمية من أجل توسيع الحريات السياسية و النقابية و التي فتحت الطريق نحو الاستقلال, لم تجد الصدى الإيجابي لدي السلطات الفرنسية. تمخضت هذه الوضعية عن أزمات سياسية متفاوتة الخطورة حسب خصوصية كل دولة.

ساهمت هذه الأزمات في استقلال كل من تونس و المغرب بداية 1956. تم تعزيز الملكية من خلال هذه التجربة و التي ازدادت شرعيتها عند المجتمع المغربي. أما في تونس حيث يقام نظام البيليك لأكثر من أربعة قرون فسح المجال لميلاد الجمهورية التونسية التي ترأسها "الحبيب بورقيبة" مدة 31سنة و الذي كان قائدا للحركة الوطنية.

أنجبت الأزمة المفتوحة داخل أكبر حزب وطني جزائري (حزب الشعب الجزائري،الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) حزب جبهة التحرير الوطني, الذي فجر الحرب المسلحة من أجل استقلال الجزائر. شن التعنت الاستعماري حربا شاملة ضد المناضلين من أجل الاستقلال بدون أن يتمكن من إخماد نار الانتفاضة و بالرغم من التعذيب وقتل مئات الآلاف. تحولت الأزمة الجزائرية إلي حرب دامية (1954–1962). تسببت في أزمة سياسية و أخلاقية عميقة في الجزائر و في فرنسا و كادت أن تتحول إلي حرب أهلية. جزء من الجيش الفرنسي مدعوم بأغلبية الجالية الأوروبية الجزائرية عارض كل وسائل التسوية السلمية بما فيها الاقتراع من أجل تقرير المصير المقترح من طرف "ديغول" سنة 1958.

شكل السكان الأوروبيون في الجزائر عائقا أمام إنهاء الاستعمار, وعارضوا كل المبادرات السلمية في هذا الاتجاه. كما ساهموا في الانقلاب العسكري سنة 1961 و دعموا (جماعات المنظمة السرية المسلحة, حركة إرهابية مؤيدة للجزائر فرنسية) و سياستها المعروفة "الأرض

المحروقة", مهدت هذه الوضعية الظروف النفسية لنزوح عددا كبير من الجزائريين و الأوروبيين والمؤيدين نحو فرنسا المتروبولية.

كرست, دول المغرب العربي المستقلة الإسلام كدين للدولة و جعلت من القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة مصدرا ومرجعا للتشريع. و أصبح بإمكانها سن تشريعات وقوانين لمجتمعات سكانية متجانسة من الناحية الدينية. نصوص قوانين الأحوال الشخصية والخاصة بالزواج و الطلاق تم مواءمتها مع دساتير هذه الدول, و من ثم يفترض أن تكون بمنأى عن الازدواجية الاستعمارية وعن التناقضات المترتبة عنها, لكن الواقع أكثر تعقدا مما هو متوقع.

إن التناقضات بين القانون المدني الفرنسي والحالة المدنية في القانون المحلي " الجزائريين الفرنسيين" كان من المفروض أن تحسم من خلال صياغة تشريع جزائري جديد لمحو التناقضات الموجودة، مع العلم أن السكان من أصول يهودية ونصرانية قد اختاروا الجنسية الفرنسية و التحقوا بالأراضي الفرنسية. عددا كبيرا من يهود تونس و المغرب, هاجروا في أواخر 1940 نحو دولة إسرائيل الجديدة. وازدادت الحركة اتجاه إسرائيل سنة 1956أثناء العدوان الثلاثي علي مصر.

كرست الدساتير الوطنية التي اعتمدت بعد استقلال (المغرب و تونس سنة 1956, و الجزائر سنة 1962) المساواة بين الجنسين, ومع ذلك لم تكون القوانين المتعلقة بالعلاقات الأسرية مطابقة لدساتير هذه الدول, ما عدا في دولة تونس. المدونة المغربية سنة 1957 و قانون الأسرة الجزائري الذي جاء متأخرا سنة 1984 و المستوحيان في جوهرهما من الشريعة الإسلامية، أضفوا الطابع الشرعي لعدم المساواة بين الجنسين الذي كان ساري المفعول في هذه المجتمعات. فرضت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت موضع التنفيذ لتحديث هذه الدول , بالإضافة إلي إلزامية القوانين الدولية, إحداث تغيرات في اتجاه مساواة أوسع بين الجنسين.

إن البحث عن التوافق بين "التحديثيين" الذين ينتظرون أخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية و الاقتصادية الجارية في هذه المجتمعات من الناحية التشريعية و "التقليديين " الذين يريدون فرض قواعد و ممارسات المذهب الملكي السني,لم تسمح وإلي يومنا هذا

تطبيق هذه المساواة بالرغم من التقدم المسجل في هذا الإطار. إن صعود التيارات السياسية و المنسوبة للإسلام السياسي منعت تحقيق التوافق المنشود, مع العلم أن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للمرأة شهدت تغيرات جذرية في هذه الدول الثلاثة.

4-1 قانون الأسرة في ظل التحولات الاجتماعية والاتفاقيات الدولية

بالرغم من دستورية مبدأ الإسلام دين الدولة, كانت مواقف دول المغرب العربي الثلاثة مغايرة لهذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بالتشريع في القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية و العلاقات الأسرية. اعتمدت كل من تونس والمغرب تشريعات تتعلق بهذا الأمر خلال السنوات الأولي من استقلالهما. أما الجزائر فاعتمادها لقانون الأسرة جاء متأخرا (1984) و كان محل انتقادات شريحة معتبرة من المجتمع.

من أجل إحلال النظام الجمهوري و تحت قيادة الرئيس" الحبيب بورقيبة", اعتمدت الدولة التونسية قوانين تدعوا إلي المساواة بين الجنسين (منع نظام تعدد الزوجات و إحلال الطلاق القضائي مكان الطلاق الأحادي أو الهجر) في إطار قانون الأحوال الشخصية.لقد أقحم مشروع تنمية وتحديث الاقتصاد التونسي بعض القضايا المرتبطة بالحاجة إلي تحديث المجتمع.

أما بالنسبة إلي حكومات المغرب, فقد اختارت و من خلال المدونة (1957) تعزيز الاتجاهات المحافظة للمجتمع. استمرارية الزواج التقليدي من خلال القوانين التي غلقت علي المرأة ضمن سلسلة من الأحكام لمنعها من عقد زواج خارج الوصاية العائلية. تكريس مبدأ غلبة وتفوق الرجل علي المرأة, تعدد الزوجات و حق الهجر...تعكس هذه الأحكام , الحالة الذهنية المهيمنة في هذه الفترة عند أغلبية سكان المغرب و سكان المغرب العربي ككل.

في جمعيتها التأسيسية بعد الاستقلال و في دورتها الأخيرة و من خلال القانون (31-12-62), تم تمديد التشريع الفرنسي الذي كان ساري المفعول في الجزائر عبر الإجراءات القانونية الفرنسية والتي اعتبرت غير مخالفة للسيادة الجزائرية. حافظت هذه التشريعات المتوارثة عن الاستعمار الفرنسي مفعولها إلي غاية سنة 1975, ثم ألغيت بدون تعويضها

بقوانين تحكم العلاقات الأسرية. بسبب غياب مثل هذه القوانين, أصبح للقاضي كل الصلاحيات للبث وإقرار الأحكام التي يراها مناسبة حسب تصوراته للأسرة والفقه القانوني. لقد اعتمد القاضي علي الشريعة و القوانين الوضعية و تكيفهما حسب حساسياته و ما يمليه عليه ضميره. في سنة 1984 تم إصدار قانون الأسرة الذي اعتمد في مصادره علي الشريعة الإسلامية. توج هذا الاعتماد بعد سلسلة من المحاولات (1962, 1966،1973, 1980, 1982) والتي أجهضت بسبب معارضة النساء و خاصة (النساء مجاهدات الحرب التحريرية) و بعض التيارات التحديثية الحاكمة.

من هذه المنطلقات تم تقنين الزواج التقليدي عبر قوانين أغلقت علي المرأة داخل سلسة من الإجراءات تمنعها من التعاقد الزواجي خارج الوصاية العائلية. كما كرس قانون الأسرة تفوق الرجال علي النساء, تأسيس الوصاية الزوجية علي النساء. إجازة نظام تعدد الزوجات ، منح الحق الغير مشروط للطلاق الأحادي. أعتبر قانون الأسرة(1984) تسوية سلبية للعنصرالنسوي بين التقليديين الذين يريدون فرض الممارسات الزواجية حسب الطقوس السنية و الملكية وبين التحديثيين من الحكام الذين يتطلعون إلي موائمة تشريعات العلاقات الأسرية مع التحولات الاجتماعية و الاقتصادية الجارية في المجتمع. اعتبرت هذه الإجراءات المعتمدة من طرف الدولة في نظر بعض الشرائح التقدمية الجزائرية كتنازلات لصالح المحافظين و إلي الإسلام السياسي الذي وصل إلي أوج ازدهاره.

إن اعتماد قانون الأسرة, أعتبر كرد فعل الأوساط المحافظة لإعاقة الديناميكية الاجتماعية الناتجة عن التمدرس الكبير للإناث و إلي التحولات الاقتصادية. بالنسبة للتيار الإسلامي, تهدف هذه المواقف إلي السيطرة علي المجتمع و المحافظة علي مراقبته لأجيال الجديدة و خاصة علي النساء. تذهب الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية في اتجاه تحرير المرأة من قبضة العائلة، وتتمني التيارات الدينية المحافظة علي دونية و خضوع النساء لإرادة الرجال باستعمال العنف و التخويف.

تتأثر التشريعات الجزائرية والمغربية يوميا, ليس فقط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية (تعليم الإناث, عمل و مشاركة المرأة في النشاطات العامة, استعمال وسائل تنظيم النسل من

خلال برامج تباعد الولادات....) ولكن أيضا بالنسبة إلي التزاماتها الدولية. تدخل واشتراطات العولمة والقانون الدولي في القوانين الخاصة والوطنية لصالح الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل و المساواة بين الجنسين.. أدت هذه الاختراقات إلي حدوث تناقضات علي المستوي القانوني وإثارة بعض المشاكل داخل هذه المجتمعات. اعتماد والمصادقة علي هذه الاتفاقيات الدولية وبالرغم من بعض التحفظات, ساهمت تدريجيا إلي ضرورة توسيع حقوق النساء (محاربة كل أشكال العنف ضد المرأة, التكفل بالأمهات العازبات, الحق في إجهاض الولادات خارج إطار الزواج, التبني..). فتحت هذه الاتفاقيات الدولية مناقشة الكثير من المشاكل التي كانت ضمن الطابوهات ومن المقدسات بالنسبة لهذه الدول.

ساهمت هذه التعديلات في آخر المطاف بالنسبة لقانون الأسرة سنة 2004 في المغرب و2005 في الجزائر, و بالرغم من أنها لم تنجح في إقامة العدل الصارم بين الجنسين, في خفض الفوارق و فتحت الطريق تدريجيا لموائمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الحكومية الصادرة عن الاعتماد و المصادقة علي الاتفاقيات الدولية. أصبح بالفعل, السن القانوني عند الزواج نفسه بغض النظر عن الجنس و يتطلب تعدد الزوجات تصريحا من القاضي [1] و أدمج رفض الضرة في عقد الزواج, توسيع حق الطلاق عند المرأة و عدم إلزامية الوصاية الزواجية.

5-1 التحولات الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال

تشير المؤشرات التقليدية للتحديث بأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية كانت سريعة وعميقة بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاثة. ارتكاز الاقتصاد الاستعماري علي تصدير الإنتاج الزراعي و المواد الأولية تزامنا مع استيراد المواد المصنعة, سمح تنوع اقتصاديات هذه الدول. التصنيع, الإصلاح الزراعي, و الأشغال الكبرى للمنشئات (السدود المائية, الإنارة الريفية, الطرق بما فيها أنظمة الطرق السيارة المنجزة والتي هي في طريق الانجاز...) تغيير عالم الريف و تسريع وتيرة النزوح الريفي الذي أحدثه الاستعمار و الاستقلال. صاحبت هذه التغيرات الاقتصادية تعميم التعليم عند الجنسين و تراجع معتبر للأمية.

1 Les annuaires statistiques du royaume du Maroc . 2007.

تسجيل تغيرات جوهرية في هيكل و بنية السكان الناشطين. تميزت بانخفاض ملموس في نسبة العمالة في الزراعة و لصالح الصناعة,الأشغال العمومية و الخدمات. تشكل الفئة العاملة في قطاع الزراعة في تونس(48.4) في المائة بالنسبة لإجمالي الفئة العاملة في تعداد 1966, ولا تمثل إلا (16.3) في تعداد 2004. شهدت الجزائر نفس وضعية تونس تقريبا, حيث انتقلت نسبة العمالة في الزراعة من (58.2) إلي (18.3) في المائة بين تعدادا 1966و1987. أشار البحث الخاص(للعمالة و الديموغرافية) سنة 2001 أن نسبة العمالة في الزراعة تمثل (21.6) في المائة من إجمالي الفئة العاملة, وأن الاتجاه نحو الانخفاض متواصل, ليصل (13.7) حسب بحث 2008 و (13.1) حسب بحث 2009.

التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الإقليمية (التحضر السريع, التمدن) التي رافقت النمو الاقتصادي, عجلت التحولات الديموغرافية. إن الزيادة الديموغرافية التي عرفت تسارع مفاجئ في (1960 و 1970), في دول المغرب العربي الثلاثة,سجلت تراجعا معتبرا ابتدءا من منتصف العقد (1980) و بقيت علي نفس الوتيرة بالنسبة لتونس والمغرب,أما في الجزائر نسجل زيادات خفيفة منذ سنة (2001). علي العموم يمكننا القول, أن الزيادة الديموغرفية في هذه المنطقة من العالم تراجعت إلي حوالي نصف ما كانت عليه في الثلاثين سنة الماضية, حيث نسجل اليوم 1.5 ، 1.8 في المائة في الجزائر 1.1 في كل من المغرب و تونس. يرجع سبب انخفاض الزيادة الديموغرافية إلي التراجع الملموس لكل من الولادات والخصوبة. المؤشر النوعي للخصوبة الذي قدر (7) سبعة أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب في منتصف سنة 1970, يعرف اليوم تراجعا معتبرا و يقدر بأقل من 2.5 أطفال لكل امرأة. و يراهن المختصين في التطلعات الديموغرافية, أن الاتجاه نحو الانخفاض متواصل و أن معدل الولادات لكل امرأة سوف يكون بمثابة الإعلان عن النهاية الوشيكة لعملية التحول والانتقال الديموغرافي , أنظر الأشكال الثلاثة(28، 29، 30).

من جانب آخر أستتبع انخفاض الوفيات الرضع والوفيات في مختلف الأعمار الأخرى, ارتفاع في معدل الحياة المرتقب عند الولادة, ثم عرف هذا المعدل تقدما غير مسبوق في التاريخ الديموغرافي لهذه الدول, بتسجيله وتيرة متوسطة قدرت بستة أشهر في السنة خلال

النصف الثاني من القرن الأخير (أنظر الشكل: 26). انخفاض في النسل وارتفاع في معدل العمر بالنسبة للأجيال التي شهدت أكبر عدد من السكان عند الولادة وبالتالي عرفت هذه الفترة كذالك أعدادا كبيرة من الإخوة والأخوات, هذه هي الحالة الديموغرافية الناشئة في دول المغرب العربي و ربما حتى بالنسبة للسنوات المقبلة.

سكان الحضر الذين كانوا يشكلون أقل من ثلث إجمالي السكان في تعدادات (1960), قاربوا ثلثي السكان 50 سنة بعد استقلال هذه الدول. سمحت عملية التحضر ارتفاع ملموس في إمكانية وصول النساء إلي المنشئات التعليمية و الصحية. و رفعت من مستوي تأثير وفعالية الحملات الحكومية, قصد تنمية برامج حماية الأم والطفل وسياسات تباعد الولادات. كما ساهمت في نشر المعلومات الخاصة بوسائل و طرق تنظيم النسل. و ساهمت إمكانية الوصول الكبيرة للمنشئات التربوية و خاصة (الثانوي والعالي) في تراجع ممانعة الأسر تمديد فترة تمدرس الفتيات. بتسهيلها حرية التنقل, فتحت عملية التحضر إمكانية وصول عدد كبير من النساء إلي العمل المؤجر.

شهدت معدلات تجهيز المنازل مستويات متزايدة في دول المغرب العربي الثلاثة, وتحسن ملموس في ظروف السكن بالرغم من تواجد السكن الهش الذي شكل في الجزائر 3.8 في المائة من مجموع حظيرة السكنات (تعداد 2008). تدعم الانفتاح علي الخارج بامتلاك كل العائلات تقريبا لجهاز التلفاز (93.1 في المائة من العائلات الجزائرية, سنة 2008 و 90.1 في المائة في تونس, سنة 2004) . أما بالنسبة إلي الربط بشكة الانترنت فيبقي ضعيفا نسبيا (7.9 في المغرب و تونس, و3.5 فقط في الجزائر).

سمحت عملية التحضر ومحو الأمية, إمكانية الوصول و استعمال وسائل الاتصال الحديثة الوطنية و العالمية (الصحافة المكتوبة, التلفاز, الانترنت وحتى الصحافة الالكترونية و الكتب الرقمية) عجلت هذه الوسائل انفتاح هذه المجتمعات علي الحقائق المعاصرة. و مهدت بذالك لانتشار النماذج الثقافية القائمة علي الأسرة النووية, لدي الفئة الأكثر تعلما و إلي انخفاض مستويات الخصوبة و مساواة تدريجية بين الجنسين.

6-1 عملية عدم التعايش بين الأجيال

غيرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية تغييرا جذريا في الظروف المعيشية و السكنية لمواطني هذه الدول. كما كان لهذه التحولات و بدون أدني شك أثرا كبيرا علي البنية و العلاقات الأسرية. تتشكل الأسرة التقليدية في نماذجها المختلفة (المعقدة, الممتدة أو الموسعة, المركبة, متعددة النوى) و هي تظم في غالب الأحيان عدة أسر مع الأطفال, الأصول الذين ما زالوا علي قيد الحياة و بعض الفروع المتزوجين و الغير متزوجين منهم. و تشكل الأسرة الممتدة بالنسبة لي "بيار بورديو" حجر الزاوية للنسق الثقافي الجزائري, و ربما حتى بالنسبة لتونس و المغرب. يرتكز النموذج السكني لهذه العائلات حول فضاء مشترك (وسط الدار, المطبخ, الحمام). و تطل النوافذ علي داخل السكن, عكس السكنات التي تم بنائها من طرف السكان الأوروبيون خلال فترة الاستعمار [1]. إن نسبة هذا النمط الأخير من السكنات ما فتئت تتزايد بالنسبة لعدد السكنات ككل (77.8 في التعداد الجزائري لسنة 2008). حيث أن السكنات التي بنيت بعد الاستقلال (القطاع العام والخاص) –النموذج الأوروبي – لا يتناسب مع احتياجات الأسر التقليدية و يهدف إلي تلبية متطلبات الأسر النووية الضيقة (الوالدين مع الأطفال الغير متزوجين).

أنتشر هذا النمط السكني في الجزائر, بدون إرادة سياسيةتؤكد هذا الاتجاه و هو أكثر حضورا مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى. سجل التواجد الأوروبي في الجزائر أثناء الاستعمار ثلاثة أضعاف الجالية الأوروبية الموجودة في المغرب. شغل الجزائريين أياما بعد الاستقلال السكنات(الشقق و الفيلات) التي تركها الأوروبيون. و ربما هذا هو الشيء الذي يؤكد أهمية هذا النمط من السكن الذي قدر بنصف العدد الإجمالي للسكنات سنة 1966[2], أما بالنسبة لتونس لن يسجل سوي 20 في المائة فقط من العدد الإجمالي للسكنات.

تأوي العائلات الممتدة بالمنازل الأبوية داخل السكنات التقليدية, جميع الأبناء المتزوجين حيث تتعايش عدة أجيال (ثلاثة أجيال علي الأقل). أي أن عددا من الأسر المتكونة من الأبوين مع الأطفال في كل سكن, و هي لا تتجاوز الأسرة الواحدة في السكن من النمط

1 Marc Cote, L'Algérie. Media-Plus , Constantine. 2005. P. 97.
2.ONS. données , statistiques. N o314 , sur la typologie des ménages et des familles. 2OOO.

الأوروبي " الحديث". تسجل تعدادات دول المغرب العربي انخفاض ملموس في عدد الأسر داخل السكنات: 1.15أسرة سنة 1998 مقابل 1.35 أسرة في كل سكن سنة 1966, في الجزائر, مع أن نسبة الانشغال مرتفعة جدا في هذه الدول.

إذا استندنا إلي التصنيفات المستعملة من طرف دواوين الإحصاء, نلاحظ في الجزائر مثلا أن نسبة الزيجات بدون أطفال قد شهدت انخفاضات معتبرة, حيث انتقلت من 19.3 في المائة إلي 8.2 بين تعدادي (1966و1998), أما نسبة الأسر مع الأطفال شهدت ارتفاعا محسوسا حيث انتقلت من 67 في المائة إلي 78 في المائة نسبة إلي العدد الإجمالي للأسر. و سجلت الأسر الأحادية الوالد استقرارا في نفس الفترة المذكورة آنفا. رافقت النسبة الكبيرة للأسر مع الأطفال سنة 1998, توسيع عملية عدم المعايشة للزيجات المتزوجة من نفس العائلة. حيث تقطن 7 زيجات من 10 في فضاءات منفصلة من الأصول و الفروع. تنبؤ هذه النتائج المسجلة بحدوث عملية التعاوض بين نموذجين من الأسر, النووية بدل الممتدة أو علي الأقل النووية أكثر انتشارا من الممتدة.

شهدت, الدولة التونسية عملية عدم التعايش بين الزيجات من نفس العائلة ابتداء من سنوات 1920– 1930 عند الطبقات الميسورة الحال و الأكثر تعليما. وازدادت وتيرة هذه العملية بعد الاستقلال (بن سالم 2001). عوض التقارب السكني التعايش بين الزيجات من نفس العائلة, غالبا من خلال مبادرات الولدين في تحقيق مشاريعهم السكنية. تهيئ هذه العملية لتكريس واقع جديد للزيجات من خلال التعبير عن إرادة أكبر للاستقلال عن الأجيال السابقة و لكن بدون قطع الصلة.

فندت الديموغرافية التاريخية والمؤرخين حداثة الأسرة النووية, بل هي تعود إلي الماضي البعيد و مرتبطة بطبيعة الحكم و الإيديولوجيات المهيمنة . و مع ذالك ينبغي الإشارة إلي الآثار المترتبة عن ارتفاع نسبة هذا النموذج من الأسر (الوالدين مع الأطفال) علي تنظيم و وظيفة البنيات الأسرية في الدول التي تؤمن بقداسة الأسرة الممتدة (بورديو, 1985).

إلي أي مدي أثر التطور الحضري وعملية عدم التعايش بين الأجيال و بين الإخوة و الأخوات و هل هم السبب في زعزعة كيان المجتمعات التقليدية المغاربية كما أشار إلي ذالك

" بيار بورديو " بخصوص الآثار المترتبة عن التحديث الاستعماري: " تفكك المجتمعات العضوية والتحضر أسفرا عن طبقة كادحة بدون جذور و لا تقاليد و بدون طموح ولا قناعات وبدون ارتباط و لا قوانين. شعر " بيار بورديو" فعلا من خلال مجموعة من دراساته عن الجزائر أن عملية تقويض النظام والتغريب كانت أعمق في الجزائر مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى, لكن لم ينفي إمكانية تمديد هذه الملاحظات إلي باقي الدول المجاورة.

7-1 بعض علامات عدم الاستقرار الاجتماعي.

أعتبرت الأسرة المغاربية من طرف العديد من الكتاب و المهتمين بالشأن المغاربي, المكان المفضل للمحافظة الإيديولوجية والدينية. فالتحولاتالتيمست المحيط الأسري تزداد أهمية لأن العلاقات الاجتماعية أو السياسية في هذا الجزء من العالم صممت علي أساس العلاقات العائلية[1]. تطابقت العلاقات الأسرية منذ قرون مع وصف "بيار بورديو": " الأسرة الممتدة هي وحدة اجتماعية أساسية تتكون من عدة أسر زواجية أسسها الأصول من الذكور في علاقة مباشرة مع سلف واحد". تقتضي البنية و النسق الأبوي إلي دور الأب و الهيمنة المطلقة الممنوحة للرجال حيث تخضع النساء إلي الأقارب من الذكور.

اهتزت دعائم هذه المجتمعات بسبب التحولات الاجتماعية و الاقتصادية أثناء الفترة الاستعمارية و كذالك بعد الاستقلال و بالرغم من اتخاذ بعض الإجراءات المحتشمة : رفع السن القانوني عند الزواج و إخضاع نظام تعدد الزوجات إلي بعض الحواجز القانونية ما عدا في الدولة التونسية, استبدال الهجر أو الطلاق الأحادي بالطلاق القانوني كإجراء وحيد لإنهاء العلاقة الزوجية مع الإبقاء علي الفوارق الجنسية.

إن ارتفاع نسبة الأسر التي تتكون من الأبوين والأطفال الغير متزوجين سوف لن تكون بدون انعكاسات علي البنيات الأسرية و وظائفها و علي العلاقات الاجتماعية و السياسية لأفرادها.تشير معظم الإحصائيات إلي تراجع الأسرة الممتدة و العائلات المركبة, المتكونة من عدة أسر (تعايش عدة أسر متكونة من الأبوين والأطفال الغير متزوجين). تنبئ هذه المعطيات عن تحولات عميقة مست المجتمعات المغاربية منذ عقود, حيث وسعت من

1 Bourdieu. 1985. P. 18.

استقلالية الزيجات المتشكلة وقلصتها عند الشباب البالغ بتمديد فترة العزوبة مع ارتفاع معدل العمر عند الزواج للرجال و النساء علي حد سوي. صاحبت هذه التحولات بطبيعة الحال تغيرات في العلاقات بين الأجيال (الآباء و الأبناء) و فيما بين الإخوة و الأخوات ضمن مرجعية اجتماعية واقتصادية غير مناسبة لإعادة هيكلة العلاقات الأسرية, نتيجة انحلال النظام الأبوي و تفكك العائلات المركبة و الممتدة.

من بين الآثار الكبيرة لهذه التحولات علي العلاقات الأسرية, أن عملية التنشئة الاجتماعية و مراقبة الأجيال الجديدة أصبحت من المسؤوليات المباشرة للأب والأم, ضمن إطار التقارب السكني للأجيال وللأخوة المتزوجين. لم تعد عملية التنشئة الاجتماعية ، الضبط والمراقبة تابعة للمجموعات العائلية و عشائر المجتمعات القروية أو القبيلة, التي كانت تتكفل بكل أعباء الأجيال الجديدة مقابل الانصياع لإرادتهما. إن تحويل عمليات تنشئة الأجيال الجديدة, حدثت ضمن مرجعية اجتماعية و اقتصادية تتعذر فيها إعادة هيكلة العلاقات الأسرية.
حدثت عملية التحويل أثناء انهيار السلطة الأبوية نتيجة الأزمة الاقتصادية و البروز القوي للمرأة علي مستوي المجالات العامة[1]. الشيء الذي يؤكد ما جاء به " بيار بورديو" في كتابه سوسيولوجية الجزائر: (أن الحالة النفسية التي يعيشها الفرد جراء الفزع والاضطراب و الانحراف بين التداعيات السلبية لإلغاء البنيات الاجتماعية التقليدية, و العوائق التي تتسبب في عرقلة عملية الإبداع الضرورية إن أبقيناها علي حالها ، و تعذر اعتماد البنيات الحديثة بدون دفع ثمن عملية الاستبدال و إعادة هيكلة المجتمع بأكمله). و ربما هي نفس المشاكل التي يواجهها الساسة في تصور وتصميم إصلاحات شاملة من شأنها تسهيل عملية إعادة الهيكلة الجارية والتي توحي بوجود اختلالات اجتماعية. و تعتبر هذه الاختلالات أكثر وضوحا في دولة الجزائر مقارنة بجيرانها الذين يعيشون نفس الاختلالات الاجتماعية.

إن إعادة تحديد العلاقات داخل الزيجات, تحولات البنيات الأسرية,العقبات التي تواجه عمليات التغيير التي تظهر علي جميع المستويات الاجتماعية و عدم قدرة السلطات العمومية تنفيذ سياسة لتسهيل عملية إعادة هيكلة المجتمع, سوف تسفر عن توترات داخل

1 Lahouari Addi, les mutations de la société maghrébine. Edition, la découverte. Paris, 1999, P. 50-52.

الفضاءات الخاصة والعامة. و مع توفر بعض الظروف سوف تتحول هذه التوترات إلي أشكال من العنف اللفظي والجسدي علي المستوي الفردي والجماعي. و قد يؤدي تفكك الأسرة الأبوية التقليدية إلي خلق الظروف المواتية لتنامي العنف وخاصة ضد المرأة. إن العجز المتفاوت الدرجات في الشرعية السياسية والدولة الوطنية –حسب دول المغرب العربي– لم يسمح إلي أشكال الضبط و التنظيم الاجتماعي الصادرة عن الإجراءات القانونية, تعويض وسائل الضبط التقليدية. لقد فقدت قواعد الأسلاف فعاليتها حتى لدي بعض التشكيلات الاجتماعية المحافظة, كقبائل الشاوية و قبائل منطقة تيزيوزو و بني ميزاب و التي قاومت بعض التغييرات التي جاءت بها التشريعات الإسلامية. لم تتمتع التشريعات الاستعمارية و لا تشريعات الدول المستقلة بالشرعية الكافية لاعتماد المعايير الاجتماعية الجديدة.

في هذا الإطار يمكننا الإشارة إلي الاختلال الاجتماعي بمعني "دوركهايم وليام توماس ": (يحصل الاختلال عندما يحدث عدم التطابق بين الممارسات الفردية و المؤسسات الحاضنة والمهيكلة...و يحصل كذالك عندما تفقد القواعد الاجتماعية تأثيرها علي أفراد مجموعة اجتماعية أنفك رابطها التضامني). وتخص في الأساس العائلات المغاربية التقليدية التي زعزعت قيمها ومعايرها الاجتماعية نتيجة تنامي الممارسات المختلفة (نمط الاختيار الزواجي، تطور فضاءات الاختلاط بين الجنسين ، عمل المرأة خارج الفضاء المنزلي...).

من الطبيعي أن فعل آليات السياسة العامة للدولة (التربوية، التنظيمية، القمعية والقسرية) كان بإمكانها استيعاب الصدمات الناتجة من التغيرات الاجتماعية حسب وتيرة ونمط تفكك البنيات التقليدية. يترجم بروز بعض الحركات الدينية,عدم قدرة المسيرين في صياغة سياسة تربوية شاملة ووسائل الضبط والمراقبة الضرورية, لتسهيل وتسريع عملية إعادة الهيكلة الجارية داخل الأسرة و علي مستوي المجتمع. الشيء الذي يفسر النجاح الذي حققته بعض التيارات الدينية في احتواء الطبقات الوسطي التي أراتبها الخوف والقلق من تدهور حالتها الاجتماعية, و لدي الطبقات الفقيرة من السكان التي فقدت الأمل في إعادة إنعاش وإحياء

البنيات الاجتماعية و الأسرية التقليدية كحل فريد أمام الاضطرابات النفسية ، الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها.

الفصل التاسع

الإجراءات المنهجية

(الجانب الميداني)

الفصل التاسع: الإجراءات المنهجية (الجانب الميداني).

تهيئ هذه المرحلة البحثية للانتقال إلي الحقل الميداني، وهي محطة مهمة نتمكن من خلالها جمع المعطيات، وتطبيق تقنيات تقصي المعلومات وجمعها و اختيار التي تناسب طبيعة موضوع البحث، و هي ترتبط بطبيعة الفرضيات التي يسعي الباحث اختبارها. إن عملية اختيار الفرضيات عملية تسبق العمل الميداني, ذالك أن التسلسل المنطقي يقود إلي أن اختيار التقنيات و الأدوات البحثية يعود تقديره إلي نوعية المعطيات المراد جمعها. وقد يضطر الباحث استعمال أكثر من وسيلة لجمع المعطيات. فقيمة أي أداة تتلخص بقدرتها علي خدمة البحث وفرضياته بشكل أفضل. فهناك مواضيع تتطلب أسلوب المقابلة أو الملاحظة ولا يتناسب معها تحليل المحتوي أو الاستقصاء بالعينة كما تستوجب أخري المسح الشامل لمجتمع قليل العدد. وقد يضطر الباحث احتيار تقنيات وأدوات تتناسب و إمكانياته المادية الزمنية و حتى الظرفية.

1- المجال المكاني

لقد تم اختيار حي "بوعقال" نظرا لعدة اعتبارات: جغرافية، بشرية، اقتصادية وتاريخية و هو حي غير قانوني عند نشأته و يتواجد في المنطقة الجنوبية المحيطة بمدينة باتنة. من المفارقات أن هذا الحي الذي يشهد نشاطا تجاريا مكثفا وغير قانوني أحيانا ويستقطب الوافدين الجدد من داخل و خارج باتنة ومن الولايات المجاورة, أستطاع الاندماج مع مرور الوقت في النسيج العمراني لهذه المدينة وأصبح حيا محوريا بالنسبة للولاية ككل.

كما أصبح حي بوعقال الحي الأم لكل الأحياء الأخرى وحتى البعيدة عليه حيث يعتبر الممول التجاري الرئيسي لهذه الأحياء حتى بالنسبة إلي مركز المدينة. و لتسوية وضعيته القانونية باشرت الدولة في معالجة المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية كمد الطرقات والممرات ،الصرف الصحي، المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الأرصفة و كذا المرافق الضرورية للحياة.

رغم البداية المتعثرة لهذا الحي فهو يشهد اليوم تحولات معتبرة بفضل مجهودات الدولة, ويستحوذ علي مجالات أوسع ويتضمن مرافق رائدة كالمساحات التجارية الكبرى ، المستودعات وحتى العيادات الطبية المتخصصة. كما تتشكل الوحدات العمرانية لحي بوعقال من الأحياء الشعبية القديمة ، المساكن الهشة ،السكنات الجماعية وحتى بعض الأحياء الراقية.

يوجد حي بوعقال في المنطقة الجنوبية لمدينة باتنة, و يفصله عن مركز المدينة واد "غوزي" و حي الزمالة و يتربع علي مساحة تقدر بحوالي 60.22 هكتار، أنظر الخريطة رقم:1، 2.

تعتبر مدينة باتنة حديثة نسبيا، أنشئها الاستعمار الفرنسي سنة 1844 كمنطقة عسكرية ثم كمدينة مدنية 1848. يتميز المشهد الحضري وخاصة الشبه حضري كباقي المدن الجزائرية بتعايش أنماط مختلفة من السكن: مجموعات سكنية جماعية كبيرة، فيلات فردية و أخري داخل المجمعات السكنية، أحياء للبناء الذاتي الفوضوي والغير قانوني في غالب الأحيان، سكنات هشة.

توجد ولاية باتنة في الشمال الشرقي الجزائري أو بما يعرف قديما بالجنوب القسنطيني, و تعتبر مدينة باتنة المقر الرئيسي للولاية ، تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 450كم, وتتربع علي مساحة 12038.67كم مربع. راسية في منطقة الأوراس الجبلية بقممها العالية كقمة شليا التي يصل ارتفاعها إلي 1200م وهو ثاني ارتفاع في الجزائر بعد قمة الهقار بالجنوب الجزائري.

يقدر عدد سكان مدينة باتنة بحوالي 285000 ساكن، وتعتبر خامس أكبر تكتل سكني في الجزائر, تحصلت علي موقعها الإداري سنة1956" كولاية لمنطقة الأوراس".

خلال التقسيم الإداري للولايات سنة 1973 صنفت باتنة كولاية يرمز لها بالرقم 5 حسب التسلسل الأبجدي للحروف العربية, أنظر الشكل 2و 3.

2- المجال الزمني

أجري العمل الميداني خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر2016 و مارس 2017 حسب الرزنامة التالية:

- الدراسة الاستطلاعية : 30 نوفمبر 2016- 5 ديسمبر 2016

- تكوين بعض المحققين المساعدين (من الإناث بصفة خاصة) : 15 فيفري2017 - 25 فيفرس2017

- البحث الميداني: " 3 ماري 2017- 3 أبريل 2017

تم اختبار الاستمارة الأولية علي مستوي أسر المقاطعات التي تتشكل منها العينة، و كان الهدف من هذه التجربة الأولي هو اختبار محتوي الاستمارة من جهة و محاولة معرفة عدد الاستمارات التي يمكن ملأها يوميا وفي أحسن الظروف. بعد هذا الاختبار الأول أجريت بعض التعديلات ثم صيغت الاستمارة النهائية.

- 2.2 تكوين المحققين

تتشكل مجموعة المحققين من 5 أفراد ممن تتوفر فيهم بعض الخصائص الموضوعية التي تخدم العملية البحثية كالصدق، السلوك الحسن و الخبرة الميدانية....

ارتكز التكوين بالإضافة ألي وصف الأهداف العامة للبحث، التطرق إلي بعض تقنيات المقابلة ، شرح أسئلة الاستمارة و كيفية التعامل مع المبحوثين.

-2.3 إجراء البحث

كان لابد من زيارة 400 أسرة موزعة علي 7 مقاطعات والتي يتشكل منها حي "بوعقال". اتسم العمل الميداني بالصعوبة النسبية نظرا لصعوبة الحي من الناحية العمرانية, وبروز بعض المشاكل الميدانية المرتبطة بطبيعة المنطقة. بعد كل يوم عمل ميداني يتم معاينة الاستمارات المملوءة لرصد الغير الكاملة منها ثم إعادة ملئها ثانية ، تصحيح بعض الأخطاء

المرتبطة بعملية المقابلة ، كشف بعض المعلومات الغير متسقة و حتى رفض بعض الاستمارات أحيانا.

3-المجال البشري

لم تعد البحوث الميدانية المعاصرة تعتمد علي طريقة المسح الشامل، بل أصبحت تعتمد علي عينات مختارة. وأصبح البحث الاجتماعي من خلال العينة من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي, كما أصبح استعمالها شائع في علم الاجتماع وعلم السكان، و هي تهدف إلي الحصول علي معطيات ومعلومات من طريق تمثيل الكل بالجزء و تؤدي في أغلب الأحيان إلي نتائج يمكن تعميمها ، استغلالها وتكميمها.

توفر طريقة العينة كثيرا من الوقت ، الجهد ، والمال بحيث تدرس جزءا صغيرا من مجتمع البحث بعد اختياره اختيارا منظما أو عشوائيا ، علي أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث إحصائيا. و من الطبيعي أن تكون دراسة العينة أسهل بكثير من دراسة مجتمع البحث بكامله. فمقابلة عينة من مجتمع البحث توفر جملة من الأهداف والمميزات أهمها:

- السرعة في مقابلة وحدات العينة
- توفير الوقت
- توفير الجهود البشرية و الإمكانيات المادية
- النتائج التي يتم الحصول عليها تكون دقيقة وشاملة ويمكن تعميمها علي مجتمع البحث.

تستخدم العينة لتحقيق ثلاثة أصناف من المعطيات:

1- 3- الخصائص والمعلومات التي تعود للأفراد (كالعمر، الجنس ، المستوي الثقافي الدخل...) أو التي تعود لبيئتهم (كالسكن ، العلاقات الأسرية ، العمل..) والتي تعود لتصرفاتهم وسلوكياتهم.

2- 3- الآراء وما يتبعها من مستويات الإعلام و الاستقصاء و كل ما يمكن تسميته بالمعطيات الفردية والشخصية.

3- 3- المواقف و كل ما يدفع الفرد إلي التصرف والفعل و اتخاذ مواقف معينة.

تستعمل طريقة العينات وسائل و أدوات متعددة للحصول علي المعلومات و المعطيات المراد تحقيقها، ويعود ذالك طبعا إلي ما يفرضه البحث نفسه و الفرضيات أو التساؤلات التي يسعي الباحث اختبارها و الإجابة عنها . فطريقة العينات يمكن أن تستخدم فيها تقنيات المقابلة أو الملاحظة ، كما قد تطبق فيها اختيار المواد الوثائقية و الإعلامية أو ما يعرف بالإحصائيات المتاحة وخاصة في الدراسات السكانية و حتى التاريخية التي تحتوي علي معلومات تخدم أغراض البحث ، كما قد تستعمل الاستمارة لجمع المعطيات الخاصة بالبحث بغرض تحليلها و تفسيرها للإجابة علي التساؤلات أو الفرضيات المطروحة ، ولكن وقبل اختيار هذه التقنيات و الأدوات يجب التطرق إلي اختيار العينة و ما هي حدودها.

يعتمد تصميم العينة علي موضوع البحث الذي يريد الباحث القيام به ، و علي درجة دقة المعلومات والمعطيات التي يريد الباحث تحقيقها في بحثه ، بالإضافة إلي اعتماده علي طبيعة مجتمع البحث – هل هو متجانس أو غير متجانس في الصفات الديموغرافية و الاجتماعية وحتى المادية- ويعتمد أخيرا علي الإمكانيات المادية و البشرية والزمنية المتيسرة للباحث.

نظرا لطبيعة موضوع البحث و هو دراسة البنية الأسرية و التحولات الديموغرافية في حي بوعقال بمدينة باتنة و بسبب خصوصية ومحورية وصعوبة هذا الحي ، أرتئي الباحث اعتماد التقسيم الذي اعتمد في آخر تعداد- 2008- أي تقسيم المجال إلي أحياء بحيث يحتوي كل حي علي مجموعة من المقاطعات المحددة والمرقمة ،وتحتوي كل مقاطعة علي مجموعة من السكنات تقطنها مجموعة من الأسر.

3-4 مجتمع البحث

يتشكل مجتمع البحث من مجموع الأسر التي تقطن بحي " بوعقال" موزعة بكيفية غير متوازنة بين مختلف المقاطعات التي يتشكل منها الحي ، أنظر الجدول رقم: 4 الممثل لمجتمع البحث و الذي تم استخلاصه من الجد اول الإجمالية الخاص بالمنطقة الرئيسية

لبلدية باتنة – الجدول رقم: 1، 2، 3 و الخاصة بالمجال الحضري لمدينة باتنة تعداد – 2008– .

نظرا لعدم تكافئ توزيع الأسر علي مستوي المقاطعات التي تشكل حي – بوعقال– لجئنا إلي استعمال المعدل أو المتوسط الهندسي لمحو الفوارق الموجودة بين المقاطعات من خلال أخذ بعين الاعتبار أهمية وثقل عدد الأسر علي مستوي كل مقاطعة أي: تقسيم عدد الأسر علي مستوي كل مقاطعة علي العدد الإجمالي للأسر (كل المقاطعات) مضروبة في 400– عينة البحث وتحديد التمثيل الحقيقي لعدد الأسر علي مستوي كل مقاطعة ، الجدول رقم: 1.

5-3 اختيار العينة

لقد تم اختيار النموذج الذي يعتمد علي الطريقة العشوائية وهي غالبا ما تكون ممثلة لمجتمع البحث وعاكسة للحقائق والمعطيات بكيفية متكافئة و متساوية لجميع الوحدات الإحصائية– السكنات – وتلعب الصدفة دورا في عملية الاختيار. تتم عملية الاختيار من خلال وضع جميع أسماء أو أرقام أو وحدات العينة مجتمع البحث علي أوراق صغيرة، كل ورقة تحمل أسما أو رقما من أرقام مجتمع البحث و قد تم الاعتماد في بحثنا هذا علي الأرقام التسلسلية للسكنات والخاصة بآخر تعداد للسكان والسكن– 2008– . توضع هذه الأوراق في صندوق، ثم يتم دمجها وخلطها جيدا، و بعدها يختار الباحث عددا منها بالطريقة العشوائية. تشكل الأعداد المختار عشوائيا عينة البحث.

و تتشكل عينة البحث من الأسر التي تقطن السكنات التي تعتبر القاعدة الإحصائية لعملية السحب. قدرت نسبة العينة المختارة بحوالي 33 في المائة ، أي 400 أسرة من مجموع 1214 أسرة التي تشكل المجتمع "البوعقالي": 400 علي 1214: 33 في المائة وهي نسبة مقبولة جدا و تخدم غرض البحث، أنظر الجدول 1 و2.

4– منهج الدراسة

التفسير السوسيولوجي للمعطيات والبيانات الإحصائية خطوة موضوعية نحو التعميم، و عن طر يقه يمكن للباحث أن يظهر و يبين العوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة و

العلاقات التي تربطها بغيرها من الظواهر. و بدون التفسير السوسيولوجي تصبح المعطيات مجرد تجميع لمعطيات لا معني لها. إن تحويل المعطيات الإحصائية إلي معطي معرفي و اجتماعي محدد يهدف إلي معالجة إشكالية البحث و اختبار تساؤلاته أو فرضياته وينقل البحث من الحالة الوصفية إلي الحالة التفسيرية والتعليلية.

لذلك ينبغي علي الباحث أن يلجأ بعد جمع المعطيات و تحليلها إحصائيا ، إلي تفسيرها و تعليلها سوسيولوجيا ، و للوصول إلي أسباب حدوث الظاهرة يلجأ الباحث إلي تحليل معطياتها ومقارنتها، و هذا يتطلب منه ثقافة معمقة في الدراسة التي يقوم بها ، إضافة إلي الثقافة العامة لكي يستطيع اختبار الفرضيات أو الإجابة علي التساؤلات ويحلل نتائج دراسته في ضوء الإطار النظري الذي وضعه في بداية البحث. و محاولة مقارنة ما توصل إليه مع نتائج الدراسات السابقة إن تيسر الأمر في ذالك و إذا اعتمد علي الدراسات السابقة في مقاربة البحث موضوع الدراسة.

و مهما تنوعت التحاليل الاجتماعية لا يجب علي الباحث أن يهمل في ما يقدمه من تفسيرات النقاط التالية:

- تشخيص الارتباط بين المتغيرات.
- تحديد أبعاد المقارنة بين فئات مجتمع الدراسة.
- توضيح درجة ارتباط الأجزاء بالكل ، والكل بالأجزاء.
- تبيان أثر حضارة أو ثقافة معينة في أنماط و مواقف و سلوك أفرادها.

يتطلب تحليل المعلومات والتعامل معها وفق معطياتها و أسباب وجودها ، و لا أن تحلل بمعطيات خارجة عنها . و بالتالي ينبغي ربط المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مباشرة والتركيز عليها، إظهار المستقل عنها والتابع لها و آثار كل منها سواء كانت إيجابية أو سلبية . فإذا افترضنا البنية الأسرية متغير مستقل ، وأن ارتفاع مستوي الخصوبة وارتفاع أو انخفاض سن الزواج متغيرات تابعة إلي التحولات الطارئة علي البنية الأسرية من التقلص

و الامتداد ، المستوي الثقافي ، الاقتصادي ، الوعي المجتمعي و السياسي النظرة الحديثة للأطفال و إلي الديموغرافية بصفة عامة.

و تجدر الإشارة إلي أن التحليل العلمي لا يؤمن بالمطلق الذي لا يثبت ، بل هو يؤمن بأن الأشياء نسبية قابلة للإثبات الموجب الإثبات السالب أو عدم الإثبات ، و أن كل شيء ينبغي أن يحلل وفق معطياته العامة والخاصة و الظرفية وكذا وفق مرجعية ما. إذن يعتبر التحليل عملية عقلية تستند إلي معطيات ، و تهدف إلي معرفة طبيعة المشكلة والعوامل المؤثرة فيها، و هو حلقة وصل تربط بين مرحلة تجميع المعلومات والبيانات و بين مرحلة الوصول إلي النتائج .

ويمكن للمحلل السوسيولوجي أن يعتمد علي أكثر من مقاربة منهجية ، وعلي الباحث أن يختار المنهج الذي يقدم تفسيرات أوسع و أشمل وأكثر دقة للظاهرة المدروسة. ويقصد بالمقاربة منظومة التحليل السوسيولوجي و الاجتماعي و اتجاهاته. أما المنهج فهو بنية متكاملة من العمليات الذهنية تنظم عملية التحليل ضمن توجه و منطق معين في رؤية الأمور استنادا إلي خلفية نظرية تمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل الحالات و الوقائع المدروسة . و باختلاف المنطلقات والأدوات المعرفية والنظرية التي ينطلق منها الباحثون الاجتماعيون تختلف مناهجهم.

1-4 المنهج الوصفي

لقد ارتأينا استعمال المنهج الوصفي أو كما يعرفه البعض بالمنهج الإحصائي ، يقوم هذا المنهج علي وصف بيانات حول ظواهر أو غيرها من الخصائص المتعلقة بالسكان كما يضع إجابات للتساؤلات التي يطرحها البحث ، والتي تبدأ بمن ، كيف أو غبرها ، أما الفكرة الجوهرية للمنهج الوصفي فتقوم علي عرض ودراسة عددا من الحسابات الإحصائية ، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث استخداما من قبل الباحثين الاجتماعيين و الديموغرافيين ، و هذا بسبب النتائج الدقيقة التي يقدمها و ترجمة المعطيات الكيفية إلي أرقام و مؤشرات كمية .

4-2 المقاربة المنهجية

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا علي المقاربة –البنائية الوظيفية– و يستند تحليل هذه المقاربة إلي فكرة الكل الذي يتكون من الأجزاء. و من ثم يقوم التساند الوظيفي فيما بين الأجزاء ،أو بين مجموع الأجزاء و النسق الكلي. و في هذا المعني تكون ظاهرة مجتمعية ما مرتبطة بمجموع الظواهر المجتمعية الأخرى ، و بالعلاقات التي تربطها بالظواهر الأخرى.

إن التحليل الوظيفي شائع ومنتشر و مستعمل بكثرة في البحث الاجتماعي التطبيقي أو الامبيريقي الذي يقوم بإظهار الروابط والعلاقات بين ظاهرتين مجتمعيتين أو أكثر. إنه جزء لا يتجزأ من كل طريقة علمية، و خطوة يخطوها الباحث المهتم باستنباط الثوابت و القوانين. وغالبا ما يرتبط التحليل الوظيفي بالتحليل البنائي. ذالك أن مكونات البناء الاجتماعي تتكون من مجموعة نظم اجتماعية ، سياسية ،اقتصادية، ثقافية ،ديموغرافية و دينية... كل نظام يتكون من مجموعة أنساق ، وكل نسق يتكون من مجموعة أنماط ، وكل نمط يقابله سلوك اجتماعي ما. والتحليل الذي يوضح العلاقات التبادلية بين الأنظمة و الأنساق و الأنماط للبناء الاجتماعي ، هو التحليل البنائي الوظيفي.

تهتم هذه المقاربة بتفسير المواضيع التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع والتي لها جذور عميقة في حياة الناس والمعتقدات ومراسيم ومواسم الزواج والقيم والأنماط، أي أنها لا تبدأ بتفسير جزئيات المجتمع بقدر ما تهتم بتفسير الكليات باعتبارها أنظمة اجتماعية شاملة. لذالك لا تستخدم هذه المقاربة مفاتيح التحليل السببي ، بل لديها مفاتيح خاصة بها ، تبرز مكونات الظواهر العامة لكي تصل إلي أجزائها الصغيرة . فهي تدرس البناء والمؤسسات و الأنظمة و الأنساق والفعل الاجتماعي والوظيفة والتنظيمات الاجتماعية .

و يهتم التحليل البنائي و الوظيفي بدراسة التنظيمات الاجتماعية الغير الرسمية أيضا ، مثل بناء الأسرة والقبيلة والعشيرة ، أكثر مما يهتم بدراسة الروتين الإداري وعملية اتخاذ القرارات و الجماعات الضاغطة والتنظيمات الرسمية . كما يهتم بمنظمات سلوك أفراد التنظيمات الغير الرسمية من خلال وسائل الضبط الاجتماعي كالأعراف و العادات والطرائق الشعبية والآداب العامة و المحرمات و الطقوس والشعائر و المراسيم الدينية . ففي النظام

الأسري فهي تهتم بأعراف وآداب و محرمات و قيم الأسرة ، وتوضح ترتيب مراكز أفراد الأسرة و سلطة الأب و الأم والذكر والأنثى داخل الأسرة وتهتم كذالك بالتحولات التي تمس هذه الكيانات في شكلها وفي جوهرها .

5- أدوات الدراسة

5-1 الملاحظة

تعتبر الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع البيانات و المعلومات الخاصة بظاهرة ما. يمكن تعريفها علي أنها عملية مراقبة أو – مشاهدة– اتجاهات الظواهر والمشكلات و الأحداث ومكوناتها المادية والبيئية بأسلوب علمي منظم وهادف ، بقصد التفسير وتحديد العلاقات بين الظواهر والمتغيرات والتنبؤ بتداعياتها واتجاهاتها لخدمة الإنسان وتلبية احتياجاته.

لقد اعتمد الباحث علي الملاحظة البسيطة و من خلالها قام بملاحظة بعض الظواهر المفترضة سلفا كرد فعل المبحوثين فيما يخص بعض الأسئلة الحساسة و المتعلقة بالعلاقات الأسرية وكذا التضامن والتنافس بين أفراد الأسرة الواحدة . بدلا من الاستجواب المباشر كما في المقابلة. و الهدف من الملاحظة البسيطة جمع و تصنيف و تحليل الحقائق و المعلومات التي يجمعها الباحث من الحقل الاجتماعي بعد فحصه و ملاحظته و تحليل جوانبه المختلفة. لكن هناك بعض الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن مشاهدتها أو ملاحظتها بالعين المجردة، فعلاقات أفراد الأسرة فيما بينهم لا يمكن مشاهدتها بل يمكن استنتاجها و توقعها من قبل الباحث أو الملاحظ ، والذي لا يجب أن يتدخل ذاتيا فيما يلاحظ أو يشاهد في هذا النوع من الملاحظة.

5-1 ميزات الملاحظة و عيوبها

- إنها تمكن الباحث من رؤية المبحوث و الاستماع إليه.

- إنها تمكن الباحث من مشاهدة الأفعال والسلوكات المختلفة و ملاحظة التفاعلات و الانفعالات و النوايا و المقاصد في موقعها الطبيعي.

– إنها تعطي الباحث فرصة التأكد من الأشياء الممكن مشاهدتها و تساعده علي التعرف علي مشاكل المبحوثين.

– إنها وسيلة لاختبار إجابات المبحوثين التي أدلو بها من طريق الاستبيان أو الاستمارة المقابلة . لأن الفعل قد ينطبق مع القول أو يخالفه.

– من عيوبها أن الفعل أو السلوك المشاهد قد لا يعبر عن النوايا و المقاصد الباطنية .

– قد تدخل أيضا آراء الباحث الخاصة في تفسير الموضوع الملاحظ.

– إن الملاحظة بالمشاركة قد تتعارض مع القوانين و الأعراف المتبعة .

6– القابلة

و هي إحدى وسائل جمع المعطيات والبيانات من مصادرها ، وتتم بين طرفين حول البحث عن الأسباب والعلل من خلال التقاء مباشر بين شخصين . و تنطوي المقابلة علي فعل و رد فعل ، سؤال و جواب و علي سلسلة من التفاعلات الاجتماعية التي تعتمد علي مجموعة رموز سلوكية و كلامية يقوم بها طرفي المقابلة .

و تعتبر المقابلة في الدراسات الميدانية الوسيلة الأساسية للوصول إلي الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها من دون النزول إلي واقع المبحوث والاطلاع علي ظروفه المختلفة والعوامل والقوي التي تؤثر فيه. و تتطلب القابلة الناجحة من الباحث و المبحوث درجة من التفاعل والتعاون الإيجابي بينهما ، وهنا تكمن صعوبة ومشقة البحوث الميدانية وخاصة إذا تضافرت طبيعة المجتمع المبحوث و حساسية الموضوع .

7– الاستمارة

الاستمارة أو صياغة الأسئلة فهي الأداة الأساسية التي تلي تحديد واختيار العينة. إن تصميم الاستمارة مسألة بمنتهي الأهمية ،فعليها يتوقف تجميع المعطيات و المعلومات والوقائع . و يتحتم في مرحلة إعداد الاستمارة:

– اختيار المتغيرات انطلاقا من حاجة البحث وفرضياته .

– اختيار المؤشرات وتحديدها بشكل واضح .

– صياغة الأسئلة بحيث تمثل الإجابات أدلة علي وجود المؤشرات.

– توزيع الأسئلة و تركيزها علي محاور وفصول أو عناوين البحث الرئيسية والفرعية .

و تحوي الاستمارة عادة مجموعة من الأسئلة بعضها مفتوح و بعضها مغلق ، وقد تكون كلها مغلقة أو مفتوحة ، و تعتبر هذه القضية مرتبطة بطبيعة البحث و اختيارات الباحث، وبعضها يتعلق بالحقائق و بعضها الآخر يتعلق بالآراء و المواقف و بعضها عام و بعضها متخصص .فهي وسيلة علمية تساعد الباحث علي التقيد بموضوع البحث و تمنعه من الاستطراد و الخروج عن الموضوع . و بدون استمارة الاستبيان لا يستطيع الباحث جمع المادة العلمية من الحقل الاجتماعي .

لقد قام الباحث ببناء وصياغة استمارة البحث بناءا علي ماهية البحث ، فهي مقسمة إلي سبعة أبواب و يحتوي كل باب علي مجموعة من الأسئلة خاصة بجانب معرفي معين و تحتوي الاستمارة علي 50 سؤالا موزعة بكيفية متوازنة إلي حد ما بين مختلف الأبواب :

– الباب الأول : المعلومات التي تتعلق بتحديد الحالة الشخصية لعينة الدراسية.

– الباب الثاني: المعلومات التي تتعلق بتحديد العامل التنظيمي و دوره في تعزيز بنية الأسرة داخل المجتمع.

– الباب الثالث :المعلومات التي تتعلق بتحديد العامل الديموغرافي وأهميته في تثبيت بنية الأسرة في المجتمع.

– الباب الرابع :المعلومات التي تتعلق بتحديد العامل الاقتصادي وقيمته في تدعيم بنية الأسرة داخل المجتمع.

– الباب الخامس: المعلومات التي تتعلق بتحديد العامل السياسي وجدواه في تقوية بنية الأسرة في المجتمع.

– الباب السادس : المعلومات التي تتعلق بتحديد العامل الثقافي و دوره في توطيد بنية الأسرة وسط المجتمع.

– الباب السابع : المعلومات التي تتعلق بتفسير العامل الاجتماعي وأهميته في تحديد بنية الأسرة في المجتمع.

لقد أعتمد الباحث علي الأسئلة المفتوحة و المغلقة في نفس الوقت بالرغم من إطلاعه ومعرفته بصعوبة هذا النوع من الأسئلة و خاصة فيما يخص عملية تدوين الإجابات و كذا في عملية فرز ، ترميز الأسئلة المفتوحة إدخالها في جداول إحصائية ثم تكميمها.

إن الإجابة عن قضايا الأسرة و مهما كانت أهميتها وسذاجتها لا يمكننا وبأي حال من الأحوال حصرها في إجابات مغلقة – نعم و لا – ، فالكلام عن هذا الرابط المقدس هو دائما كلام ذو شجون ذو شحنات متفاوتة القوة و الإثارة. فمنذ نعومة أظافرنا و نحن نعيش في أسر دائمة التغير من حيث البنية والوظيفة ، من حيث التنافس والتضامن الذي يميزها ، من حيث امتثالها للقواعد و الأعراف و العادات و الدين أحيانا و تغيرها و تكيفها أحيانا أخرى ، من حيث العلاقة التي تربطها بباقي البنيات المجتمعية و من حيث العلاقات فيما بين أفراد الخلية الواحدة ، وكذالك المواقف الغير متوقعة التي تتخذها الأسرة تحت ثقل الظروف المعيشية ، الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية و المجتمعية. إن هذا التوجه في طرح الأسئلة بهذه الصيغة مرتبط كذالك باختيارات الباحث المنهجية و عدم الاستطراد في حقول معرفية متشعبة و خارجة من سياق البحث .

الفصل العاشر

عرض وتحليل معطيات الدراسة

الفصل العاشر: عرض وتحليل معطيات الدراسة.

جدول: 1.1: توزيع أفراد العينة حسب السن

الجنس / الفئات	ذكور	إناث	المجموع	النسبة
20-24	6	32	38	9,5
25-29	22	30	52	13
30-34	32	42	74	18,5
35-39	30	12	42	10,5
40-44	20	32	52	13
45-49	16	20	36	9
50-54	24	16	40	10
55-59	24	06	30	7,5
60-64	22	02	24	6
65-69	06	02	08	2
70-74	00	00	00	0
75-79	02	00	02	0,5
80+	02	00	02	0,5
المجموع	206	194	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

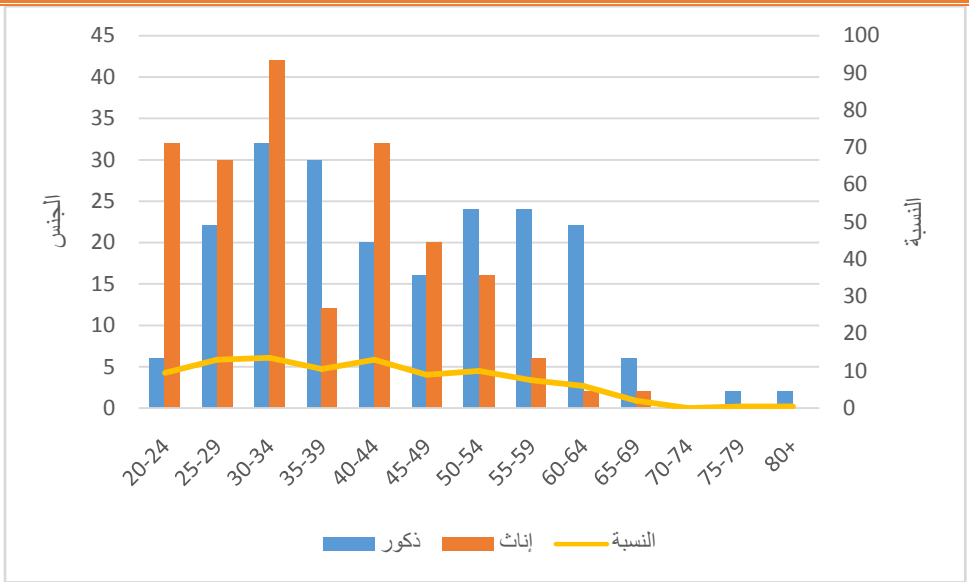

يبن الجدول 1.1 أن الفارق الجنسي بين المبحوثين ليس كبيرا, حيث نسجل 206 ذكور مقابل 194 امرأة تم استجوابهم خلال ملئ الاستمارة . قد يدل هذا علي أن المرأة أصبحت تشارك في الحياة العامة للأسرة و تشغل الفضاءات العامة التي كانت حكرا علي الرجال و قد يرجع هذا الحضور كذالك إلي أن عددا كبيرا من المحققين كانوا من الإناث. في كلتا الحالتين يمكننا التصريح بان المرأة أصبح لها حضورا كبيرا علي مستوي كل مجالات الحياة. ومن خلال نفس الجدول والرسم البياني يمكننا ملاحظة أن أغلبية الأسر المبحوثة تتمركز في الفئة العمرية 30-34 مما يبين كذالك أن أغلبية الزيجات من الشباب. تعبر هذه المعطيات علي التركيبة السكانية العامة وعلي الشكل المورفولوجي للبنيات الأسرية التي تميز المجتمع الجزائري بصفة عامة خلال العقود الأخيرة .

إن التغير الذي مس البنية الأسرة الحديثة, من خلال تغير دور المرأة, ارتفاع في المستوي التربوي للعائلة, ارتفاع السن عند الزواج بالنسبة للمرأة والرجل علي حد سوي تلازما مع ارتفاع المستوي التعليمي للأسرة و تغير العلاقة بين الآباء و الأبناء, يشكلون عوامل أكيدة ساهمت في إحداث تغيرات ملحوظة في المجتمع الجزائري.

لقد اتسع النسيج العمراني. فالريف والعائلات الريفية الحديثة التمدن أصحبت تعتمد و تتبني النموذج التنموي الحضري, كما أصبحت المدينة تقتدي بالريف في تقسيم مجالاتها إلي أحياء محددة تفضل علاقات الجيرة. إن الدور التي كانت تلعبه الأسرة الكبيرة سابقا كملجأ وحيد عند الحاجة قد تغير, كثيرا من الاحتياجات الهامة أصبحت مؤمنة في الأوساط الحضرية

بدون اللجوء إلي (العلاقات القرابية). شبكة كبيرة من الهيئات المتخصصة (المستشفيات, المراكز المتخصصة, دور الحضانة...) بإمكانها اليوم تعويض مسؤولية الأسرة الكبيرة. إن المجتمع الجديد الذي اندمجت فيه البنيات الأسرية القديمة غير كثيرا من وظائفها.

جدول 1.2: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

التكرارات / الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكور	206	51,5
إناث	194	48,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

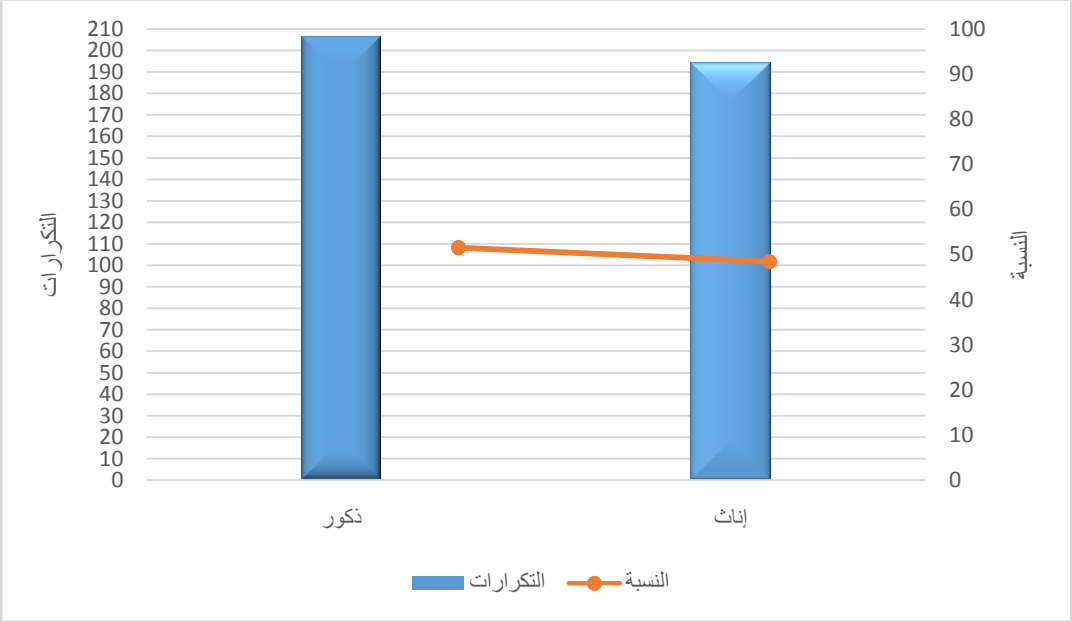

يبين الجدول 1.2 أن أفراد العينة المبحوثين من الذكور يشكلون نسبة 51.5 في المائةو أفراد العينة من الإناث يشكلون 48.5 من مجموع المبحوثين أي 400 أسرة. مما يبين كما سبق و أن ذكرنا المساهمة الكبيرة للمرأة في كل المجالات التي تخص أحوال الأسرة و

القضايا المجتمعية الأخرى و ينبئ بملامح تحولات عميقة سوفا تمس البنيات الأسرية للمجتمع الجزائري مستقبلا.

في هذا الإطار, تعتبر هذه الدراسة مساهمة في استيعاب وتفهم الأسرة "الباتنية" ومن خلالها الأسرة الجزائرية, و خاصة معرفة التحولات الإرادية و القسرية التي شاهدتها البنيات الأسرية التقليدية جراء مجموعة من التحولات الاجتماعية ، الثقافية ،الديموغرافية والاقتصادية, مع بداية الألفية الثالثة.

جدول 1.3: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

المفردات	التكرارات	النسبة
متزوج	370	92,5
مطلق	10	2,5
أرمل	20	5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

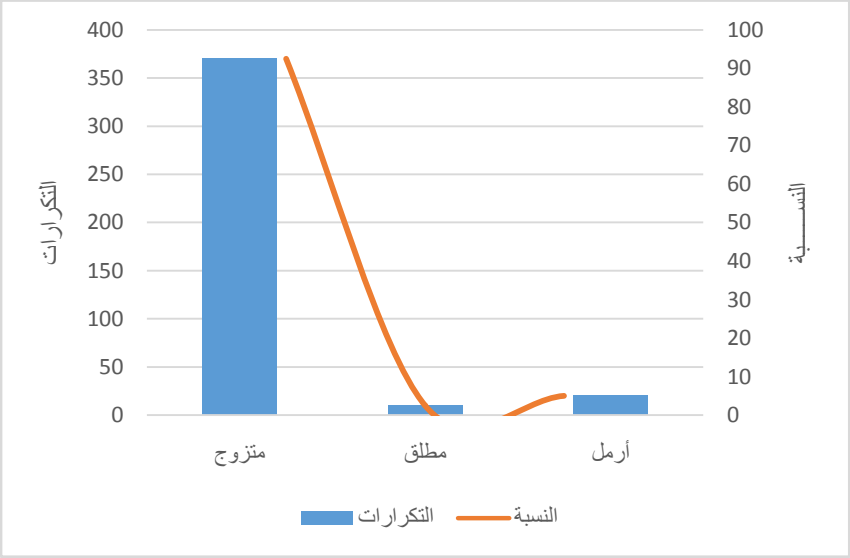

من خلال استقراء الجدول 1.3 يمكننا ملاحظة أن أفراد العينة الذين تم استجوابهم هم متزوجون بنسبة 92.5 في المائة من بين مجموع 400 أسرة. و يعني هذا أن الأسر

الجزائرية ما زالت أسر مكتملة أي وجود الأبوين عكس ما يروج له علي مستوي بعض الوسائل الإعلامية الغير مختصة, و تجدر الإشارة إلي ضرورة التمييز بين المعدل الخام للزواج الذي يعبر عن عدد المطلقين خلال سنة معينة نسبة إلي عدد السكان في نصف السنة و معدل الطلاق الذي هو عدد المطلقين المسجلين خلال سنة ما علي عدد المتزوجين خلال نفس السنة . إن الغوص في تاريخ الأسرة يبين تأثير الجوانب الدينية والاجتماعية في تماسك هذه الوحدة والتي يعتبرها الدين الإسلامي الخلية الأساسية والمقدسة في بناء المجتمعات و المحافظة علي النسل وترية الجيل الصاعد. بالرغم من شرعية الطلاق فهو غير محبذ عند كل الديانات السماوية و لدي بعض المعتقدات. القراءة المتأنية لتطور المعدل الخام للطلاق في الجزائر يعطينا فكرة عن واقع هذه الظاهرة الاجتماعية, حيث تبين المعطيات الإحصائية أن تطور المعدل الخام للطلاق هو كالآتي 0.94، 1.03، 1، 1.14 ، 1.18، 1.49، 1.39، 1.47، 1.50، 1.56، 1.50، 1.52 في كل 1000 زواج . وهذا بين سنوات (2005–2016). كما تبين نسبة طلاق جدول الدراسة الميدانية أن أغلبية أسر العينة مازالت متماسكة بفضل ربما الأصول الاجتماعية و الوازع الديني وديمومة احتضان العائلة الكبيرة للأسر النووية في مثل هذه الأوساط. تشير الإحصائيات الجزائرية أن معدل الطلاق في الجزائر قد شهد أرقاما غير معتادة, حيث سجلت سنتي 2015 و 2017 معدلات قياسية (16.23 و 17.42 في المائة علي التوالي. يرتبط تاريخ ظاهرة الطلاق بتاريخ الزواج و بموضوع الحرية الفردية و الجماعية في اختيار القرين. كما يعتبر تاريخ الطلاق انعكاس لتأرجح الكفة بين اهتمامين متناقضين (الفردي و الجماعي) وبين المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.تشير المعطيات التاريخية, أن الطلاق الأحادي و الطلاق التوافقي كان موجودا لدي معظم الحضارات القديمة. و يعد الطلاق الأحادي عند الرومان نتيجة حتمية للسلطة المطلقة للزوج, إلا أن مع مرور الوقت تحصلت المرأة الرومانية علي حرية الطلاق وإنهاء العلاقة الزوجية مع أمكانية إعادة الزواج إن أرادت ذالك. و هو ما يعرف اليوم عندنا في الجزائر باسم بالخلع و إنهاء العلاقة الزوجية من جانب واحد أي من جانب المرأة.

جدول 1.4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المفردات	التكرارات	النسبة %
أمي	30	7,5
ابتدائي	26	6,5
متوسط	80	20
ثانوي	146	36,5
تكوين مهني	62	15,5
جامعي	56	14
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

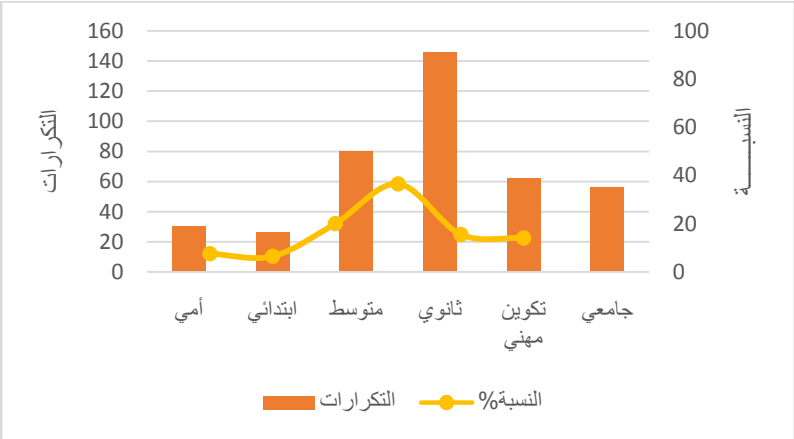

نستنتج من الجدول 1.4 الخاص توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي, أن عددا كبيرا المستجوبين يعرفون الكتابة والقراءة ولا تشكل الأمية سوي نسبة 7.5 . كما تشكل فئة الثانويين أكبر نسبة و تقدر بي 36.5 في المائة. تدل هذه المعلومات علي المجهودات الكبيرة التي بذلتها و ما زالت تبذلها السلطات الجزائرية للقضاء علي الأمية ورفع المستوي التعليمي والثقافي للأسر الجزائرية . إن المتتبع للقضايا التربوية الجزائرية يدرك أن السلطات الجزائرية لم تدخر جهدا في بناء الهياكل التربوية بأطوارها الثلاثة, حتى علي مستوي

المناطق النائية حيث تحولت بعض المنشآت التربوية إلي مقرات لنشاطات مغايرة لي التي أنشئت من أجلها نظرا لهجرة سكان هذه المناطق اتجاه المدن و المناطق الحضري بسبب الظروف الاجتماعية ، الاقتصادية وحتى الأمنية خلال العقود السوداء التي مرت بها الجزائر.

كما تدل نسبة 14 في المائة من الجامعيين, كل الاعتبارات التي أولتها الدولة الجزائرية لنشر التعليم والمعرفة. يظم النسيج الجامعي الجزائري 106 مؤسسة جامعية و معاهد عليا موزعة علي 48 ولاية, بحيث تغطي كل مناطق القطر الجزائري بما فيها الولايات الحديثة النشأة و غير الولايات و يعتبر هذا تحد في حد ذاته. كما تجدر الإشارة إلي الخريطة الكبيرة لمعاهد ومراكز التكوين المهنيين, والتي تشهد كل سنة عددا كبيرا من الوافدين الجدد و خاصة الإناث و حاملي الشهادات الجامعية نظرا للعدد الهائل من التخصصات (أكثر من 370 تخصص). كل هذه الاعتبارات ساهمت فعلا في رفع المستوي التعليمي و الثقافي للمجتمع الجزائري و خاصة العائلات الجزائرية وساهمت كذالك في التحولات العميقة التي تشهدها البنيات الاجتماعية التقليدية.

جدول 1.5: توزيع أسر العينة حسب عدد الأفراد

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة %
2 فقط	86	21,5
من 3 إلى 4 أفراد	136	34
من 5 إلى 6 أفراد	130	32,5
من 7 إلى 8 أفراد	48	12
من 9 إلى 10 أفراد	00	00
من فوق 10 أفراد	00	00
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يبين الجدول 1.5 و الخاص بعدد أفراد أسر العينة, أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (3 و 4) تشكل النموذج المهيمن بنسبة 34 في المائة وبالرغم من أن زيجات هذه العينة أغلبها من الأسر الشابة . كما أشرنا إليه سابقا . التي لم تكتمل بعد دورتها الإنجابية, يمكننا

التصريح بان الأسر الجزائري دخلت فعلا المرحلة الثالثة من مراحل عملية الانتقال الديموغرافي (مرحلة تتميز بوفيات منخفضة وخصوبة منخفضة). حتى وإن اعترفنا بوجود فوارق جهوية وأن المعدل الوطني لعدد أفراد البنيات الأسرية لا يعبر بالضرورة علي الاختلافات الموجودة فيما بين المناطق وبين المدن و القرى, يمكننا القول بان البرنامج الوطني من أجل التحكم في الزيادة الديموغرافية الذي اعتمدته الجزائر سنة 1983 و الذي سخرت بموجبه كل الإمكانيات الضرورية (المادية و البشرية) لي الارتقاء بصحة الأم والطفل والتحكم في الزيادة السكانية و الذي تزامن و السياسات الاجتماعية الأخرى: التعليم ، ترقية السكن و توفير العمل, قد أثمرت نتائجها حتى علي مستوي المناطق و المدن الداخلية و في داخل المدينة الواحدة. شهدت مدينة باتنة علي غرار المدن الجزائرية تدفق أعداد كبيرة من الوافدين الجدد من المناطق الداخلية للولاية اتجاه المقر الرئيسي للولاية بحثا عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحسنة, علي خلفية وجود فوارق اجتماعية كبيرة في منطقة عانت أريافها من ثقل وويلات الحرب التحريرية. مما أسفر عن وجود أحياء كبيرة ومناطق حضرية ضخمة تحيط بالمدينة الاستعمارية القديمة, كحي "بوعقال" و الذي يشكل مجال دراستنا وتأوي هذه الأحياء الأسر أو الجيل الثاني والثالث من الأسر الوافدة من المناطق الداخلية و الأرياف والتي يفترض أنها ما زالت حاملة ومتأثرة بثقافة الريف, علي الأقل علي مستوي البنيات الاجتماعية والخصوبة. إن استنطاق أرقام الجدول 1.5 والخاص بعدد أفراد عينة الأسر المبحوثة يبين نمطية ونموذج الأسر الجزائرية بغض النظر عن الفوارق المرجعية والمجالات الجغرافية التي تتواجد فيها هذه البنيات الأسرية و هذا رغم الاختلافات البسيطة المميزة للنماذج الأسرية .

جدول 1.6: توزيع أسر العينة حسب طبيعة الحياة الحالية

المفردات	التكرارات	النسبة %
تعيشون مع العائلة الكبيرة	104	26
تعيشون مستقلين عن العائلة	296	74
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

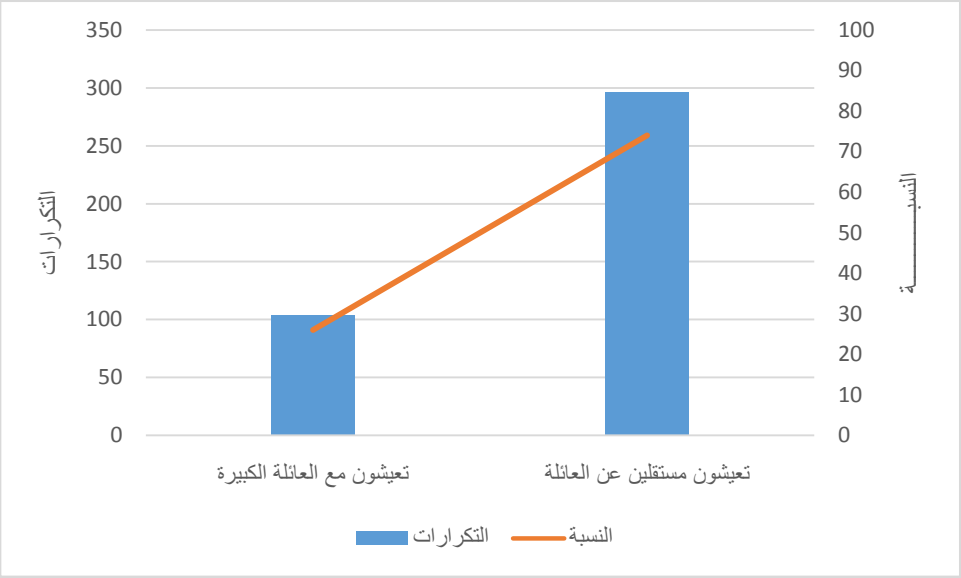

يبين الجدول 1.6 والخاص بتوزيع أسر العينة حسب طبيعة الحياة الحالية, أن 296 أسرة تعيش مستقلة عن العائلة الكبيرة أي ما يعادل 74 في المائة من مجموع الأسر المستجوبة و لا تشكل الأسر التي تعيش مع العائلة إلا 26 في المائة, تعيش في إطار البنية الأسرية الضيقة وتخضع بموجب هذه الوضعية إلي مجموعة من المعايير و المواقف الخاصة بنمط حياة هذه البنيات. من بين العوامل التي أدت إلي انشطار هذه البنيات الاجتماعية, نذكر التغير الذي حدث في نمط السكن وكذا انتهاء عملية التعايش فيما بين الأجيال والإخوة جراء عمليات النزوح الريفي والتحولات العمرانية بصفة عامة. تعذرت عملية التعايش بين الآباء والأولاد من الذكور مثلما كان علية الحال في البنيات التقليدية. كما أضحي النموذج العمراني السائد يخضع إلي احتياجات البنيات الأسرية النووية أو الضيقة التي أصبحت مع

مرور الوقت تشكل النموذج الأسري المهيمن حتى لدي الأسر الحديثة التمدن. ساهمت ظاهرة الهجرة الداخلية و الخارجية في تكريس هذا النموذج من الأسر من خلال التباعد المكاني الذي أحدثته بين الأسر النازحة و المهاجرة و الأسر الممتدة الغير مهاجرة.

و تجدر الإشارة إلي ذكر عامل ثالث وهو النسق التربوي. تشير الكثير من الدراسات و التحاليل في ميدان إعادة إنتاج نسق عدم المساواة الاجتماعية, حيث أظهرت هذه الدراسات وبالرغم من تساوي الفرس الظاهرة التي تمنحها المدرسة من خلال إجبارية و مجانية التمدرس لكل أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة, فإن عدم التساوي الثقافي والاجتماعي بين الأوساط الأسرية المختلفة يحدد و بنسبة كبيرة العائد المدرسي لتلاميذ القسم الواحد و المدرسة الواحدة.

جدول 1.7: خاص بمكان تواجد الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
قريب من مكان وجود العائلة	284	71
بعيد من مكان وجود العائلة	116	29
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

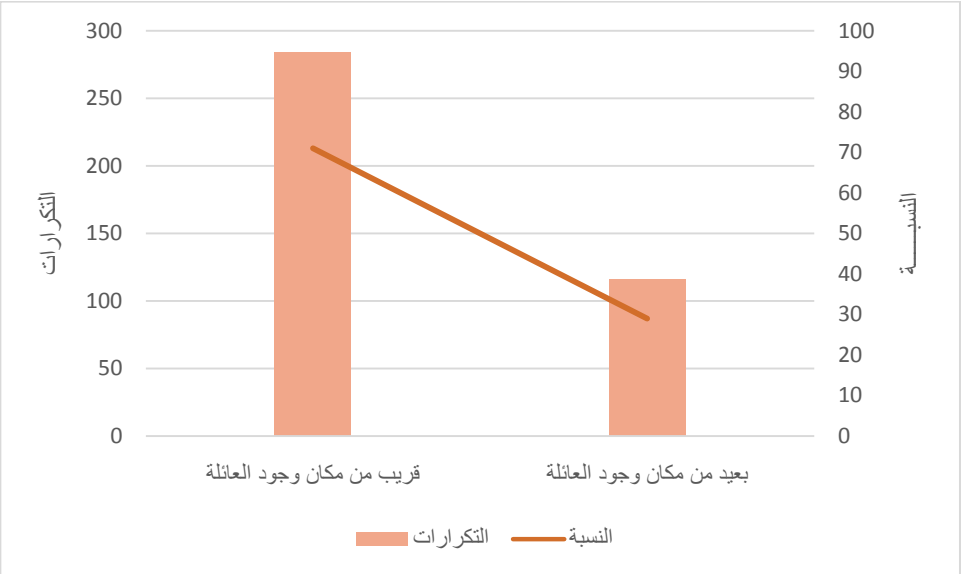

يوضح الجدول 1.7 الخاص بمكان تواجد الأسرة, أن أغلبية الأسرة تسكن بالقرب من تواجد العائلة أو الأسرة الكبيرة, أي أن 284 يسكنون بالقرب من أسرتي أحد الزوجين و بالأرج أسرة الزوج و بنسبة 71 في المائة من مجموع الأسر . علي خلفية المرجعية الحالية التي تعيد النظر في المسؤولية العامة والخاصة والرهانات الرئيسية التي سوف تنجر عن إعادة توزيع الثروة بين مختلف الفئات الاجتماعية والتي يقابلها في البنيات الأسرية التقليدية مفهوم التضامن والتآزر الاجتماعي و ترجيع الجماعة أو المجتمع المحلي علي الفردانية التي طغت علي المجتمعات الحالية. إن المسألة الرئيسية لهذه القضية هو انعدام التوازن بين التضامن العام والتضامن الأسري الخاص بسبب التحولات التي طرأت علي البنيات الاجتماعية و خاصة الأسرية: سوق العمل, الخدمات العمومية للقطاع الاجتماعي. إن التحولات التي مست البنيات الأسرية وسوق العمل ساهمت في تغير وظائف الأسرة و زعزعت المراحل الحياتية للكهول و الشباب في نفس الوقت, كل هذا تسبب في هشاشة العلاقات والمؤهلات التضامنية علي مستوي الأسر. من جهة أخرى وفي ضوء المعطيات الاقتصادية العالمية الراهنة تراجعت الكثير من الدول الاضطلاع بكل المسؤوليات والخدمات التي كانت توفرها في السابق وخاصة في ميدان العمل، الصحة ، النقل و الدعم العام في مختلف قضايا الحياة. مجموعة من الرهانات الخاصة تلازمت والتحولات الاجتماعية التي أربكت الأسر فيما يخص قدرتها في الإفاءة بوجباتها الأسرية أمام ملامح الفوارق الكبيرة بين مختلف الفئات الاجتماعية. مما أدي بالرجال والنساء المشاركة والمساهمة في دعم ذويهم في جميع المجالات.

جدول 1.8: خاص بنوعية السكن

المفردات	التكرارات	النسبة%
قديم وذو طراز شعبي	50	12,5
في العمارة	90	22,5
تطوري	38	9,5

تساهمي	10	2,5
حديث وإنجاز شخصي	212	53
المجموع	400	100

المصدر : الدراسة الميدانية

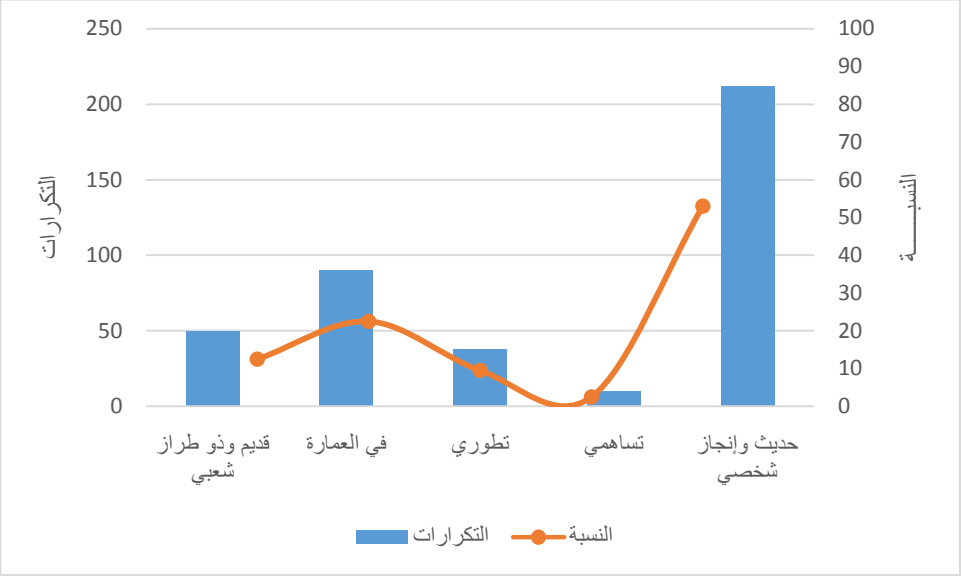

يبين الجدول 1.8 والخاص بنوعية السكن أن أغلب أسر حي " بوعقال" يسكنون في مساكن ذاتية الانجاز, حيث تقطن 212 من مجموع 400 بنسبة 53 في المائة. يقطن بهذا الحي مجموعة من الأسر والعائلات الكبيرة الوافدة في غالبيتها من المناطق الريفية للولاية بحثا عن الظروف الاجتماعية المواتية و خاصة المرافق الصحية والتعليمية. مدينة " باتنة" المقر الرئيسي للولاية, مدينة استعمارية وهي عاصمة منطقة الأوراس الكبير قبل التقسيمات الإدارية المتتالية. جاذبية المدينة العمرانية والتنمية الصناعية والاقتصادية التي شاهدتها علي فترات متعاقبة, جعلت منها مدينة جاذبة للسكان خاصة من المناطق الريفية للولاية ومن الولايات المجاورة نظرا لعدة اعتبارات أخرى.

يعرف المنزل أو الملجأ أو الفضاء الذي تقطنه الأسرة، العائلة و مهما كانت طبيعة البنية الاجتماعية, بوحدة السكن. ويشكل السكن المعضلة العويصة التي تعاني منها الغالبية العظمي من سكان الجزائر, بالرغم من المجهودات التي بذلتها وما زالت تبذلها السلطات

الجزائرية. مدينة " باتنة" واحدة من المدن التي تعاني من أزمة سكنية حادة مما أجبر سكان هذه الولاية اللجوء إلي إنجاز مشاريع سكنية خاصة, هروبا من السكن الجماعي و نزولا عند رغبة العائلات الريفية النازحة العيش في مقرات سكنية و أحياء سكنية تقطنها عائلات وأسر من نفس منطقة النزوح أو تربطها صلة القرابة, لاستدامة ثقافة التضامن والتآزر و نمط الزواج الداخلي الذي كانت تمارسه في الريف و المحافظة علي شبكة من العلاقات الاجتماعية لاستعمالها إذا اقتضت لذالك الضرورة.

كما يعتبر السكن أحد العوامل المؤثرة علي الاتجاهات والسلوكات الديموغرافية للأسر و خاصة الزواج, حيث تحبذ الأسر و البنيات الأسرية الحديثة, السكن الفردي أي خارج إطار العائلة أو الأسرة الممتدة, مما يؤكد النسبة الكبيرة للسكنات الذاتية الإنجاز(التجاور قبل التعايش) حتى مع استدامة العلاقات الاجتماعية التقليدية. تؤكد الإحصائيات هذا التوجه العمراني الجديد, بحيث يشكل معدل التحضر بالنسبة لمجموع السكان الجزائر للسنوات الثلاثة التالية 1977 ، 1987 ، 1995 بي 39.5 ، 49.7 ، 54 في المائة. بالرغم من المجهودات الخاصة والعامة في عمليات الإنجاز المختلفة, يقدر الطلب علي السكن بحوالي 120000 وحدة سكنية سنويا. يقدر العجز بحوالي 1.2 مليون سكن مما أسفر علي وجود وانتشار العائلات المركبة التي تحتوي علي أكثر من أسرة وفي غالب الأحيان داخل الشقق التي لا تتجاوز سعتها ثلاثة غرف.

جدول 1.9: خاص بوضع الأسرة في السكن

المفردات	التكرارات	النسبة%
استقرار دائم	352	88
تنقل دائم	06	1,5
تنقل وقتي ولظروف	42	10,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

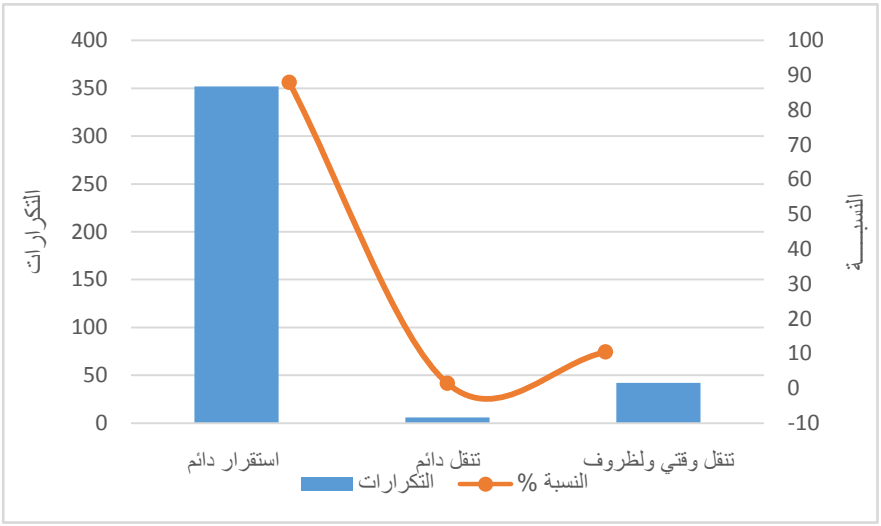

نستشف من الجدول 1.9 والخاص بوضع الأسرة في السكن, أن أغلب الأسر تعيش في استقرار دائم بالرغم من الظروف السكنية التي ذكرناها سالفا. الاستقرار فوضته طبيعة ونمط الحياة الحضرية بسبب الحركة النمطية اليومية التي يخضع لها الآباء العاملين, بين مقر السكن ومكان العمل ، وبين مكان الإقامة ومكان الدراسة بالنسبة للأطفال. تعتبر الهيئات الأممية, معدل الانشغال السكني, أحد المؤشرات الهامة المعبرة عن حدة المشكلة السكنية. ما فتئ هذا المؤشر يرتفع في الجزائر بين الفترات المختلفة, حيث انتقل من 6.10 شخص في كل وحدة سكنية سنة 1966 إلي 7.54 سنة 1987 و 5.67 سنة 2001 . تبين هذه المعطيات الأخيرة أن معدل انشغال الأسر داخل السكن الواحد يقدر بحوالي 1.08 مما يؤكد أن وتيرة تشكل الأسر تفوق تطور عدد السكنات.

تعبر هذه المؤشرات عن الاكتضاض الكبير داخل السكنات, وتزداد الوضعية سوءا عندما نعلم أن 66 في المائة من السكنات المنشغلة لا تتعدي سعتها ثلاثة(3) غرف, و يفوق معدل الانشغال الغرفة الواحدة 2.33 شخص سنة 1998 و 1.87 شخص في الغرفة الواحدة سنة 2001, (التعداد العام للسكان و السكن 1966، 1977 ، 1987، 1998 و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2001).

جدول 2.1: إلى ماذا تعود البساطة التي تعيشها الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الاعتماد على التنظيم القديم	18	4,5
العفوية في القيام بكل الأشياء	42	10,5
الرضاء بكل ما هو موجود	66	16,5
القناعة وعدم تعقيد الأمور	182	45,5
الارتباط القوي بالعائلة	92	23
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

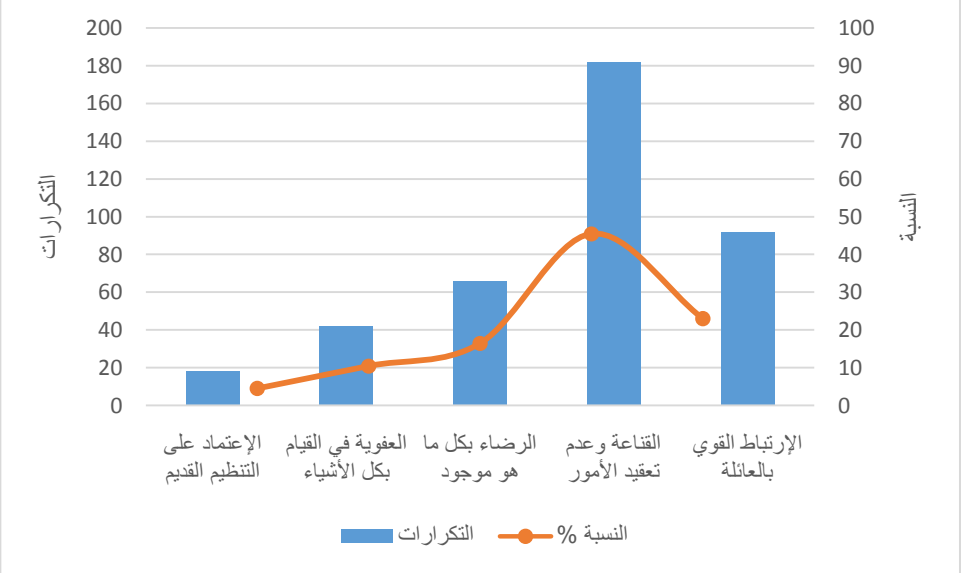

يبين الجدول 2.1 حيثيات البساطة التي تعيشها الأسرة, حيث نستشف من القراءة المتمعنة لإحصائيات الجدول أن أسر حي "بوعقال" بمدينة باتنة, يعتمدون في نمط حياتهم علي القناعة و عدم تعقيد الأمور. رغم التغير الذي حدث علي المستوي المورفولوجي, ما زالت هذه الأسر تعتمد علي نمط حياة البنيات التقليدية التي ورثتها من العائلة الكبيرة, التي ما زال تأثيرها قائم بسبب التجاور السكني مثلما أشرنا إلي ذالك سابقا وبسبب ربما انعدام البدائل

علي مستوي الهيئات العامة . تشكل نسبة الأسر التي تتبني هذا الأسلوب الحياتي 45 في المائة من مجموع الأسر المستجوبة.

لقد شهد النسق العائلي تحولات قد تكون أحيانا عميقة ولكنها ليست جذرية, الأسرة الجزائري مؤسسة علي الواجب الذي يكنه الأفراد إلي بعضهم البعض وخاصة بين الآباء و الأبناء (رد الجميل), لقد تشكلت الأسرة الجزائرية بصفة عامة حول العلاقات بين الأفراد، الأسرة ، الوطن وليس علي أساس الحب الذي بين الرجل والمرأة. يشكل عنصر الارتباط القوي بالأسرة نسبة 92 في المائة. تشهد البنيات الاجتماعية التقليدية اختراقات علي نطاق واسع قبل الاستقلال وخاصة بعده من طرف الحضارة الغربية التي تروجها وسائل التكنولوجية الحديثة تحت مسميات التحديث والحداثة. ليس في استطاعة المجتمع الجزائري المضي في خوض ثورة علي المستوي الأسري نظرا للرهانات الكبيرة التي تواجهه بعد الاستقلال وتم تحويل كل طاقاته للمستوي الاجتماعي الذي تعرض علي فترات كبيرة من البتر والتصدع جراء الاختراقات المختلفة التي تعرض لها عبر مراحله الإنشائية.

جدول 2.2:إلى ماذا يعود الانسجام الذي تعيشه الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
التمسك بالوضع الطبيعي في الحياة	138	34,5
التفاهم السريع ودون اختلافات	52	13
الاتفاق على مراجعة جميع الظروف	90	22,5
الحرص على طمأنة الحاضر ينوب الغائب	20	5
التقريب بين الأفكار والاقتراحات	100	25
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

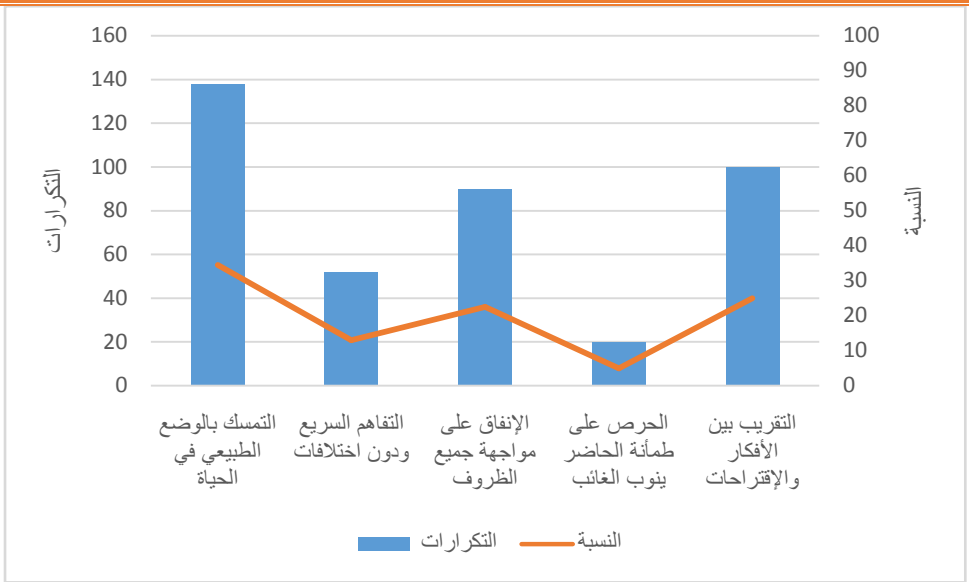

تعتبر العلاقات القرابية التماسك الاجتماعي حتى في الأوساط الحضرية, مبدأ من المبادئ الرئيسية للهوية. رغم التمازج بين الأجناس والعائلات المختلفة, تنقسم المجموعات الاجتماعية و البنيات الأسرية التي تربطها علاقات القرابة علي مستوي الأحياء, لاستدامة الخصوصيات الثقافية التي تميزها والتي تتجسد عبر ممارسة الطقوس ، حفلات الأعراس وكذا الشعائر الدينية. بالرغم من الاختلالات والفوضى التي تتعرض إليها البنيات التقليدية الحديثة. تعتبر هذه المناسبات فرصة لاستذكار الهوية الاجتماعية واستدامة العلاقات التضامنية بين الأجيال و الشعور بالانتماءات المختلفة. هذا ما تؤكده النسبة الكبيرة للأسر التي ما زالت تؤمن بالتماسك بالوضع الطبيعي والغير فابل للتحول. إذا عجزت هيئات التنشئة الاجتماعية العمومية في هيكلة سلوك وحياة الفرد والجماعات, تبحث هذه الأخيرة عن بدائل أفيقية من خلال شبكات العلاقات التقليدية عبر القرابة ، الانتماء ، الأصدقاء والمعارف القديمة. و قد تلجأ في أغلب الحالات الاستعانة بالسلطة والمال لتدعيم هذه الروابط المستحدثة في غياب الأشكال التضامنية التقليدية وفشل الهيئات العمومية في تعويض الأدوار التي كانت تغطيها البنيات التقليدية.

جدول 2.3:إلى ماذا يؤدي التنظيم الذي يجري بهذه النوعية من التلقائية

المفردات	التكرارات	النسبة%
القوة والتماسك	196	49

التساند الجماعي	44	11
التزايد في العدد	2	0,5
القيام بالوظائف والأدوار دون تأخر	18	4,5
الاستمرار في الحياة وبمختلف الأعباء	140	35
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

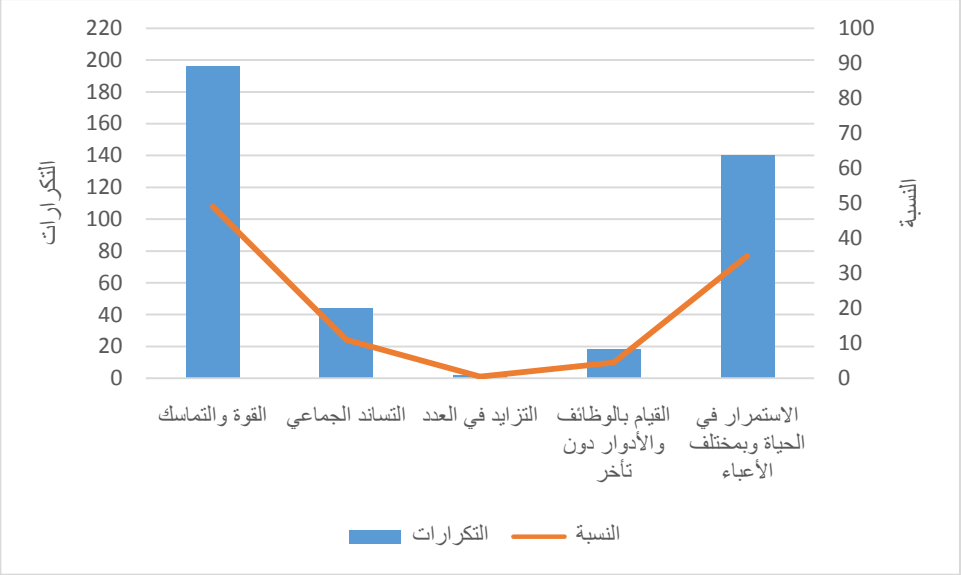

يبين الجدول 2.3 والخاص بوظيفة التنظيم التلقائي للأسرة. الذي يشكل فيه العنصرين التاليين: القوة والتماسك و الاستمرار في الحياة بمختلف الأعباء, أكبر تمثيل علي التوالي القوة والتماسك بي 49 في المائة ، الاستمرار في الحياة بمختلف الأعباء بي 35 في المائة. إن التحولات التي طرأت علي البنيات الاجتماعية والبنيات الأسرية من الناحية الشكلية, قابلتها هيئات عمومية عاجزة إلي حد ما في تقديم بدائل وظيفية لتغطية العجز والاختلالات الوظيفية التي تشهدها البنيات التقليدية جراء التحولات الاجتماعية ، الاقتصادية و الديموغرافية. مما أدي بالأسر الرجوع إلي التنظيم التلقائي التقليدي لتغطية الاختلالات الوظيفية الحاصلة بالاعتماد علي استحضار القوة من خلال التماسك و التساند الاجتماعي. إن الظروف الراهنة التي تمر بها الأسرة الجزائرية عامة, ولدت لديها الشعور بالاعتماد علي

بعضهم البعض والحاجة لتبادل المشاعر،و ترابط الأفكار و النشاط و تولد لديهم رابطات بنائية في العلاقات الوظيفية. تتخذ الأسر و البنيات الاجتماعية مجموعة من الاستراتيجيات و حالات من التكيف والتأقلم لاستمرار الحياة من خلال عمليات التفكك وإعادة التشكل وابتداع وضعيات مختلفة حسب الحاجة لدالك. لقد تساءل المختصين في التاريخ الاجتماعي والديموغرافي عن بنية وحجم المجموعات المنزلية التقليدية, التساؤل المطروح كان ذو أهمية كبيرة اعتبارا من التصورات التقليدية, التي كانت تظن أن الحداثة في فرنسا و أوروبا الغربية خاصة, تمر عبر تفكك العلاقات القرابية التقليدية. و برجع الفضل للديموغرافيين من خلال تحليل معطيات تعدادات القرن الخامس عشر والسادس عشر وتأكيد نووية و زواجية الأسرة التقليدية, حيث يعيش تحت السقف الواحد الوالدين والأطفال الصغار ويعيش باقي أفراد القرابة البعيدة ، الأجداد، الإخوة و الأخوات بعيدا عن منزل الأبوين, كما يغادر الأطفال بعد سن الثامنة البيت الأبوي و يتم إيداعهم كخدمة عند عائلات أخرى. تتخذ البنية الأسرية مجموعة من الوضعيات والاستراتيجيات و أنماط من التكيف و التأقلم, حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها وحسب طبيعة النظام السياسي و الإيديولوجيات المهيمنة و السائدة.

جدول 2.4:ما هو سبب الترتيب الذي أدخل في حياة الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الميل نحو اتباع التنظيم الجديد	24	6
الخصوصية وأداء الأعمال الفردية	48	12
التغيير في بعض الحاجات	24	6
السعي نحو الوصول إلى الأفضل	278	69,5
الاعتماد الكلي على قدرات الأسرة	26	6,5
المجموع	400	100

المصدر : الدراسة الميدانية

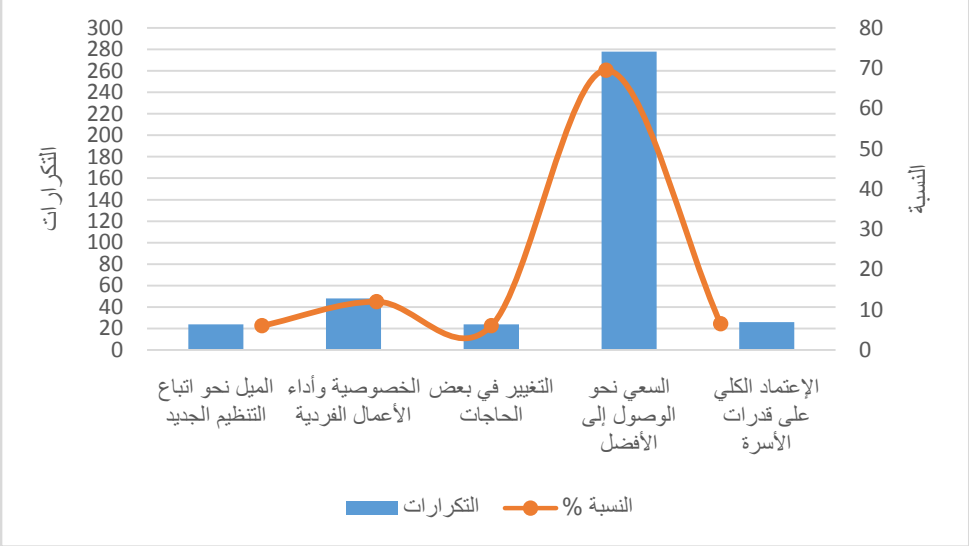

يبين الجدول 2.4 والخاص بأسباب الترتيب الذي أدخل في حياة الأسرة, أن السعي نحو الوصول إلي الأفضل يشكل الرقم الأكبر في جدول الاحتمالات بي 278 من بين 400 أسرة مستجوبة أي ما بعادل نسبة 69.5. يعتري الأسرة المعاصرة مجموعة من التحولات المرتبطة باختلال هرم الوظائف مما يقحمها في وضعيات غامضة, تلازمها بعض التوترات وحتى الصراعات. كل هذه الارتباكات قد تناقض فكرة المساواة بين الأفراد و التعاون فيما بين الأسر و التي كانت تمثل العصب الرئيسي في استدامت البنية الأسرية التقليدية. تمزق

نفس هذه الفكرة, طموح و رغبة الأسرة المعاصرة في التوفيق بين الطموحات الخاصة بالأسرة الزواجية و الأسرة الكبيرة أو العائلة وحتى الطموحات المجتمعية. يطمح الفرد و الأسرة الحديثة الجمع بين مزايا الحياة الفردية والجماعية. للوصول إلي هذا المبتغي يجب علي الأسري ابتداع آليات للعيش أحرارا مع بعض (دو سانجلي –2000–).

جدول 2.5:على ماذا يساعد التنوع في الأدوار

المفردات	التكرارات	النسبة%
التسهيل في أداء الواجبات	224	56
الحيوية والنشاط الإيجابي	56	14
الاستماع للتوجيهات المفيدة	16	4
التداول في المهام إذا كثرت	60	15
الاستفادة من الخبرات المكتسبة	44	11
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

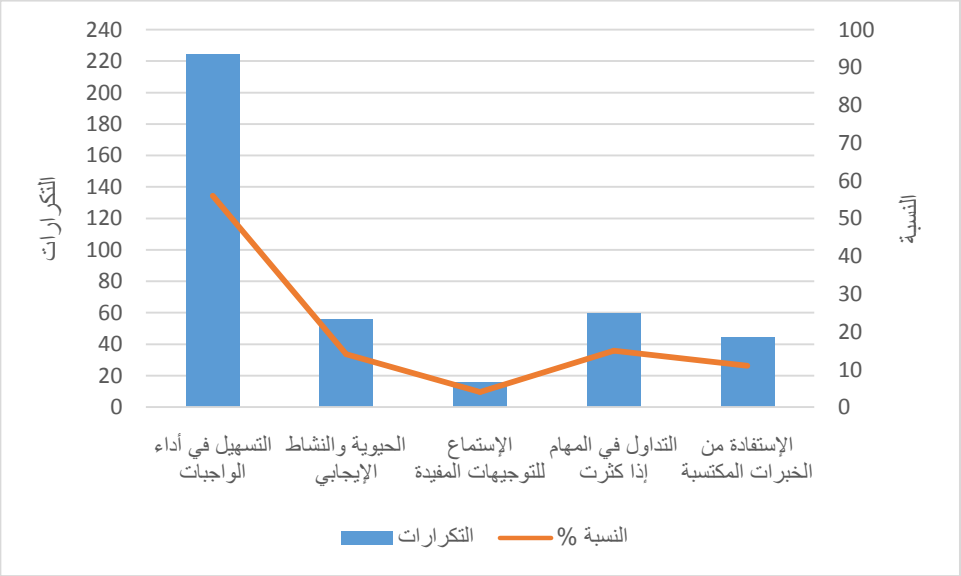

يبين الجدول 2.5 والذي يشير إلي ماذا يساعد التنوع في الأدوار, إلي أهمية الاحتمال الخاص بي – التسهيل في أداء الواجبات وكذا احتمال التداول في المهام إن كثرت, حيث يمثل هذين الاحتمالين علي التوالي 244 ، و 60 تكرار من بين 400 أسرة مستجوبة, ما يعادل 56 في المائة و 15 في المائة. تترجم هذه الأرقام إلي مدي ارتباك البنيات الأسرية الحديثة و التي لم تكتمل لديها بعد عملية التحول, مقابل التحولات المجتمعية الكبيرة المحيطة بها. غيرت العولمة و حدة التنافس الاقتصادي نمط حياة الأسر التقليدية والعلاقات فيما بين الأشخاص. كما يشهد العمل عدة تغييرات, سوف تؤدي لا محالة إلي تغير مفهوم التوظيف والتقسيم الاجتماعي للعمل مستقبلا. إن الرجوع الكبير للمرأة للعمل المؤجر سيسفر علي تحولات عميقة بالنسبة إلي مكان العمل ، الأسرة ، و علي المجتمع بصفة عامة. قد تؤثر هذه التحولات الحاصلة علي مواقف الرجال والنساء في مجابهة تحديات العولمة و المعلوماتية, وعلي إعادة توجيه وتأقلم السياسات الاجتماعية و البيئة الجديدة والمستحدثة.

جدول 2.6: إلى ماذا يقود التنظيم الذي يمتاز بالتحكم

المفردات	التكرارات	النسبة%
التعزيز في القرابة القائمة في وسطها	168	42
التدعيم لموقعها الاجتماعي	54	13,5
التوسع والكبر في حجمها	22	5,5
الاستقلالية ودون قطع التواصل	58	14,5
الدولم على الحياة بتنظيماتها الحديثة	98	24,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

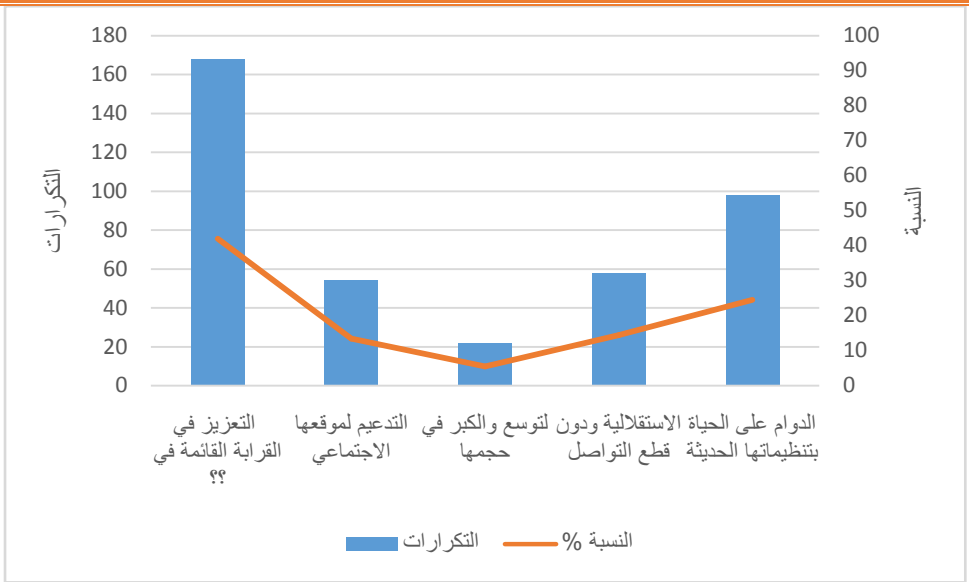

جدول 3.1: أصل تكوين الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الزواج وسط الأقارب	14,2	35,5
الزواج من وسط الجيران	36	9
الزواج من خارج الأقارب	168	42
الزواج من خارج المدينة	54	13,5
الزواج من أجنبية غير جزائرية	0	0
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

نستخلص من الجدول 3.1: الخاص بأصل تكوين الأسرة, أن أغلبية الأسر المتشكلة لا تربطها أي صلة قرابة حيث نسجل 168 أسرة من بين 400, أي بنسبة 42 في المائة، وتأتي في المرتبة الثانية الأسر التي تربطها صلة القرابة بي 142 أسرة, بنسبة 35.5 في المائة. تترجم هذه الأرقام بالرغم من تفوق عدد الأسر التي لا تربطها أي صلة قرابة, أهمية الزواج الداخلي الذي ما زال يميز المجتمع الجزائري بصفة عامة و كذا منطقة الأوراس بصفة خاصة. يشكل الزواج الداخلي مؤشر هام بالنسبة إلي درجة الانفتاح و الاندماج الفردي في الفضاءات الاجتماعية للمدينة, كما تتهيأ المدينة لتحاليل و معالجة أثر العوامل الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية علي سوق الزواج و علي التقسيمات التي تسود التنظيمات الاجتماعية في هذا الإطار, يمكننا استقراء سلوك زواج الأقارب من الزوايا المختلفة للتفاعل الاجتماعي: بين العوامل البنيوية, و كذا بين المتغيرات التي تحدد البيانات و الاختيارات الشخصية و كذا ضغوطات جماعات الانتماء والمرجعيات المختلفة. رغم التغير الذي طرأ علي البنيات الأسرية التقليدية جراء التحولات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية وحتى السياسية, يبقي تأثير البنيات القبلية والمرجعيات المختلفة علي الاختيار الزواجي معتبرا.

جدول 3.2: سن تشكيل الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
في سن الشباب	328	82
في سن الثلاثين	68	17
في سن الأربعين	4	1
في سن الخمسين	0	0
في سن الشيخوخة	0	0
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

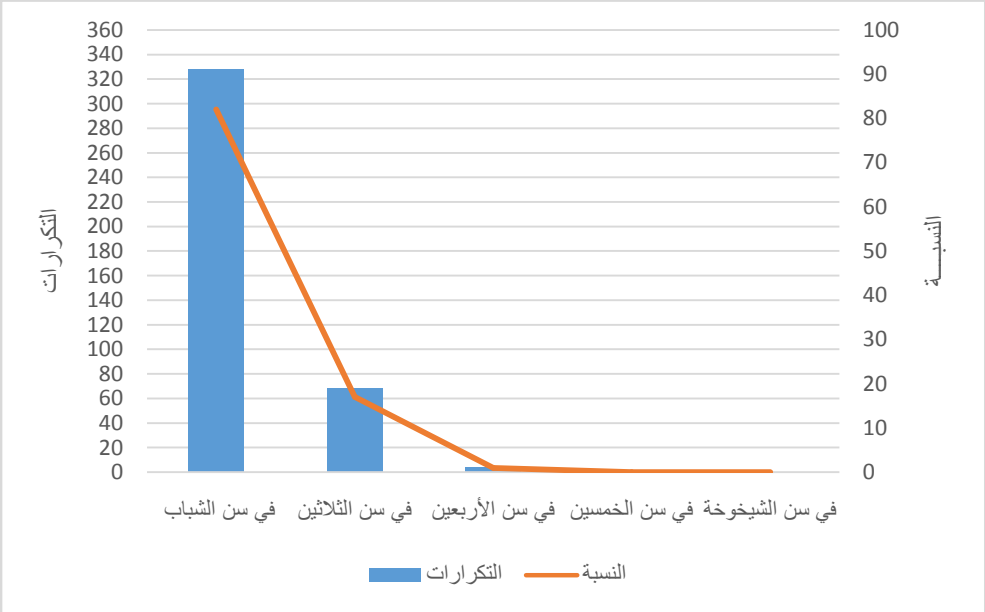

يبين الجدول 3.2: الخاص بسن تشكل الأسرة, أن عددا كبيرا من الأسر المستجوبة تشكلت في سن الشباب, أي 328 من بين 400 أسرة تشكلت في سن الشباب بنسبة 82 في المائة من مجموع الأسر. بالرغم من ارتفاع معدل السن عند أول زواج في العقود الأخيرة في

الجزائر, فإن المعدل الوطني قد يخفي اختلافات معتبرة علي المستوي الجهوي وحتى المحلي و فيما بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. تبين الإحصائيات الجزائرية أن معدل العمر عند أول زواج النساء في الجزائر يقدر حسب طريقة "هاجنال" بي 24 سنة في ولاية (إليزي) و 29.9 في الجزائر العاصمة, و يقدر عند الرجال بي 28.5 في منطقة الهضاب العليا الوسطي (الجلفة) و بي 33.4 في الجزائر العاصمة بفارق يتأرجح بين 5 و 11 نسبة للسن الأدنى القانوني. نستشف من هذه المعطيات أن المعدلات الوطنية تخفي تمايزات كبيرة علي المستوي الجهوي والمحلي, مما ينم علي تنوع المرجعيات و خاصة بالنسبة إلي المناطق الداخلية والجنوبية وحتى فيما بين الأحياء داخل المدينة الواحدة. تلعب الهجرة الداخلية دورا كبيرا في تنوع و اختلاف المرجعيات داخل المدينة الواحدة مما يؤدي إلي تنوع السلوكيات اتجاه ظاهرة الزواج.

جدول 3.3: حالتي المواليد والوفيات في الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الفارق بين ميلاد الأبناء لم يتعدى السنتين	290	72,5
الفارق بين ميلاد الأبناء تعدى الثلاث سنوات	80	20
الأبناء الذين ولدوا كلهم على قيد الحياة	30	7,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

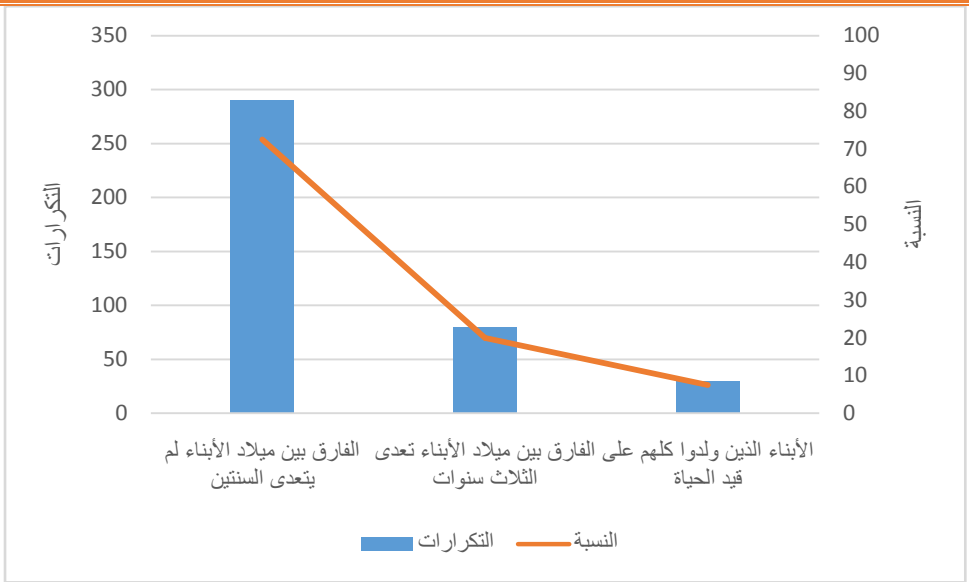

يبين الجدول 3.3: حالتا المواليد و الوفيات في الأسرة, بالنسبة للمواليد نلاحظ أن الفارق بين الولادات لدي 290 أسرة لا يفوق السنتين أي بنسبة 72,5 بالمائة من أجمالي الأسر المبحوثة مما يوحي بأن عددا كبيرا من النساء لا يحترمون هذه الفترة المهمة بالنسبة لصحة الأم و الطفل معا. قد يكون لعامل الرضاعة الاصطناعية الذي أصبح متداولا بنسبة كبيرة حتى لدي البنيات الأسرية التقليدية دورا كبيرا في تقليص الفارق بين الولادات. أما الأسر التي تتعدي فيها هذه الفترة السنتين, فهي تشكل 20 بالمائة (80 أسرة) و قد يكون لتقدم سن الزوجات سببا في تمديد فترة الفارق بين الولادات, تشير المعطيات الديموغرافية أن هذه الفترة تتناسب و سن المرأة حيث تصل إلي 37 شهرا عند النساء اللواتي يتراوح سنهن بين 20 و 29 سنة، وتقدر بي 66 شهرا عند النساء اللواتي يتراوح سنهن بين 30 و39سنة. وقد يكون كذالك لعامل استعمال الوسائل الحديثة لتنظيم النسل دورا مهما في كلتا الحالتين. نستشف من هذه المعطيات كلها الدور الكبير لمراكز حماية الأمومة و الطفولة المدرجة في البرنامج الوطني للتحكم في الزيادة السكانية وحماية صحة الأم و الطفل الذي اعتمدته الدولة الجزائرية سنة 1983 والذي شمل كل أنحاء القطر الجزائري.

جدول 3.4: نوع الهجرة التي قامت بها الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الهجرة من الريف إلى المدينة	36	9
الهجرة من القرية إلى المدينة	122	30,5
الهجرة من المدينة إلى المدينة	128	32
الهجرة من الجزائر إلى بلد عربي	4	1
الهجرة من الجزائر إلى بلد أجنبي	6	1,5
بدون إجابة	104	26
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

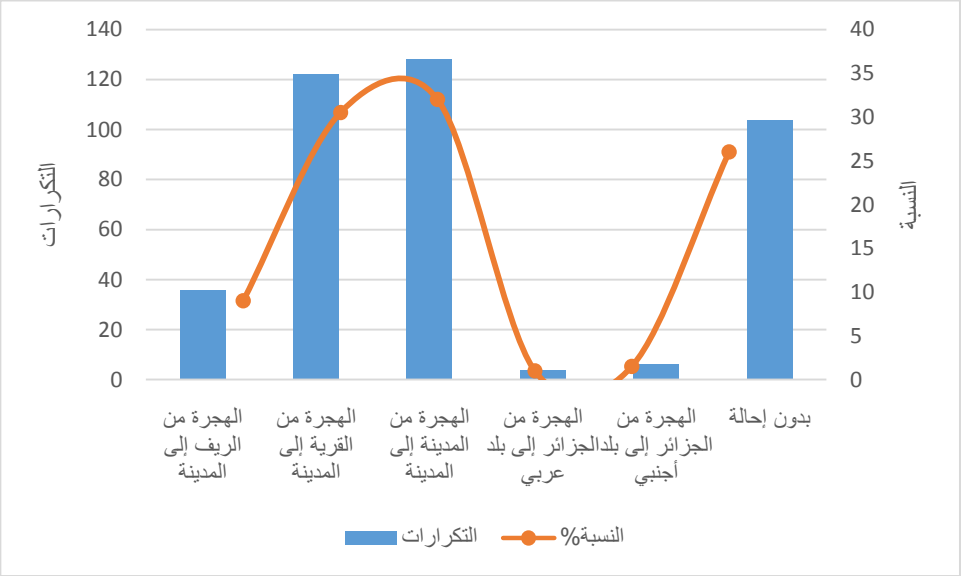

يبين الجدول 3.4: الخاص بنوع الهجرة التي قامت بها الأسرة, أن 128 أسرة قامت بهجرة من مدينة إلي مدينة أخري و 122 أسرة قامت بهجرة من القرية إلي المدينة. تترجم

هذه المعطيات الخاصة بالهجرة الداخلية أن نسبة كبيرة من الأسر القاطنة في حي: (بوعقال بمدينة باتنة) تحركت معظمها نحو المناطق الأكثر تحضرا بحثا أولا علي الأمن والاطمئنان, لأن المنطقة تعرضت لأبشع مظاهر العنف والقتل خلال الفترة السوداء التي مرت بها الجزائر ابتداء من سنة 1991 وثانيا بسبب الفوارق الاجتماعية التي تعيشها الولاية علي مستوي المنشآت الاجتماعية والاقتصادية. كما يعبر العدد الكبير للأسر التي لم تجيب أو تغاضت عن الإجابة علي هذا السؤال, لأن معظمها تحركت من المناطق المتناثرة المحيطة بالقرى و بالمناطق الحضارية الكبري في اتجاه المدن التي تتوفر فيها معظم المرافق الاجتماعية و الاقتصادية (المدن الكبيرة و المتوسطة).

جدول 3.5: ماذا خلف نزوح الأسرة إلى المدينة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الانقسام والانفصال عن العائلة الكبيرة	72	18
ترك الدار والأرض في الريف	44	11
الانقطاع التدريجي عن زيارة الريف	26	6,5
الابتعاد عن ماله صلة بالماضي بالريف	12	3
الصعوبة في لم شمل وحدة الأسرة	4	1
بدون إجابة	242	60,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

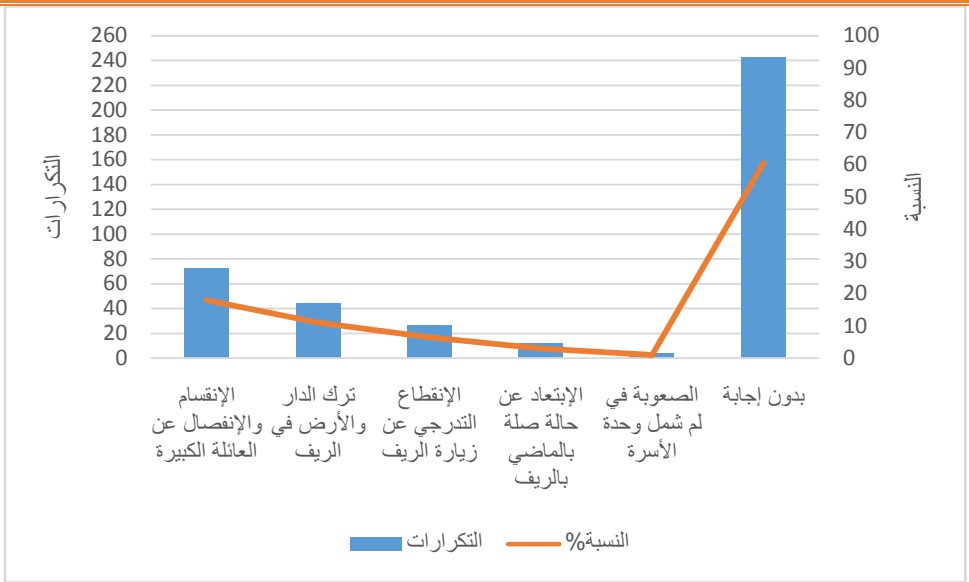

يبين الجدول 3.5: الخاص بآثار نزوح الأسرة إلي المدينة, أن ما يقارب 70 بالمائة من الأسر المبحوثة لم تجب علي هذا السؤال و يعود السبب ربما إلي الآثار النفسية التي خلفتها هذه الهجرة نتيجة الانفصال عن العائلة الكبيرة, التي تعتبر مصدر التضامن و التآزر و الملجأ الوحيد عند الحاجة والشدة في مثل هذه البيئات الاجتماعية. و قد تعود كذالك إلي الصدمة التي واجهتها هذه الأسر نتيجة الأنانية و الفردانية وقداسة الجوانب المادية علي حساب الروحانيات التي كانت تميز المناطق الريفية. تجبر هذه الحواجز النفسية الأسر المهاجرة علي اتخاذ مواقف واستراتيجيات مغايرة لي التي اعتادت عليها في المناطق الريفية و حتى بالنسبة للسلوكات الإنجابية.

جدول 4.1: مصدر الدخل الفردي الذي تعتمد عليه الأسرة في معيشتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
الراتب الشهري الذي تتقاضاه من العمل بالمؤسسة التابعة لقطاع الدولة	194	48,5
الراتب الشهري الذي تتقاضاه من العمل بالمؤسسة التابعة للقطاع الخاص	28	7
الراتب الشهري الذي تتقاضاه من منحة التقاعد	42	10,5
الأجر الذي تتقاضاه من ممارسة الأشغال الحرة	96	24
المبلغ الذي تحصله كربح من ممارسة التجارة	40	10
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

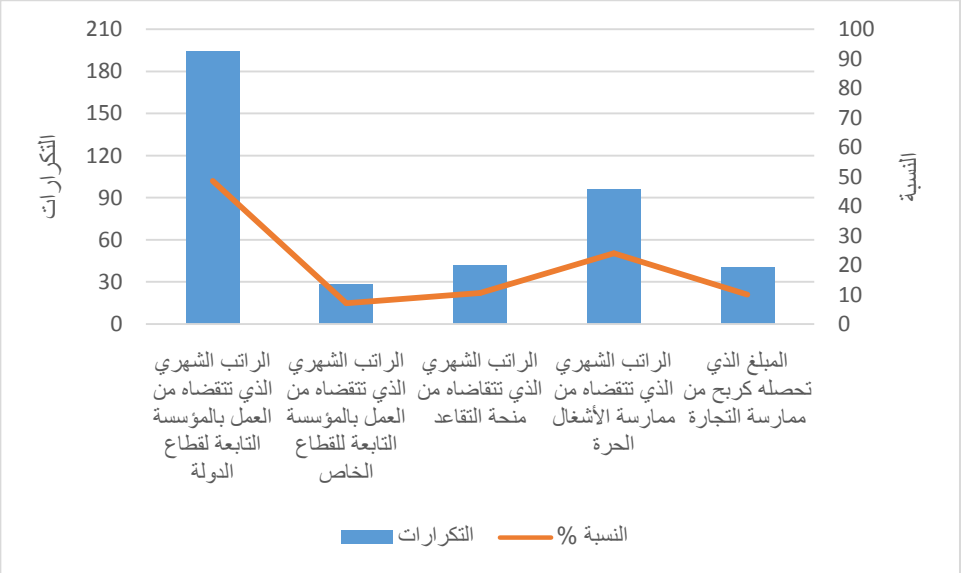

يبين الجدول 4.1: الخاص بمصدر الدخل الفردي الذي تعتمد عليه الأسرة في معيشتها, أن أغلبية الأسر المستجوبة تعتمد في معيشتها علي الراتب الشهري الذي تتقاضاه من العمل بالمؤسسة التابعة لقطاع الدولة, أي 194 أسرة من بين 400 بنسبة 48.5 بالمائة. كما

تشكل الأسر التي تعتمد في معيشتها علي الربح الذي تحصله من ممارسة التجارة 40 أسرة من بين 400 أي بنسبة 10 في المائة. توحي هذه الأرقام بمدي التحول الذي طرأ علي الجانب الاقتصادي لهذه الأسر القاطنة في حي (بوعقال بمدينة باتنة). تشير الكثير من الدراسات أن سلوكات العائلات التي تعرضت للهجرة من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية تحكمها و تحددها أكثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تحددها العوامل الديموغرافية. من هذا المنطلق الأخير يمكننا القول أن السلوكات الإنجابية للأسر تحددها العوامل الاجتماعية والاقتصادية في كلتا البيئتين, الريفية والحضرية علي حد سواء. خصوبة مرتفعة في الريف نظرا لأهمية الأيدي العاملة في العمل الزراعي في البيئات التقليدية ، و خصوبة منخفضة في المدينة نظرا لاختلال البنيات الاجتماعية التقليدية و تلاشي مظاهر التآزر و التضامن الاجتماعي, انتشار العمل المؤجر والفردانية.

جدول 4.2: المداخيل التي تسهم في دعم معيشة الأسرة آتية من:

المفردات	التكرارات	النسبة%
الأجداد	42	10,5
الأب	236	59
الأم	60	15
الأبناء الذكور كبار السن	58	14,5
البنات كبيرات السن	4	1
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

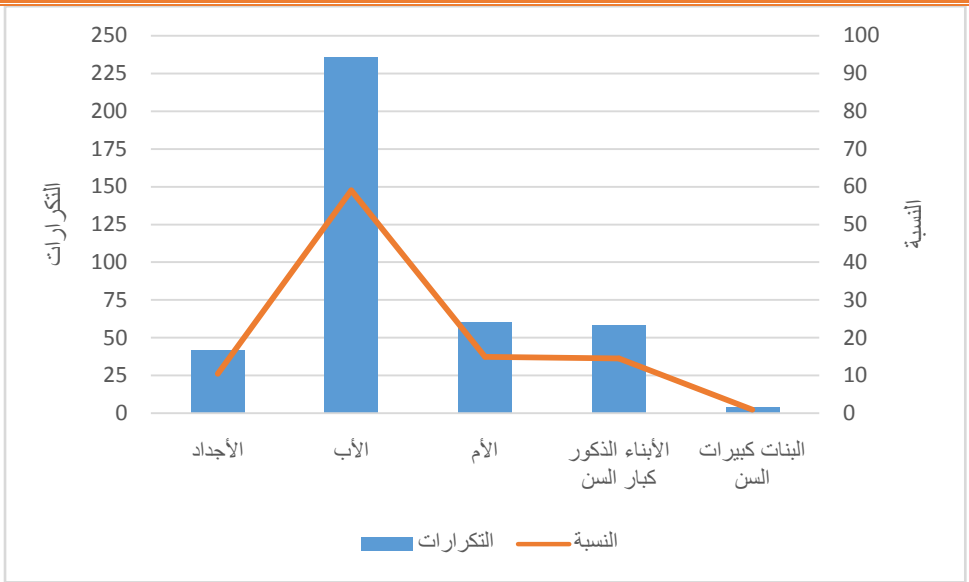

يبين الجدول 4.2: الخاص بالمداخيل التي تسهم في دعم معيشة الأسرة أن 236 أسرة من بين 400 تعتمد في معيشتها علي دخل الأب, أي بنسبة 59 في المائة. كما تساهم الفئات الأخرى في دعم ميزانية الأسرة: الأجداد بنسبة 10 في المائة, الأم بنسبة 15 في المائة و الأبناء الذكور بنسبة 14 في المائة. تسببت الهجرة الجماعية أو ما يعرف بالنزوح الريفي نحو المدن, التي ميزت الجزائر منذ 1950 في تزايد نسبة سكان الحضر بصفة معتبرة, حيث انتقلت من 18 في المائة سنة 1954 إلي 32 ثم 42 بين سنوات (1966-1977). وسجلت نسبة 49 في المائة خلال التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1987. تعود زيادة نسبة التحضر في الجزائر في غالب الأحيان إلي ظاهرة النزوح الريفي. تتشكل المدن الجزائرية في معظمها من سكان المدينة الجدد, حيث تلعب السلوكات الاجتماعية و الثقافية لهذه المجموعات دورا مهما في التجمعات الحضرية. اضطرت الأسر الجديدة نسبيا في المدن إلي الانفصال من البنيات التقليدية التي تتلاءم و النمط الزراعي, لكي تتمكن من مجابهة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و تندمج في الحيات الجديدة التي تميز الأوساط الحضرية, مع استحداث عددا من القيم الجديدة لتمديد أوجه التضامن الاجتماعي القديمة في بيئة يغلب عليها المال و الجوانب المادية.

جدول 4.3: مستوى المعيشة السائد في حياة الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الرفاهية وتوفر الضروريات والكماليات	82	20,5
التوسط وتوفر الضروريات ونقص الكماليات	286	71,5
الاحتياج ونقص الضروريات والكماليات	18	4,5
الاعتماد على الديون من الأقارب والأهل	14	3,5
الاعتماد على الزكاة والصدقات	0	0
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

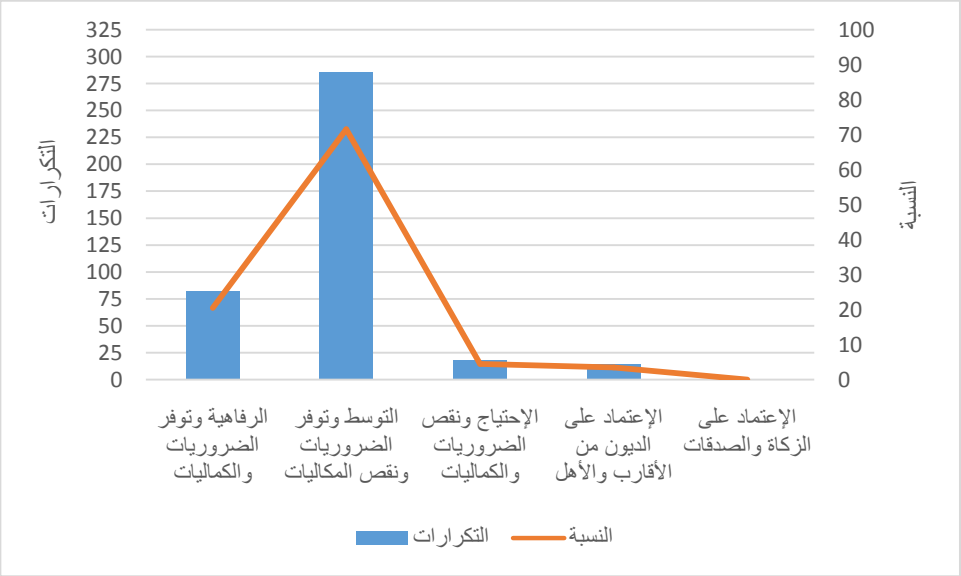

يبين الجدول 4.3: الخاص بمستوي المعيشة السائد في حياة الأسر المبحوثة والقاطنة في حي (بوعقال بمدينة باتنة) أن 286 أسرة من بين 400 متوسطة الحال وتعتمد في معيشتها علي الضروريات و نقص الكماليات. بالرغم من التغير الذي مس البنيات الأسرية التقليدية من حيث النمط المعيشي (النمط الزراعي) و حجم البنية الأسرية , ما زالت تربطها شبكة

من العلاقات التضامنية وهذا ما يفسر عدد الأسر التي تعتمد علي تضامن الأهل و الأقارب في تلبية احتياجاتها المعيشية.

مهدت عملية الحراك الجغرافي علي انتشار الأسر الزواجية التي تعتمد علي العمل المؤجر. اضطر الموظفون و الإطارات علي الانفصال بصفة شكلية عن الأسرة الأصل للحصول علي عمل في المدينة، أما بالنسبة إلي أسر العمال البسطاء فهم يعيشون في عزلة عن البنيات الأسرية الأصلية و معرضون لعدم الاستقرار الجغرافي و المهني. تنعكس هذه الظروف الاجتماعية علي السلوكات الإنجابية والنماذج الزواجية,سواء بالنسبة للأسر التي تعرضت لحركة الهجرة أو الأسر القديمة والتي لم تتعرض للهجرة. إن درجة التغير تختلف حسب الجيل وحسب الأصول الاجتماعية للأسرة.

جدول 4.4: الأنماط المعيشية والسلوكات الاستهلاكية الغالبة في حياة الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الوجبات الغذائية التقليدية	251	62,75
الوجبات الغذائية العصرية	17	4,25
ارتداء الألبسة والنوم على الأفرشة القديمة	57	14,25
ارتداء الألبسة والنوم على الأفرشة الجديدة	15	3,75
التنوع في كل المستهلكات وخاصة الغذائية	60	15
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

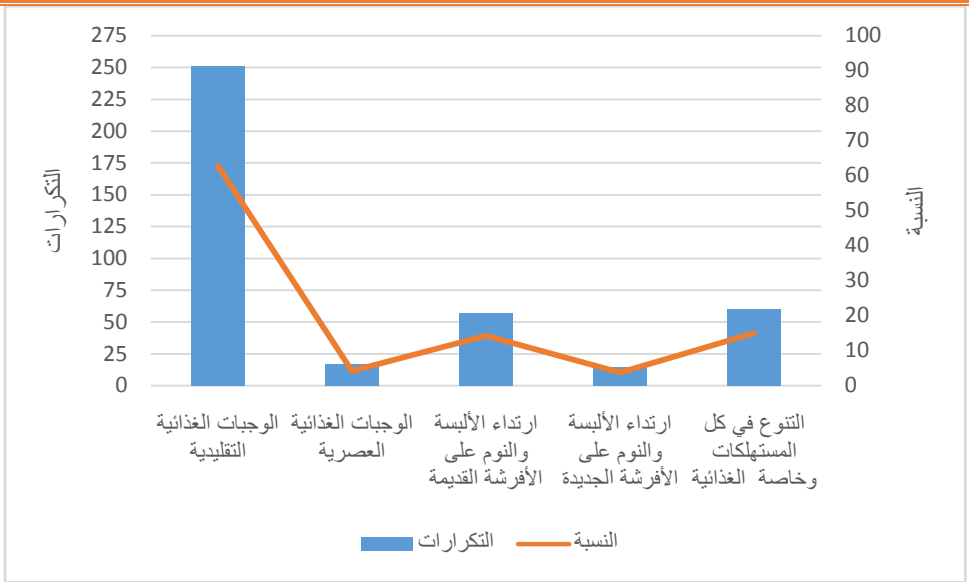

يبين الجدول 4.4: الخاص بالأنماط المعيشية و السلوكات الاستهلاكية في حياة الأسرة, أن 251اسرة من بين 400 تعتمد في حياتها علي الوجبات الغذائية التقليدية أي بنسبة 62.75 في المائة. و تشكل نسبة الأسر التي تعتمد في معيشتها علي التنوع في المستهلكات و خاصة الغذائية 15 في المائة من مجموع الأسر المبحوثة أي 60 من بين 400. يعود هذا الاختلاف في نمط الاستهلاك ربما إلي الظروف الاقتصادية الخاصة بكل أسرة وإلي هرم الاحتياجات الاجتماعية: السكن ، النقل ،الصحة وإلي خصائص الأسر المرتبطة بالمهنة، السن...إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات, بإمكاننا التصريح بأن المحدد الرئيسي لنمط الاستهلاك يعود أساسا إلي الأجر و الموارد المالية للأسرة. كما يشكل حجم البنية الأسرية عامل مهم في تحديد الأولويات والاختيارات الاستهلاكية. وقد تختلف نماذج الاستهلاك نسبة إلي المجموعات الاجتماعية و إلي الصول الاجتماعية للأسرة. و قد تؤثر درجة و حجم الاستهلاك علي الاختيارات الإنجابية للأسرة.

جدول 4.5: ماهي الأشياء التي تدخرها الأسرة لمواجهة تغيرات المستقبل ونوائب الدهر

المفردات	التكرارات	النسبة%
النقود	96	24
الذهب	24	6
الحبوب	6	1,5
السلع المفقودة	50	12,5
عدم القدرة على الإدخار	224	56
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

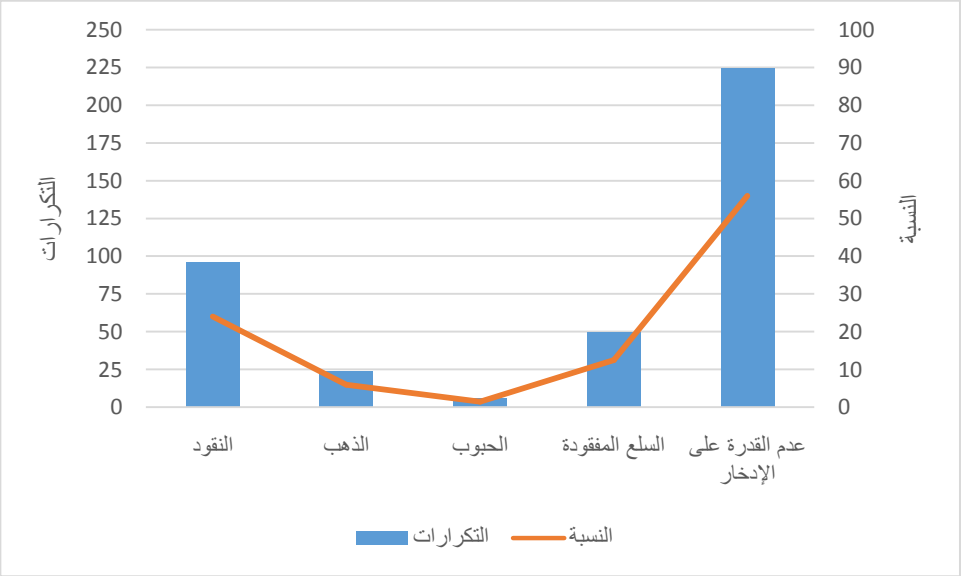

يبين الجدول 4.5: الخاص بالأشياء التي تدخرها الأسرة لمواجهة تغيرات المستقبل ونوائب الدهر, أن 224 أسرة من بين 400 ليس لها القدرة علي الادخار, أي ما يعادل 56 في المائة من مجموع الأسر القاطنة في حي (بوعقال). و تشكل الأسر التي تدخر السلع

المفقودة نسبة 12.5 من مجموع الأسر المستجوبة. تتم هذه المعلومات أن نسبة كبيرة من الأسر التي تقطن الأحياء الجديدة المحيطة بالمدن هي أسر متوسطة الحال أو فقيرة , كما تتشكل معظم هذه البنيات من الأسر النازحة من المناطق الريفية أو المناطق المتناثرة المحيطة بالمدن الكبرى. بالرغم من المجهودات التي بذلتها و ما زالت تبذلها الدولة الجزائرية للإحاطة ورعاية هذه المجموعات الاجتماعية من خلال مشاريعها الترقوية المثالية علي كل الأصعدة : الاجتماعية، الاقتصادية ، الصحية، التربوية...تبقي غير كافية نظرا للوتيرة الكبيرة نسبيا للزيادة الديموغرافية في مثل هذه الأحياء وإلي التوافد الغير منقطع للنازحين الجدد. تشعر هذه البنيات الأسرية التي فقدت الارتباط بالبنيات الزراعية التقليدية بعدم الاستقرار النفسي و الأمني لكون الرابط الجديد في مثل هذه البيئات الحضرية هو الأجر أو التجارة لمن تيسر له الأمر بدلا من الأرض التي هيالمأوي و مصدر الرزق الدائم والغير متذبذب حيث كانت تعتمد في معيشتها علي الزراعة الغذائية والاكتفاء الذاتي . تملي هذه المعطيات الجديدة اتخاذ استراتيجيات مستحدثة بالنسبة للعامل الديموغرافي وبالنسبة لعملية الإنجاب وحجم البنية الأسرية.

جدول 4.6: الخدمات التي تستفيد منها الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الماء الصالح للشرب	120	30
الكهرباء	36	9
الغاز	75	19
الهاتف	98	24,5
تصريف المياه وتنظيف القمامة والنقل	70	17,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

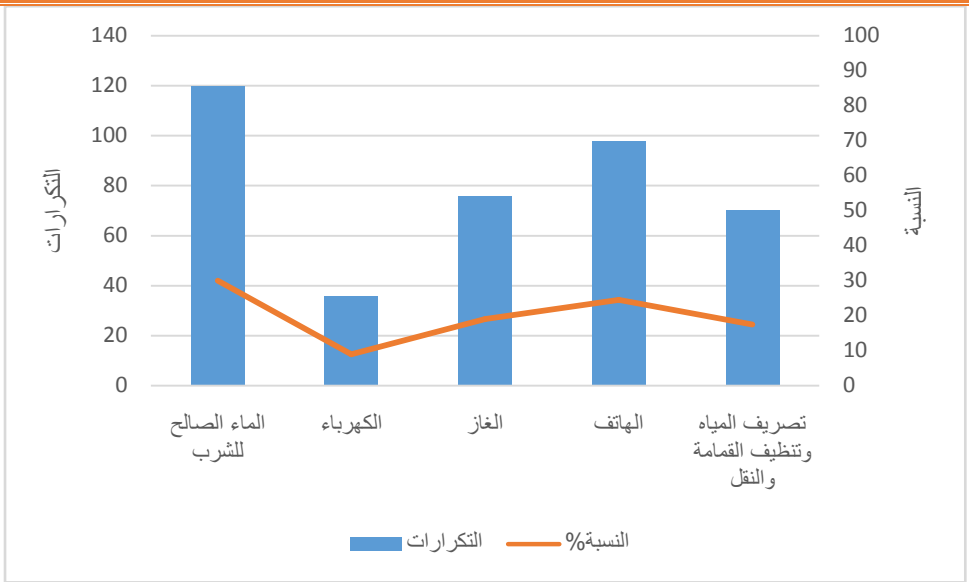

يبين الجدول4.5: الخاص بالخدمات التي تستفيد منها الأسرة, أن 120 أسرة من بين 400 تستفيد من الماء الصالح للشرب , 98 أسرة تستفيد من خدمات الهاتف و 76 أسرة موصلة بالغاز الطبيعي. نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن نسب الاستفادة من الخدمات ضعيفة نسبيا, في أغلب الأحوال يعود ضعف هذه النسب لصعوبة واستحالة الربط بهذه الشبكات في بعض المقاطعات السكنية بسبب البناء الفوضوي والغير مؤمن. تشكل هذه المعطيات الغير مقنعة مسألة محورية للبحث والتقصي, لأن ربط مثل هذه الأحياء بمختلف الشبكات الضرورية أصبح من الرهانات الكبرى التي تواجهها التجمعات السكنية الكبرى في مختلف الدول وللثقل الذي تشكله هذه الأحياء في التوازنات الكبرى للمدينة بما فيها التوازنات الديموغرافية.

جدول 5.1: بماذا يمتاز البرنامج الخاص بالأسرة والموجه لحياتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
الوقوف على حسن قيادتها	120	30
الحرية في حفظ وحدتها	36	9
العمل على استقرارها في مكانها	76	19
السعي نحو توفير شروط حياتها	98	24,5
المبادرة على إيجاد جو ملائم داخلها	70	17,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

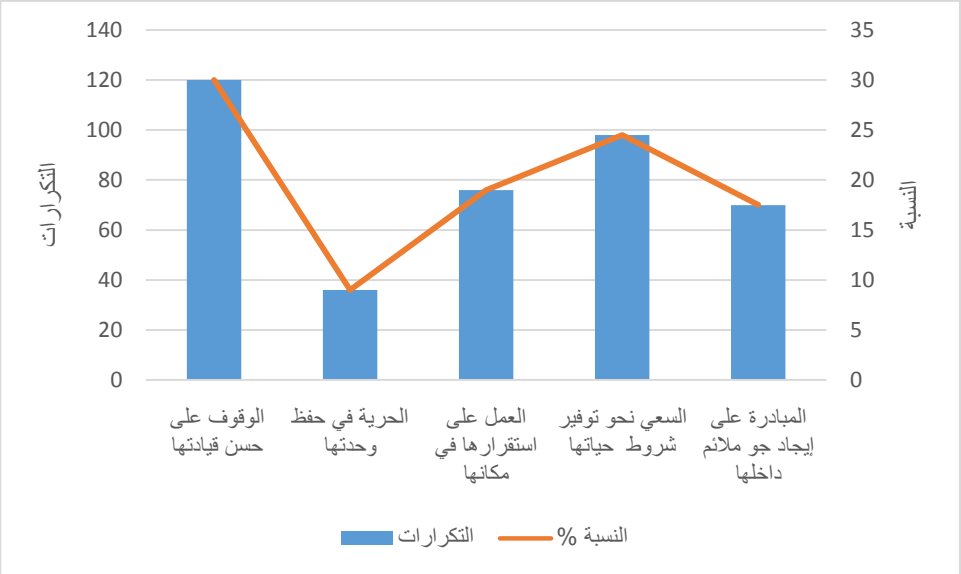

يبين الجدول 5.1: الخاص بالبرنامج المعتمد للأسرة و الموجه لحياتها. أن أغلب معطيات هذا الجدول تصب في الوقوف علي حسن قيادة الأسرة و توفير الشروط الضرورية لترقيتها و المحافظة علي تماسكها. إن الاهتمام بالتماسك الأسري أضحي من بين الانشغالات

الكبرى سواء علي المستوي الخاص أو بالنسبة للدولة و الهيئات التابعة لها, من أجل ترقية ، احتضان و المحافظة علي هذه الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي ككل. اهتمت المسارات الأولي للبحث في هذا السياق بالهشاشة العلائقية التي أصبحت تهدد كيانات الأسرة و البنيات الأسرية الحديثة, نتيجة تفكك قواعد الحماية البدائية التي كانت تميز البنيات الأسرية التقليدية من خلال شبكات القرابة و العيش مع بعض. شكلت الفترة الممتدة بين 1945 و 1965 عصر الذهب بالنسبة للأسرة: الزواج المبكر و ارتفاع نسبة الزيجات ، خصوبة مرتفعة و انخفاض مستوي الطلاق. كما أكدت أغلب البحوث التشبث بالقيم الأسرية و العائلية, و لكن مع بداية سنة 1970 أظهرت كل المؤشرات الديموغرافية تحولات مرتبطة بما يمكن تسميته النظام الأسري, في أقل من 20 سنة تضاعفت نسب الطلاق , التعويض و التجديد الأجيال أصبح غير متوفر عند كثير من الدول و خاصة الأوروبية , اكتساح أسواق العمل من طرف النساء و انخفاض معتبر في مستويات الخصوبة. مست هذه التحولات كل المجتمعات وعلي فترات مختلفة حسب درجة التطور والتكنولوجية المستعملة والخاصة بكل مجتمع و بكل دولة.

جدول 5.2: أهداف الخطة التي تتبعها الأسرة في حياتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
اتباع نظام واضح في الحياة	82	20,5
تنمية وتطوير حياة كل فرد فيها	112	28
وضع حسابات لأي مولود جديد	18	4,5
رعاية الأبناء وإعطائهم جميع حقوقهم	118	29,5
تشجيع كل عمل وسلوك مفيد	70	17,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

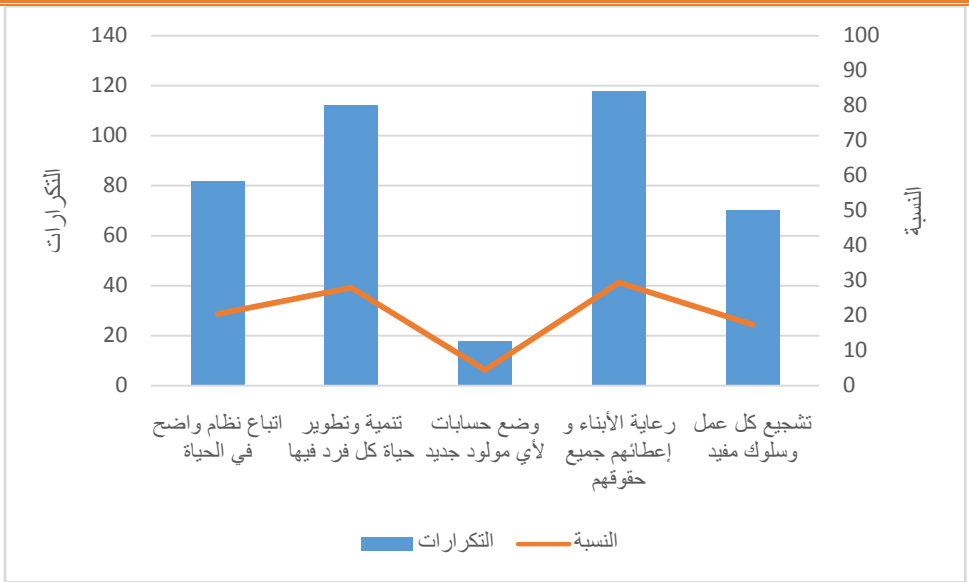

يبين الجدول 5.2: الخاص بأهداف الخطة التي تتبعها الأسرة في حياتها, أن الاتجاه العام لمعطيات هذا الجدول تذهب في مسار رعاية الأبناء، تطوير وتنمية قدراتهم العقلية و الجسدية. إن هيمنة المجموعة أو الجماعة و غياب الفردية التي كانت تسود المجتمعات التقليدية أصبحت اليوم غير واردة بسبب التصدع والتفكك الذي طرأ علي البنيات التقليدية جراء التحولات الكبرى التي مست نمط الحياة الاجتماعية، الاقتصادية و حتى الديموغرافية.

جدول 5.3: نوعية التجاوب الذي تبديه مع البرنامج المسطر من قبل الدولة وهيئاتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
إعطاء الولاء للسياسة الوطنية الرشيدة للأسرة	34	8,5
تتبع كل جديد يصدر بحق الأسرة	60	15
الاهتمام بالقوانين والتنظيمات الموجهة للأسرة	62	15,5
مراعاة الشروط التي تتوقف عليها حياة الأسرة	68	17
الاستفادة من الإمكانات والإرشادات المقدمة للأسرة	100	25
بدون إجابة	76	19
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

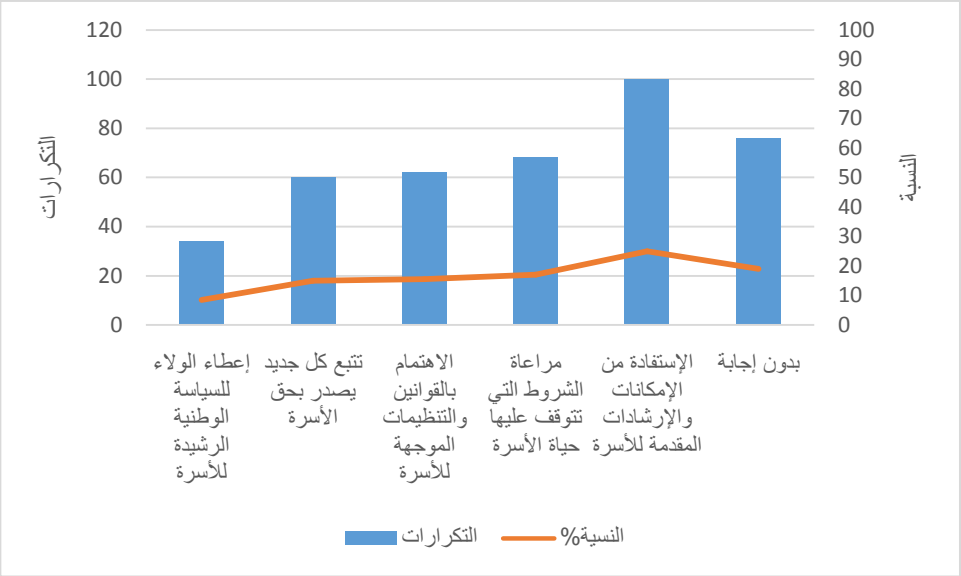

يبين الجدول 5.3: الخاص بنوعية التجاوب الذي تبديه الأسرة مع البرنامج المسطر من قبل الدولة, أن أغلبية الأسر تركن إلي التجاوب و الاستفادة من الإمكانات و الإرشادات المقدمة من طرف الدولة وهيئاتها المختلفة. بعد التحولات الكبيرة التي غيرت شكل و دور البنيات الاجتماعية التقليدية وانفصالها عن البنيات الكبيرة كالعائلة، العشيرة و القبيلة وانقطاع الرابط الذي كان يحكمها والمتمثل في الأرض و القرابة .بعد هذا التحول اتسعت النشاطات السياسية من طرف الدولة والجماعات المحلية اتجاه المؤسسة الأسرية وخاصة عندما تشعر الدولة أن هذه المؤسسة في حالة خطر مهما كانت طبيعته. ويمكننا ذكر الإجراءات التي اتخذتها الثورة الفرنسية في صالح أطفال الشوارع و مجموعة التدخلات التي ميزت كل القرن التاسع عشر من طرف الأنظمة الاجتماعية الظاهرة والكامنة لحماية الأسرة والأطفال.وهذا ما يؤكده العدد الهام من البحوث التي اهتمت بشؤون الأسرة وخاصة أسر فئة العمال وتناولت المواضيع الخاصة جدا والمنزلية منها. تبين المعلومات الواردة من أرقام الجدول و تجارب تاريخ الفكر الاجتماعي أن الدولة بمؤسساتها المختلفة هي الحاضن الرئيسي لشؤون الأسر الحديثة. تعتبر التجربة الجزائري في هذا المجال تجربة رائدة بالرغم من كل ما يقال. إن التدخلات الإرادية للدولة و أجهزتها المختلفة من خلال مشاريعها

الترقوية ، التربوية والصحية من شانها تغيير اتجاه و استراتيجيات الأسرة حتى بالنسبة لسلوكاتها الإنجابية (برنامج الوطني للتحكم في الزيادة السكانية).

جدول 5.4: الأهداف التي تلتزم بها الأسرة والمرتبطة بخطة الدولة وهيئاتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
التقيد بأسلوب صحيح في الحياة	84	21
الإرتقاء بقدرات كل فرد في الأسرة	146	36,5
تنظيم الولادات والتحكم في حجم الأسرة	42	10,5
تنمية الجوانب الصحية والسلوكية للأبناء	96	24
الاعتراف بأي تشجيع يقدم للأسرة	32	8
المجموع	400	100

المصدر : الدراسة الميدانية

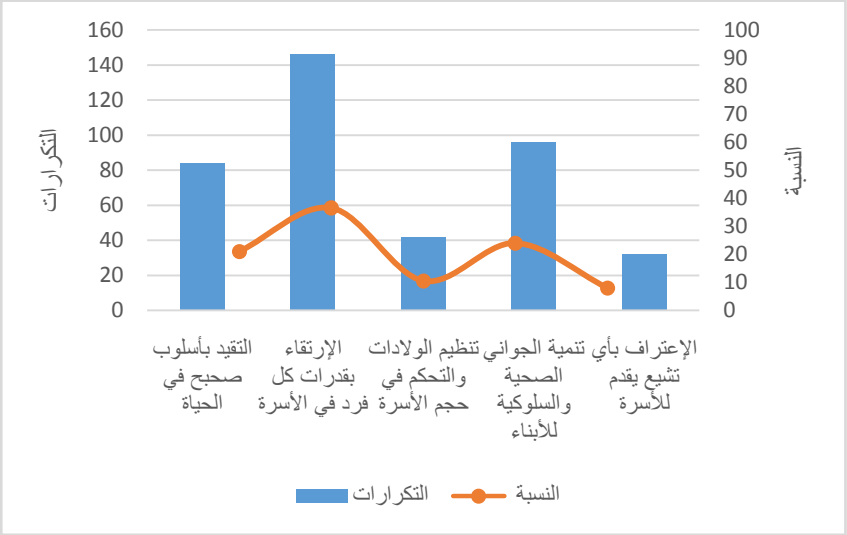

يبين الجدول 5.4: الخاص بالأهداف التي تلتزم بها الأسرة والمرتبطة بخطة الدولة و هيئاتها, بأن 146 أسرة من بين 400 أي بنسبة 36.5 في المائة تحرص و تلتزم بالارتقاء بقدرات كل فرد في الأسرة بغض النظر عن قدراته الفكرية و جنسه و تهتم أيضا بتنمية

الجوانب الصحية والسلوكية للأبناء, حيث تشكل الأسر التي تهتم بهذا الجانب 24 في المائة. في أواخر القرن التاسع عشر لاحظ "دوركهايم" أن مركز الحياة الأخلاقية الذي كان مقره قديما الأسرة , قد أصبح اليوم ينتقل أكثر فأكثر ومعه الأسرة ليصبحا من الهيئات الثانوية للدولة. كما طالبت العائلات التي كانت تنتمي إلي الحركة الأسرية المحافظة والتي كانت ترفض تدخلات هيئات الدولة في شؤون الأسرة الخاصة في عهد "نابليون 3" الذي كان مستشارا لها,التدخل لاستعادة القوة والسيطرة للأسرة وتكريس السلطة الأبوية وحرية الوصاية. لم تكتفي مؤسسات الدولة بسن القوانين التي كانت تستقيها من القانون العام أو قانون العمل و تحتفل بتكريم الأسر المثالية والنموذجية التي تتجسد فيها مواصفات نظامها الاجتماعي , بل أصبحت تتدخل بصفة أكثر سرية في شؤون الأسرة الخاصة. تؤكد هذه المعلومات بأن هيئات الدولة المختلفة و الراعية لشؤون الأسرة هي الهيئات البديلة بامتياز لتعويض الفراغ الذي استحدثه تفكك البنيات التقليدية , و أصبحت بموجبه الأسر وحتى الريفية منها تحتكم وتلتزم بالأهداف التي رسمتها هذه الهيئات المتخصصة وتعتمد البرامج المسطرة حتى الخاصة باختياراتها الإنجابية.

جدول 5.5: المؤسسات والجهات المحلية التي ترعى شؤون الأسرة وكانت للأسرة علاقة بها واستفادت من خدماتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
مديرية الصحة	276	69
مديرية النشاط الاجتماعي	54	13,5
مركز حماية الأمومة والطفولة	28	7
الهيئات المنتخبة	12	3
المؤسسات الدينية	30	7,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

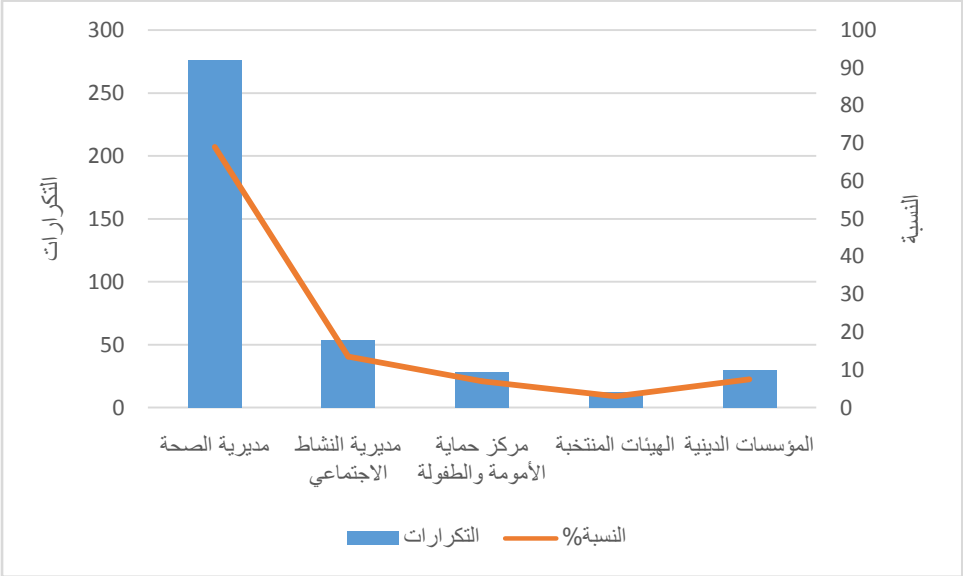

يبين الجدول 5.5: الخاص بالمؤسسات و الجهات المحلية التي ترعي شؤون الأسرة وكانت للأسرة علاقة بها و استفادت من خدماتها, أن 276 أسرة من بين 400 أي بنسبة 69 في المائة كانت لها علاقة واستفادت من خدمات مديرية الصحة. توحي هذه الأرقام بالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة الجزائرية لترقية الصحة العمومية, من خلال توفير الهياكل الصحية الصغيرة علي مستوي القرى والمناطق الريفية (مراكز العلاج)، قاعات التوليد ، العيادات المتعددة الخدمات ، المستشفيات و المؤسسات الإستشفائية الجامعية في المدن الصغيرة والمتوسطة. كما قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بالحملات التلقيحية المتعددة للقضاء علي الأمراض المعدية، الفيروسية و المتنقلة عن طريق المياه. و باشرت كذالك في فتح مراكز التكوين الشبه الطبي ومعاهد الطب لتكوين الأطباء في الطب العام و الطب الخاص. وهي اليوم ترعي وتقدم كل وسائل العون لي الذين يعانون من الأمراض الغير متنقلة أو المزمنة. ساهمت هذه المجهودات المعتبرة في قولبة سلوك الأسرة من خلال اعتماد وسائل تنظيم النسل والتحكم في الزيادة وأقلمة السلوك الإنجابي مع المعطيات الجديدة للمحافظة علي صحة الأم و الأطفال.

جدول 5.6: في ماذا ظهرت المساعي والإجراءات العملية لسياسة الدولة السكانية والأسرية في واقع حياة الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
تغيير الوضع المكاني من ريف إلى حظر	72	18
تجدد أساليب تنظيم الأسرة	62	15,5
الوصول إلى نوع من الاكتفاء في المعيشة	112	28
التحكم في زيادة عدد الأفراد	30	7,5
وضع آفاق فعلية في حياة الأسرة	60	15
بدون إجابة	64	16
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

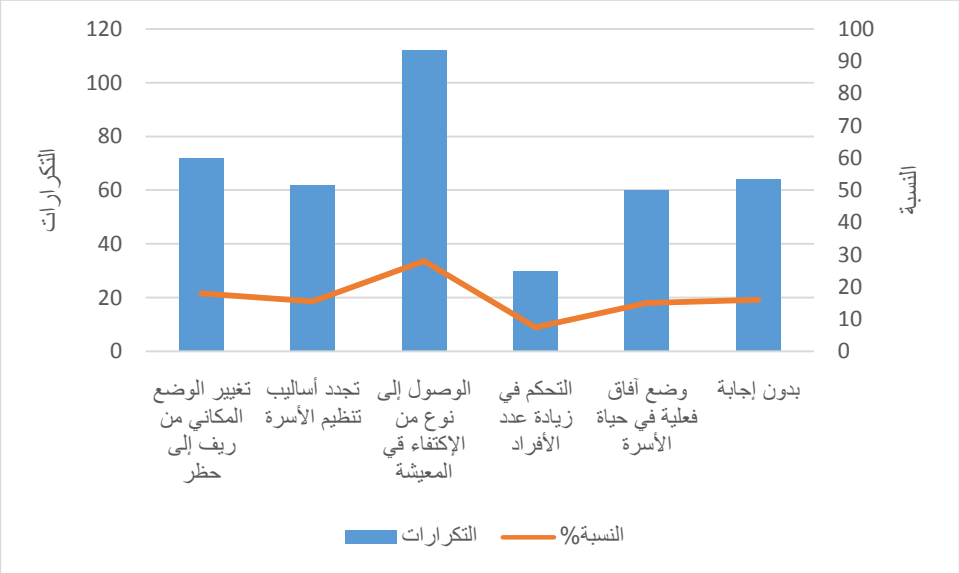

يبين الجدول 5.6: الخاص في ماذا تجسدت المساعي و الإجراءات العملية لسياسة الدولة السكانية و الأسرية في واقع حياة الأسرة, أن 112 أسرة من بين 400 أي بنسبة 28 في المائة تؤكد أنها اعتمدت علي الدولة للوصول إلي تلبية احتياجاتها الاجتماعية و الاقتصادية. كما أكدت 72 أسرة من بين 400 أنها غيرت مكانة إقامتها من الرف إلي المدينة بفضل السياسات التنموية والترقوية التي اعتمدتها الدولة من أجل تحسين الظروف العامة للمواطن وتقريبه من المرافق الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة. كما تشير المعطيات أن 62 أسرة من بين 400 أنها استفادت من رعاية و توجيهات هيئات الدولة المختلفة لتجديد أساليب حياتها و تنظيم أسرها. تؤكد معطيات هذا الجدول أن الدولة الجزائرية أصبحت هي الحاضن الحقيقي للأسر جراء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي زعزعت كيانات البنيات الاجتماعية التقليدية و خاصة الأسرية. إن التحولات والأحداث الغير المسبوقة التي يعيشها المجتمع البشري منذ عقود, قد فعلت هبة الدولة. من بين كل المجموعات الاجتماعية, تنفرد الدولة بالسلطة الشرعية علي الحياة و الموت و علي الحرية: حيث تتدخل أجهزتها المختلفة أثناء الحرب ضد العدو الخارجي و أثناء الحرب والسلم ضد كل أشكال المقاومات الداخلية. أثناء السلم تعتبر الدولة المقاول الاقتصادي المهيمن لفرض كل أنواع العقوبات المالية و المعنوية علي المواطن. كما تسيطر وتتحكم أثناء الحروب في تسيير كل الإمكانات يدون استثناء. في شكلها الحديث بإمكان الدولة كمقاولة عقلانية اقتحام كل المجالات النشاط وانجاز كل المشاريع التي لا يمكن أن تنجزها أية من الهيئات الاجتماعية الأخرى. تركن البنيات الأسرية الحديثة للدولة و مختلف هيئاتها لتلبية احتياجاتها وتنميط حياتها.

جدول 6.1: الصفة الغالبة في معتقدات الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
التشبث بالمبادئ والتعاليم الدينية	170	42,5
أداء الفرائض والسنن والحرص عليها	68	17
الإيمان بأن عقد الزواج ميثاق عظيم	60	15
الشعور والإحساس بالرسالة الدينية للأسرة	60	15
التقوى في أن الأسرة أمانة	42	10,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

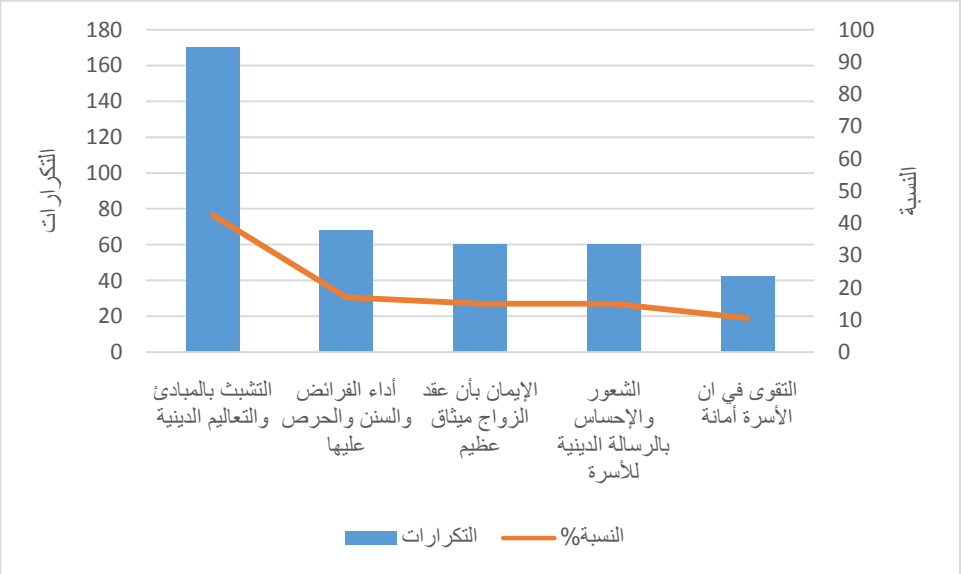

يبين الجدول 6.1: الخاص بالصفة الغالبة في معتقدات الأسرة, أن 170 أسرة من بين 400 أي بنسبة42.5 في المائة تتشبث بالمبادئ والتعاليم الدينية وأن 68 من الأسر من بين 400 أي بنسبة 17 في المائة تؤدي الفرائض والسنن وتحرص عليها. تترجم هذه المعطيات

أن الأسرة الجزائرية مهما كانت طبيعتها متشبثة بالتعاليم الدينية ومتمسكة بأداء الفرائض و السنن و تحرص عليها. سنة 1983 أقترح "إمانويل طولد", نظرة جديدة في تطور الأمم ارتكزت علي دراسة الأنساق الأسرية التقليدية. حيث اهتم بدراسة العلاقة الموجودة بين البنية الأسرية والنسق الإيديولوجي انطلاقا من الفرضية التالية:(عند كل العوالم يعتبر الوسط الإيديولوجي تشكيل عقلاني للنسق الأسري, وتحويل علي المستوي الاجتماعي للقيم الأساسية التي تحكم العلاقات البشرية. لكل نموذج أسري يناسبه نموذج إيديولوجي و نموذج إيديولوجي واحد). توحي هذه المعلومات بأهمية البنية الأسرية في تكريس الأنساق الإيديولوجية وأنساق القوة السياسية ولا يمكنها أن تتحقق إلا بتوفر الجو المناسب داخل البنية الأسرية.

جدول 6.2: من واقع التجربة ماهي القيم المنتشرة والمعمول بها من قبل الأسرة؟

المفردات	التكرارات	النسبة%
الصدق في الأقوال	144	36
الوفاء بالعهود	120	30
الإخلاص في الأعمال	20	5
التضحية لخدمة مصالح الأسرة	60	15
الصراحة بين كل أفراد الأسرة	56	14
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

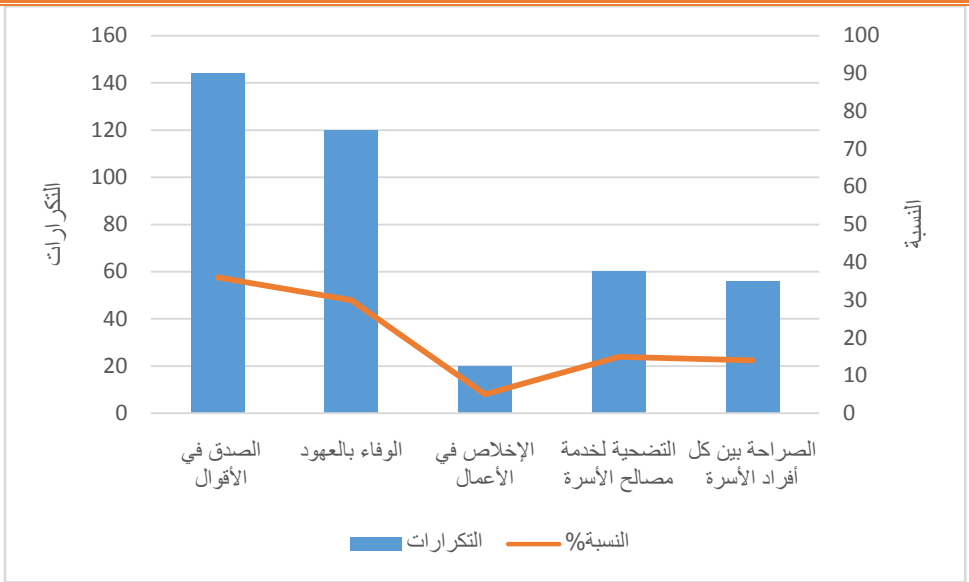

يبين الجدول 6.2: الخاص بالقيم المنتشرة والمعمول بها من قبل الأسرة, أن 144 أسرة من بين 400 أي بنسبة 36 في المائة متمسكة بالصدق في الأقوال و أن 120 أسرة من بين 400 أي بنسبة 30 في المائة تفي بالعهود. تبين هذه المعطيات أن حوالي 70 بالمائة من الأسر المبحوثة ما زالت متمسكة بالقيم التي تربطها مع الآخرين أي العناصر و المجموعات التي تتعامل وتتفاعل معها. تعتبر هذه القيم بمثابة الرابط القوي الذي يحكم مظاهر التماسك و التآزر الاجتماعي, في عالم غلب عليم الجانب المادي و انتشرت فيه أوجه من التنافس الهدام.

جدول 6.3: العادات التي تمارسها الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الاستقرار في مسكن واحد	160	40
مشورة الأبناء للأبوين	46	11,5
الوصاية في كل كبيرة وصغيرة	84	21
الأخذ بالنصائح المقدمة	76	19
عدم تجاوز سلطة الأبوين	34	8,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

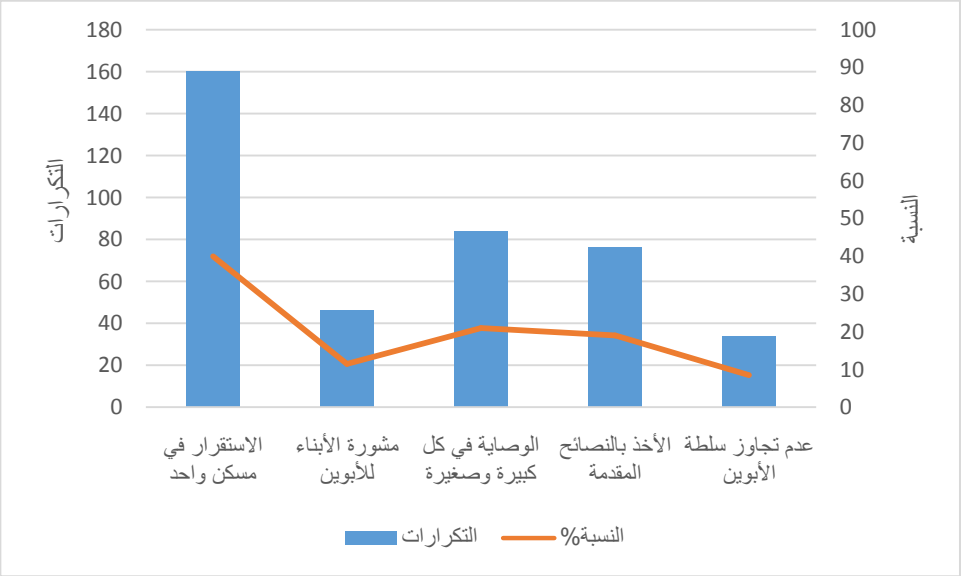

يبين الجدول 6.3: الخاص بالعادات التي تمارسها الأسرة, أن 160 أسرة من بين 400 أي بنسبة 40 في المائة تراهن علي الاستقرار في مسكن واحد. يعتبر الاستقرار وبمعني آخر السكن ملك من نوع خاص نظرا لأهميته في تكوين ، استقرار واستدامة العلاقات الأسرية.

منذ عقود اهتمت الدراسات بحركة و دورة الحياة مع تطور الطرق الإحصائية الجديدة من خلال البحوث البيوغرافية أو قصص الحياة و يتهيأ هذا النوع من الدراسات و التحاليل الطولية. يعتبر السكن سلعة من نوع خاص, فهو سلعة استهلاكية للأسرة و يشكل أيضا سلعة استثمارية أي عقار يمكن توريثه. أكدت بعض الدراسات التي قام بها كل من المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الديموغرافية و المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي, أن أغلب الأسر تبدأ حياتها بالإيجار الخاص, ثم السكن الاجتماعي وتنتهي مع تشكل الأسرة و حسب الإمكانيات المالية المتوفرة التفكير في بناء أو شراء مسكن خاص. يعتبر الاستقرار السكني أمل و مبتغي كل الأسر نظرا لقيمته النفسية ، المعنوية و الوراثية.

جدول 6.4: التقاليد التي تكرسها الأسرة في حياتها

المفردات	التكرارات	النسبة%
التفاهم في الأسرة داخليا وخارجيا	198	49,5
احترام الأبناء للأبوين	134	33,5
تكافل الأخوة مع بعضهم	14	3,5
مراعاة وضع وظروف الأسرة	50	12,5
عدم خروج عن أغلب ما هو سائد	4	1
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

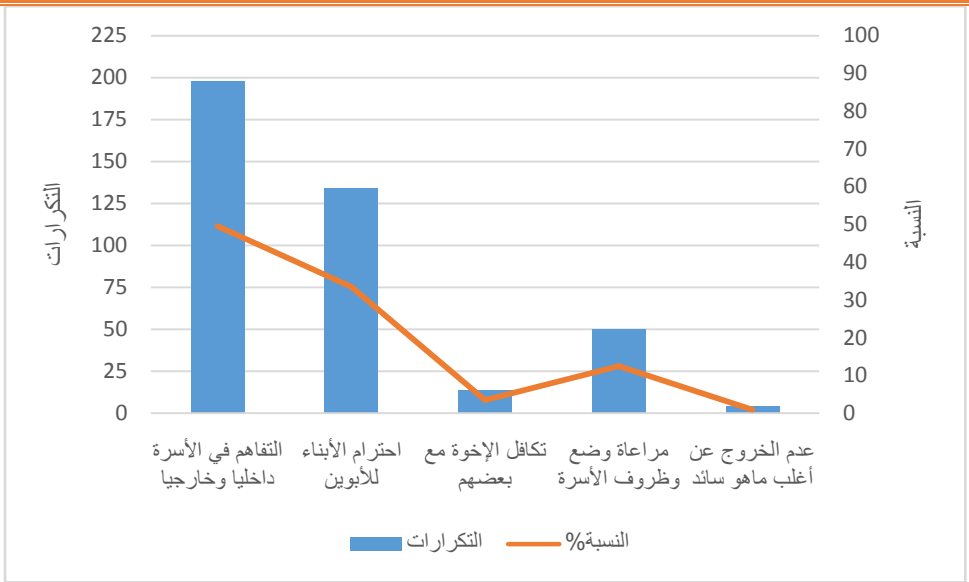

يبين الجدول 6.4: الخاص بالتقاليد التي تكرسها الأسرة في حياتها, أن 198 أسرة من بين 400 أي بنسبة 49.5 في المائة تكرس مبدأ التفاهم في الأسرة داخليا وخارجيا و134أسرة من 400 أي بنسبة 33.5 في المائة تكرس مبدأ احترام الأبناء للآباء . لقد أصبحت المؤسسة الأسرية في أغلب الدول العربية كيان اجتماعي يختلف نسبيا عما كان عليه قبل جيل أو جيلين. معظم التغيرات التي مست هذه المجتمعات و التي ما زالت سارية المفعول قد أثرت علي هذه الكيانات. بدأت هذه التغيرات خلال فترة الاستعمار و توسعت تحت تأثير عملية التحضر وانتشار وسائل الاتصال و السمعي البصري ، التعليم و الاختلاط المدرسي ، دخول المرأة في سوق العمل و مساهمتها في تمويل ميزانية الأسرة، هجرة الرجال و تطبيق البرامج الحديثة لتحديد و تنظيم النسل. اهتز النسق الاجتماعي و الاقتصادي التقليدي الذي كان يرتكز علي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و الاكتفاء الذاتي و خاصة في الأوساط الحضرية, و غادرت بذالك الوظيفة الإنتاجية الإطار العائلي. علي المستوي الثقافي, لم يعد النموذج الأسري الأبوي و الهرمي الموسع النموذج الوحيد. لقد ساهمت المؤسسة المدرسية و التنظيمات السياسية و النقابية الجديدة في خلع العرش المطلق من هذا النظام و تخلت الأسرة عن احتكار إيداع و أمانة القيم الاجتماعية, و مع تخلي الأسرة تدريجيا عن مبادئها الإنجابية, صاحبت هذه التغيرات علي المستوي السكني الانتقال

من السكن الكبير إلي الشقة أو المسكن الصغيرة. بالرغم من كل هذه التغيرات طورت الأسرة أشكالا مختلفة من أوجه التأقلم للمحافظة واستدامة مجموعة من القيم والممارسات الموروثة.

جدول 6.5: مساهمة الأعراف في حياة الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الحث على تضامن الأسرة	202	50,5
الاستجابة لطلب المساعدة	130	32,5
توصية الأبناء باحترام الآخرين	12	3
الابتعاد عن الفساد والفوضى	52	13
عدم إلحاق الضرر بالأسر الأخرى	4	1
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

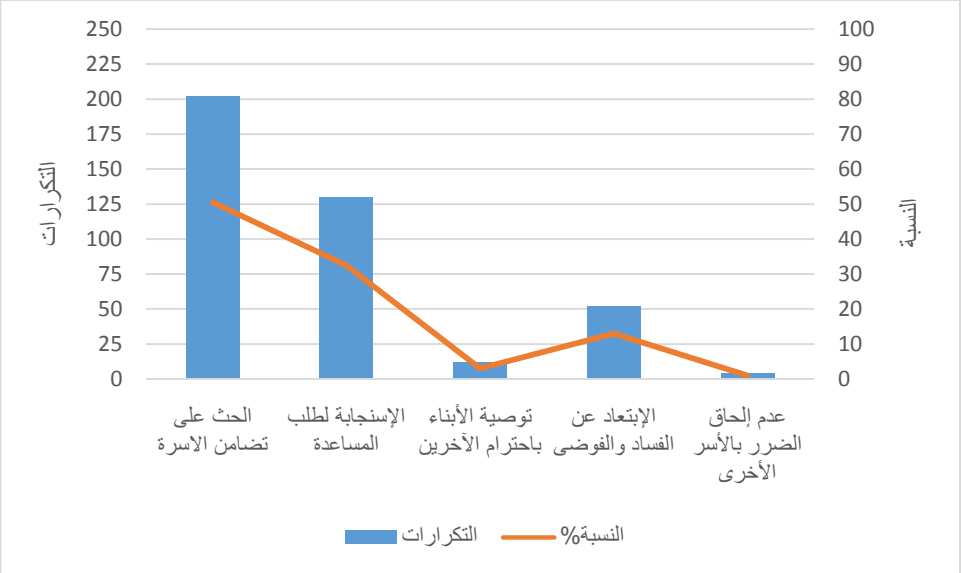

يبين الجدول 6.5: الخاص بمساهمة الأعراف في حياة الأسرة, أن 202 أسرة من بين 400 أي بنسبة 50.5 تحث علي تضامن الأسرة و أن 130 أسرة من بين 400 أي بنسبة 32.5 تستجيب لطلب المساعدة. إن النسق العربي القديم للقرابة و الزواج الداخلي ما زال متداولا.القيم الأخلاقية المبنية علي الشرف ،الاحترام ، التعاون ، التضامن ما زالت محفوظة. كما تظهر العائلة الكبيرة خلال المناسبات و الأحداث الهامة في الحياة: الزواج ، الوفاة ، الأعياد الدينية و خلال الأزمات.

جدول 7.1: من يحدث التفاعل في وسط الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الأب مع الأم	146	36,5
الأب والأم مع الأبناء الذكور	76	19
الأب والأم مع البنات	56	14
الأبناء مع الأم قبل الأب	88	22
الأبناء الذكور مع البنات	34	8,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

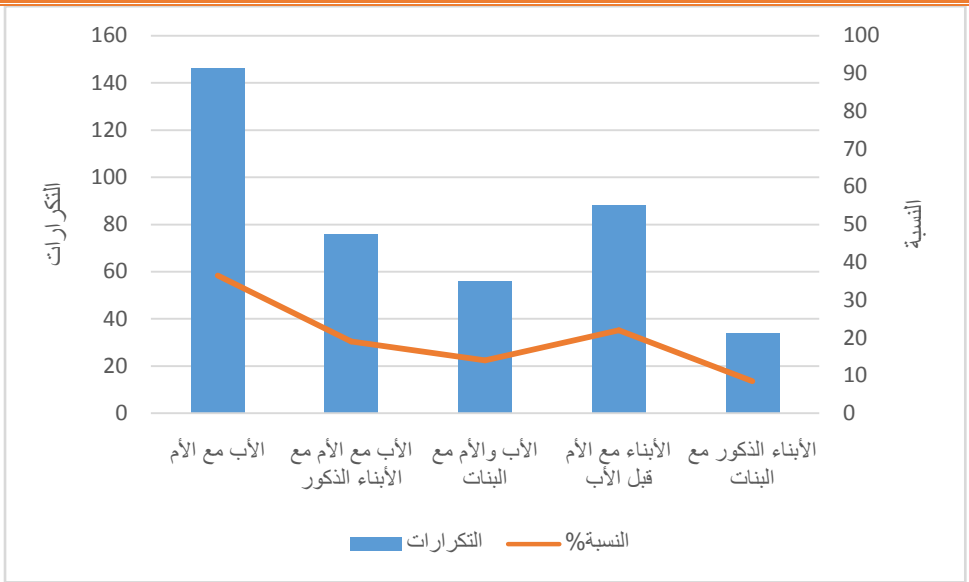

يبين الجدول 7.1:الخاص بالتفاعل الذي يحدث في وسط الأسرة, أن 146 أسرة من بين 400 أي بنسبة 36.5 في المائة تؤكد أن التفاعل يحدث بين الأب و الأم. كما تصرح 88 أسرة من بين 400 أي بنسبة 22 في المائة أن التفاعل يحدث بين الأبناء و الأم قبل الأب. و تؤكد 76 أسرة من بين 400 أي بنسبة 19 في المائة أن التفاعل يحدث بين الأب و الأم و الأبناء الذكور. تدلي هذه المعطيات و بالرغم من هيمنة التفاعل الذي يجري بين الأب و الأم, أهمية و محورية التفاعل الذي يحدث بين الأبناء و الأم قبل الأب و الذي يميز المجتمعات العربية. فإن " واتزلويك" (1972. ص. 120) , يعتبر (الأسرة نسق دائم ومتواصل التفاعل حيث يتفاعل الأفراد فيما بينهم و مع الآخرين خارج إطار الأسرة. يؤكد هذا التعريف ديناميكية و تعقد النسق الأسري. فهو نسق مفتوح, حيث تتفاعل الأسرة بشكل دائم و مستمر مع البيئة الاجتماعية: المدرسة ، الوسط المهني ، المجتمع الذي تنتمي إليه ، المصالح الصحية..... حتى و إن كان هنالك لبعض الأسر شبكات اجتماعية ضيقة, فلا يمكن للنسق الأسري أن يكون مغلقا. حسب نظريات النسق , لا تعرف الأسرة علي أنها مجموعة العناصر التي تتشكل منها , بل هي كيان قائم بذاته. العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة قوية و متينة بحيث كل تغير سلوكي لأحد العناصر المنتمية للأسرة يؤثر علي الأسرة ككل. فعند وفاة أحد الأولاد يتأثر الأب و الأم الإخوان و الأخوات. كنسق متفاعل بإمكان الأسرة أن تتأقلم بالنسبة لمتطلبات البيئة التي تنتمي إليها ونسبة لمختلف

مراحل تطورها الخاصة. قد تباشر عملية التغير من محض إرادتها أو كرد فعل للمعلومات التي تتلقاها من الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه. إن استعمال الوسائل الحديثة لتحديد النسل قد تكون من اختيارات الأسرة أو كرد فعل للمعلومات التي تتلقاه من الهيئات المتخصصة للدولة و الوسط الإعلامي.

جدول 7.2: كيف يتم التنافس في حياة الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
الأب يراهن على أداء المطلوب	56	14
الأم تجهد نفسها للقيام بالعمل الواجب	122	30,5
الأبوان يطمحان للنجاح ليكونا قدوة للأبناء	130	32,5
الأبناء الذكور يسارعون للفوز	38	9,5
البنات يفضلن المثابرة والتفوق	54	13,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

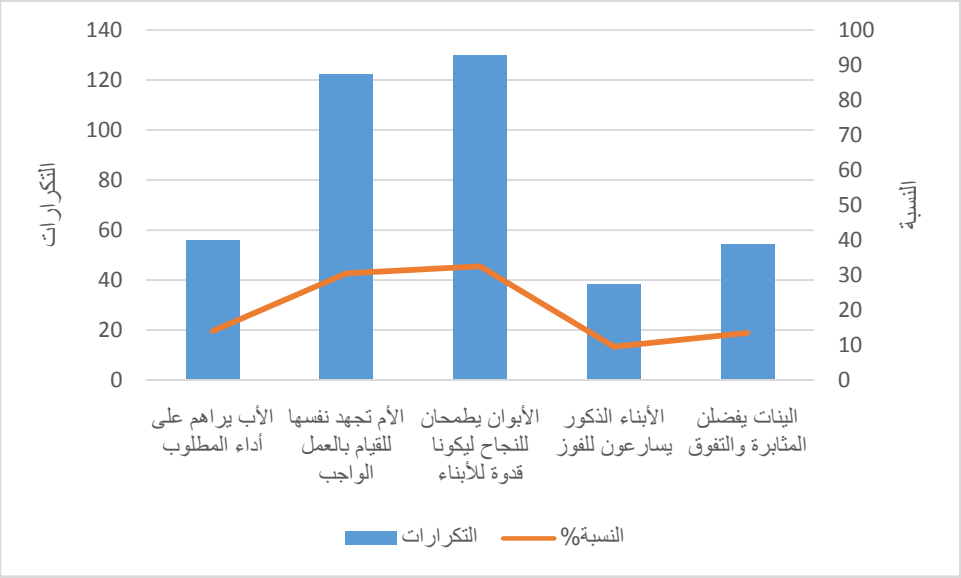

يبين الجدول 7.2: الخاص بكيفية حدوث التنافس في حياة الأسرة. نستقري من معلومات الجدول أهمية الوالدين و دورهم المحوري والفعال في تماسك البنية الأسرية, من خلال مجموعة من الاستعدادات و المواقف وحتى أشكالا من التنافس فيما بينهم وفيما بين الأسر الأخرى للظفر بي بالتقدير والعرفان علي المستوي الداخلي ومن طرف المجتمع ككل . يعتبر التنافس داخل النسق الأسري بين مختلف أفرادها عنصر من عناصر التفاعل الجاري داخل

البنية الأسرية و رد فعل للتنافس الذي تنتجه و يحدث في البيئة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة. للأسرة عدة وظائف : بيولوجية ، اجتماعية و نفسية. لتغطية جملة هذه الوظائف يتطلب من العناصر المكونة والكيان الأسري ككل اتخاذ سلوكات و مواقف معينة للاستجابة لمتطلبات القيم والمعايير الاجتماعية وإلي متطلبات الأسرة نفسها. و يعتبر التنافس الإيجابي أحد متطلبات البناء الاجتماعي ككل. بناءا علي ما سلف كره في هذه الفقرة فنحن متفقون مع دعاة نظرية الرأس المال الأسري التي ترتكز في جوهرها علي المقاربة عن طريق الموارد التي طبقت علي الشركات العائلية لتفسير وجود موارد خاصة للتنافس. و بالأحرى وجود رأس مال أسري و عائلي أثبتت وجوده الدراسات الماضية عن الأسرة, حيث يؤثر علي إنشاء و تطوير الرأس المال الاجتماعي الخاص بالشركة العائلية. و يعد في حد ذاته مصدر احتياطي لامتيازات الشركة. كما تشير دراسات أخرى إلي خصوصية الشركات الأسرية علي المستوي التنظيمي ، الثقافي و الإستراتيجي نسبة إلي رأس مالها المعرفي، الثقافي و التراثي. وقد يكون رد فعلها الديموغرافي استجابة لرأس مالها ككل.

جدول 7.3: مستوى تطور الأسرة

المفردات	التكرارات	النسبة%
مستوى تطور عالي	60	15
مستوى تطور متوسط	266	66,5
مستوى تطور منخفض	22	5,5
يصعب تحديد مستوى الأسرة	52	13
لم تحقق الأسرة أي تطور	0	0
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

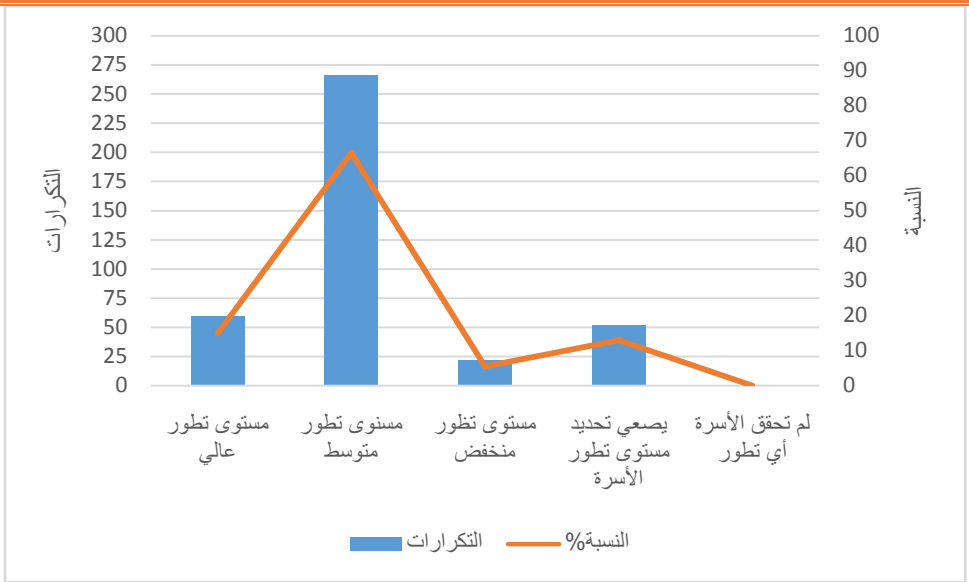

يبين الجدول 7.3: الخاص بمستوي تطور الأسرة, أن 266 لأسرة من بين 400 أي بنسبة 66.5 في المائة تصرح بأنها متوسطة التطور. تعيش معظم هذه الأسر المبحوثة ومهما كان الجيل الذي تنتمي إليه تحت وطأة التغيرات الاجتماعية ، الاقتصادية و الديموغرافية, التي أثرت علي البنيات التقليدية القديمة من خلال إقحام بعض المعايير والقيم المبنية علي الصراع و أوجه من التنافس المادي بين الفئات الاجتماعية المختلفة. يختلف مستوي المعيشة نسبة إلي البنيات الأسرية. مرتفعا لدي البنيات بدون أطفال و منخفضا عندما يرتفع عدد أطفال الأسرة. مع زيادة مولود جديد, هناك عاملان يتحركان في اتجاه متعارض. من جهة عدم مساهمة المولود الجديد في الموارد الخاصة بالأسرة و تشكيل في نفس الوقت عبئا إضافيا, من خلال تغير الوحدات الاستهلاكية للأسرة. تشكل الولادة الحديثة موارد إضافية من خلال الاستفادة الاستحقاقات الأسرية عند بعض المجتمعات المتقدمة . تفتقد البنيات الأسري الحديثة بصفة عامة وذات الأصول الريفية خاصة إلي أشكال من التضامن و التعاون التي كانت تميز البنيات الاجتماعية التقليدية. ارتفاع احتياجات و نفقات الأسر الحضرية يزيد من شعورها بعدم الرضا و الاطمئنان داخل هذه الأوساط الحضرية الصعبة.

جدول 7.4: من يعزز الأسرة في المجتمع

المفردات	التكرارات	النسبة%
التنظيم القديم	122	30,5
التنظيم الحديث	110	27,5
الإنجاب اللامحدود	0	0
الإنجاب المرشد	64	16
لا أعرف	104	26
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

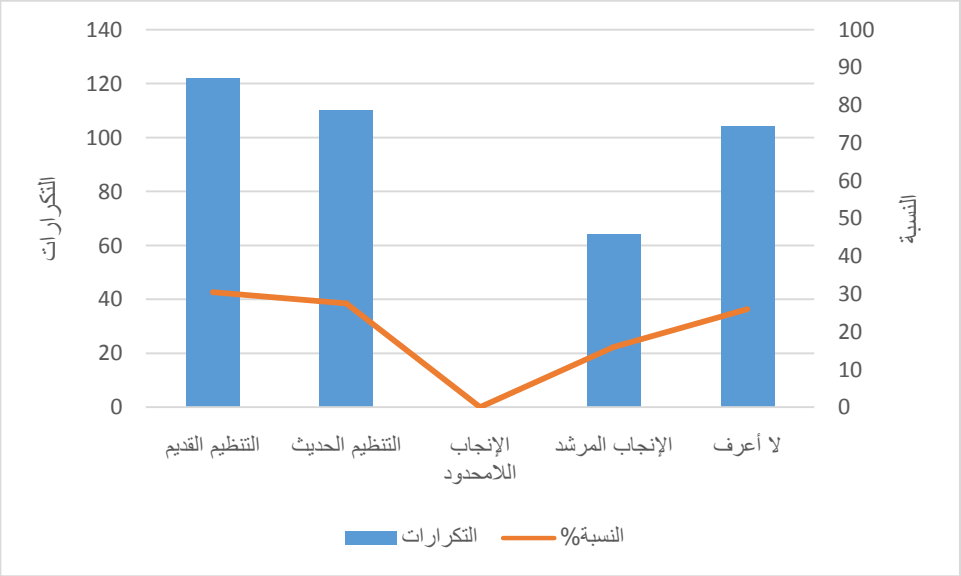

يبين الجدول 7.4: الخاص بالعامل الذي يعزز الأسرة في المجتمع, أن 122 أسرة من بين400 أي بنسبة 30.5 في المائة, تؤكد بأن التنظيم القديم هو الذي يعزز الأسرة داخل المجتمع. و تصرح 110 أسرة من بين 400 أي 27.5 في المائة بأن التنظيم الحديث هو الذي يدعم الأسر في المجتمع. توحي هذه المعلومات أن الآراء مختلفة ومتقاسمة للدور الذي يلعبه كل من النظامين في الأسرة داخل المجتمع. تؤكد هذه المعلومات أن الهيئات والأجهزة

الخاصة بالدولة قد أفلحت في تعويض أوجه و أشكال التعاون والتضامن التي كانت تميز البنيات الاجتماعية التقليدية. نظرا للتركيبة السكانية الشابة للجزائر, فهي تعاني كبقية الدول ذات التركيبة العمرية المشابهة لها من صعوبة التوفيق بين الاستثمار الديموغرافي و الاستثمار الاقتصادي في ضوء ظروف اقتصادية عالمية صعبة. لقد استثمرت الدولة الجزائرية موارد ضخمة لترقية الظروف الاجتماعية العامة للفرد و المجتمع , من خلال المشاريع الترقوية التي حققتها منذ الاستقلال إلي الآن: منشآت صحية و طب مجاني ، منشآت تعليمية حتى علي مستوي المناطق المعزولة ، إصلاحات زراعية مع توزيع الأراضي الزراعية ، سكنات ريفية، اجتماعية و ترقوية ، جامعات علي مستوي كل ولايات القطر , كل هذا يبعث بالأمل بالرغم من بعض النقائص الموضوعية.

جدول 7.5: من يدعم الأسرة ويقويها داخل المجتمع

المفردات	التكرارات	النسبة%
الدخل الفردي المحدود	90	22,5
الدخل الجماعي الكبير	78	19,5
البرنامج والخطة الخاصة بالأسرة	152	38
البرنامج والخطة التابعة للدولة والموجهة للأسرة	42	10,5
لا أعرف	38	9,5
المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية

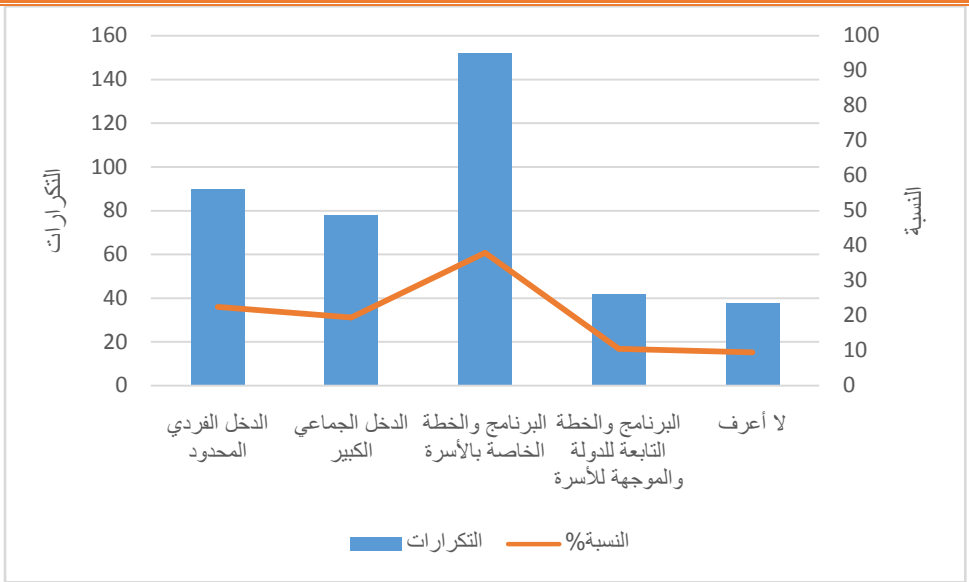

يبين الجدول 7.5: الخاص بمن يدعم الأسرة ويقودها داخل المجتمع, تشير إحصائيات أن 152 أسرة من بين 400 أي بنسبة 38 في المائة يؤكدون بأن البرنامج و الخطة الخاصة بها هي من يدعمها و يقودها داخل المجتمع. تصرح 90 أسرة من بين 400 أي بنسبة 22.5 بأن الدخل الفردي المحدود هو من يدعم ويقود الأسرة داخل المجتمع. تؤكد هذه الإحصائيات مجتمعة بأن حوالي 60 في المائة من الأسر المبحوثة, تعتمد علي الدخل الخاص بالأسرة و علي البرنامج و الخطة الخاصة بها في تدعيم كيانها. بعد الصدمة الاستعمارية, شهدت معظم الدول الإفريقية ومن بينها الجزائر بروز ما يسمي بالدولة الأمة ومنطق إيديولوجي للوصول إلي الحداثة (بمفهومها الغربي). انخفاض في الخصوبة بعد الانخفاض الذي شاهدته الوفيات, القضاء علي نظام تعدد الزوجات, انتشار النموذج الضيق...تحولات للقضاء علي البنيات الاجتماعية التقليدية (انخفاض الوحدات المنزلية الواسعة داخل الأوساط الريفية), استقلالية المجموعات المنزلية وبروز الفردية. لكن عملية تضييق الأسر لم تنجح بالقدر الكافي, ظهور أشكال جديدة من أنظمة تعدد الزوجات, انبعاث الخصوبة من جديد. الأسر الحضرية استقبلت أعدادا كبيرة من الأسر الريفية: مما سمح بظهور نماذج جديدة من الأسر و البنيات الاجتماعية, كما زاد عدد الأسر الوحيدة الوالد.

الأزمة الاقتصادية في الثمانينات, ثم برامج التعديل الهيكلي للقضاء عليها و الذي لم يفلح بل زادت الأمور صعوبة بعد انخفاض أسعار برميل البترول. انعكست هذه التحولات الاقتصادية

و الاجتماعية علي البنية الأسرية بحيث انتشر نظام الزواج المتأخر, صعوبة اقتناء السكن وخاصة في الوسط الحضري مما أفرز أنواعا و أشكالا من التعايش الأسري و اختفاء بذالك الأسر النووية و الضيقة. البطالة و صعوبة الحصول علي العمل و هشاشته, فتحت المجال مرة أخري لأشكال من التضامن و التعاون الاجتماعي والعائلي و اللجوء عند الحاجة الاستعانة ببعض الشبكات الاجتماعية (الدينية ، المهنية...).

خاتـــمة

الخاتمة.

إن تعريف البنية الاجتماعية يتأتي من خلال عملية تجريدية للأشخاص الحقيقيين و سلوكهم, للتمكن من بناء النموذج و شبكة (أو النسق) العلاقات التي تتأسس بين الفاعلين المفترضين والمؤهلين القيام بأدوار فيما بينهم. قد يصح هذا التعريف و تعاريف أخرى مشابهة له علي الأقل إذا صدق هذا التفكير و هذه التعاريف , لكنها تخفي صعوبات منهجية شتي وهامة لافتراضها وجود نظرية للأدوار: غير أننا علي علم بعدم تحقق هذا الانتظام و الاتساق في هذا المجال إلي حد الآن. تتطلب المرحلة المقبلة ملئ هذا الفراغ المنهجي الملاحظ, من خلال أخذ بعض الاعتبارات الضرورية الإضافية لاستكمال هذا الخطاب الأولي.

في تعريفه للبنية الاجتماعية من خلال الصيغة التالية: (لعب الأدوار تجاه الآخرون), التي جاء بها " بارسونز" فهي تحمل دلالات أوسع من هذه الصيغة الأخيرة. في الحقيقة لا يجب تحديد استعمال مفهوم البنية الاجتماعية علي مستوي العلاقات أوالمواجهة بين الأشخاص و هو تأكيد لا يحتاج في الحقيقة إلي تبرير.

تطرح الأنواع الأخرى من العلاقات مشاكل تقنية خاصة لأنها تفترض علي سبيل المثال وجود آليات فعالة للاتصال, حتى المجتمعات المؤسسة علي علاقات المواجهة ليست خالية من المشاكل التقنية: (البنيات التي تتعلق بضرورة التجاور الفيزيقي للفاعلين). لأن طبيعة هذه المشاكل ترجع و تستند لظروف و مرجعيات البنيات الاجتماعية المختلفة وليس للبنية الاجتماعية نفسها.

قد نعتقد أن الإشكالية المطروحة في هذا المجال و لأنها تنطلق من مفهوم "الدور" و الفاعل الذي يلعب هذا الدور, تفتقد إلي المظهر أو الحقل الأساسي للبنية الاجتماعية، والذي يتعلق بالترتيب والتصميم المضبوط للمجموعات الفرعية و التقسيمات الأخرى للمجتمع. بإمكاننا الاعتقاد مع آخرون أن هناك نماذج خاصة يختلف حجمها و شكلها حسب طبيعة المجتمعات المختلفة, و معروفة في الأدبيات الأنثروبولوجية : بالفئة و الشريحة أو المجموعة الفرعية. يشكل حضور و ترتيب هذه الوحدات سند و مفصل كالدور الذي يلعبه الفاعلين في التنظيم الاجتماعي. توحي هذه الفكرة الأخيرة بعدم اكتمال التعريف السابق و

يتوجب علينا اعتبار بالإضافة إلي العلاقات بين الفاعلين أو الأشخاص, العلاقات المتبادلة بين المجموعات الفرعية. بالرغم من التشابه المكتمل بين " العلاقات" و "العلاقات التبادلية" فهو خاطئ , لأن التفحص السطحي لهذين المفهومين يبين عدم تطابقهما: العلاقات بين الأشخاص (تفاعل بين الأشخاص بمعني اتخاذ مواقف معينة اتجاه بعضهما البعض) والعلاقات المتبادلة بين المجموعات الفرعية (لا يتفاعلون بنفس صفة الأشخاص فيما بينهم) إلا في حالات خاصة.

مثلما هو الحال في المجموعات الشاملة أو المحتوية " المجتمع ككل", تتشكل المجموعات الفرعية من أفراد تحكمهم علاقات محددة و ثابتة.و تعرف المجموعة نسبة إلي طبيعة العلاقات التي ستنشأ بين الأفراد وتوحدهم.و لأن هذه المجموعات كيانات منفصلة, فالبعض من هذه العلاقات الخاصة تكون هي الأخرى منفصلة: تمثل نهاية هذه لعلاقات الخاصة حدود المجموعة. بإمكاننا إذا تعريف المجموعة الفرعية كمجالات لعلاقات محدودة ولكنها ليست معزولة ومستقلة, بل هي تقسيمات فرعية لوحدة محتوية وأكثر شمولية, بالمقابل نفس هذه العلاقات المنتهية و المنفصلة يجب أن تكون متصلة من خلال إبراز شبكة العلاقات الاجتماعية و النموذج الذي تم التطرق إليهما سالفا. تشكل العلاقات المتبادلة بين المجموعات الفرعية حالة خاصة للاتصال و ترتيب العلاقات.

من هذه المنطلقات النظرية و التخمينية و المستقاة من المستندات النظرية التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا وهي كثيرة التنوع و التشابه في نفس الوقت. توصلنا إلي النتيجة العامة التالية: حتى وإن اعتبرنا البنية الأسرية كمجموعة فرعية متميزة نسبة إلي التقسيمات و المجموعات الفرعية الأخرى, فهي مجموعة متفاعلة داخليا فيما بين أفرادها وخارجيا فيما بين أقرانها من الأسر بصفة عامة, وفيما بين المجموعات الفرعية الأخرى مهما كانت طبيعتها(اجتماعية، ثقافية،اقتصادية و سياسية)' و هي متفاعلة أيضا مع المجموعة المحتوية (المجتمع ككل) تتأثر وتؤثر، تتغير و تغير حسب الظروف والمرجعيات المختلفة, تنفتح وتنعزل تحت وطأة كل هذه الظروف. ينكمش حجم الأسرة نظرا للتغير الذي حصل علي مستوي البنيات التقليدية جراء التحولات الكبرى (اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية، سياسية) مع ظهور البنيات المستحدثة و المرقية التابعة للدولة, بالمقابل تقوم نفس هذه البنيات بتنشئة عناصرها لإنتاج إعادة إنتاج الأنساق المختلفة المكونة لماهيةالدولة. وقد

يزداد حجم الأسرة بالرغم من التحولات الكبرى التي زعزعت كيانات البنيات التقليدية, تحت تأثير الجوانب الاقتصادية المريحة مثل ما حصل في الجزائر خلال العقد أو العقدين الأخيرين: ارتفاع مستوي المعيشة بصفة عامة (مأكل وملبس و مسكن، وصحة، و تعليم....) و ربما تحت التأثيرالمتبادل (مرحلة الصحوة أو الاستفاقة الإسلامية و الظروف الاقتصادية المريحة). و تتكمش البنية الأسرية حجما وتفاعلا إذا فقدت الرابط بينها بين الهيئات المرقية للدولة إذا فقدت هذه الأخيرة وظائفها التنشيئية و الترقوية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية.

- الكتب:

1- اجلال إسماعيل حلمي. الأسرة العربية: النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1997.

2- أقبال محمد بشير وسلمي محمد جمعة. الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة و الطفولة، المكتب الجمعي الحديث، الإسكندرية، 1986.

3- الطاهر بوغازي. القيم التربوية: مقارنة نسقية، منشورات الحبر، الجزائر،2010.

4-أبو الأعلى المودودي. حركة تحديد النسل، دار الشهاب للطباعة و النشر،باتنة، 1988.

5- أحمد بت نعمان. سمات الشخصية الجوائرية: من منظور الانثروبولوجية النفسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجوائر، 1988.

6- بشير محمد. الثقافة والتسيير في الجزائر: بحث في تفاعل الثقافة التقليدية و الثقافة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجوائر، 2007.

7- برتراند راصل. السلطة و الفرد، ترجمة:لطيفة عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1994.

8- جبارة عطية جبارة و السيد عوض علي. المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، 2003.

9- حامجد عزيز. التربية وبناء الحضارة في فكر" مالك بن نبي"، مجمع الأطرش للكتاب الختص، تونس، 2014.

10- حسين الساعاتي. علم الاجتماع الخلدوني(قواعد المنهج)، دار النهضة العربية، 1981.

11- روي رود جورز. التفاعل و التعامل العائلي (طريقة فهم تطويرية)، ترجمة:بونسو جرجوس و ندرة اليازجي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،1986.

12- رابح كعبش. سوسيولوجية التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، قسنطينة،2007.

13- سامية مصطفي الخشاب.النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.

14- شبل بدران و حسين البيلاوي. علم الاجتماع التربوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2000.

15- علياء شكري. قضايا المرأة المصرية(دراسة للثبات و التغير الاجتماعي و الثقافي)، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2003.

16- علياء شكري.الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، كلية البنات-عين شمس، القاهرة،1981.

17- علياء شكري، بعض ملامح التغير الاجتماعي و الثقافي في الوطن العربي(دراسات ميدانية ثقافية ببعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة،2000.

18-عدلي السمري و آخرون. علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة،2001.

19- عبد المنعم شوقي. تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995.

20- عبد المنعم محمد حسين. الأسرة ومنهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1985.

21- غريب عبد السميع. علم الاجتماع (مفهومات – موضوعات – دراسات)،مؤسسة شباب الجامعة، لاسكندرية، 2001.

22- عبد الرحمان بن خلدون.مقدمة ابن خلدون، تحقيق: أحمد جار، دار الغد الحديد، القاهرة،2007.

23- عبد الفتاح محمد وهيب. في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

24- فضيل دليو. دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008

25- مصفي بوتنفوشت. العائلة الجزائرية- التطور الخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية،1984.

26- موريس هالبواك. المورفولوجيا الاجتماعية، ترجمة: حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجوائر،1986.

27- محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهرالتغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

28- مراد زعيمي.علم الاجتماع- رؤية نقدية- مخبر علم الاتصال، قسنطينة، 2004.

29- محمد السويدي. علم الاجتماع السياسي -ميدانه و قضاياه- ديوان المطبوعات الجامعية، الجوائر، 1990.

30- محمد عبده محجوب. مقدمة في الانثروبولوجية- الجالات النظرية و التطبيقية-الهيئة المصرية العامة للكتاب، لاسكندرية، 1981.

31- محمد الجوهري و آخرون. الانثروبولوجية الاجتماعية – قضايا الموضوع و المنهج- مطبعة العمرانية للأوفست،القاهرة،2003.

32- محمد الجوهري. رواد علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1999.

33- محمد عاطف غيث. دراسات في علم الاجتماع التطبيقي،دار النهضة العربية.

34- محمد العربي ولد خليفة.المسألة الثقافية- قضايا اللسان و الهوية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

المقالات:

1- محمد السعيد. "العائلة،عاداتها و تقاليدها بين الماضي والحاضر،إنسانيات – المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية الاجتماعية-عدد 4، أفريل،1998، (مجلد 1،11).

2- فوزي عادل. "أزمة الزواج في الجزائر" إنسانيات – المجلة الجزائرية في النثروبولوجية الاجتماعية- عدد4،أفريل،1998، (مجلد1،11).

3- فاطمة بوفنيق. "الأسرة، المرأة و علاقات الإنتاج الأسرية" إنسانيات- المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية الاجتماعية-عدد4،(مجلد1،11).

-سيدي محمد محمدي.الأسرة، التنمية و فئة المسنين،" إنسانيات- المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية الاجتماعية،عدد59،جانفي2014 (مجلد1،17).

4- عائشة غطاس. "من أجل إعادة النظر في البنية الديموغرافية لمجتمع مدينةالجزائر"، معطيات مستقاة من الوثائق المحلية، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الدراسات الانثروبولوجية،عددان19-20، جانفي- جوان2003(مجلد2-1).

5- ابراهيم التوهاني. "من أين يبدأ الإصلاح في الجزائر"، الباحث الاجتماعي:مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع جامعة منتوري، قسنطسنة،عدد 06 أفريل2004.

6- عيسي بن ناصر. "الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، عدد7 2002.

7- فكرون السعيد. " التغيرات العالمية و قضية التنمية بالمجتمعات النامية"- الجزائر نموذجا- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد23 جوان2005.

8- عيشور نادية. " النظام الأسري بين الاستقرار و مؤشرات الصراع"، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، عدد25 جوان 2006.

9- عبد الرحمن يتيم. " نظرية القرابة عند كلود ليفي ستروس: قراءة في الانثروبولوجية المعاصرة" مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت- عدد2 صيف 1966.

المراجع بالغة الفرنسية.

الكتب:

1- Aron (R.) ,Dix-huit leçon sur la société industrielle, France, Gallimard, 1986.

2-Abassi (z.), La demande de divorce dans la famille algérienne contemporaine, Office des publications universitaires, Alger,2005.

3- Bourdieu (P.),Sociologie de L'Algérie , Presse universitaire de France, Paris,197O.

4- Bourdieu (P.), Esquisse d'une théorie pratique. France, Seuil,2000.

5- Bourdieu (P.),La domination masculine, Seuil, France,1998.

6-Bourdieu (P.), Le bal des célibataires, Seuil, France,2002.

7-Boussouf (R.), Géographie et Santé en Algérie, Office des publications universitaires, Alger, 1992.

8- Boudon (R.), Effets pervers et Ordre sociale, Presse universitaire de France, Paris, 1977.

9- Balandier (G.), Sens et Puissance, Paris, P .U.F ,1971.

10-Bouhdiba (A.), Quêtes Sociologiques, Cérès Editions, Tunis, 2000.

11- Bakouche (S.), La relation éducation- développement « Eléments pour une théorie », Office des Publications Universitaires, Alger, 2009.

12- Boutefnouchet (M.), Société et Modernité « Les principes du changement social, Office des publications Universitaires, Alger, 2004.

13- Boukhobza (M.), Ruptures et transformations Sociales en Algérie, Volume2, Office des publications Universitaires, Alger, 1989.

14- Bartiaux (F.), Formation et transformations des Ménages « Une analyse par ménages de différents recensements, Academia, Louvain la Neuve, 1991.

15- Cooper (D.), Mort de la famille, Seuil, France, 1972.

16- de Singly (F.), Sociologie de la Famille Contemporaine, Nathan, Paris, 1993.

17- Djeghloul (A.), Eléments D'histoire Culturelle Algérienne, ENAL, Alger, 1984.

18- Djeghloul (A.), Trois Etudes sur Ibn Khadoun, ENAL, Alger, 1984.

19- Durkheim (E.), De la division du Travail Social, P.U.F, Paris ,1998.

20- Durkheim (E.), Leçons de sociologie, P.U.F, Paris 2003.

21- EL Kenz (A.), Des Evénements dans L'histoire, Dahlab, Alger, 2010.

22- Guend (A.), La population de L'Algérie « Evolution passée et perspectives d'avenir, Office des publications Universitaires, Alger, 1994.

23- Lahbabi (M.), Ibn Khaldoun, Editions Seghers, Paris,1968.

24- Morin (E.), Sociologie, Fayard, France, 1994.

25- Morin (E.),Mes philosophes, Germina, France ,2011.

26- Morin (E.), La Voie, Fayard, France, 2011.

27- Mendras (H.), Forsé (M.), Le changement social, Armand Colin, Paris, 1983.

28- Marouf (N.), Les fondements anthropologiques de la norme Maghrébine, Casbah, Alger, 2011.

29- Maurer (P.), A quoi sert la sociologie, Delval, (Fribourg) Suisse, 1989.

30- Nadel (S.), La théorie de la structure Sociale, Minuit, Paris 1970

31- Radcliffe-Brown (A.), Structure et fonction de la société primitive, Minuit, France, 1968.

32- Rocher (G.), L'action Sociale, Editions HMH, Montréal 1968.

33- Rocher (G.), Le changement social, Editions HMH, Montréal, 1968.

34- Périer (J.), Familles berbères, Tafat-Etude, Alger, 2013.

35- Segalen (M.) La famille, Presse artistiques et littéraires de Shanghai, Paris, 2004.

36-Sauvy (A.), La population, P.U.F, Paris, 1961.

37- Sperber (D.), Le structuralisme en anthropologie, Seuil, 1968.

38- Sauvy (A.), Démographie politique, Economica, Paris, 1982.

39- Sari (D.), Le désastre démographique, S.N.E.D , Alger, 1982.

40- Tisserons (S.), Les secrets de famille, P.U.F, Paris, 2013.

41-Touraine (A.), Pour la sociologie, Seuil, France,1974.

42- Tillons (G.), Le harem et les cousins, Seuil, France, 1966.

43- Temime (L.), Histoires de familles « mariages et répudiations et vie quotidienne a Tunis. 1875-1938, Script, Tunis, 1999.

44- Théry (I.), Le démariage, Editions Odile Jacob, Paris1996.

45-Chenntouf (T.), Etude d'histoire de l'Algérie, Office des Publications Universitaires, Alger, 2004.

46- Chenntouf (T.), Le Maghreb au présent, Office des Publications Universitaires, Alger, 2003.

47- Weber (M.), l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, 2001.

المقالات بالفرنسية:

1- Ligue des états Arabes. 2002, Enquête Algérienne sur la santé de la famille, LE Caire, 2004.

2- Centre national d'étude et d'analyse pour la planification.1997, Islam, Législation et démographie en Algérie, FNUAP, Alger.

3- Centre national d'étude et d'analyse pour la planification. 1999 Famille et démographie en Algérie, FNUAP, Alger.

4-Centre d'étude et d analyse pour la planification.1998, Population société et développement en Algérie, FNUAP, Algérie, 1997.

5- Centre d'étude et d'analyse pour la planification.1992, Familles femmes et contraception « contribution a une sociologie de la famille », FNUAP, Alger,1992.

6- Conférence régional sur la pauvreté dans le monde Arabe. « Femme, pauvreté et comportement démographique et sanitaire cas du Royaume du Maroc », Vol,5, 2001 ; Casablanca, Ligue des états Arabe, LE Caire, 2001.

7- Institut supérieur de la l'éducation et de la formation continue. Huit questions de population,1991, Cérès, Tunis, 1991.

8- Boulanger (P.), Lambert (A.) Département de démographie, Université catholique de Louvain la neuve. Le model odyssée Belgique : Changement démographiques et changement socio –économiques. N°2, 1981 CABY,1981.

9- Dominique (T.). Département de démographie Université catholique de Louvain la neuve, la fécondité et la mortalité dans les recensements Africains, 1983, CABY, 1983.

10- Gastineau (B.), Sandron (F.). La politique de la planification Familiale en Tunisie(1964-2000), Centre Français sur la population et le développement, Maison des sciences de L'homme, paris,2000.

الملاحـــق

الملاحق:

ملحق رقم 1: الاستمارات

أولا : المعلومات التي تتعلق بتحديد الحالة الشخصية لعينة الدراسة

1. الجنـس :

ذكــر (....)

أنثــى (....)

2. السـن: (.....)

3. الصفــة العائليــة :

متـزوج (....)

مطلـق (....)

أرمــل (....)

4. المستوى التعليمـي :

أمــي (....)

ابتدائي (....)

متوسط (....)

ثانـوي (....)

تكوين مهني (....)

جامعـي (....)

5.عدد أفراد الأسـرة:

2 فقـط (....)

من 3 إلى 4 أفراد (....)

من 5 إلى 6 أفراد (....)

من 7 إلى 8 أفراد (....)

من 9 إلى 10 أفراد (....)

ما فوق 10 أفراد (....)

6. طبيعـة الحيـاة الحاليـة لأسرتـك:

تعيشـون مع العائلة الكبيـرة (....)

تعيشـون مستقلين عن العائلة (....)

7. المكان الذي تتواجـد بـه أسرتـك:

قريب من مكـان وجود العائلـة (....)

بعيد عن مكـان وجود العائلـة (....)

8. وجـود مقـر السكـن :

بوسـط المدينـة (....)

علـى هامـش المدينـة (....)

علـى طرف المدينـة (....)

9. نـوعيـة السكـن :

قديم و ذو طـراز شعبي (....)

فـي العمـارة (....)

تـطـوري (....)

تســـاهمـــي (....)

حديث و إنجاز شخصـي (....)

10. وضع الأسرة في السكن :

استقرار دائـــم (....)

تنقـــل دائـــم (....)

تنقـل وقتـي و لظروف (....)

ثانيـــا : المعلومـــات التـــي تتعلـق بتحديـد العامـل التنظيمـي ودوره فـــي تعزيـز بنيـة الأسـرة داخـل المجتمـع

11 –في رأيك البساطـة التي تعيشها أسرتك في الحيـاة ترجع إلى :

الاعتمـاد علـى التنظيـم القديـم (....)

العفوية في القيـام بكـل الأشيـاء (....)

الرضـا بكـل مـا هـو موجود (....)

القنـاعـة وعدم تعقيـد الأمـور (....)

الارتبـاط القـوي بالعائلـة (....)

- تكـلم عن جوانـب أخـرى للبساطـة في حيـاة أسرتـك.....

.....

.....

12 –حسـب تقديـرك,الانسجام الذي تعرفـه أسرتك,يعـود إلـى :

التمسك بالوضع الطبيعــي في الحيـاة (....)

التفاهــم الســريع ودون اختلافـات (....)

الاتفاق على مواجهة جميـع الظـروف (....)

الحرص على طمأنة الحاضر ينوب الغائب (....)

التقريـب بيـن الأفكـار و الاقتراحـات (....)

- أذكر مـا له دخل فــي الانسجام الـذي تعـرفه أسرتـك:

.....

.....

.....

13 –فــي اعتقادك التنظيـم الـذي يجـرى بهــذه النوعيـة مـن التلقائــية سـوف يـؤدي بأسرتــك إلـــى:

القــوة و التمـاسك (....)

التســاند الجمـاعــي (....)

التزايــد في العــدد (....)

القيام بالوظائف و الأدوار ودون تأخر (....)

الاستمرار في الحياة و بمختلف الأعباء (....)

حاول أن تكشف عن بعض النتائج التي يتركها هذا النوع من التنظيم التلقائي في حياة أسرتك

.....:

.....

.....

مـن خبرتـك,الترتيـب الذي أدخـل في حيـاة أسرتـك,سببـه :

الميل نحو إتبـاع التنظيـم الجديـد (....)

الخصوصية و أداء الأعمـال الفردية (....)

التغييـر فــي بعض الحـاجـات (....)

السعـي نحو الوصول إلــى الأفضـل (....)

الاعتماد الكلـى على قـدرات الأسـرة (....)

- قدم أسبابا أخرى توضح قيمة الترتيب الذي أدخل في حياة أسرتك :

.....

.....

.....

14 –تصورك, التنوع في الأدوار داخـل أسرتــك , يساعـد علـى :

التسهيـل فـي أداء الواجبــات (....)

الحيويــة و النشــاط الإيجـابي (....)

الاستمــاع للتوجيهـات المفيـدة (....)

التداول في المـهـام إذا كثــرت (....)

الاستفـادة من الخبرات المكتسبـة (....)

- بين بعض التنوعات في الأدوار التي تتم داخل أسرتك ,وعلى ما تساعـدها :

.....

.....

.....

15 -حسب نظرتك ,التنظيم الـذي يمتـاز بهذا التحكم ,سيقود أسرتـك إلـى:

التعزيز في القرابة القائمة في وسطها (....)

التدعيم لموقعهـا الاجتمـاعــى (....)

التوسـع و الكبـر فـي حجمـهـا (....)

الاستقلاليـة ودون قطـع التواصـل (....)

الدوام علـى الحيـاة بتنظيماتها الحديثة (....)

- وضح وبشكل مركز ما ينجم عن هذا التنظيم المحكم لأسرتك بالنسبة للمستقبل :

.....

.....

.....

ثالثـا : المعلومات التي تتعلق بتحديد العامل الديموغرافي وأهميته في تثبيت بنية الأســرة فـــي المجتمـــع :

16 -هل الأسرة التي كونتها الأصل في بدايتها من:

الزواج في وسـط الأقـارب (....)

الزواج في وسـط الجيـران (....)

الزواج من خـارج الأقـارب (....)

الزواج مـن خارج المدينــة (....)

الزواج من أجنبية غير جزائرية (....)

- بماذا أسهم هذا الزواج في تكويـن أسرتـك :.....

.....

.....

17 -هل الزواج الذي نشأت عنه أسرتك تم فـي :

سـن الشبــاب (....)

في سـن الثلاثـين (....)

في سن الأربعين (....)

في سن الخمسين (....)

في سن الشيخوخة (....)

- اشرح دور السن في القدرة على الإنجاب, وارتباطه المباشر في كبر أو صغر الأسرة التي كونتها :..... .....

.....

.....

18 –مـاذا عرفـت أسرتـك بالنسبـة لحالتـي المواليـد و الوفـيات .؟

الفـارق بين ميـلاد الأبناء لم يتعدى السنتـين (....)

الفارق بين ميلاد الأبناء تعدى الثلاث سنوات (....)

الأبناء الذين ولـدوا كلهم علـى قيد الحياة (....)

الوفاة كانت تخص ابنا واحدا في سنه المبكرة (....)

الوفـاة كانـت تخـص أكثـر مـن إ بن (....)

- ألفت الانتباه إلى حالات ميلاد ووفاة عرفتها أسرتك وأثرت عليها :

.....

.....

.....

19 مـا هـي أنـواع الحركــة التي شهدتهـا أسرتــك :

حــركـة الأب اليومـيــة للــعمــل (....)

حــركـة الأم اليـومـيــة للــعمــل (....)

حــركة الأبــناء اليومــية للتمــدرس (....)

حركة كل أفراد الأسرة في أوقات العطل المختلفة (....)

حركـة بعض أفراد الأسـرة لزيـارة الأهـل (....)

- أشــر إلى أنواع أخرى مـن الحركة تشهدها أسرتـك:.....

.....

.....

20 –مـا نـوع الهجـرة التـي قامـت بها أسرتـك .؟

الهجــرة من الريف إلــى القريــة (....)

الهجـرة من القريـة إلـى المدينــة (....)

الهجـرة من المدينــة إلــى المدينـة (....)

الهجـرة من الجزائـر إلـى بلد عربـي (....)

الهجـرة من الجزائـر إلـى بلد أجنبـي (....)

- تحدث عن هجرات كانت فردية أم جماعية قامت بها أسرتك وتركت انعكاسات على وضعها وحجمهـا: .....

.....

.....

21 -مـاذا خـلف نـزوح أسرتـك إلى المدينــة .؟

الانقسام و الانفصال عن العائلة الكبيرة (....)

ترك الــدار والأرض في الريــف (....)

الانقطاع التدريجي عن زيارة الريـف (....)

الابتعاد عن ماله صلة بالماضي بالريف (....)

الصعوبة في لم شمل ووحدة الأسـرة (....)

- أضف بعض الأشياء التي ترتبت عن النزوح الذي قامت به أسرتك تجاه المدينة :

.....

.....

.....

رابعـا : المعلومات التي تتعلق بتحديد العامـــل الاقتصادي وقيمتـــه فـــي تدعيـم بنية الأسرة داخل المجتمع .

22 حسب وجهة نظرك الدخل الفردي الذي تعتمد عليـه أسرتـك فـي معيشتهـا مصـدره من :

الراتب الشهري الذي تتقاضاه من العمل بالمؤسسة التابعة لقطاع الدولـة (....)

الراتب الشهري الذي تتقاضاه من العمل بالمؤسسة التابعة للقطاع الخاص (....)

الراتب الشهري الذي تتقاضـــاه مـــن منحـــة التقـاعـــد (....)

الأجـر الـذي تتقاضـاه مـــن ممـارسـة الأشغـال الحرة (....)

المبلغ المالي الذي تحصـله كـربـح مـن ممارسـة التجـارة (....)

- أذكر بعض المداخيل التي تتحصل عليها بمفردك, وتعتمد عليها أسرتك في المعيشة :

.....

.....

.....

23 في تقديـرك المداخيل المتعددة التي تسهم في دعم معيشة أسرتك ما هي أطرافها؟

الأجـداد (....)

الأب (....)

الأم (....)

الأبناء الذكور كبار السن (....)

البنات كبيرات السـن (....)

- أشــر إلى أطراف أخرى تسهـم بدخولها فـي دعـم معيشــة أسرتـك ؟

.....

.....

.....

24 في رأيك مستـوى المعيشــة السائـد فــي حياة أسرتــك :

الرفاهيــة وتوفر الضروريـات و الكماليــات (....)

التوسـط وتوفـر الضروريات ونقص الكماليات (....)

الاحتياج ونقـص الضروريــات و الكماليــات (....)

الاعتماد على الديون مـن الأقـارب و الأهــل (....)

الاعتمـاد علــى الزكــاة و الصـدقـــات (....)

- تكـلم عـن مستويـات معيشـيـة تراها سائـدة في حياة أسرتك :.

.....

.....

.....

.....

25 -من خبرتك ما هي أنماط المعيشة و السلوكات الاستهلاكية الغالبة في حياة أسرتك :

الوجبــات الغذائيـــة التقـليديــة (....)

الوجبــات الغـذائيـــة العصـريــة (....)

ارتداء الألبسة و النوم على الأفرشة القديمة (....)

ارتداء الألبسة و النوم على الأفرشة الجديدة (....)

التنويع في كل المستهلكات وخـاصة الغذائية (....)

- وضح أنماط أخرى للمعيشة والموجهة للسلوكات الاستهلاكية الغالبة في حياة أسرتك

.....

.....

.....

26 -من تجربتك ما هي الأشياء التي تدخر منها في حياة أسرتك للمستقبل و لمواجهة التغيرات و نوائب الدهر ؟

النقـــود (....)

الذهـــب (....)

الحبــوب (....)

السلع المفقودة (....)

عدم القدرة على الادخار (....)

- قدم أشياء أخرى تدخرها لتضمن بها مستقبل أسرتك ,و إن أمكن أذكر الأسباب التي تجعلك غير قادر على الادخار :

.....

.....

....

27 -في تصورك الخدمـات التي تستفيد منـها أسرتك :

المـاء الصالـح للشرب (....)

الكهــربـــاء (....)

الغـــــــاز (....)

الهـــاتـــف (....)

تصريف المياه و تنظيف القمامات و النقل (....)

- حاول أن تذكر خدمات أخرى ترى أنها تستفيد منها أسرتــك :..... ....

.....

.....

خامســا : المعلومــات التــي تتعلــق بتحديد العامــل السياسي و جدواه فــي تقويـــة بنيـــة الأســـرة فــي المجتمع :

28 بماذا يمتاز البرنامج الــخاص بأسرتــك و الموجـــه لحياتهـــا ؟

الوقوف علــى حسـن قيادتهـا (....)

الحريـــة فـي حفـظ وحدتها (....)

العمل علـى استقرارها في مكانـها (....)

السعي نحو توفر شروط حياتهـا (....)

المبادرة على إيجاد جو ملائم داخلها (....)

- أضف بعض الميزات للبرنامج الخاص بأسرتك و الموجه لحياتها:.....

.....

.....

29 مـا هـي أهداف الخطة التي تتبعهـا أسرتـك فـي حياتها الخاصـة ؟

إتبــاع نظام واضـح فـي الحيـاة (....)

تنمية و تطوير حيـاة كل فرد فيها (....)

وضع حسابات لأي مولـود جديـد (....)

رعاية الأبناء وإعطائهم جميع حقوقهم (....)

تشجيع كل عمـل و سلـوك مفـيد (....)

- تحدث عن أهداف للخطة التي تخص أسرتك و ترى أنها تريد ولو مستقبلا تحقيقها:

.....

.....

.....

30 مـا نوعيـة التجـاوب الـذي تبديـه أسرتـك مـع البرنامــج المسطـر

مـن قـبل الدول وهيئاتـها في هذا الإطار .؟

إعطاء الولاء للسياسة الوطنية الرشيدة للأسـرة (....)

تتبــع كل جديد يصــدر بحـق الأســرة (....)

الاهتمــام بالقوانين و التنظيمات الموجهة للأسرة (....)

مراعاة الشروط التي تتوقف عليها حيـاة الأسـرة (....)

الاستفادة من الإمكانات والإرشادات المقدمة للأسرة (....)

- أذكر تجاوبات أخرى تبديها أسرتك مع برنامج الدولة وهيئاتها لسياستها في هذا الإطار:.....

.....

.....

31 -ما هي الأهداف التي تلتزم بها أسرتك , و المرتبطة بخطة الدولة و هيئاتها لسياستها في هذا الشأن ؟

التقيــد بأسلوب صحـيح فـي الحيـاة (....)

الارتقاء بقدرات كل فـرد فــي الأسـرة (....)

تنظيم الولادات و التحكم في حجم الأسـرة (....)

تنمية الجوانب الصحية و السلوكية للأبنـاء (....)

الاعتراف بأي تشجيــع يقدم للأسـرة (....)

- ألفت النظر إلى أهداف تعتقد أنها تلتزم بها أسرتك,والمرتبطة بخطة الدولة وهيئاتها لسياستها في هذا الشأن:

....

.....

.....

32 -ما هي المؤسسات و الجهات المحلية التي ترعى شؤون الأسرة ,و كانت لها أسرتك علاقة بها واستفادت من خدماتها ؟

مديريـــة الصحـــة (....)

مديرية النشاط الاجتماعـــى (....)

مركز حماية الأمومـة وا (....)

الهيئـــات المنتخبـــة (....)

المـــؤسسات الدينيـــة (....)

- أذكر مؤسسات وجهات أخرى,كانت لأسرتك علاقة بها واستفادت منها أو من خدماتــها :..... .....

.....

.....

33 -فيما ظهرت المساعي والإجراءات العملية لسياسة الدولة السكانية و الأسرية في واقع حياة أسرتك ؟

تغيير الوضع المكاني من ريف إلى حضر (....)

تجدد أساليــب تنظيــم الأســرة (....)

الوصول إلى نوع من الاكتفاء في المعيشة (....)

التحكم في زيــادة عـدد الأفـــراد (....)

وضـع أفاق فعلية في حيــاة الأســرة (....)

- تكلم عن أمور عملية تعيشها أسرتك والمتصلة بسياسة الدولة السكانية والأسرية :

.....

.....

.....

سادســا: المعلومـــات التي تتعلق بتحديد العامل الثقافـــي ودوره فـــي توطيـد بنيـــة الأسرة وســـط المجتمع:

34 -في تصورك ماذا يغلـب في معتقـدات أسرتــك ؟

التشبث بالمبادئ و التعاليـم الدينيـــة (....)

أداء الفرائض و السنن و الحرص عليهـا (....)

الإيمان بأن عقـد الزواج ميثــاق عظيم (....)

الشعور والإحساس بالرسالة الدينية للأسرة (....)

التقوى في أن الأســرة أمـــانـــة (....)

- حاول أن تشير إلى معتقدات أخرى تراعيها أسرتك :.....

.....

.....

35 -من واقع تجربتك, ماهي القيم المنتشرة و المعمول بها من قبل أسرتك .؟

الصـــدق فـــي الأقـــوال (....)

الوفـــــاء بالعهـــــود (....)

الإخلاص فـــي الأعمـــال (....)

التضحية لخدمة مصالح الأسرة (....)

الصراحة بين كل أفراد الأسرة (....)

- قدم قيما أخرى, تعمل بها أسرتك:

.....

.....

36 - في رأيك, ما هي العـادات التي تمارسها أسرتــك ؟

الاستقرار في مسكن واحــد (....)

مشورة الأبــناء للأبويــن (....)

الوصاية في كل كبيرة و صغيرة (....)

الأخذ بالنصائــح المقدمــة (....)

عدم تجاوز سلطـة الأبويــن (....)

- وضح عادات ترى أن أسرتك تمارسها و تتبعها في حياتها:.....

.....

.....

37 - من خبرتك ,ما هي التقاليد التي تكرسها أسرتك في حياتها ؟

التفاهم في الأسرة داخليا و خارجيا (....)

احترام الأبنـــاء للأبويــن (....)

تكافـل الإخوة مع بعضهـــم (....)

مراعاة وضع وظروف الأسـرة (....)

عدم الخروج عن أغلب ما هو سائد (....)

- تكلم عن تقاليد أخرى تكرسها أسرتك في حياتها :

.....

.....

38 - في تقديرك, ما مدى تدخل الأعراف فــي حياة أسرتك.؟

الحث على تضامـن الأسـرة (....)

الاستجابة لطـلب المساعـدة (....)

توصية الأبناء باحترام الآخرين (....)

الابتعاد عن الفساد و الفوضى (....)

عدم إلحاق الأضرار بالأسر الأخرى (....)

- أذكر أعرافا أخرى تراعيها أسرتك فيحياتها:.....

.....

.....

39 -ما درجة إسهام المعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف في استقرار أسرتك ؟

درجة استقرار كبيرة (....)

درجة استقرار متوسطة (....)

درجة استقرار قليلة (....)

لا أستطيع تحديد درجة استقرار الأسرة (....)

لا يوجد استقرار للأسرة داخليا (....)

- أشر إلى درجات أخرى من الاستقرار تعيشه أسرتك , سواء داخليا أو خارجيا :.....

.....

.....

.....

سابعا : المعلومات التي تتعلق بتفسير العامل الاجتماعي وأهميته في تحديد بنية الأسرة في بيئة المجتمع:

40 -بين من يحدث التفاعل في وسط أسرتك .؟

الأب مع الأم (....)

الأب والأم مع الأبناء الذكور (....)

الأب والأم مــع البنـات (....)

الأبناء مع الأم قبل الأب (....)

الأبناء الذكور مع البنـات (....)

- أضف أشكالا أخرى من التفاعل الحاصل في وسط أسرتك :.....

.....

.....

41 ما هي أساليب التقارب الجارية بين أفراد أسرتك ؟

الأب يأخــذ بيـد الأم (....)

الأم تلبي كل طلبات الأب (....)

اجتماع الأبوين والحوار مع الأبناء (....)

البنات يطعن الأبناء الذكور (....)

- ألفت الانتباه إلى أساليب تقارب تحدث بين أفراد أسرتك: .....

.....

.....

42 متى يتعاون أفراد أسرتك .؟

إذا كان الأب في حاجــة مـاسـة إلـى الأم (....)

إذا كـانـت الأم تحتـاج مساعــدة الأب (....)

إذا كان الأبوان مضطرين لطلب تدخـل الأبنـاء (....)

إذا كانت البنات في وضع يستدعي تدخل الأولاد الذكور (....)

إذا كان الأولاد الذكور في ظرف يجعل البنات يتدخـلن (....)

- هل يتعاون أفراد أسرتك إلا إذا اقتضت الضرورة ؟

.....

.....

43 كيف يتـم التنافـس فـي حيـاة أسرتـك .؟

الأب يـراهن علـى أداء المطلوب (....)

الأم تجهد نفسها للقيام بالعمل الواجب (....)

الأبوان يطمحان للنجاح ليكونا قدوة للأبناء (....)

الأبناء الذكـور يسارعـون للفوز (....)

البنات يفضلن المثابـرة والتفـوق (....)

- ماهي إيجابيات التنافس الحاصل في حياة أفراد أسرتك ؟.....

.....

.....

.....

44 لمن تتجه العلاقات داخـل وخـارج أسرتـك ؟

الأب نحـو الأم والأبنـاء كلهم (....)

الأم نحو الأب والأبناء من دون استثناء (....)

الأب نحو الأبناء الذكـــور (....)

الأم نحـــو البنـــات (....)

الأب والأم والأبناء نحو الأجداد و الأهل (....)

- حدد اتجاهات أخرى للعلاقات التي يحدثها أفراد أسرتك في الداخل و الخارج:

.....

.....

.....

45 -ما هو مستوى التطور الاجتماعي لأسرتك في الوقت الحالي ؟

مستوى تطــور عالـــي (....)

مستوى تطــور متوسـط (....)

مستوى تطــور منخفـض (....)

يصعب تحديد مستوى تطور الأسرة (....)

لـم تحقـق الأسـرة أي تطور (....)

- أذكر مستويات أخرى من التطور أو التحسن بلغتها أسرتـك :

.....

.....

.....

46 -في تقديرك , من يعزز أسرتـك في المجتمـع ؟

التنظيـــم القديـــم (....)

التنظيـــم الحديـث (....)

الإنجـاب اللامحـــدود (....)

الإنجـاب المرشـــد (....)

لا أعـــــرف (....)

- أي مـن هذه العوامل تراه مهم أكثر في حياة أسرتك و لماذا ؟

.....

.....

.....

47 -في رأيك , من يدعم أسـرتك و يقويها داخل المجتمــع ؟

الدخـل الفردي المحــدود (....)

الدخـل الجماعـي و الكبير (....)

البرنامج والخطة الخاصة بالأسرة (....)

البرنامج والخطة التابعة للدولة والموجهة للأسرة (....)

لا أعـرف (....)

- أي من هذه العوامل تراه يخدم أسرتك في حياتها مستقبلا ؟.....

.....

.....

.....

48 -في تصورك , من يوطد وجود ووضع أسرتك في وسط المجتمع ؟

القيــم الأصليـــة (....)

القيــم المعاصـــرة (....)

التفاعــل المستمــر (....)

التفاعــل ألظرفي (....)

لا أعـــــرف (....)

- أي من هذه العوامل يوطد الأسس التي تقوم عليها أسرتك حاضرا و مستقبلا ؟

.....

.....

.....

49 -من خبرتك, تكلم عن قيمة هذه العوامل و أهميتها في حفظ ووحدة و استقرار أسرتك كبنية رئيسية داخل المجتمع:

- العامل التنظيمي:

....

.....

- العامل الديموغرافي:

.....

....

- العامل الاقتصادي:

.....

....

- العامل السياسي :

.....

....

- العامل الثقافي :

.....

....

- العامل الاجتماعي :

.....

....

ملحق رقم 2:

1-الخرائط

الشكل رقم 1 : الأحياء الشعبية الجديدة

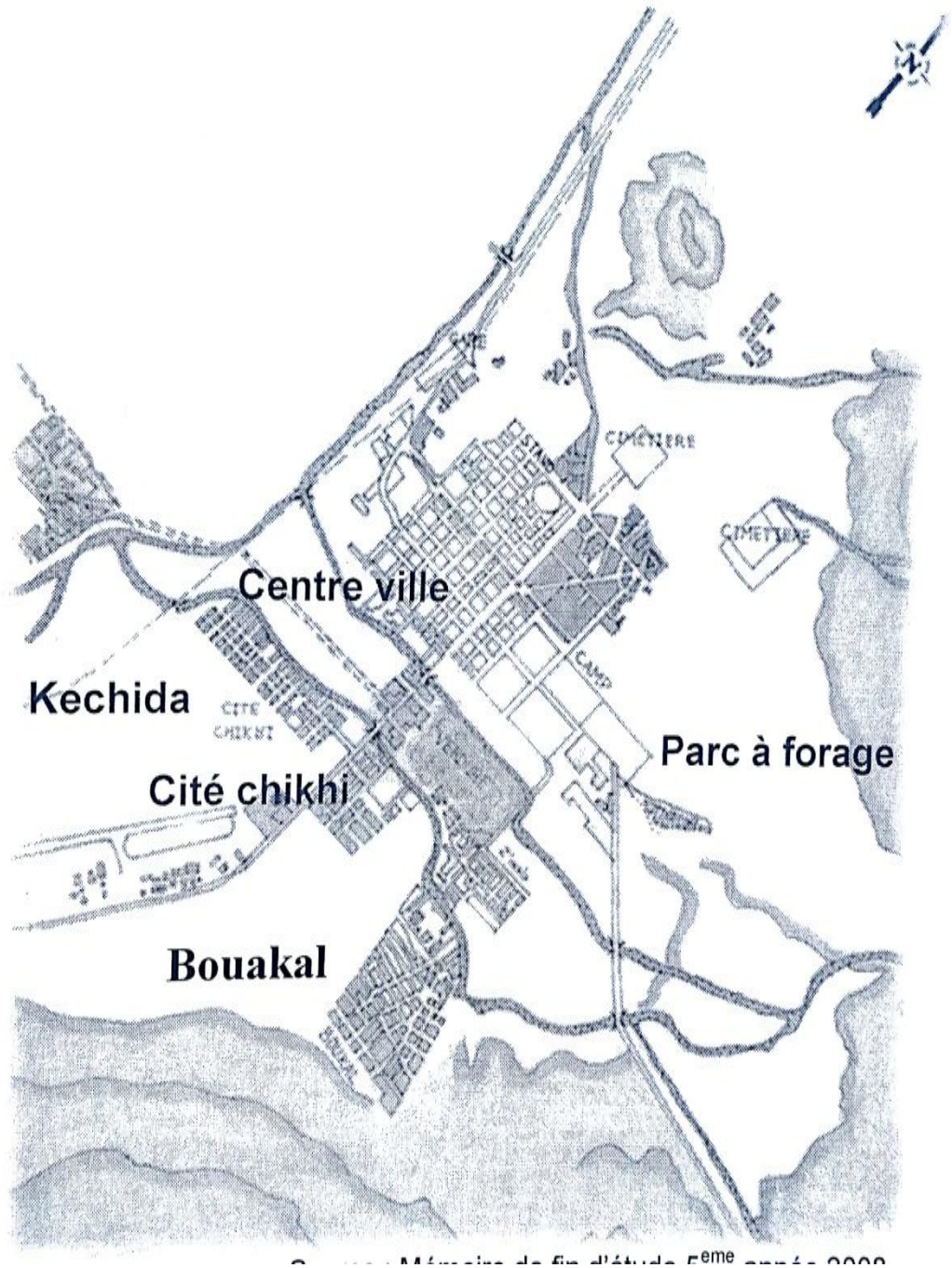

المصدر : مصلحة الإحصاء و التخطيط لبلدية باتنة

الشكل 2 : البناء الذاتي – حي بوعقال و الزمالة -

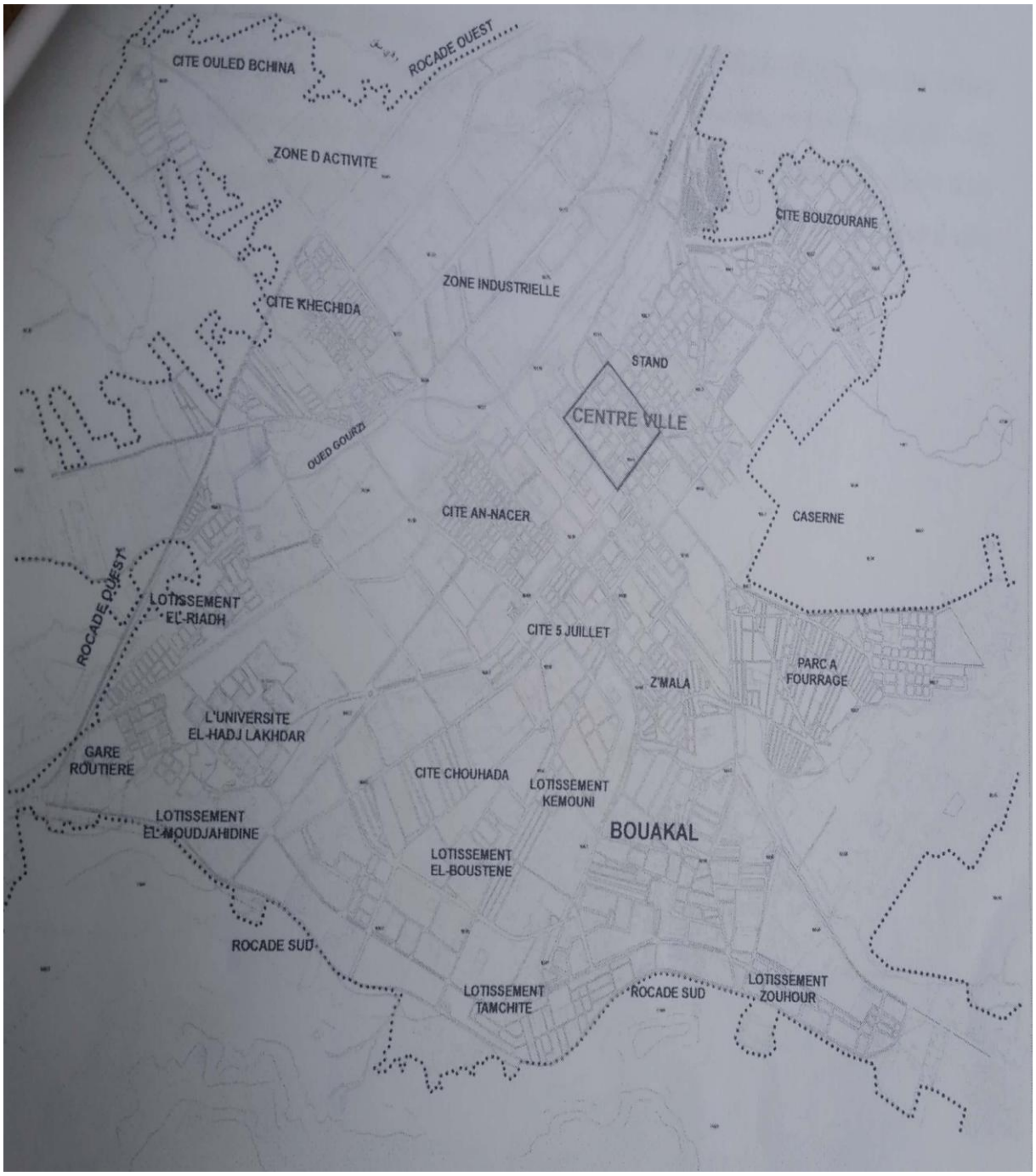

المصدر : مديرية التعمير و البناء – المخطط التوجيهي للتهيئة الحضارية باتنة 2008 -

ب–الجداول

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري للبلدية (1)

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	nombre de logements			عدد المساكن	عدد الأسر في البناية Nombre de ménages				الملاحظات Observations
		مشغول habités	شاغر inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور masculin	إناث féminin	المجموع total	
83	43	210	116	00	326	212	488	522	1010	
84	11	29	98	00	127	29	48	56	104	
85	11	43	80	00	123	43	59	57	116	
86	05	01	114	00	118	04	13	15	28	
87	05	00	143	00	143	00	00	00	00	
88	04	00	106	00	106	00	00	00	00	
89	05	00	188	00	188	00	00	00	00	
90	06	00	140	00	140	00	00	00	00	
91	03	00	109	00	109	00	00	00	00	
92	06	00	202	00	202	00	00	00	00	
93	09	00	100	00	100	00	00	00	00	
94	168	192	30	01	223	192	510	528	1038	
95	158	141	17	01	159	205	536	495	1031	
96	183	125	56	02	183	137	364	351	715	
97	162	144	36	03	183	162	445	403	848	
98	172	160	29	06	195	171	534	495	1029	
99	132	134	32	02	168	147	424	427	851	
100	38	12	49	07	238	182	415	387	802	
101	204	186	35	02	223	191	506	543	1049	
102	127	118	13	00	131	159	458	430	888	
المجموع total	1452	1662	1693	024	3385	1834	4811	4719	9509	

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري للبلدية (2)

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	nombre de logements عدد المساكن				عدد الأسر في البناية Nombre de ménages				الملاحظات Observations
		مشغول habités	شاغر inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور masculin	إناث féminin	المجموع total	
103	131	131	02	00	133	188	522	519	1071	
104	122	111	11	00	122	164	463	450	913	
105	159	152	18	00	170	207	534	499	1033	
106	142	128	14	00	142	159	424	452	876	
107	132	106	19	00	125	173	382	432	814	
108	122	116	09	00	125	155	399	422	821	
109	135	135	19	00	154	198	509	520	1026	
110	128	149	02	00	1151	185	468	469	637	
111	124	109	15	00	124	148	386	361	747	
112	141	118	19	00	137	186	441	439	880	
113	124	113	09	00	122	180	467	436	903	
114	160	150	14	00	164	210	542	608	1150	
115	163	182	20	01	203	207	530	542	1072	
116	143	117	17	00	134	166	421	438	859	
117	166	139	36	01	166	188	527	535	1062	
118	136	154	19	00	137	164	454	447	901	
119	134	123	12	00	135	164	489	484	973	
120	108	198	68	01	267	201	522	476	998	
121	151	121	24	06	151	197	458	474	932	
122	179	207	34	06	247	209	516	523	1039	
المجموع total	2800	2759	371	015	3145	3649	9484	9526	19010	

الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري للبلدية (3)

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
رقم المقاطعة N° du district	عدد البنايات Nombre de constructions	nombre de logements			عدد المساكن	عدد الاسر في البناية Nombre de ménages				الملاحظات Observations
		مشغول habités	شاغر inhabités	استعمال مهني Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements		ذكور masculin	إناث féminin	المجموع total	
143	134	157	10	00	167	172	442	437	879	
144	142	130	15	00	145	146	476	473	949	
145	155	165	20	00	185	166	467	467	934	
146	155	119	42	00	161	149	396	420	816	
148	144	129	15	00	144	477	578	523	4404	
148	141	164	18	00	182	164	501	494	995	
149	147	164	15	00	179	167	503	503	4006	
150	141	134	11	00	145	180	480	486	966	
151	120	182	56	11	249	185	487	542	4029	
152	38	213	41	04	258	215	466	512	978	
153	220	158	65	03	226	188	531	493	1024	
154	188	147	36	07	190	154	470	452	922	
155	163	173	22	00	195	176	503	483	986	
156	229	226	32	00	258	246	442	687	1429	
157	159	144	25	00	169	153	468	489	957	
158	146	131	14	00	145	196	558	527	1085	
159	159	178	23	00	201	207	565	541	4406	
160	133	158	20	00	178	160	480	463	943	
161	177	200	07	00	207	219	626	649	1275	
162	114	132	07	01	140	152	422	418	840	
المجموع total	3005	3204	494	026	3724	3572	9861	1059	20220	

جدول رقم 4 – مستخلص من الجدول الحضري لمدينة باتنة

رقم المقاطعة	عدد الأسر	عدد المقيمين		مجموع المقيمين
		ذكور	إناث	
101	191	506	543	1049
102	159	458	430	888
103	188	522	519	1041
104	164	463	450	913
105	207	534	499	1033
106	159	424	452	876
144	146	476	473	949
	1214	3383	3366	6749

ج-الأشكال

الشكل 1 : تطور معدل العمر عند الزواج في الجزائر حسب البحوث و التعدادات

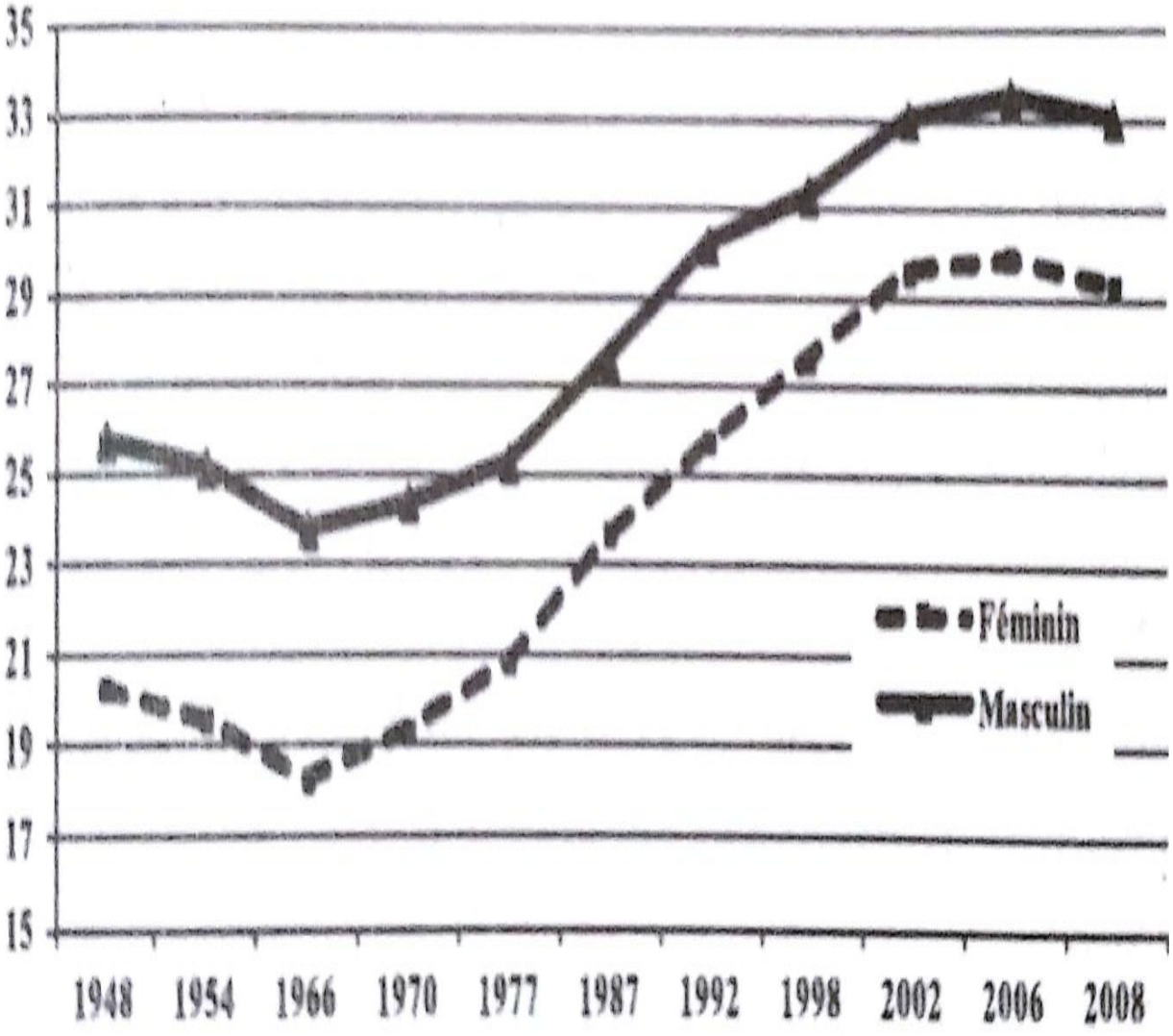

الشكل 2: السن عند الزواج و عند أول ولادة أكثر تأخرا عند الجزائريات مقارنة بالفرنسيات

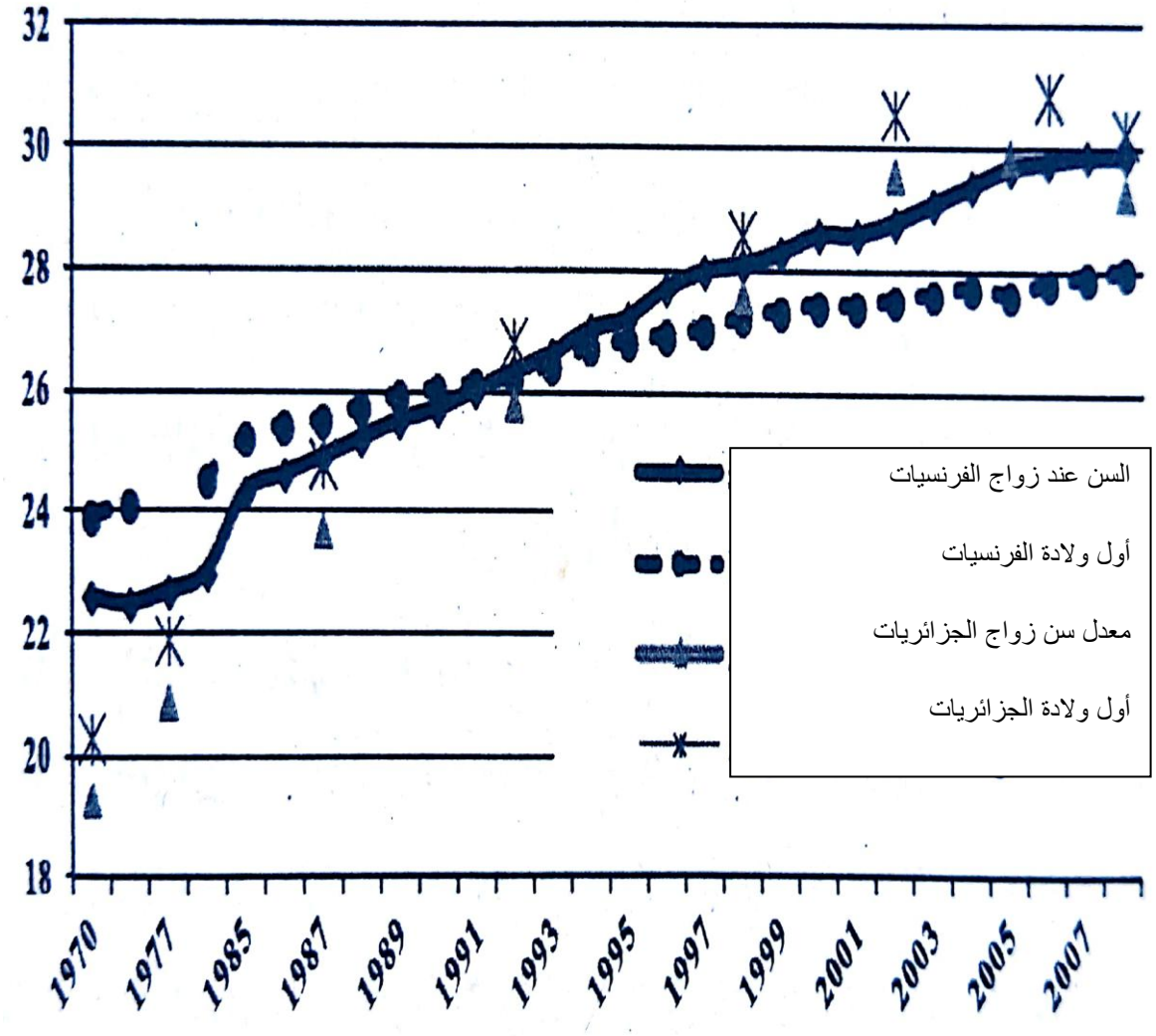

الشكل 3: الخصوبة و السن عند زواج النساء في منطقة الشرق الأوسط (بحث عن صحة الأسرة)

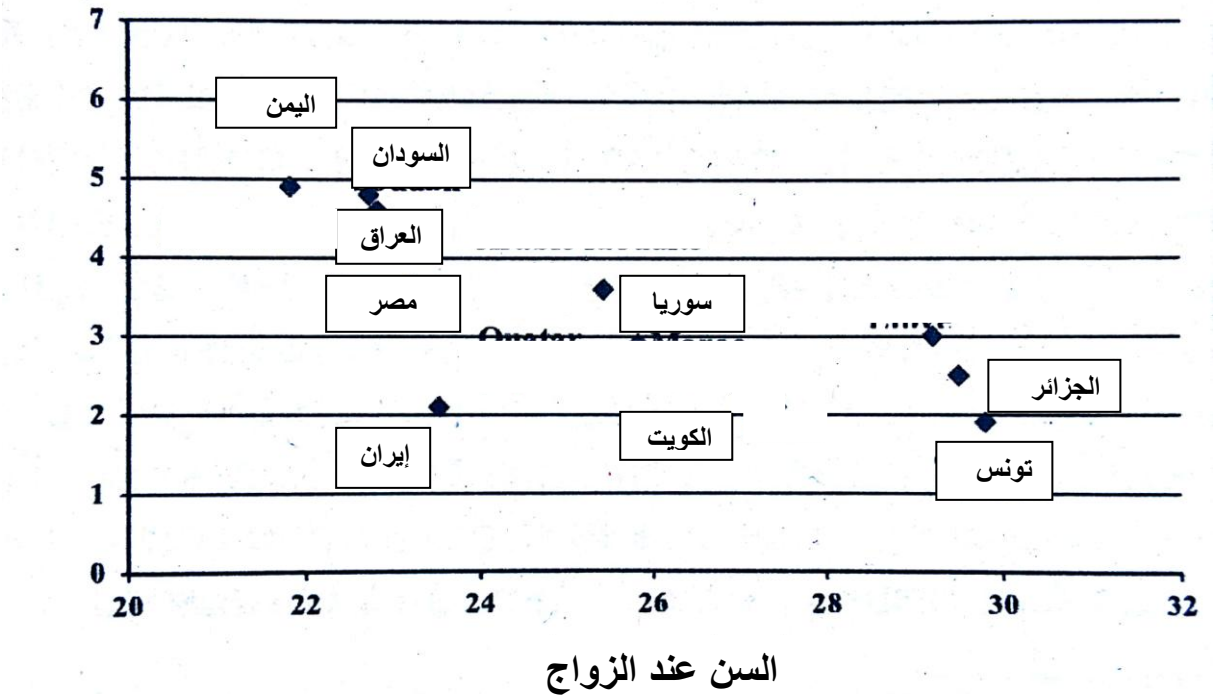

الشكل 4 : تطور عدد الزيجات و معدلات الزواج في الجزائر

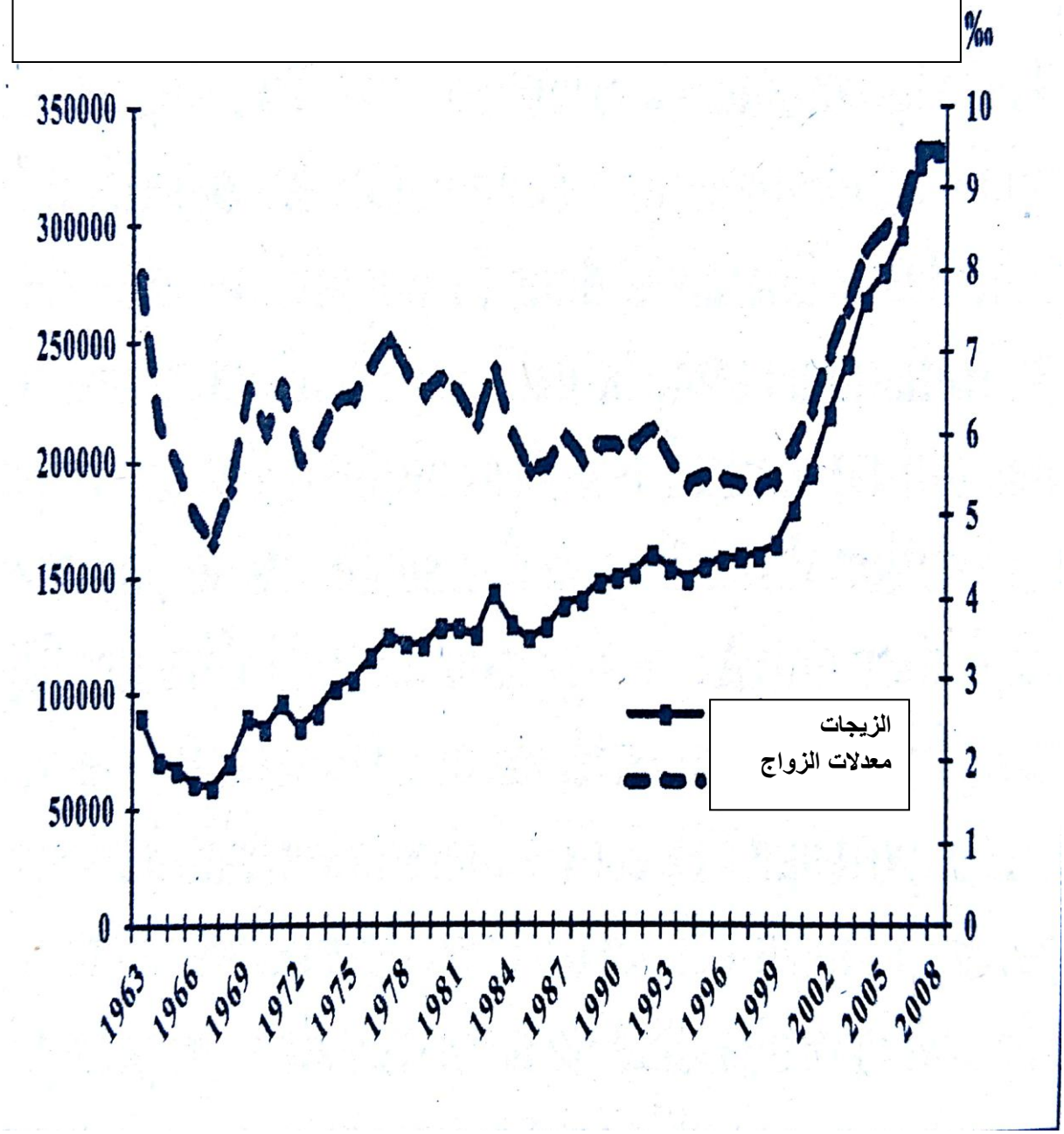

الشكل 5 : معدل الزواج في الجزائر و تونس

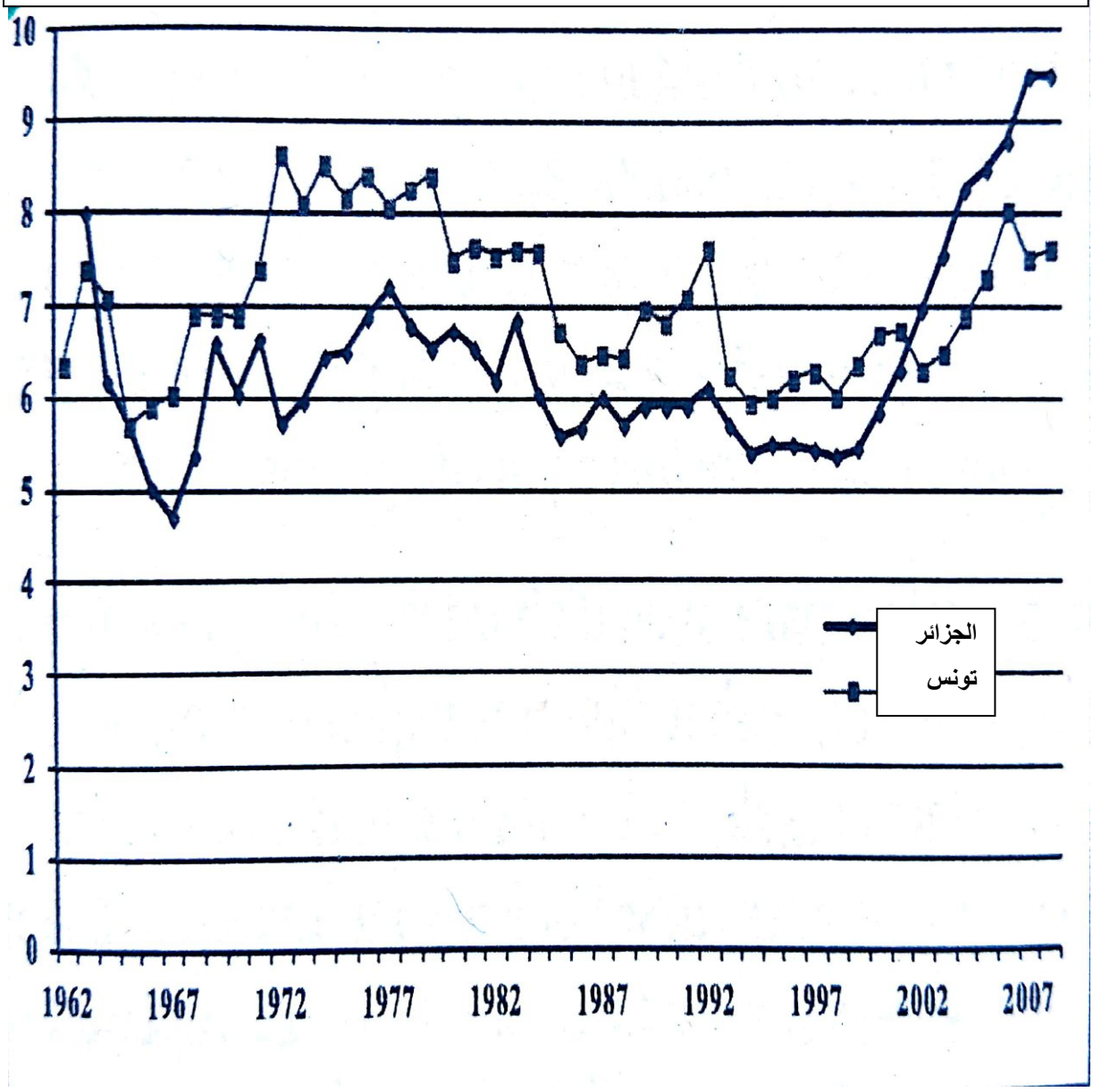

الشكل 6: الطلاق في الجزائر و تونس

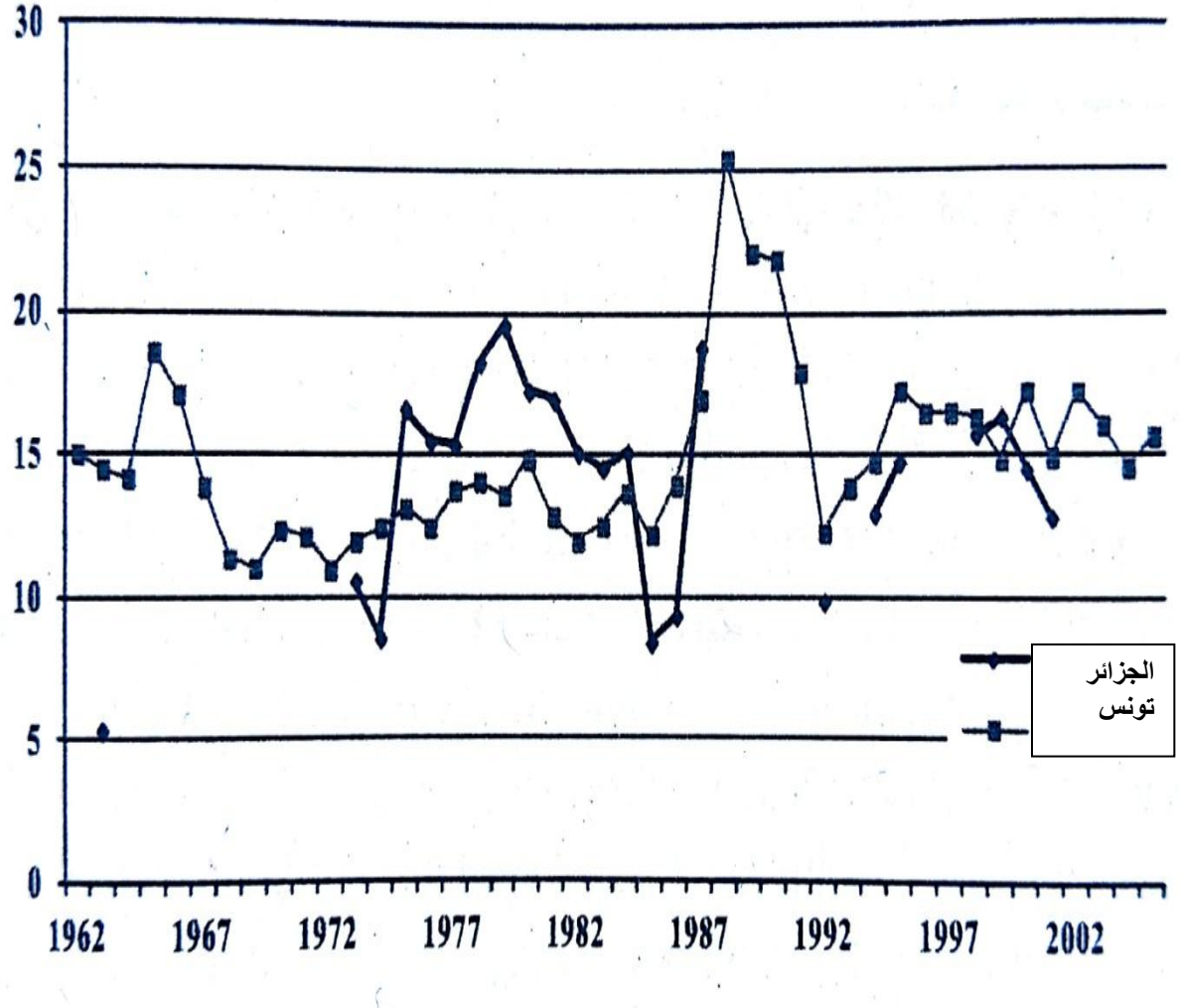

الشكل 7: نسب العزاب الذكور حسب الفئة العمرية في تعدادات الجزائر

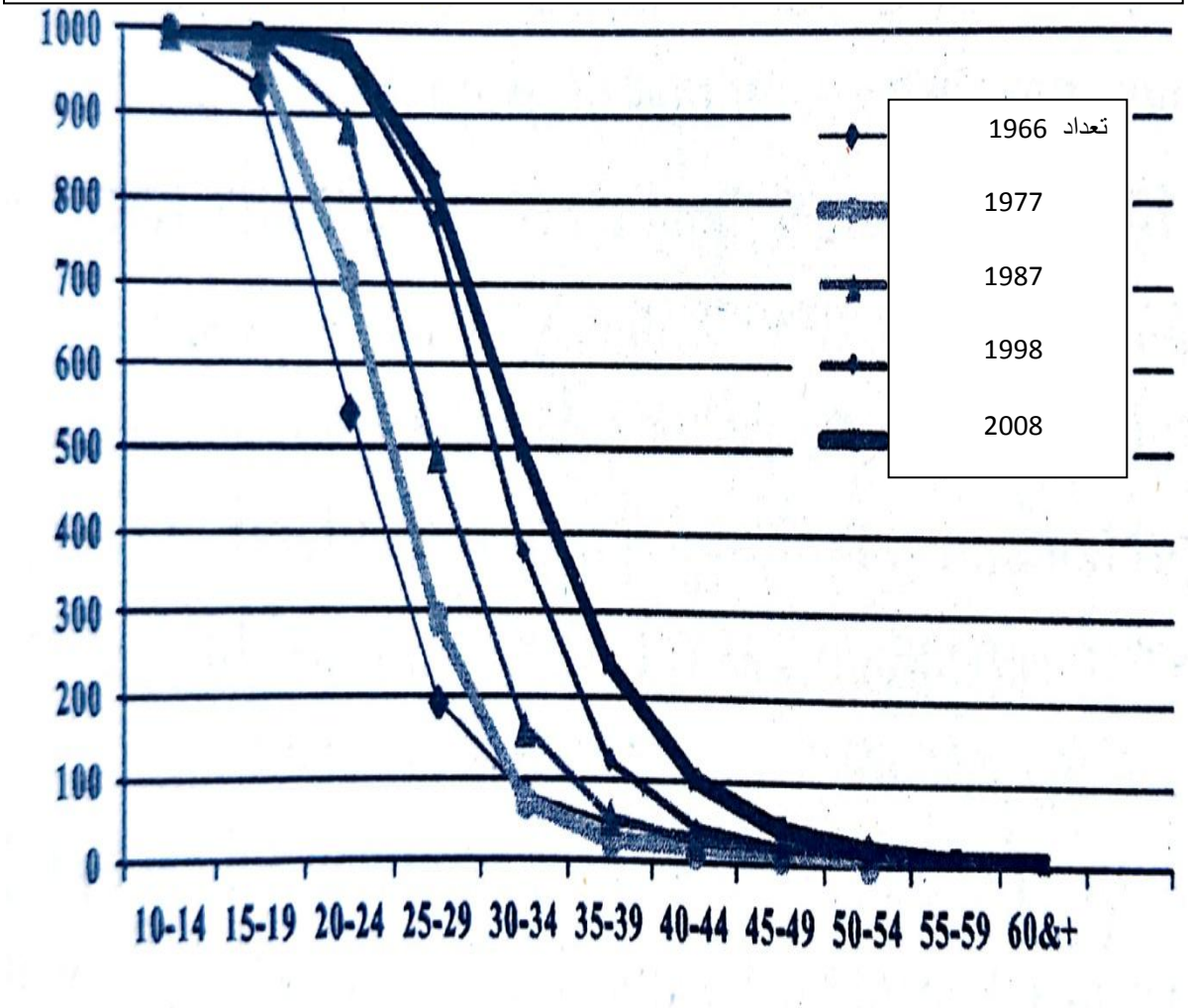

الشكل 8: نسب العزاب الإناث حسب الفئات العمرية في تعدادات الجزائر

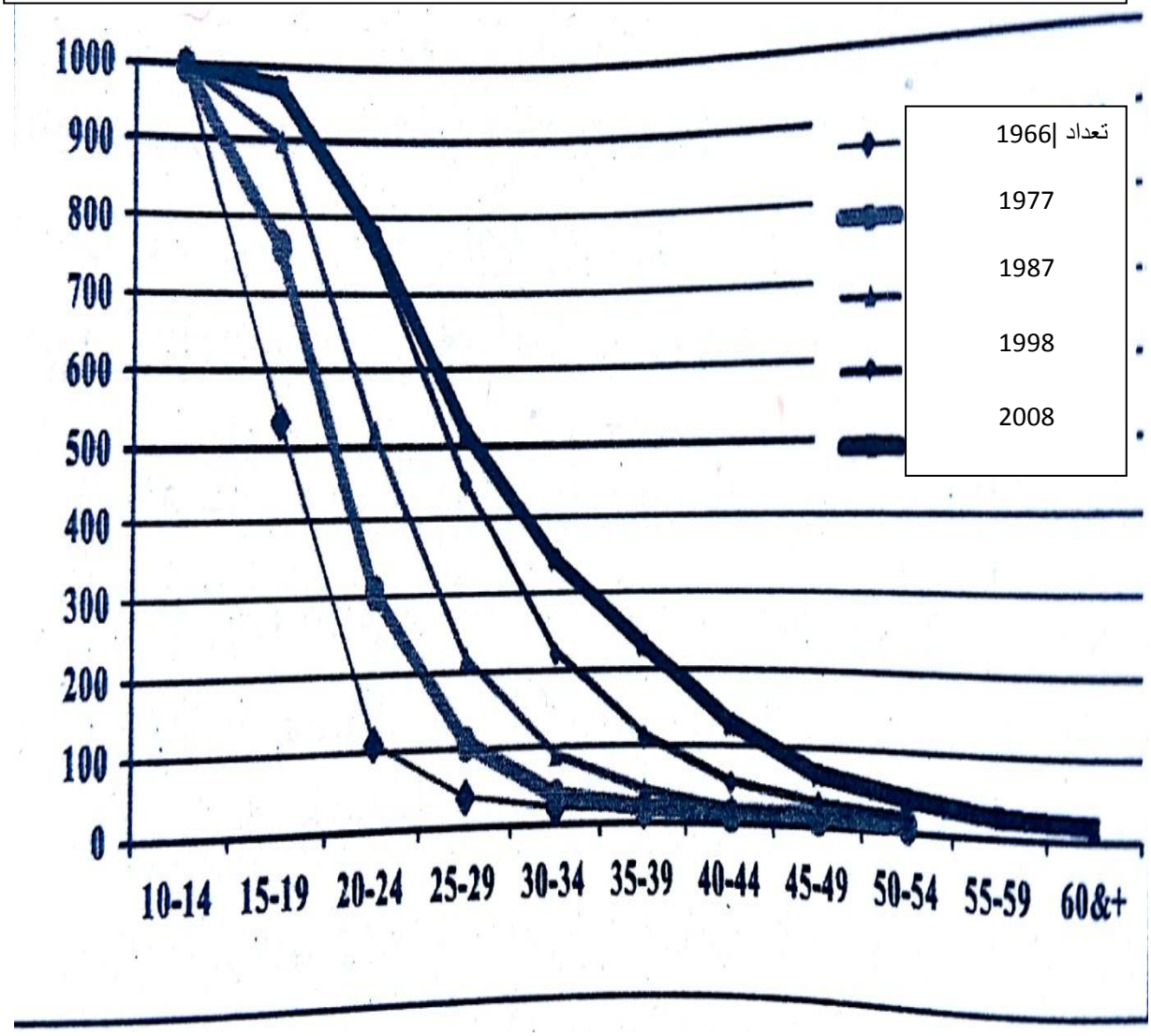

الشكل 9 : نسب معدلات العزاب الذكور حسب الفئات العمرية في تعدادات تونس

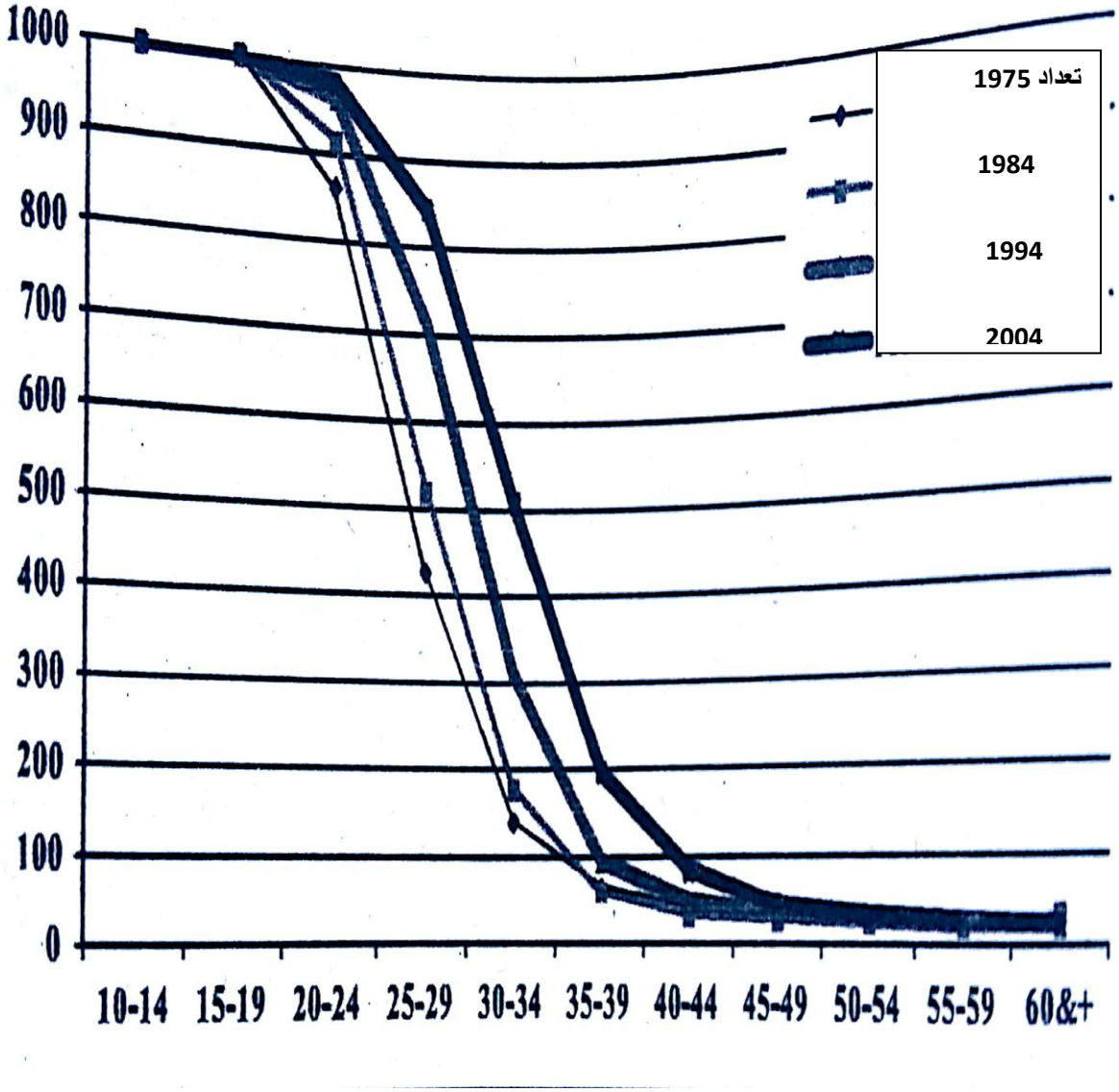

الشكل 10: نسب العزاب الإناث حسب الفئات العمرية في تعدادات تونس

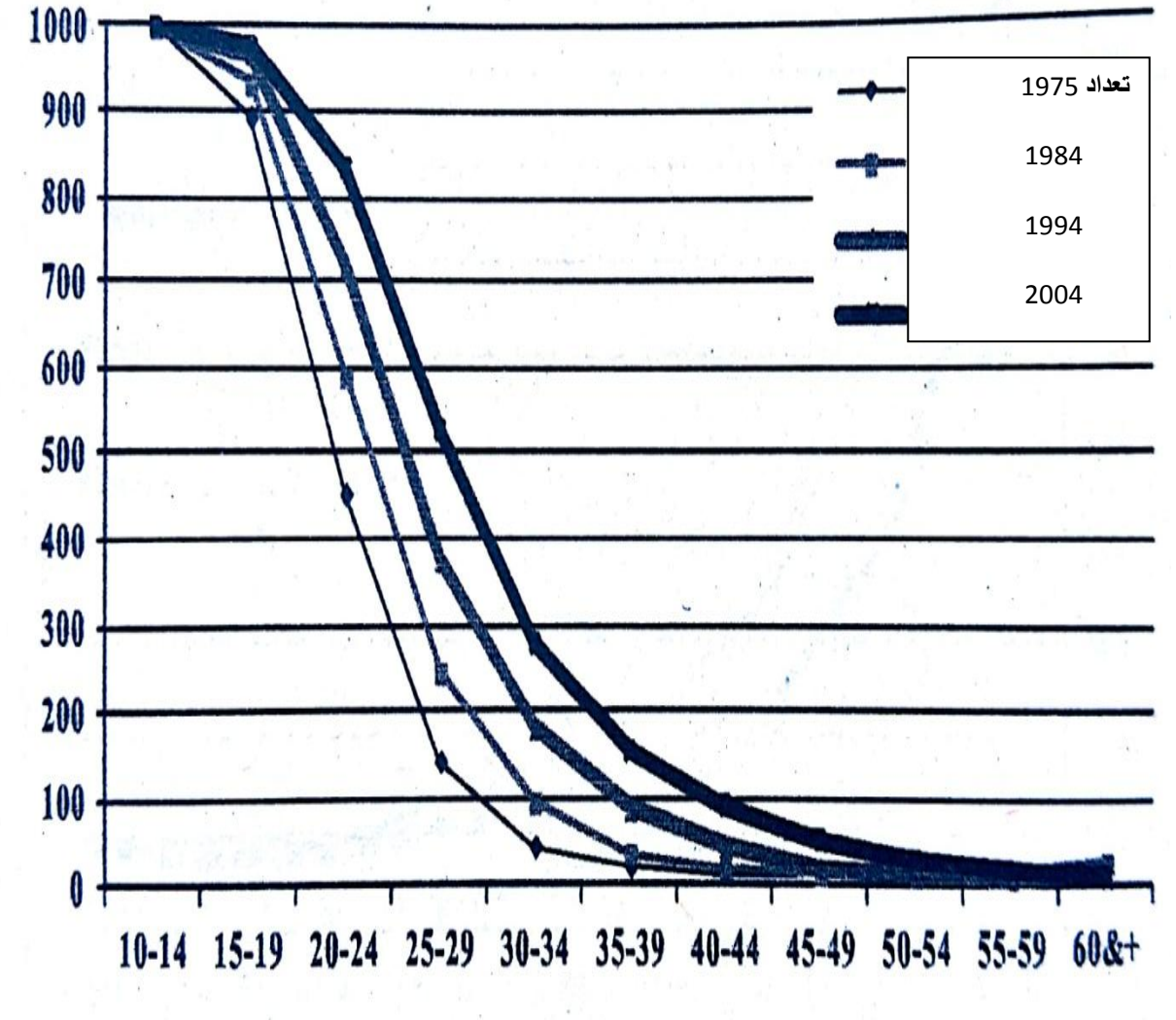

الشكل 11: نسب العزاب الإناث حسب البحث الفرنسي لسنة 1999

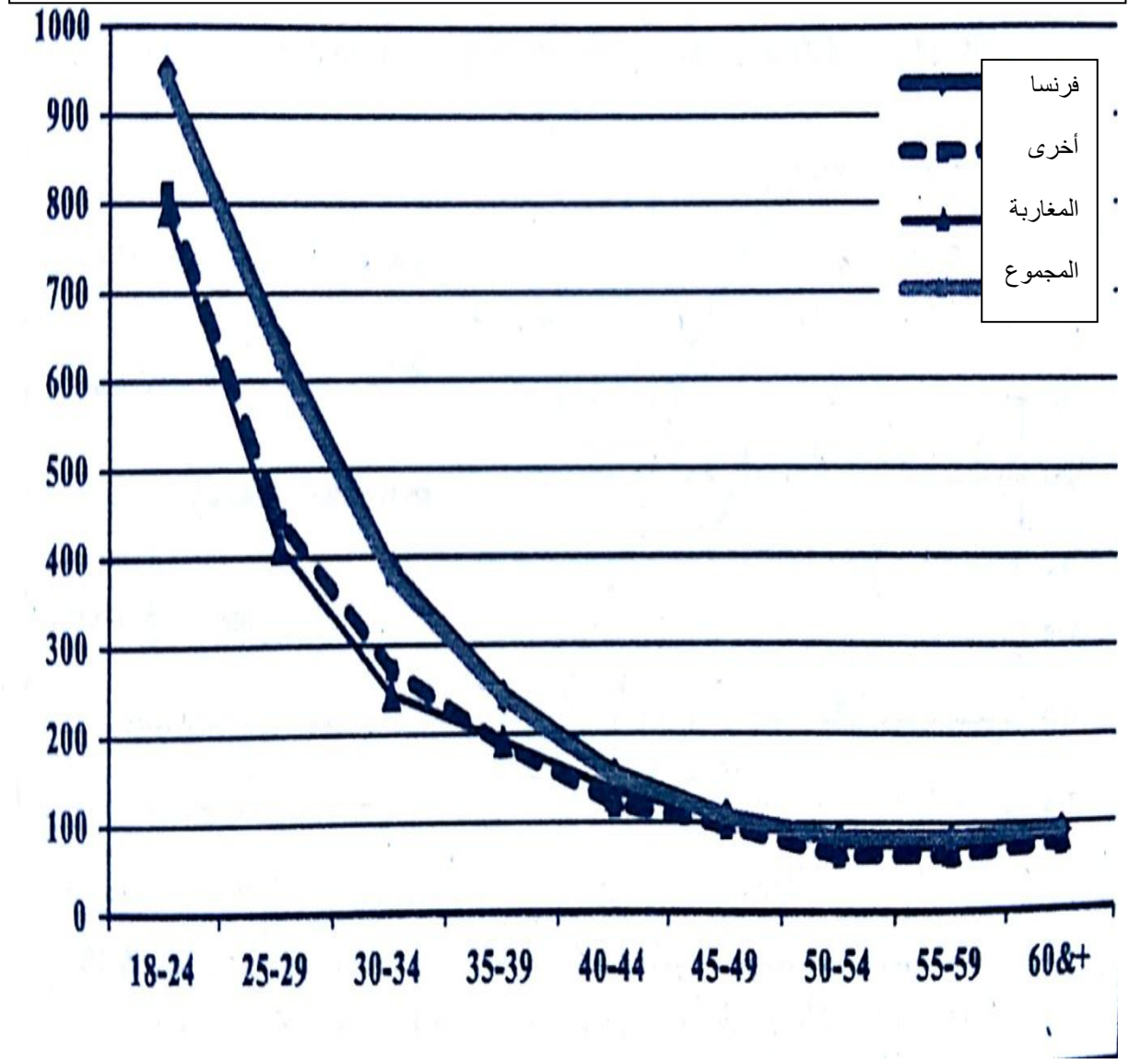

الشكل 12: نسب العزاب الذكور حسب البحث الفرنسي لسنة 1999

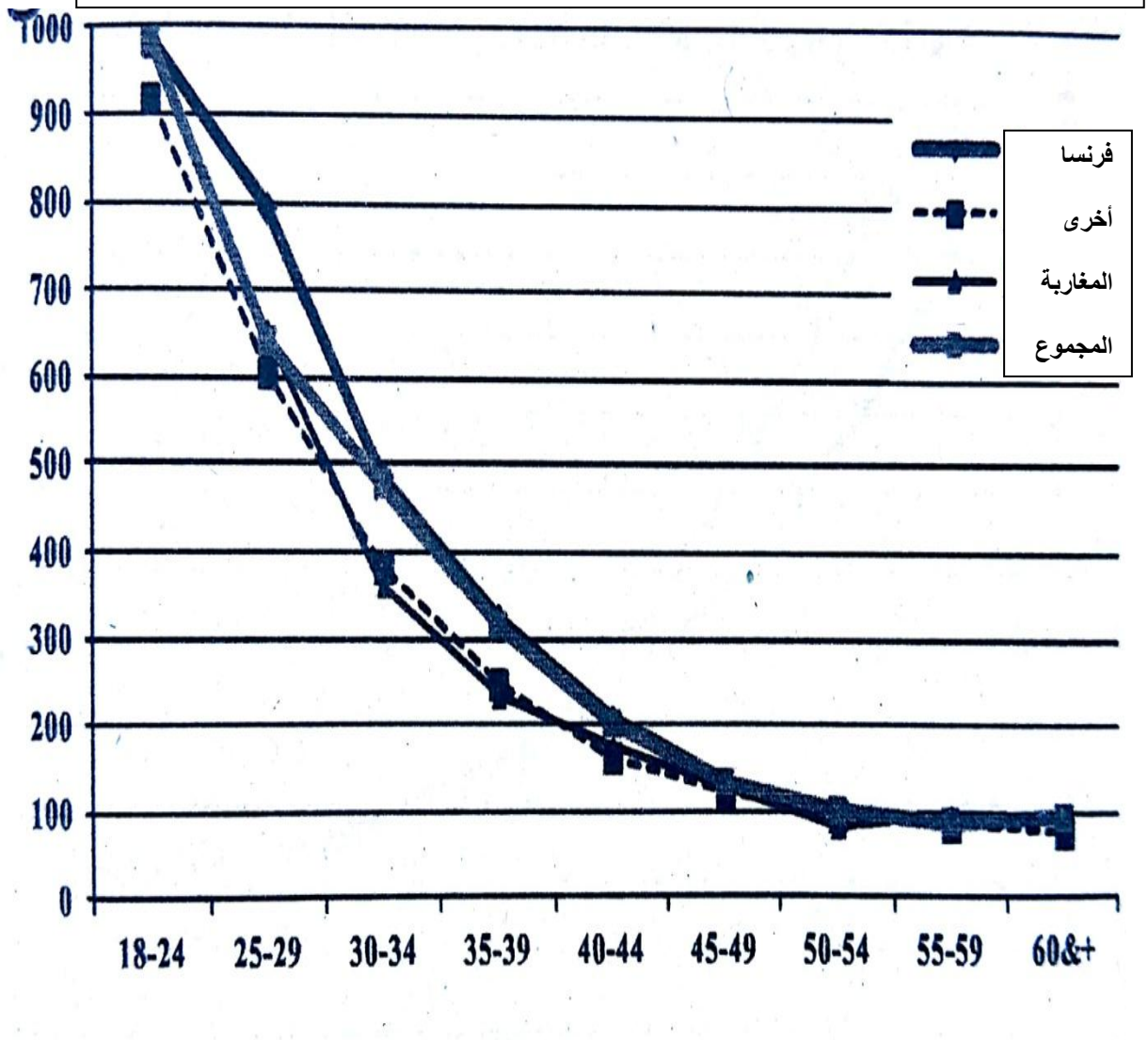

الشكل 13: العزوبة في الجزائر و فرنسا

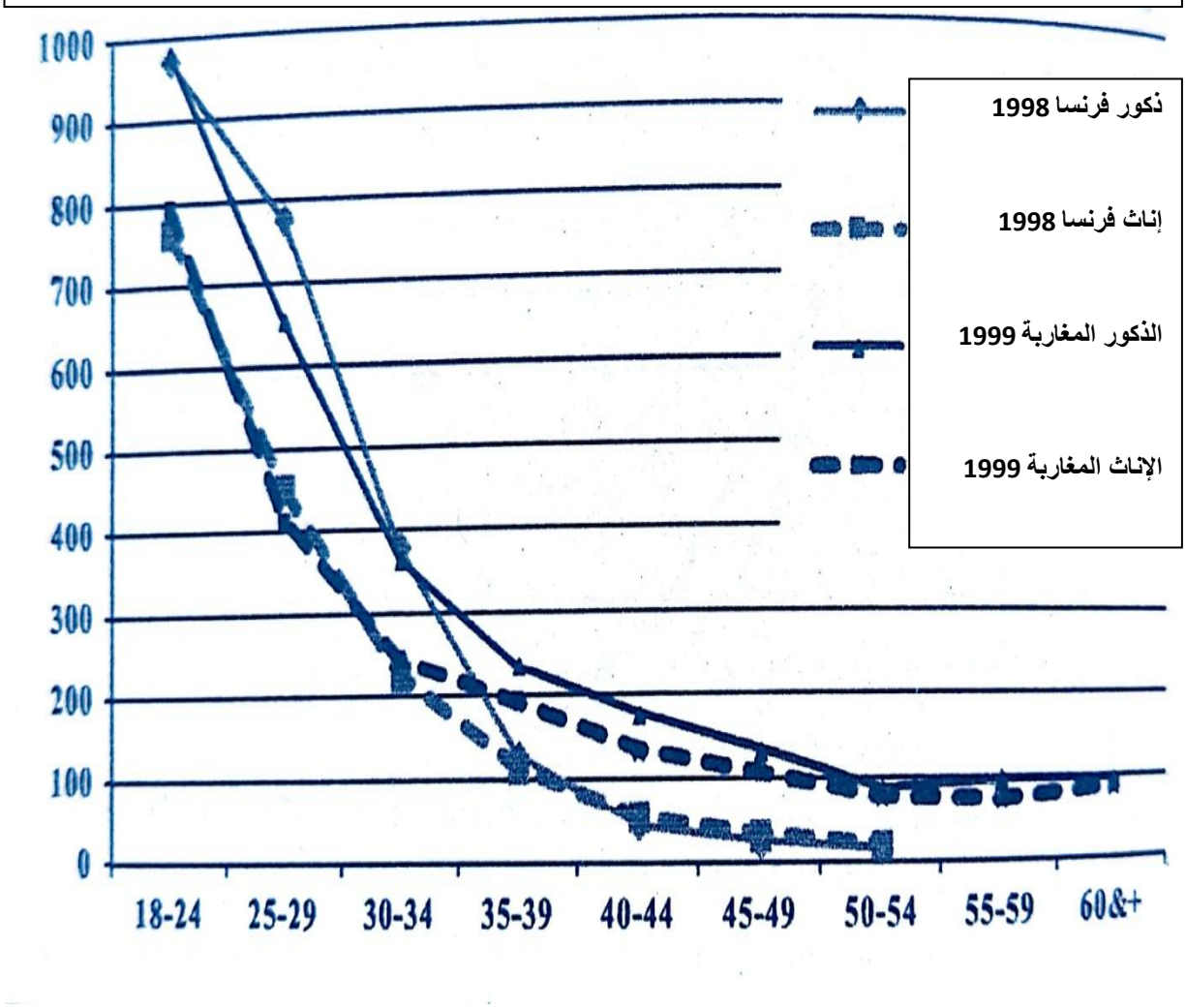

Fig.14 : Âge au mariages et à la première maternité plus tardives chez les algériennes que chez les françaises

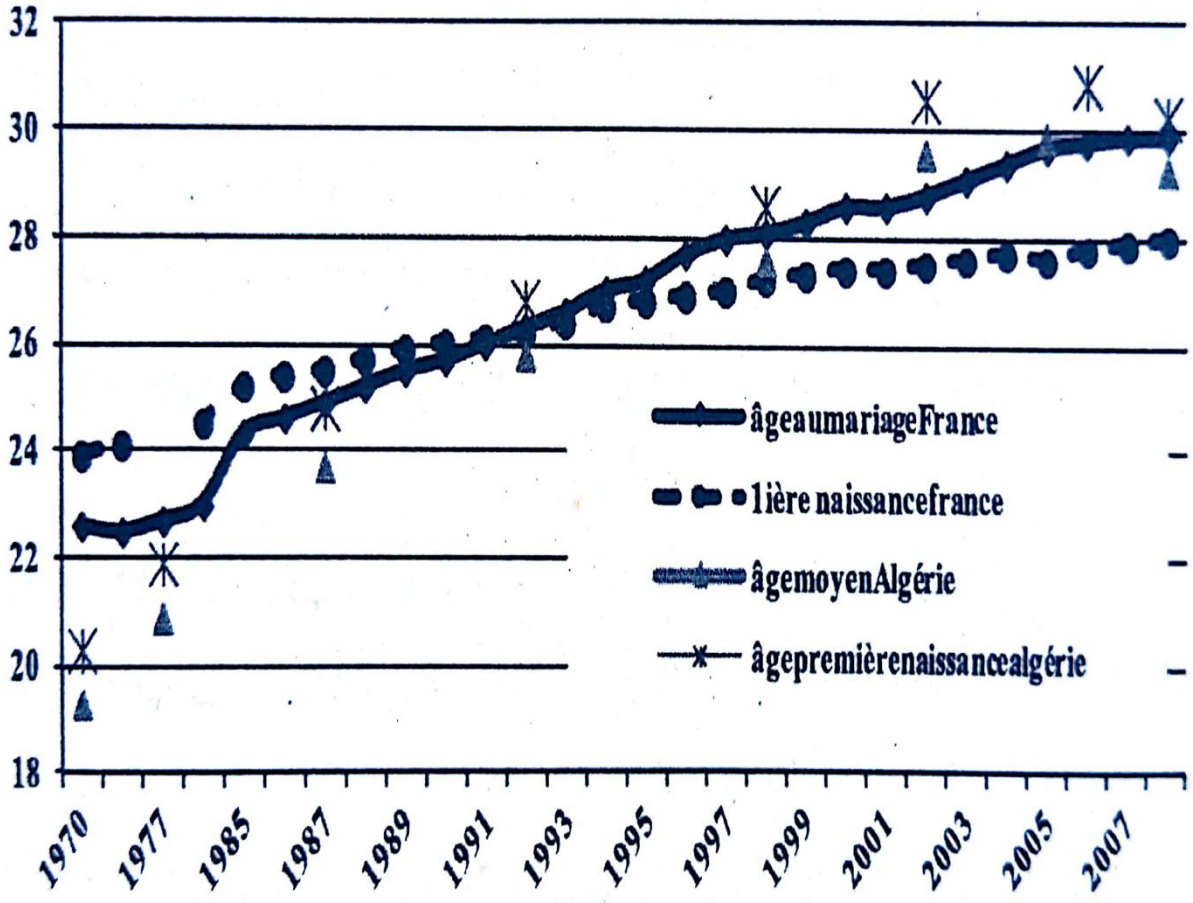

Fig.15: fécondité et âge au mariage des femmes dans la région MENA (enquêtes PAPFAM)

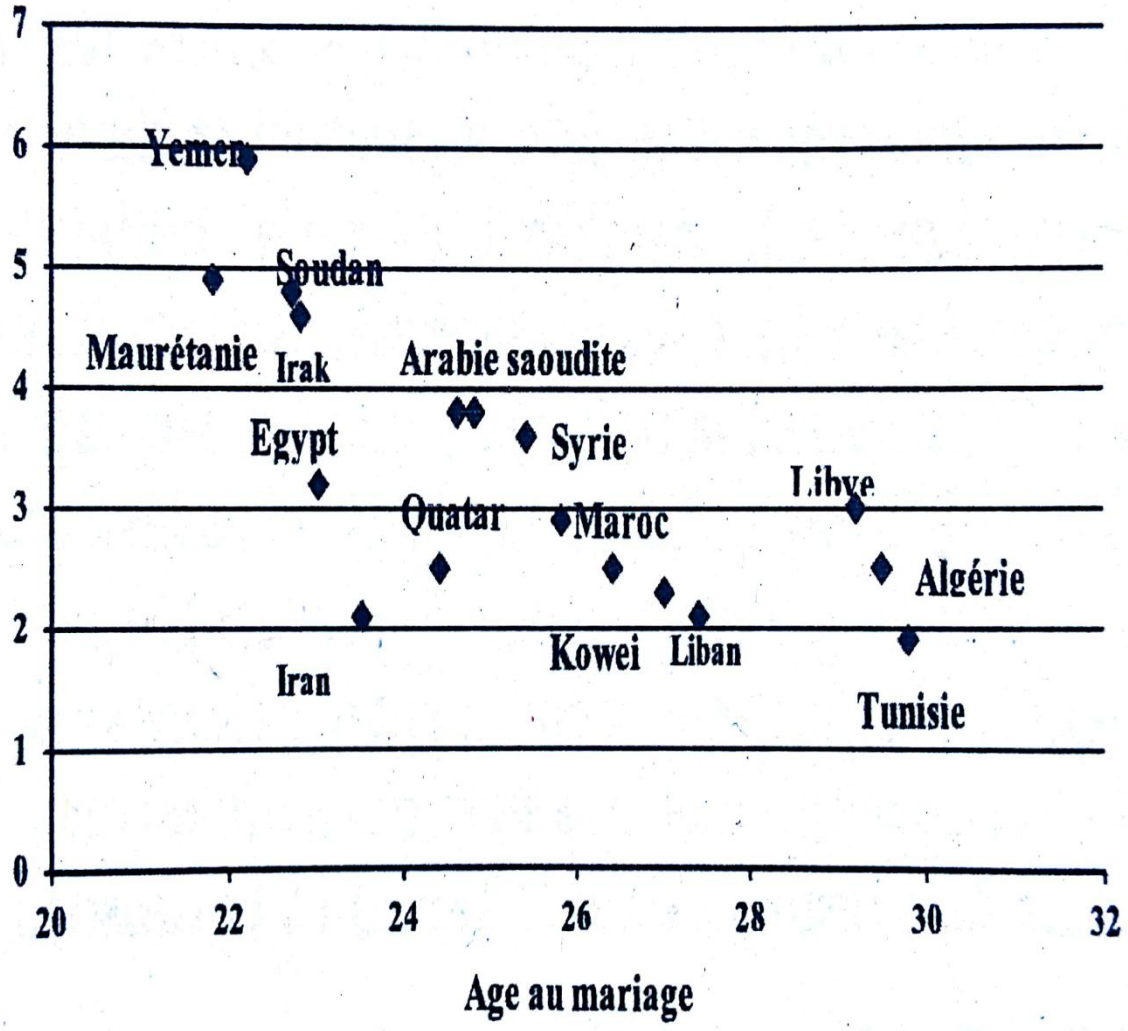

Fig. 16: Evolution du nombre de mariages et des taux de nuptialité en Algérie

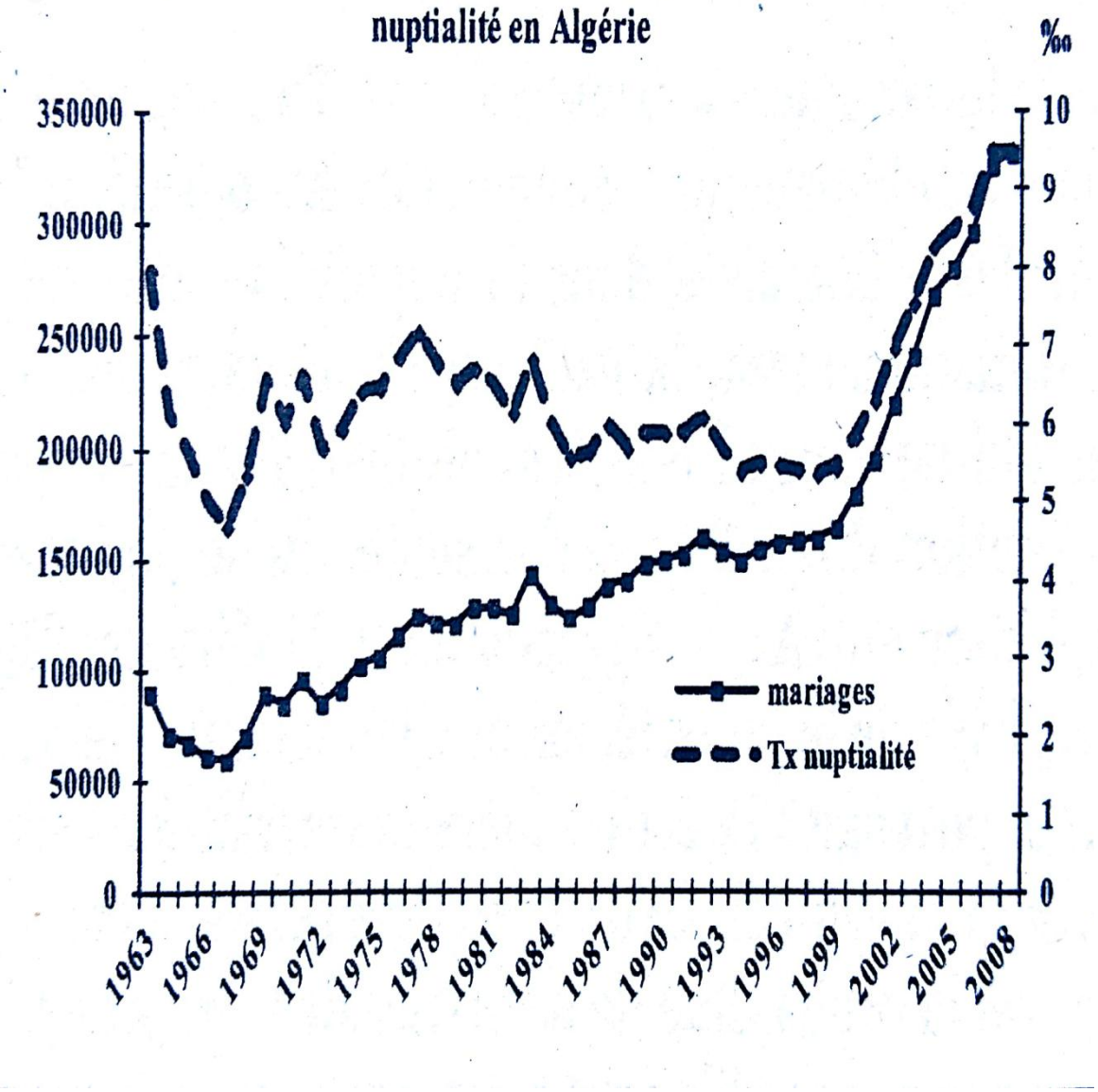

Fig.17 : Taux de nuptialité en Algérie et en Tunisie

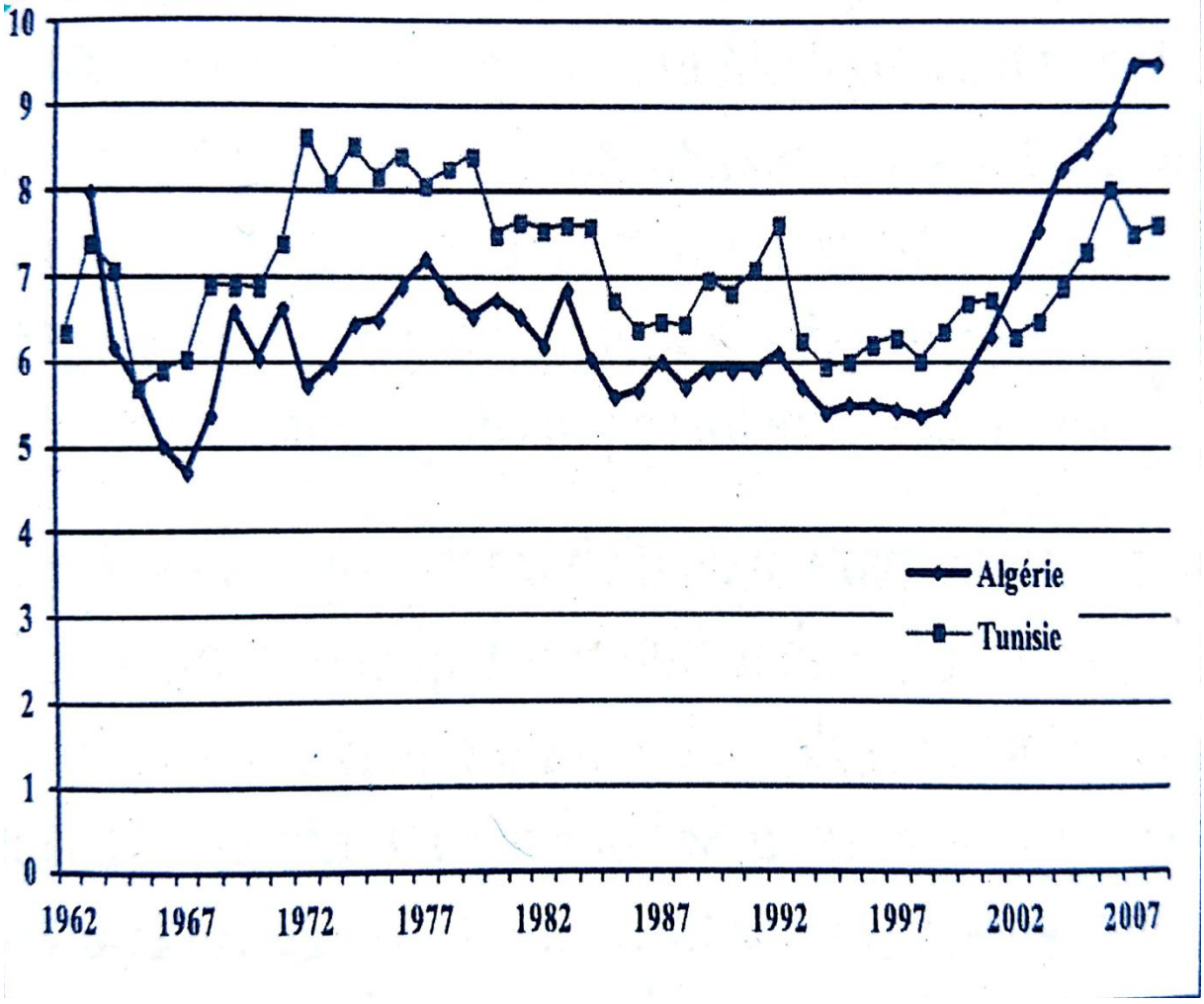

Fig.18 : Divortialité en Algérie et en Tunisie

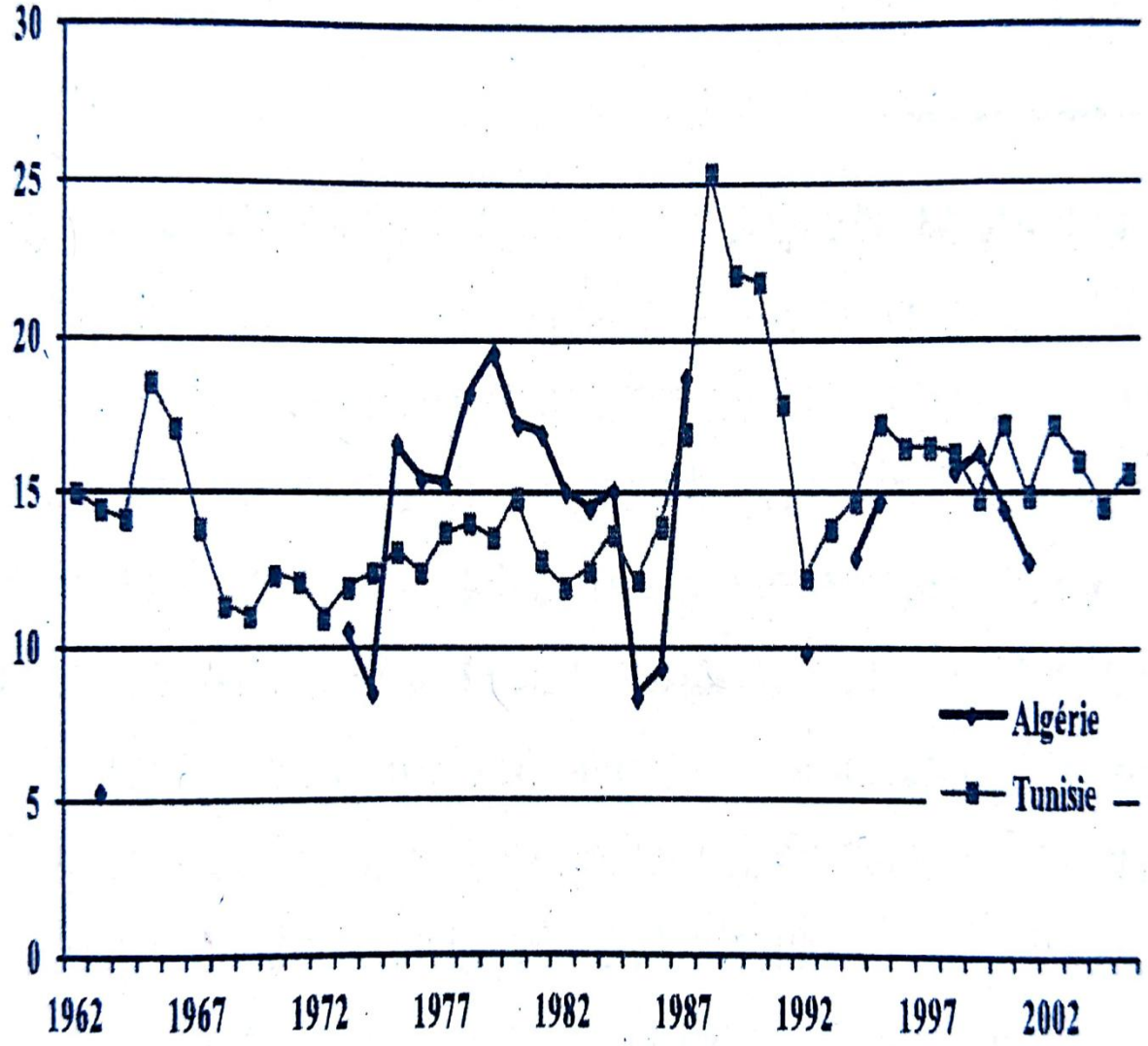

Fig.19 : Proportion de célibataires de sexe masculin selon les groupes d'âge dans les recensements algériens

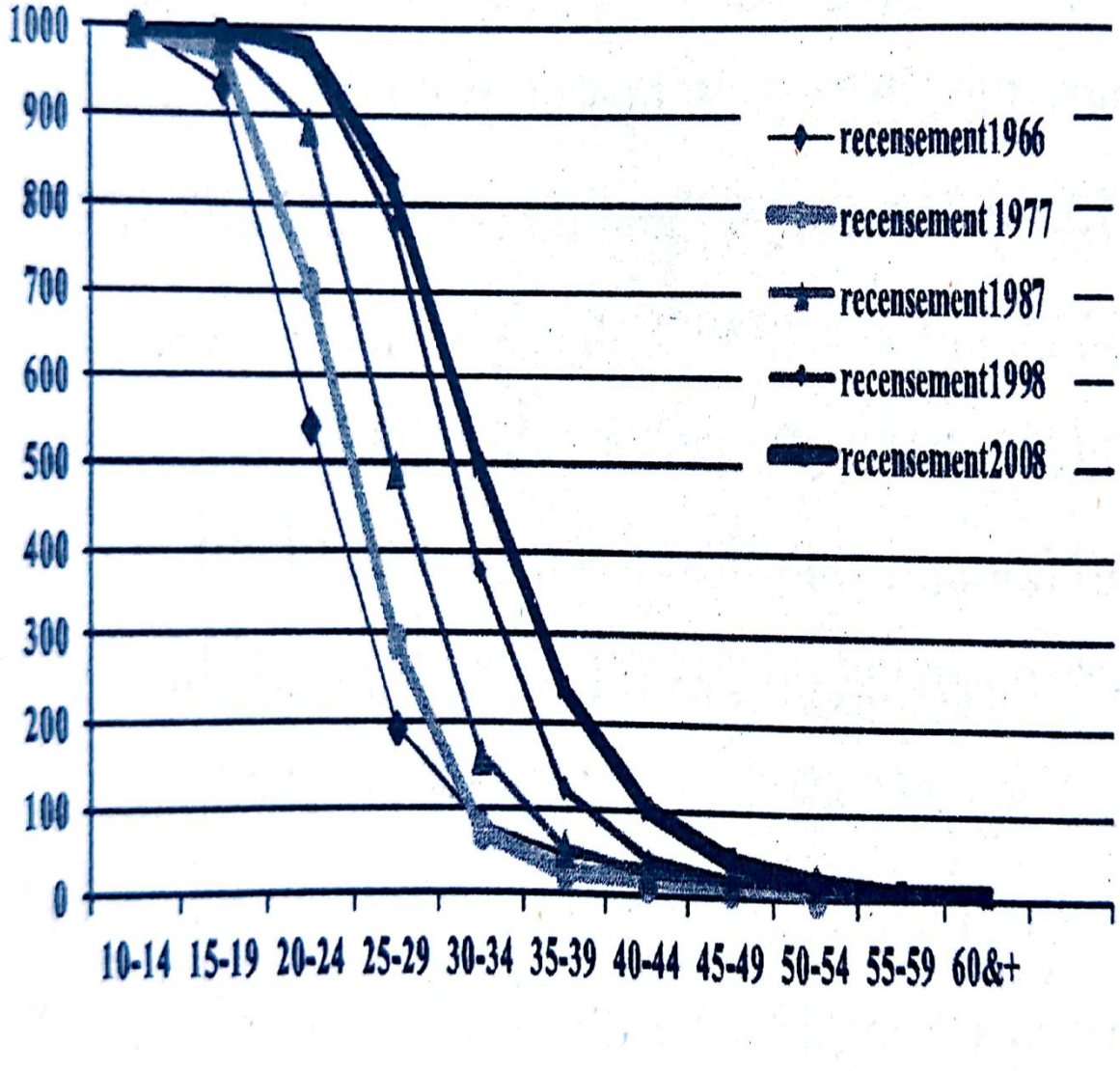

Fig.20 : Proportion de célibataires de sexe féminin selon les groupes d'âge dans les recensements algériens

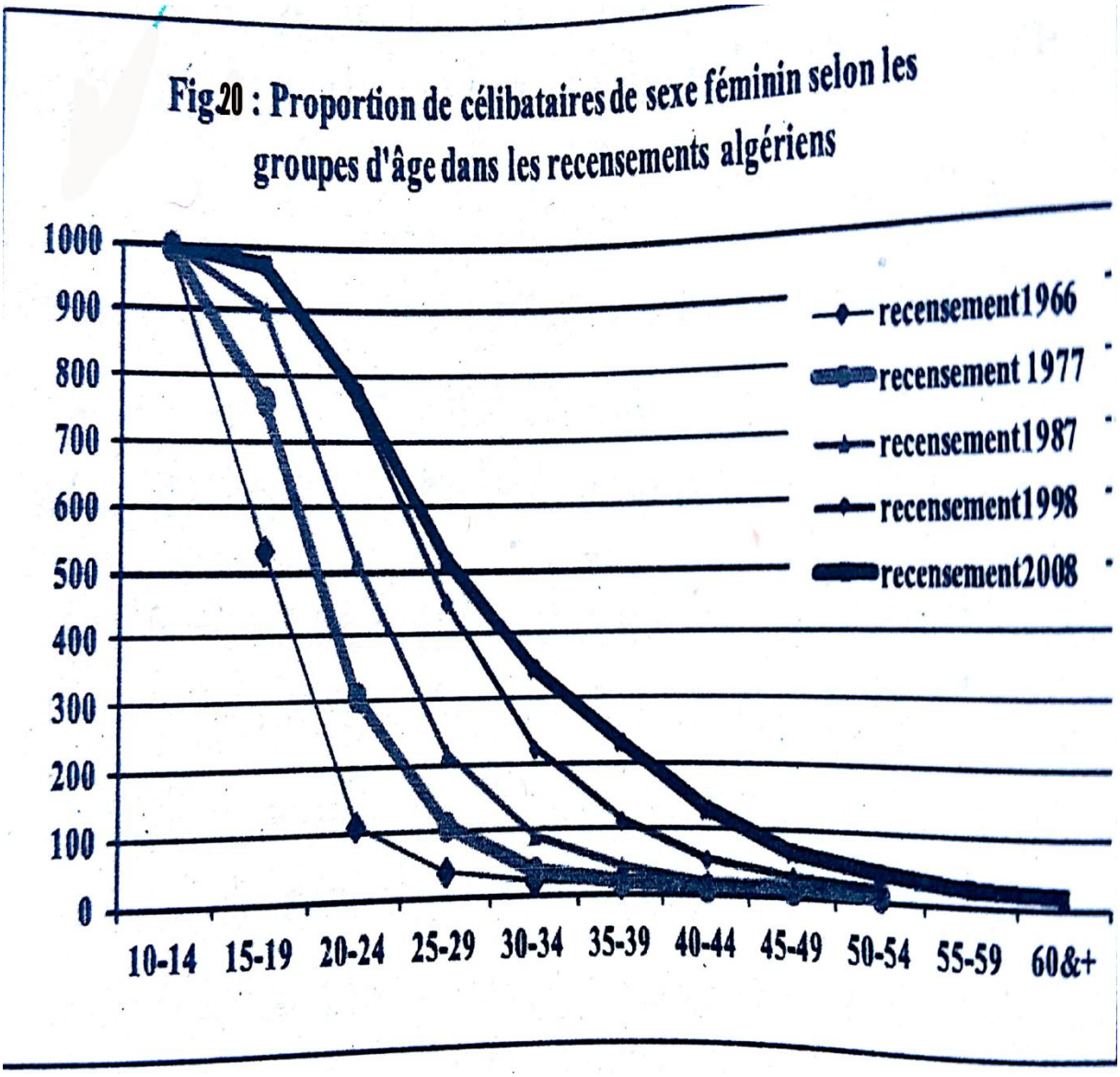

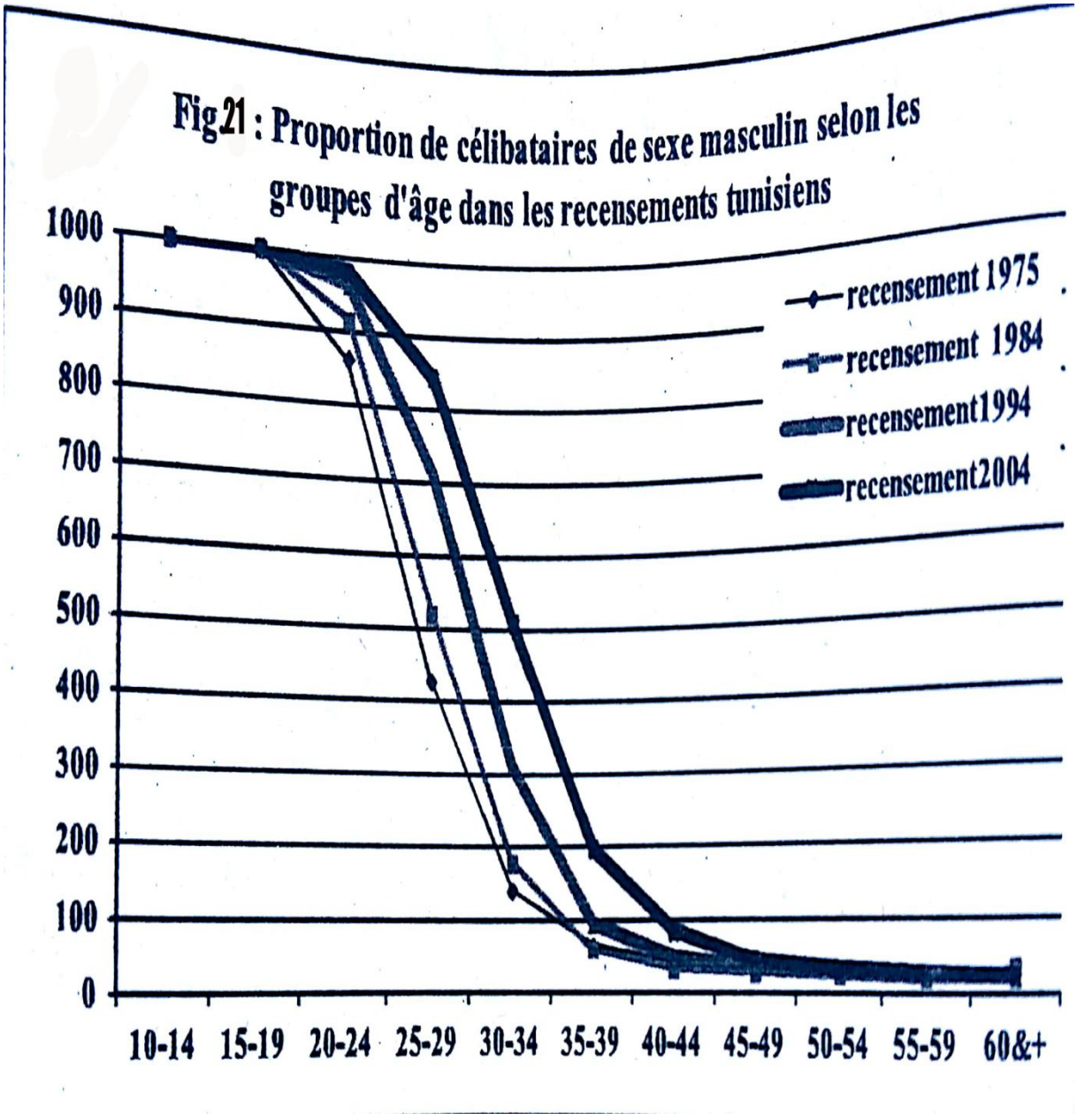
Fig 21 : Proportion de célibataires de sexe masculin selon les groupes d'âge dans les recensements tunisiens
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
10-14
15-19
20-24
25-29
30-34
35-39
40-44
45-49
50-54
55-59
60&+
recensement 1975
recensement 1984
recensement1994
recensement2004

Fig. 22 : Proportion de célibataires de sexe féminin selon les groupes d'âge dans les recensements tunisiens

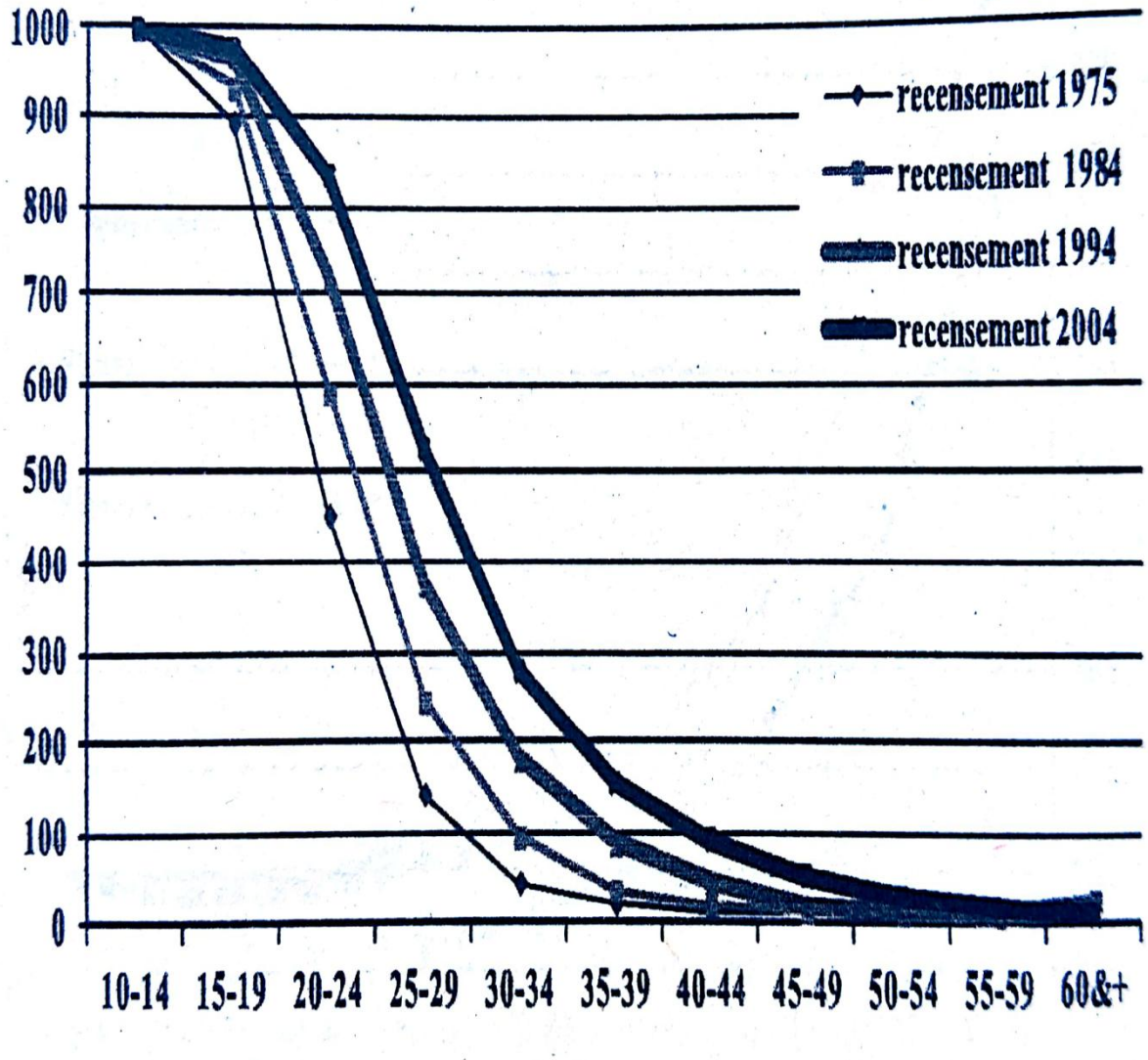

Fig. 23 : Taux de célibat enquête EHF France (1999) Féminin

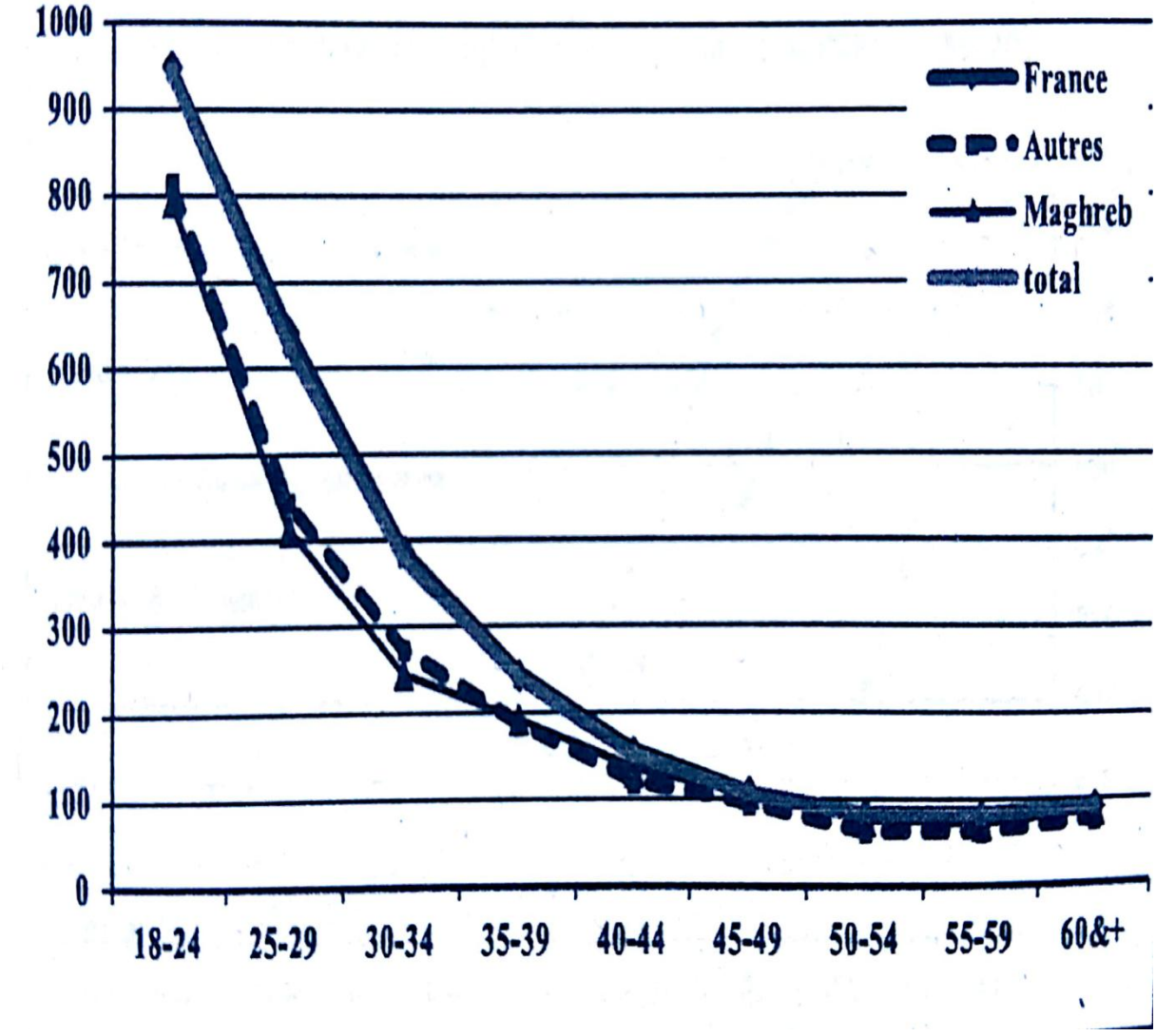

Fig. 24 : Taux de célibat enquête EHF France (1999) Masculin

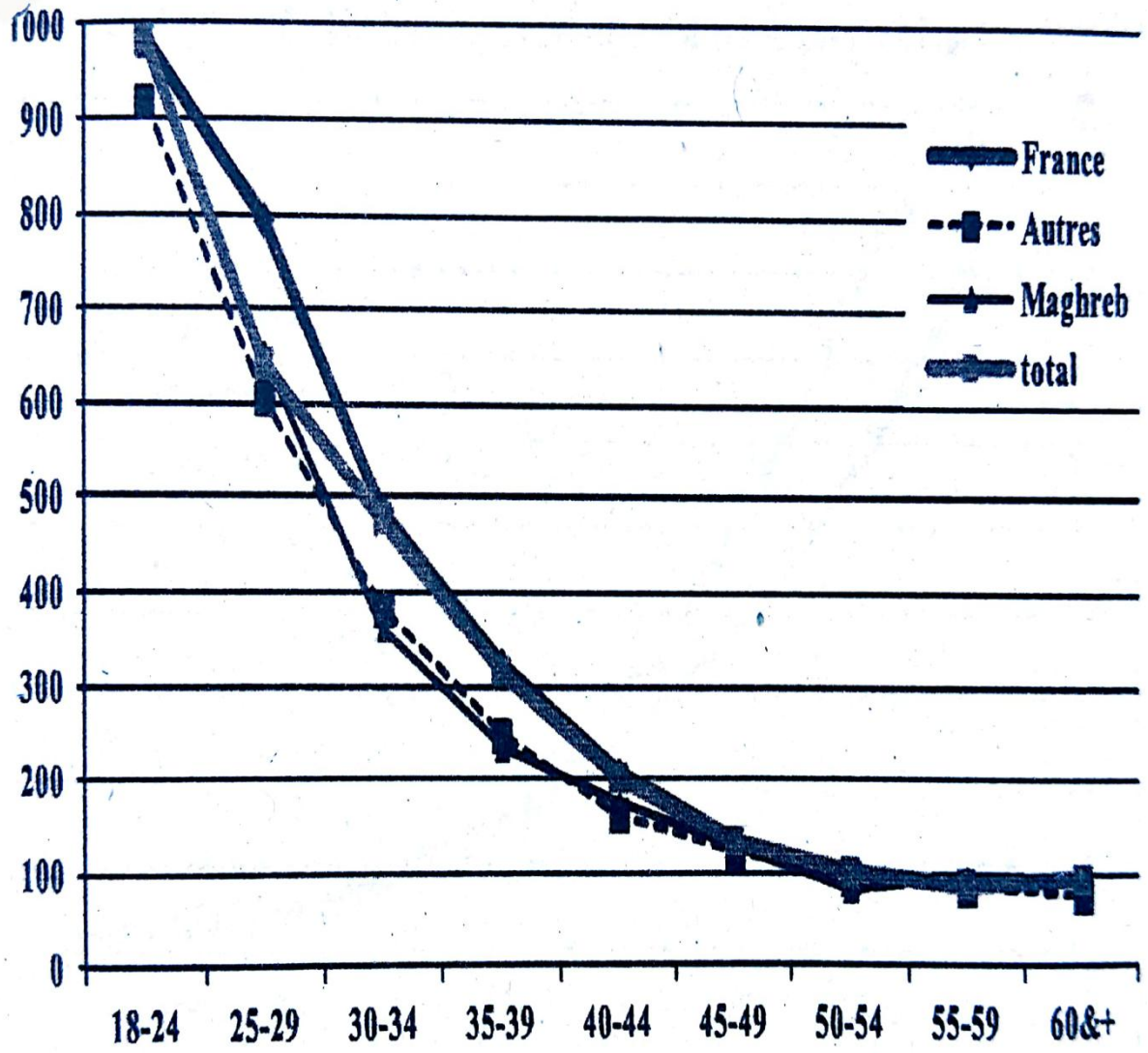

Fig. 25 : Célbat en Algérie et en France